

الدكتور علي نجيب عواد
عميد ركن سابق

دراسات فجيا

• إعلام الأزمات والحوار

• الإعلام الأمني

• القانون الإنساني في النزاعات

مركز المنهل الابناني



الدكتور علي نجيب عواد
عميد ركن سابق

دراسات في:

- إعلام الأزمات والحوار

- الإعلام الأمني

- القانون الإنساني في النزاعات

دار المنهل اللبناني

دراسات في:

- إعلام الأزمات والحوار

- الإعلام الأمني

- القانون الإنساني في النزاعات

الدكتور علي نجيب عواد - عميد ركن سابق

الطبعة الأولى

2012 م - 1433 هـ

جميع الحقوق محفوظة

إن الأفكار الواردة في هذا الكتاب، تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تلزم أية جهة.
لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة من الوسائل دون إذن خطي من المؤلف.



المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والإعلام

الناشر: دار المنهل اللبناني

بيروت - النويري، سنتر حمادي - ط6 - Bloc-B

هاتف: 631654 (01) - خليوي: 920930 (70)

بريد إلكتروني: dar-almanhal@hotmail.com

التوزيع: مكتبة رأس النبع

بيروت - رأس النبع - شارع محمد الحوت

هاتف: 631654 (01) - 920930 (70) - فاكس: 633432 (01)

دار المنهل اللبناني

إهداء

إلى كل من يعمل في الإعلام لغد آمن في الإنسانية

إلى كل من يعمل لتعزيز إعلام ثقافة الحوار في الإنسانية

إلى كل مؤمن بأن كلمة الله هي عدل القانون في الإنسانية

وإلى والدي معلمي الأول في الإنسانية

علي نجيب عواد

المقدمة

في إعلام الأزمات والحوار:

إن ثقافة الحوار في اعلام الأزمات هي الترجمة الأساسية للمواطنة التي تستوعب الهوية الوطنية في الدولة الواحدة، والتي تشكل المخزون الروحي والتراث التاريخي للوطن في ظل أي تنوع ديني أو عرقي أو قومي وما شابه. إن هذا التنوع مهما كان شكله لا يمنع تشكل المواطنة السليمة، ألم يجهر الرسول العربي الكريم ذات يوم بحبه لوطنه مكة وهو صاحب دعوة إسلامية للبشرية جمعاء.

إن ثقافة الحوار في اعلام الأزمات تجسد مفهوم الانتماء للوطن فوق أية انتماءات أخرى، تلك الانتماءات التي يجب اختزالها لتصبح فقط خصوصيات فردية جديرة بالاحترام. وبالتالي، تتبلور المواطنة كمعيار وحيد لتحديد حقوق وواجبات المواطن باعتبارها تعبير سياسي وإطار قانوني وتوصيف ثقافي - اجتماعي لما ينبغي أن تكون عليه رابطة الفرد بالدولة. ويبرز سؤال محوري: لماذا لم تترسخ في تاريخنا العربي ثقافة الحوار في الاعلام رغم أن هذا التاريخ يزخر بالمفكرين المستنيرين أصحاب المقولات عن حق الاختلاف ونسبية الحقيقة، وهي مقولات لا تقل بلاغة ولا عمقاً عن مقولات فولتير وروسو ونظرية العقد الاجتماعي وكل نظريات مفكري الغرب؟

إن ثقافة الحوار في اعلام الأزمات تجسد التجانس الاجتماعي بين أفراد الوطن وترسخ القواسم المشتركة بينهم بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من مظاهر تمايز طبيعية. وهذه الثقافة تجعل - وبصورة علمية - شعور الانتماء للوطن قادر على استيعاب الانتماءات الطائفية والقبلية والعرقية والتاريخية والعائلية، وبالتالي تكون المواطنة السليمة قادرة على

ترويض هذه الانتماءات وتمنح الوطن حصانة في مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية.

ويبرز سؤال محوري آخر: عندما يعلم بعض قادة الرأي أن الشحن الاعلامي التعصبي في الأزمات يولد اضطراباً نفسياً وتوتراً اجتماعياً وعصبياً، ثم استعداداً طبيعياً لممارسة العنف كردة فعل، فينخفض الضمير العام وتنهار المناعة الخلقية، فينهار المجتمع ثم الوطن، لماذا يعملون إذن في مجال هذا الشحن الذي قد يؤدي مباشرة أو مواربة أو ايجاء أو تذاكياً إلى إشعال الكوامن الطائفية أو المذهبية الدفينة في «الرأي العام الكلي» لدى الأفراد، وبالتالي إلى توالد أزمات داخلية تستهدف الوحدة الوطنية؟

سيبحث كتابنا في هذا المضمون جازمين بأنه لا بد من صحوة ثقافية. تربية باتجاه ثبات الولاء والانتماء لوطن واحد، حيث أن الشحن الاعلامي التحريضي يدفع إلى نشوء تعدديات مجتمعية وايدئولوجيات تعصبية تدمر عنصر المواطنة عند بعض الجمهور، وبالتالي يصبح ولاءه للوطن مزعزعا وقد يزول، وهذا الأمر قد ينعكس سلوكاً يؤدي إلى صدامات أهلية في الشوارع، وبالتالي إلى اندلاع أزمة أهلية حادة تنذر بأن تصبح نزاعاً داخلياً. وللأسف تبرز القناعة، ولكن بعد فوات الأوان وبعد تدمير ذاتي، بأن الحوار هو البقطة ووسيلة الحل، الحوار في مناخ إعلامي يركز على التنوير والتوعية دون تشويه أو تحريض، الإعلام الذي يخدم التوجهات الوفاقية نحو وحدة الكيان وسيادة الدولة.

في الاعلام الامني:

أما بالنسبة للاعلام الأمني نقول: إن ضياع الشخصية الإنسانية المبنية على القيم الإيمانية الصحيحة في داخل الفرد هي المشكلة - الأساس للإعلام بشكل عام، والأمني منه بشكل خاص. إذ من ضياع هذه الشخصية تتفجر المشكلات الأمنية (الإصلاح بالقوة، المغالاة في الدين فكراً وممارسة، أعمال العنف، الجريمة، الفتنة في رداء القضية، المخدرات والحض على الانحراف كمنصر تحفيز في أيدي المخططين أصحاب النوايا المبيتة... الخ) مما يستدعي دوراً هاماً وتطبيعاً وحاسماً للإعلام الأمني.

أليس الإخلال بأمن الوطن هو ردة فعل مضللة عند شريحة غابت عنها ثقافة الفكر المؤمن؟ ألا تصبح مهمة الاعلام الأمني صعبة جداً إذا تسقم هذا الفكر وخصوصاً في طور بداية النمو الفكري لدى الطفولة والمراهقة والشباب؟

ان التنشئة على الفضائل والأخلاق الحميدة تنتج سلوكاً يمنع أبناء الوطن من الإرتقاء في

أحضان «الفريب المتربص» تحت أية ذريعة، وبالتالي تمنع ترجمة هذا الإرتواء إلى أعمال تبدأ بـ «الإنحراف» - أصغر المواضيع الأمنية - وتصل إلى جرائم العنف والإرهاب.

من هنا حاجتنا ملحة إلى الإعلام الأمني المرتكز على أسس علمية إلى جانب ارتكازه على روح الدين والعقيدة والأخلاق وعلى روح المنجزات الإنسانية النبيلة، حاجة يتوقف عليها الصراع مع الفتن المبرمجة والضغط العالمية المتربصة بالثغرات التي قد تفتح في كيان أية دولة. ونترجم هذه الحاجة بأن تضطلع الأجهزة الإعلامية بوظائف بنوية تستخدم المنهج العلمي المعرفي لأداء مهام مجتمعية إستراتيجية هادفة إلى توافق المجتمع ووحدته لمواجهة الأخطار المتربصة بأمن المجتمع واستقراره وفي مقدمها خطر الجرائم المنسلة وأخطرها جريمة الفساد التي تشمل خلايا سرطانية في أوصاله.

وتدخل سياسة الوقاية الإستراتيجية من الجرائم في جوهر منهج الأجهزة الإعلامية مرتكزة على عناصر الاختصاص والمرونة من جهة، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى، وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي - ومرتكزها الإعلام - أنه على رجل الإعلام أن يدمج هذه السياسة في خطط التنمية باعتبار أن سياسة منع الجريمة هي أحد اتجاهات السياسة الاجتماعية، والتوصية تكمن في إتباع أسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمنع تكون العناصر الأولية للجرائم (وفي مقدمها جريمة الفساد، أم الجرائم) مما يؤدي إلى دمج سياسات المنع هذه في التخطيط الإنمائي الوطني. يشتمل هذا الأسلوب بشكل أساسي على إقامة وشائج ملائمة بين نظام العدالة الجزائية والمجالات الإنمائية الأخرى مثل الثقافة والتعليم والعمل وأخرى ذات الصلة. يترجم هذا الأسلوب القيم الإنسانية والبنية الحضارية في كافة تشعباتها وتعقيداتها وعليه أن يعالج بالتزامن مسائل الاضطراب والظلم واللامتاء الوطني.

ويمكن الجزم بأن جريمة الفساد تعتبر أشد خطراً وفتكاً وسرطانية من كل الجرائم. فآثارها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بل كل الأبعاد الوطنية، إنها أم الجرائم، تضرب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الأخلاقية في الوطن والدولة. وقد تؤدي هذه الآثار إلى أزمات داخل المجتمع وسلطاته الحاكمة.

أما في مسألة الصورة الاعلامية لدور رجل الأمن في المجتمع، فتبرز الضرورة الى العمل الدائم على إنتاج مناخ اعلامي يقارب أهمية الولاء للوطن والدولة مهما كانت سمات رجل الأمن، مناخ يمنع قادة الرأي من النهج على هذا الدور بهدف إثارة الفتن والنعرات وتهديد الاستقرار تبعاً للمصالح الضيقة.

وقد رأيت أن آخذ من تجربتي الشخصية في رؤية علمية موضوعية متجردة مناسبة لمقاربة موضوع الاعلام الأمني عبر أنموذج تجريبي لأقول: ان هيبة الدولة وسلطتها تبدآن من صورة رجل الأمن الايجابية في ذهن وسلوك المواطن، وتزعزعان مع تشوّه تلك الصورة.

أختصر وأقول: يقتضي العمل على تعميق دور الاعلام - أمنياً كان أم مهنيّاً عاماً - وتوظيفه لخدمة الوعي الوطني والقضايا الملحة ذات الطابع الأمني. لنحرص على أن يكون هذا الاعلام واقعياً يواكب تطلعات مسؤولي الدولة وكل الناس في آن معاً. لنؤكد تحصين الإنسان من خلال ثقافة الفكر والعقيدة الصحيحة باعتبارها الركيزة الأساسية لأمن يحارب الانحراف والجريمة، لنلتزم إلى جانب القضايا المصيرية الهامة دور التوعية الاجتماعية والأمنية. لنحارب الشائعات في مهدها بالحقائق الواقعية. لنواكب العولمة في ثقافة تربوية واحدة عنوانها «التحديث في الحوار» مع المحافظة على خصوصيات الذات والكيان في جوهر وحدانية الولاء والانتماء للدولة. لنستخدم الوسائل الإعلامية في إطار ميثاق شرف إعلامي يضع التحديدات الأخلاقية للعمل الإعلامي المهني والأمني. لننتصدي للأسباب الموضوعية التي تترجم حالات التفكك الوطني في أعمال عنف وخوف وارهاب، فنحقق بذلك أحد الأبعاد الإستراتيجية للإعلام الأمني.

سيبحث كتابنا في هذا المضمون، مؤكداً أن الدور الحقيقي للسلطة يتحقق فيما تملكه من أدوات قوة مانعة للجريمة ومانحة للأمن: تمنع التعدي على حقوق الغير وتواجه مخالفة قوانينها في إطار حدود حفظ النظام العام وحريات الآخرين، وتمنع الأمن الاجتماعي بما يكفل الاستقرار وعملية البناء الوطني. هذا ما تؤكد نظرية العقد الاجتماعي. والاعلام الأمني هو الأداة الرئيسية في هذا المجال من خلال ما يملك من قوة ردعية توجيهية قد توفر على الحاكم استخدام العصا الغليظة.

في القانون الانساني في النزاعات:

بعد تصاعد موجة «العنف المفرط»، تبرز جهود يبذلها المجتمع الدولي لصياغة قواعد جديدة تتكامل مع أحكام القانون الدولي الإنساني وتلاءم مع أوضاع تداخل العسكريين (المقاتلين) مع المدنيين، وتضمن احترام حقوق الإنسان. إن الداعين إلى مثل تلك القواعد يعتقدون أن استخدام «العنف المفرط» يمكن أن يتم إبان السلم كما إبان النزاع المسلح. ويدعو البعض إلى وضع بروتوكول إضافي ثالث إلى اتفاقيات جنيف الأربع 1949، يتضمن أحكام المسائل المرتبطة بهذا الموضوع ومحوره العنف الذي قد يكون كامناً في أي مكان وأي زمان، في زمن السلم كما في زمن الحرب.

ان الأديان السماوية هي النور الأول للقواعد القانونية التي تحفظ حقوق مقاتلي وضحايا النزاعات المسلحة والمدنيين والمواقع المحمية وتفرض قيوداً على استخدام الوسائل العسكرية. لم يشهد العالم أبداً هذا القدر من النزاعات المسلحة والهجمات العشوائية والمذابح كالذي نشهده اليوم ولم يحدث أن أصابته هذه الحالة من العجز: في الحرب العالمية الثانية قتل 40 مليون إنسان بنسبة التعادل بين العسكريين والمدنيين، وبين عامي 1945 و 1984 أصبحت نسبة الضحايا تقدر بـ 10 مدنيين مقابل عسكري واحد، وفي العقدين الأخيرين من العام 2000 قدرت المؤسسات الإنسانية الدولية النسبة بـ 95 مدنياً مقابل 5 عسكريين. وتقدر النسبة في حال استخدام السلاح النووي بـ 100 مدني مقابل عسكري واحد.

...حتى الشتيمة حرّمها الله سبحانه. ما أروع هذا البعد الإنساني في احترام شخص الفرد مهما كان لونه وانتماءه ودينه وعرقه... حتى الشتيمة ضد «أعداء الله» وحتى سخرية «قوم من قوم» تدخلان في دائرة المحرمات. فكيف إذن تكون نظرتي سبحانه إلى انتهاك القانون الدولي الإنساني خلال النزاعات المسلحة؟ سنبحث في هذا البعد الإنساني الطاهر مع التأكيد أنه لا يجب اللجوء إلى أي ضرب من ضروب العنف إلا استثناءً لدفع العدوان والظلم ونصرة الحق. ويبرز سؤال صعب: كيف يمكن تطبيق القانون الدولي الإنساني في الحرب وهي حالة تجاوز واستثناء مكروه وانفلات؟

الحرب هي انهيار الضوابط وقيود النظام وبروز القوة الجامحة نحو السيطرة بأي ثمن في أتون الجنوحية الإنسانية نحو فعل الذات الكامنة، هي قوة تتعارض مع القانون. فكيف يمكن إذن تصوّر سهولة وضع قانون لقوة تتعارض غالباً مع القانون؟

ليس هناك أخطر من «التنظير الإنساني المفرط». إذ أن أخطاره لا تقل عن أخطار «العنف المفرط». ذلك أنه يشبه صفحات فصيحة رائعة حروفها من ذهب، تحترق عند أول شرارة. فالقانون غير الواقعي يتعرض حتماً للخرق. والقانون الدولي الإنساني هو مزيج من رؤية مثالية سكبت في قالب نظرة واقعية مرتكزة على المصالح المتبادلة بين الدول من جهة، وعلى العقوبات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي قد تفرض على الدول المنتهكة لأحكام وضعها المجتمع الدولي من جهة أخرى.

ولكن يسهل تطبيق القانون الدولي الإنساني عندما يتبناها المجتمع الدولي بمعايير موحدة ضمن ثوابت ثلاث:

أولاً: مبادرة المجتمع الدولي إلى مماندة الدولة المعنية للحيولة دون انهيار سيادتها الوطنية بعدما ثبت أن انهيار هذه السيادة يفتح المجال الأوسع لارتكاب الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثانياً: تدخل الأمم المتحدة لتحل محل السيادة الوطنية في حيال غيابها، تدخل عادل منعاً لسلبات الهيمنة الخارجية.

ثالثاً: تطبيق نظم للعقوبات الدولية بمعايير موحدة دون المساس بالحقوق الإنسانية للشعوب.

إن الأثر الإنساني للنزاعات المسلحة هو اثر عميق بسبب وحشية «الإنسان» ورمادية «الشرعية الدولية...» حتى الحرب لها حدود... قول تبرر أهميته من خلال إلزامية منع انتهاكات القانون الدولي ومحاكمة المسؤولين عنها، وتأدية العمل الإنساني حيال الضحايا - مدنيين وعسكريين - والمواقع المدنية والأعيان المحمية.. يتبلور ذلك في معرفة القائد - سياسياً كان أم عسكرياً - لجوهر القانون الدولي الانساني... والنتائج هي:

- تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري بما لا يتعارض مع هدف دولته في تنفيذ المهام العسكرية والأمنية.
- تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها الحكومات.
- كشف انتهاكات الخصم والمسؤول عنها (رئيس مدني، قائد عسكري أو أممي... الخ).
- تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي الجرائم والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين تحت مظلة الشرعية الدولية.

سيبحث كتابنا في هذا المضمون. ويقيننا أن تحقيق هذه النتائج سيؤدي بالتأكيد إلى تطبيق جوهر القانون الدولي الانساني: التضامن في جوهر الإنسانية، احترام الكرامة الإنسانية، الشفقة على المعذبين في الأرض ضحايا النزاعات... واليقين هو أعلى درجات الإيمان.

...حتى الذنب المنتصر لا يجهز على الذنب المنهزم بعضة قاتلة. أما الانسان فقد فعلها!!!

حتى الغاب لها شرعتها، أين شرعة الإنسان في النزاعات المستعرة؟؟؟

عرفنا الحرب، ومن يعرف الحرب يعرف قيمة السلام أكثر...

والله الهادي إلى سواء السبيل...

علي نجيب عواد

الإعلام وثقافة الحوار⁽¹⁾

(1) دراسة قدمت كمحاضرة (ورقة عمل) من ضمن فعاليات مؤتمر (العالم الإسلامي.. المشكلات والحلول) الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة بتاريخ 23 - 25 / 7 / 2011م الموافق 22 - 24 / 8 / 1432 هـ.

مدخل:

منذ الفرون الوسطى، وزعم دعوات الأديان السماوية - وفي مقدمتها الدين الاسلامي الحنيف - الى التعاون والتسامح والمحبة والاعتدال، وبعض المجموعات البشرية المتجاسرة لبذل الاهتمام بقوتها العسكرية والتطلع إلى ما يملكه غيرها من ثروات وتعمل على تحريض جماهيرها على مهاجمة جيرانها... ونحوّل التاريخ إلى حروب متلاحقة متتالية. فخلال (5500) عاما الماضية شهدت البشرية 1453 حربا، أي بمعدل 0.2 حرب كل عام. نتج عنها كوارث بشرية ومادية وتدمير أروع ما صنع الانسان وبناءه.

لقد ابتدع الانسان أسباب النزاعات وحاضها وعانى ويلاتها باعتبار أن نشأة الدولة تقوم على عدة نظريات أهمها نظرية القوة أو بناء على العنصرية، ثم أعلن هذا الانسان تدميره من فطائنها... لكنه سعى في لحظات التعقل إلى التحفيف من آثارها ووضع قواعد وصيول للقتال واستخدام السلاح ووسائل التدمير فيها...

إذن، الانسان هو أصل الداء، وهو الباحث عن الدواء، وقد أكدت منظمة الأونيسكو الدولية في مقدمة دستورها على، أن الحروب تبدأ في عقول الناس وفي عقول الناس يجب أن تبنى حصون السلام...

يقول هذا الكلام بعد أن رصدنا جولات عنف اعلامي أعقبه عنف سياسي، ثم عنف أممي في بعض الحالات، تتدرج هذه الجولات من احتجاجات إلى انتفاضات ثم حروب عصمت وما تزال نعصف ونحن نتكلم في مؤتمرها هذا... ونقول هذا الكلام في حضم الحديث عن جولات عنف جديدة في بعض الدول، جولات يريد هذا الانسان طامعا في ثروات أو امتيازات أو حكم أو سلطة أو أمن أو حصص أو حكومة أو رئاسة أو نيابة أو أية مشاركة أخرى.

وأصبح كل واحد منا، رئيسا أو مروضما، حاكما أو محكوما، يدرك هذا المضمون الذي تولد لدى جماهير الشعوب، من عقد ثلاث، بعضها قد يكون واضعا في مجتمع محدد أو وهما في آخر، وقد يتم استغلال هذا المضمون في بعض الحالات، والعقد الثلاث هي: الغبن في السلطة أو الحكم أو في حصص الثروات، الخوف من أنظمة أو فئات قد تكون طامعة أو يتوهم

أنها ظالمة، والاحباط من امكانية حوار يؤدي الى الاصلاح.

وعندما يضطهد هذا الانسان جماهير الشعوب ويفتقد الحوار، فهو كأنه يدعو الى العنف أو الحرب أو القتال أو الصراع المسلح الأهلي سواء مباشرة أو بالواسطة أو بالايحاء أو بالنواطق أو بالاهمال والتسويق في المعالجة، يدعو الى ذلك بصورة مبطننة تنعدي من موروثات اجتماعية تاريخية، وتاريخنا القريب غني بهذه التجارب...

لماذا نقول هذا الكلام؟

لأنه منذ صدور مرسوم السلام (8/11/1917) والعالم يتأرجح بين قمم حوار وسلام نادرة وهاويات حروب كثيرة متلاحقة. لقد اعتبر المؤرخون هذا المرسوم بداية موصوفة هي تقنين قواعد الشرعية الدولية والوطنية، إذ دعا إلى اعتبار الحوار في الاعلام وصولاً إلى الصلح الديمقراطي والسلم العادل هدف تتعطش اليه جماهير

المجتمعات المتصارعة. واعتبر أن غياب الحوار يدفع إلى اللجوء بصورة تلقائية وحتمية إلى الحرب وتمكين الأمم القوية من أن تتقاسم فيما بينها الشعوب الضعيفة والمغلوبة على أمرها، وهذا برأينا هو أعظم جريمة تشرف في حق الانسانية.

وفي العام 1928 أتحف التاريخ مسألة تقنين الشرعية الوطنية والدولية هذه بدعوى بريان كبلوج، الذي أدان الرجوع إلى الحرب لتسوية النزاعات ودعا إلى التنازل عن اعتمادها من وسائل السياسة الوطنية وضرورة اللجوء إلى الحوار....

ثم أورد في ميثاق الأطلسي (1941) وإعلان الأمم المتحدة (1942م) وبروتوكولات وإعلانات وقرارات الأمم المتحدة (منذ 1945) ثقافة السلام بالحوار في الاعلام بمضامين إنسانية هامة دعت فيه إلى النظر بإيمان وثقة إلى اليوم الذي يستطيع فيه كل شعب أن يعيش حياة حرة لا يكبتها طغيان يلقي ضميره الخاص. والصغير الخاص هو جوهر حياة أي مجتمع. وبالتالي أي وطن. ولا ضمير خاص لأي شعب إلا بالحوار مع انذات ومع الآخرين. والحوار مع الآخرين ثقافة يجسدها الاعلام بكل أشكاله وتقنياته الحديثة، أولها الثقافة العامة بكل مضامينها وفي مقدمها: الدين واللغة وضمير الانتماء الانساني..

ونصل إلى بيت الغصيد... لماذا نبرز ضرورة اللجوء إلى الحوار بعد الاختلاف؟

لعل الظاهرة الأبرز في التاريخ المعاصر هي أننا لا نعرف كيف ندير اختلاف وجهات النظر - مهما صغرت (اجتماعية) أو كبرت (سياسية، عقائدية) - بواسطة الحوار دون

اللجوء إلى العنف بأشكاله المتعددة بدءاً من العنف النفسي وصولاً إلى الاحتكام للسلاح ولقد أهدرنا طاقات ودماء بسبب أننا لا نعرف كيف نعلم الآخر - أياً كان هذا الآخر - بإمكانية الحوار. وتبرز المشكلة في:

1 - سوء إدارة هذا الاختلاف وشخصيته بحيث لا يكون حول موضوع أو قضية بقدر ما ينصب على شخص أو مصلحة خاصة. وبالتالي لم يعد حسم الحوار يحتاج إلى أدوات المنطق بل إلى مهارات التجريح والوشاية.. وأصبح بعض قادة الرأي يتباهى بقدرته على الكيد للأخربين في وسائل الإعلام، فغاب الحوار الحقيقي وبرزت إعلام الفتنة والشقاق والتباعد.

2 - تراجع المصلحة العامة كهدف مضمّن للاختلاف لتحل محلها مصالح ضيقة وتصفية الحسابات عبر الإعلام.. وتبلغ الخطورة حداً يعمل فيه قائد الرأي عبر وسائل الإعلام على اقتناع جمهوره بعدم إمكانية التفاءل المواقف ووجهات النظر المتباينة عند نقاط مشتركة. بل يحاول أن يقنعه بإنكار الطرف الآخر وإقصائه. وهذا الأمر أشد خطراً من الصدام العسكري، لماذا؟ لأن الأخير يحرق البيوت ويدمرها، أما الإعلام فيدمر الموضوعية والمصداقية والأخلاقيات والايمان بالوحدة الوطنية، منتقلص المساحات الوطنية المشتركة ويضيع الحوار.

3 - تداخل الحسابات المحلية تحت مظلات اقليمية متنازعة لا يمكنها أن تشكل إطاراً مستقلاً عن المحاور الاقتصادية الدولية، وهذا أمر طبيعي يتحلى بأبعاد سياسية حادة تنترك لأصحاب الشأن معالجته..

إن هذه الصور الاجتماعية تثير هذا السؤال: لماذا انتفى الحوار في الإعلام وأصبح اختلافنا تحت سقف العنف؟

أ - لأن المجتمع الإسلامي (العربي) يمر بمرحلة مفصلية ذات أبعاد اقليمية وامتدادات دولية. ويمكن توصيفها في الإطار الحيوي - سياسي مرحلة تحول ثقافي واجتماعي وسياسي. وفي مراحل التحول وفي ظل غياب الحوار في الإعلام تصبح الشعوب أكثر توتراً وهاشية لاستخدام العنف والغاء الآخر.

ب - لأن المجتمع الإسلامي (العربي) أسير تاريخ كان الاختلاف فيه وغياب ثقافة الحوار في الإعلام سببان حاسمان للاقتتال واللجوء دائماً إلى العنف والغاء الآخر.

لماذا لم نترسخ في تاريخنا ثقافة الحوار في الإعلام رغم أن هذا التاريخ يزخر بالمفكرين

المستثيرين أصحاب المقولات عن حق الاختلاف ونسبية الحقيقة، وهي مقولات لا تقل بلاغة ولا عمقاً عن مقولات فولتير وروسو ونظرية العقد الاجتماعي وكل نظريات مفكري الغرب؟

للاجابة ثمة رؤيتين:

أ - الرؤية الأولى تنقي بالمسؤولية الافتراضية علي التكوين النفس - اجتماعي العربي التي نرى العنف سمة مزاج حاد ينطرف في الهجاء حبناً أو في المديح أحياناً، وهي الحالين تغيب الموضوعية والعقلانية. وتنطرق بعض الدراسات الى مقولة أن عدد من قتل من العرب على أيدي العرب في حروب ونزاعات عربية - عربية يفوق عدد من قتل من العرب في حروب خارجية مع أعدائهم. وتتدخل هنا الاعتبارات السياسية عند من يقول أن الفتنة تأتي من نوافذ الخارج نترك لأصحاب الشأن معالجتها.

ب - الرؤية الثانية مؤداها بكل بساطة أن أوروبا رائدة الحضارة العربية الحديثة مرت بمراحل تاريخية دامية لم تغل بدورها من الاقتتال والعنف وهي اليوم انتقلت من مرحلة الدويلات إلى بناء الدولة القومية الحديثة.. وحروب البرونسانت والكاثوليك الماضية تشبه ما شهدناه تاريخنا القديم من صراعات دموية على خلفية دينية، كما أن منظمات و فرق الإرهاب السياسي التي عصفت بالمجتمع الأوروبي في أواسط سنوات القرن الماضي تشبه على نحو ما منظمات و فرق الإرهاب التي عرفها تاريخنا المعاصر رغم الاختلاف في المنطلقات والأسس والأهداف. وفي الحالين كان الصراع ظاهرة إنسانية تؤكد أن غرائز العنف كامنة في نفوس البشر جميعاً ولا ينقصها سوى لحظة تناقض المصالح حيث تغيب فيها ثقافة الحوار في الاعلام والممارسة كي تنطلق الكوامن الشعورية الدفينة وتغير عن نفسها في عنف وهزات اجتماعية متتالية لالغاء الآخر..

علينا التأكيد أنه في النموذج الأوروبي كانت ثقافة الحوار في الاعلام والممارسة هي الحل المؤسس للدولة الحديثة المتقدمة الحالية، بينما ما زالت تلك الثقافة مغيبة من أليات فكرنا السياسي في بعض المجتمعات لحل الاختلافات التي سرعان ما تتحول إلى خلافات تبلغ مرحلة الصدام لالغاء الآخر..

علينا أن ندرك لو أننا اعتمدنا ثقافة الحوار في الاعلام والممارسة لتغير وجه التاريخ في بلداننا ونحنينا ويلات ومآسي ونزاعات عبثية.. كل شعب يردد اليوم في اطاره العجوة سياسي الخاص ما يلي: أين كانت المصلحة في غزو الكويت الذي كان أثراً فارقاً منتجاً لتداعيات ما زالت تعاني منها المنطقة حتى اليوم؟ أين كانت المصلحة في الحرب الأهلية

في لبنان هي والتي لولاها لربما تقدم المودح الديموقراطي في لبنان ليأهم الخيال السياسي لشعوب المنطقة كلها؟ أين هي ثقافة الحوار في الاعلام؟ أين كانت المصلحة في أحداث جنوب السودان وفي منطقة دارفور؟ أين كانت المصلحة في سقوط حركتي فتح وحماس في شرك الفتنة الوطنية؟ أين هي ثقافة الحوار في الاعلام التي كانت سنوادي حنما الى تقوية الموقف الفلسطيني؟ وأين المصلحة الوطنية في ما يجري اليوم في بعض البلدان العربية والاسلامية وما يواكب ذلك من تدخلات خارجية، والجدل الكبير حول القضية من تقليص السيادة الوطنية لصالح تطبيق العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان، مع ما يحمله ذلك من ضرورة معالجة التحديات والنسائلات حول الآثار المحتملة على السيادة الوطنية، ومدى توفر الضمانات اللازمة لاستقلالية الأجهزة الدولية وحيادها وبعدها عن التأثيرات وعن التدخل في النزاعات والشؤون الداخلية للدول؟...

ونخلص الى القول:

نعتقد، جميعاً أن، المسألة الاجتماعية، بصورتها الشمولية هي أي دولة نعم تدويلها بعد ماهرة العولمة الحديثة، وهذا أمر لا يمكن الفأوه ولكن وضع ضوابط موضوعية لمنع الأقوياء من تقاسم بعض جماهير الشعوب المتصدعة بالمقياس الدوركهايمي الاجتماعي - الوطني...

وعلى هذه الضوابط أن تشكل نسج إعلان اسمه، ميثاق الاعلام لثقافة الحوار، بنوده بسيطة جداً وهي في هذه التوصيات:

1. التركيز على خطاب اعلامي برز فعلاً ويعزز فعلاً ويمارس فعلاً ثقافة الحوار والسلم الداخلي الأهلي. فيبدأ السلام في عقول الناس، وفي عقول الناس تبني حصون السلام. إذن، برمجة حملات اعلامية (توعية، إقناع، توجيه... إلخ) تستوفي بصدق وظائف الاعلام في بناء وتشكيل الرأي العام الوطني الانساني السليم والحقيقي. وهذا الخطاب يبين ان ثقافة الحوار في الاعلام هي أحد المداميك (النفس الاجتماعية) الأساسية لصياغة المواطنة السليمة التي تستوعب الهوية الإسلامية والوطنية هي الدولة الواحدة، والتي تشكل المحزون الروحي والتراث التاريخي للوطن في ظل أي تنوع ديني أو عرقي أو لغوي. ان هذا التنوع لا يمنع تشكل المواطنة السليمة وقد جهر الرسول العربي الكريم ذات يوم بحبه لوطنه مكة وهو صاحب دعوة إسلامية للبشرية جمعاء.

كما يجب أن تجسّد ثقافة الحوار في الاعلام مفهوم الانتماء للوطن فوق أية انتماءات أخرى. تلك الانتماءات التي يجب اختزالها لتصبح فقط خصوصيات فردية جديرة بالاحترام. وبالتالي، يبلور الحوار في الاعلام صفة المواطنة كمعيار وحيد لتعديد حقوق وواجبات المواطن باعتبارها تعبير سياسي وإطار قانوني ومناخ ثقافي - اجتماعي لما ينبغي أن تكون عليه رابطة الفرد بالدولة.

2. العمل الاعلامي الجدي، نعم الجدي (شبعنا أعمال، ترف صالونات، غير جدية) للدعوة الى التيقظ لعدم اللجوء إلى العنف أو القمع أو الحرب أو إلى أي شكل من أشكال النزاع المسلح، مما قد يؤدي إلى «تمكين الأمم القوية من أن تتقاسم فيما بينها الشعوب الضعيفة والمفلوب على أمرها كما أسماها مرسوم السلام...» وفي المفهوم الاجتماعي والتوصيف، الدور كهيمي، السنا شعوبا وحماهير مفلوبا على أمرها في (الوطن - الساحة) وليس (الوطن - الوطن) ١٩

أي إعلان التنازل نهائيا وأبدا عن الترويج في الاعلام لسلوكيات القمع أو العنف أو الحرب بوصفها من وسائل السياسة الوطنية كما دعا «عهد بريان كيلوج» سنة 1928 ودعوات الشرعية الدولية بعده.

3. التأكيد في كل أشكال الاعلام وأنماطه وقواعده على حق كل مجتمع أن يعيش حياة لا يكبتها طغيان يلغي ضميره الخاص. وفي مفهوم علم النفس الاجتماعي، يعتبر الضمير الخاص للمجتمع هو الضمير العام الذي يجمع أفراد ويظهره الاعلام في بعد ديني - أخلاقي - اجتماعي محدد. إذن، لماذا العمل بخلاف الطبيعة البشرية الذي قد يؤدي إلى إشعال الكوامن الدفينة في الرأي الكلي لدى الأفراد؟ وبالتالي إلى صدامات الشوارع، سواء كانت بالعصي أم بالرصاص؟ قال لي مدير معهد علوم الاعلام والاتصال في جامعة نوشاتل / سويسرا: الصدام بالعصي أقل إضرارا، لكنه أكثر وحشية وعنفا وقسوة بالمعنى الاجتماعي - الانساني.

لذلك، على ثقافة الحوار في الاعلام أن تجسّد التجانس الاجتماعي بين أفراد الوطن وترسخ القواسم المشتركة بينهم بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من مظاهر تمايز طبيعية. وهذه الثقافة تجعل - وبصورة علمية - شعور الانتماء للوطن قادر على استيعاب الانتماءات الطائفية والقبلية والعرقية والتاريخية والعائلية، وبالتالي تكون المواطنة السليمة قادرة على ترويض هذه الانتماءات وتمنح الوطن حصانة في

مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية.

٤- التربية الدينية الإسلامية الصحيحة السليمة وفهم الفضائل في الاستماع للآخر ومشاركته عقله في بناء المجتمع على أساس أن قمع الآخر وعدم الحوار معه هو شكل من أشكال العدوان النفسي الأشد ظلماً، من العدوان الجسدي المادي والله يحرم الأثم في العدوان. في هذا السياق، كانت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في جلسة افتتاح قمة منظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة (8 آب / أغسطس 2013م) إلى تأسيس مركز الحوار بين المذاهب الإسلامية، يحض على التضامن والاعتدال للتغلب على الفتن التي يعيشها العالم الإسلامي، حيث رأى أنه «بالتضامن نحفظ سلامة الأمة الإسلامية وتاريخها وعزتها، مع التأكيد على

٥- إن الحرية السياسية والاجتماعية والمكرية في الشريعة الإسلامية مكفولة ومضمونة وتعتبر مسؤولية كبرى.

ب. إن الحوار في الإعلام باعتباره وسيلة الاتصال مع الجمهور لإحاطته بعقائق الأوضاع ورفع مستواه الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي ينبغي أن يقوم على أساس من الحرية لكي يضمن النجاح وأداء الدور بفعالية. والإعلام في الإسلام يجب أن يعكس جوانب العقيدة الإسلامية في كافة جوانبها.

ت. لموضوع حرية الاعلام والحوار مقامه في القرآن الكريم. وإن الأديان هي السبيل أمام البشر، والشعاع الذي ينقله من النخلف إلى الحضارة. لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي. فعلى الرغم من أن القرآن قد بين الرشد والعق والصلاح إنما لا يكره أحداً على اتباع الاسلام (أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين / سورة يونس الآية ١٠٩). ويرى القرآن أن الاختلاف في الرأي والعقيدة أمر طبيعي. بل أن الله خلق البشر ليتباينوا وليكن لكل فرد رأيه الخاص به وقناعاته وعقيدته، فلو شاء لخلق الناس أمة واحدة. (ولو شاء ربك ل جعل الناس أمة واحدة. ولا يزالون مختلفين... / سورة هود /).

ث. القرآن يدعو إلى الحوار ويشجع على الإقبال على الحوار. وأما أدوات الحوار فهي العقل والمنطق والحجة والبرهان. حيث قد ورد في أكثر من موضع: «قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين»..

ج. هـ - إن حرية الاعلام في الحوار تعد من الركائز الأساسية التي لا بد منها إذا أردنا

اعلاماً فعالاً يمارس دوره الحقيقي بكفاءة ونجاح.. إن الإعلام بالإسلام وعبادته بالصورة العلمية الرشيدة يعتبر فرضاً مقدساً على المسلمين بحيث يرد على كل تهمة توجه اليه. وهناك من المبادئ والقواعد الإعلامية الإسلامية ما لو تمسكنا بها لأقمنا إعلاماً فعالاً يصمد أمام التحديات ويتغلب عليها بصدق وموضوعية..

إنها ثلاثة بنود بسيطة لكنها مصيرية. نعم مصيرية وملحة لا تحتل التأجيل. نعلنها. نبرمجها، ننفذها بتصميم واع. هي لا تمنع الصراع السياسي في لعبة السلطة والمال والمعارضة داخل الوطن الواحد ولعبة توزيع الثروات في اللعبة الدولية. نكون بذلك نقول للعالم أن العقل العربي ليس محدوداً كونه يلجأ إلى العنف بدل الحوار. إذ يقول طاغور: «العنف هو الملجأ الوحيد للعقل المحدود».

كما يعطي العرب والعالم الإسلامي المثل للعالم بأن عليه أن يعود إلى ثقافة الحوار في الإعلام وثقافة السلام بدل ثقافة النفوذ والنفط والغاز والمعادن والثروات وإعلام الفضائيات ولعبة الحكم والسلطة. والأفكار العالمية الثالثة قادمة. الحرب التي وصفها العالم المذبح البرت انشناين حين سئل يوماً عن أسلحتها فقال: «أنا لا أعرف السلاح الذي سيستخدمه الإنسان في هذه الحرب، ولكنني أعرف أنه سيستخدم العصا والحجر في الحرب العالمية الرابعة».

بدون ثقافة الحوار في الإعلام، ثقافة العقل والمصالحة الاجتماعية التي تتطلب استعداداً وجدانياً صادقاً للصفيح والتسامح. بدون هذه الثقافة اليوم، هل هناك من عودة إلى عنف القرون الوسطى واستخدام العصا والحجر؟....

الشحن الاعلامي في الأزمات⁽¹⁾

(1) ندوة إعلامية قدمت بدعوة من الحركة الثقافية في لبنان بتاريخ 9 - 11 - 2010م وبدعوة من المجلس الثقافي في بلاد جبيل بتاريخ 16 - 12 - 2010م.

مدخل

انعقد اجتماع مسؤولي تنظيم سياسي. عسكري مطلع نيسان 1975. كل أدلى برأيه. أحدهم قال إذا دعوتُ المواطين للقتال والدفاع عن وطنه لبنان قد أستثير حماسه قليلاً. ولكنني إذا دعوتُ للقتال والدفاع عن دينه ووطنه ومذهبه فذلك يحرضه أكثر فيستعبت في القتال. القول حق. لكن الهدف بأمل يوحي بإندلاع فتنة صعبة الإخماد. وكان الشحن الاعلامي الساقط في بعض خيارات سياسية - طائفية خاطئة، وحدثت الفتنة.

المحور الأول: الشحن الاعلامي في علم نفس الجماهير، مضمون وتطبيق بالمباشرة وبموضوعية علمية هادفة نقول:

لقد أثبت علم نفس الجماهير، ثم أثبتت تجربة الحرب في لبنان وبعض المناطق الساخنة في العالم لتؤكد أن للجمهور نهوره وصولاً الى الانتحار. وهذا النهور ينبع من بعض حملات الشحن الاعلامي في اتجاهات الفتنة.

نظرة الى الماضي القريب ذي الارتباط بحاضرنا يدلنا على خطورة الشحن الاعلامي الساقط في بعده الاستراتيجي:

أين كانت فائدة اللبنانيين على اختلاف طوائفهم في عمليات الضرر الديموغرافي والتهجير المتبادل تبعاً للانتماء الطائفي والمذهبي خلال حرب السنتين 75، 76؟ أين كانت فائدتهم من العنف والقتال وضرب الاقتصاد والمرافق الحياتية؟

علام كان كل ذلك القتل والتهجير والتخريب والدمار؟ أما كان بإمكان اللبنانيين أن يتفقوا على ما اتفقوا عليه في العام 1976 قبل أن تتفاقم حمى الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد.

وتعنف موجات التدمير المتبادل وتقفز وطناً الى شفير الهاوية؟ (الرئيس سليم الحص. عهد القرار والهوى. دار العلم للملايين. بيروت 1991، ص 37).

ويضيف الحص في مكان آخر فإذا بهذا البلد هدف لحكم مبرم قضى بأنه كيان يطوي في ثيابه عوامل التحطيم الذاتي. أو الانتحار. ونفسر نحن ونقول: عوامل التحطيم الذاتي هذه

هي العوامل الطائفية وأرذلها المذهبية. والشحن الاعلامي الساقط هو الذي يستثمر تلك العوامل في اللعبة السياسية..

كيف يمارس الشحن الاعلامي تحريضه في الأزمات؟

يتحرك الجمهور ويسير غالباً بدافع من عمقه الشعوري الدفين.. هو أسير عناصر الدفع والتحريض والإغراء التي توجه إليه. ويكون الأسير ضعيفاً عند انعدام الوعي الوطني الذي يمنحه التحصين، كاللقاح تماماً.

إن معاناة تربية جماهير المجتمع اللبناني منذ الاستقلال (1943)، تثبت لنا أن التحصين واللقاح المذكورين سابقاً عائبان تماماً. فلقد توافق الباحثون على أن انتماء الفرد اللبناني للطائفة دون الوطن يسمح للشحن الاعلامي الطائفي بممارسة دوره الساقط.. والجماهير اليوم، ما تزال تنقذ ذلك التحصين. اللقاح، وإعلام الفتنة قد يسمح بإضرار نار الصدامات الأهلية الداخلية.

وبنتيجة مباشرة: يكون التحصين - اللقاح بالوعي الوطني والتفاهم الوطني حول مسألة كتابي التربية الوطنية والتاريخ لصناعة ثقافة تربوية واحدة لا تمنع الشحن الاعلامي كدعاية سياسية في لعبة الحكم بين موالاة ومعارضة ومستقلين.

من ناحية أخرى، لا تستطيع الجماهير الغير محصنة أن تساهم في حل الأزمات الأهلية، بل تزيد من تعقيداتها. لأن الفرد في لجة هذه الجماهير يصاب بتحول نفسي يدفعه لا إرادياً إلى محاولة الهروب من المسؤولية والقاء تبعاتها على الزعيم.. وغياب الوعي الوطني الصحيح للجمهور يؤدي إلى التفنت والاستخفاف بكل ما لا يمس مباشرة مصالحه المباشرة وبالتالي الصيقة. (يؤدي ذلك إلى ظهور حالة التمهيل الاجنماعي لارتكاب الجرائم بدءاً من جريمة الفساد وصولاً إلى جرائم لعمالة والخيانة).

الإيحاء والعدوى

عند حصول أعمال عنف في بلد يمانى حرباً أو انفصامات أهلية. يتهب المخطط من خلف كواليسه ويعمد إما إلى صب الماء على نار هذا الحدث وبالتالي تخمد ردة الفعل، وإما يعمد إلى زيادة النار اضطراراً، فتلتهب ردة الفعل الجماهيرية.

رصدنا أثناء حروب لبنان، أن الفرد ضمن لجة الجمهور لا يتمكن من فهم الفوارق وتبصر الخبوط البسيطة وتمييز الألوان الوطنية السياسية. فقد كان يرى الأشياء والأمور بعمومياتها

وخطوطها العربية وكتلها الصبائية. ولم يكثر لمعرفة التعبيرات الدقيقة والتحولات وأسبابها وشروطه. (ينشأ لدى الناس عادة حس الولاء تجاه جماعاتهم والإحساس بالافتخار بها، وسواء أكانت هذه المشاعر مبررة أم لا، فإن أعضاء الجماعة يتأثرون بها ويؤخذ الولاء، للجماعة الأعضاء، في حالات معينة أهمها الأزمات أو الحرب الأهلية، وإن الكثير من الصراع الذي حدث في حرب الستين من مثل الأحياء الضيقة في المناطق الفقيرة، والجماعات الدينية والأحزاب الطائفية يقوم على المشاعر المبالغ فيها بالافتخار بالجماعة).

ويتأثر هذا المظهر بظاهرة قوامها عاملين، الإيحاء والعدوى. الإيحاء الذي يخاطب المخيلة، والعدوى التي تنقل هذا الإيحاء بسرعة من فرد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى. فكما الخوف معد والإشاعة معدية، كذلك المبالغة في ردات الفعل عند الجمهور معدية.

يجب على كل طرف سياسي ألا يلجأ إلى الشحن الإعلامي الفتنوي وممارسة دوره الساقط، مما سيؤدي إلى توالد ظاهرة الإيحاء والعدوى عند الجماهير المشحونة.

ويلعب عنصر انتقاء المسؤولية دوراً في المبالغة هذه. فالإفلات من القصاص يكون مؤكداً لدى أفراد الجمهور الفقير، حيث يتكون لديه شعور الوائق من سلطته الآنية دون منازع بسبب كتلته الضخمة الطاغية.

ولقد تجلّت هذه الظاهرة أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تحرر الساذج والجاهل والأرعن كل من إحساسه بعجزه وعدم كفايته وأهليته وامتلك قوة خشنة قاسية وأحياناً متوحشة، عبارة لكنها جبارة بفعل امتلاكها انشروعية تنظر الجمهور المشارك. ولقد حققت هذه الحرب بمسؤولين أصحاب عقد نفسية أفرزتهم الجماهير المتدافعة، فقامت على أكتافهم المفاصل الأكثر دموية في مسار هذه الحرب.

ونكرر، حذار أن يلجأ أي طرف سياسي إلى الشحن الإعلامي الطائفي وممارسة دوره الساقط، مما سيؤدي إلى توالد تلك الظاهرة عند الجماهير المشحونة؟

عندما نعرف هذه الحفيظة العلمية، كيف نتعمد أن نرمي الجماهير في أتون الشحن الإعلامي الفتنوي من أجل موقف سياسي ضيق؟ نفهم أنه يمكن أن نشحن الجماهير ولو طائفاً من أجل النوابت الوطنية والعدو المشترك (مع احترام معايير دقيقة لا مجال لذكرها)، ولكن أن يتم الشحن في صراع لعبة الحكم والموالة والمعارضة، فتلك جريمة وطنية..

الذاكرة الجماعية

من خلال تجارب أجريت سابقاً وأمكن رصدها خلال الأزمة اللبنانية، نقول أنه يحدث داخل كتلة الجمهور صراع بين الحجج التي تبناها سابقاً وبين رجال الدعاية الذين يتسلطون عليه ويتدخلون في الطرف المناسب. فينتفي المجال للمقارنة بين البرهان والتخييلات الشعبية، وتطفو الأخيرة طبعاً على السطح المترجرج.

وينصهر أفراد الجمهور بالتصورات والأحاسيس المشتركة وذاكرة الجماعة واستدعاء مجموع الإرث الاجتماعي. النفساني (الدين، المعتقد، العادات، الأساطير، الثقافة، التاريخ...) وهذا الترابط يكون جامداً لا يفككه شك وليس بحاجة إلى دعمه بالبرهان والاستدلال.

تطبيقاً لذلك، عمد الخطباء وصانعو الدعايات خلال الحرب اللبنانية إلى استحضار الصورة أو الفكرة التي تسحر جمهورهم ومخيلته وتسحجهم مع تموجات عواطفه وتزيد من الدفع والإثارة. إنه مبدأ

التماوج المتناغم.

إن الصراع السياسي في الحروب اللبنانية عامة وفي حرب السنتين تحديداً يدخل في إطار معرفة كيفية تحريك الأوتار المناسبة وفي الأوقات الملائمة. فحينما كان العقلاء من اللبنانيين يحاولون الاقتراب من بعضهم وتحقيق الإلتحام بين طوائفهم، كان بعض صانعي الشحن السياسي يتدخلون في اللحظة المناسبة ويتيرون الأحقاد والمستهة لدى الجماهير المتماوجة، إضافة إلى افتعال أعمال عنف تضرم النار وتوجهها.

لذلك، وبعد رصد مضمون الخطابات (السياسي، الإعلامي - الطائفي) التحريضي، وبعد أن نعرف أن علم النفس الاجتماعي يثبت أن الجماهير، وبعد شحن وتحريض، تكرر أخطاءها السابقة نساءل: ترى ماذا يخبئ لنا الرماد من نار تحته؟ خصوصاً عندما يتم نبش الكوامن الإنسانية الطائفية وتحريك العمق الشعبي المذهبي في محطات الصراع السياسي (انتخابات، مناسبات دينية أو وطنية، الموقف من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان... الخ) ..

للأسف، لقد اعتقد الشعب اللبناني بين الأربعينات والسبعينات أنه ارتقى من مصاف الدول النامية عندما تكلم اللغات الأجنبية وركب السيارات الفخمة واستعمل الآلات الحديثة وزادت أرصده في البنوك المترفة بالسرية المصرفية وفتح أبوابه للحرية وللأجانب واستثماراتهم... وجاءت حرب السنتين والأزمات التي تلنها لتبين مدى إهماله معالجة مسائل

التربية الوطنية وثقافة العيش المشترك الحقيقي.

نختم ونقول:

لا بد من صحوة ثقافية . تربية تجعل التعبير مؤكداً باتجاه ثبات الولاء والانتماء لوطن واحد في محيط عربي مشرقى واسع يشكل البعد الدافئ.

نقول ذلك لأن الشحن الاعلامي الساقط من خلال النظرة العنصرية أو المذهبية إلى الوطن يدفع إلى نشوء تعدييات مجتمعية . سياسية، ويولد في بعض العمق الجماهيري إيديولوجيات تعصبية. وقد تدمر هذه الإيديولوجيات عنصر المواطنة عند بعض الجمهور، وبالتالي يصبح ولاءه للوطن مزعزاعاً بل وقد يزول. وهذا الأمر قد ينعكس سلوكاً يؤدي إلى صدامات أهلية في الشوارع، وبالتالي اندلاع أزمة أهلية حادة تنذر بأن تصبح نزاعاً مسلحاً داخلياً. وللأسف، تبرز القناعة ولكن بعد فوات الأوان. بعد تدمير داتي وهستيريا جماعية . بأن الحوار هو وسيلة الحل واليقظة، الحوار في مناخ إعلامي يركز على التنوير والتوعية دون تشويه أو تحريض غرائزي، الإعلام الذي يحترم حرية الرأي وتعدديته ويخدم التوجهات الوفاقية نحو وحدة البلاد وقيام سيادة الدولة. (بعد كل جولة عنف أو أزمة كانت اليقظة/ تفاهم لا غالب ولا مغلوب/ فلتكن اليقظة الدائمة).

المحور الثاني: الشحن الاعلامي بين التجربة والدروس

قبل اندلاع الأزمة اللبنانية عام 1975 بلغ الشحن الاعلامي حد الورم، وخصوصاً في الصحافة اللبنانية، وشهد على ذلك نقيبهما السابق المرحوم رياض طه الذي اعترف بتجاوزها الحدود وبإساءة استعمال الحرية. وأضاف: إن نظامنا كله يقوم على الرأسمالية المتفلتة من كل قيد والليبرالية القديمة التي لا ضابط لها (...). واتنا نرى أن الدين أعدوا العدة للقتال منذ سنوات لم ينتظروا أن تمهد لهم الصحف أرض المعركة... إذن يتحمل النظام وبعض مسؤوليه وقادة الرأي أيضاً مسؤولية ورم الشحن الاعلامي هذا..

حتى بعض المسؤولين شاركوا في طعن القانون وحرية الاعلام في بداية حرب السنتين وما تبعها من أزمات . فالاعلام تلك (الأزمة - الحرب) يتحمل بعض المسؤولية في دفع الوطن باتجاه مرجل الحرب وعنفها، وهي مسؤولية توازي مسؤولية مضمري هذه الحرب.

لقد كانت الحرية متفلتة من كل قواعد المسؤولية. وجعلت بعض اللبنانيين يحملون نعل الحقيقة على أكتافهم. فانزلقوا في الصراع وسفك دماء بعضهم البعض، وانزلقت بعض

وسائل الإعلام في هذا الأتون الدموي وشاركت فيه. وحدث الطلنان الإعلامي الذي شكل ثغرة كبيرة في التركيبة الاجتماعية . السياسية الهشة. والتهبت الكوامن الشعبية الدهينة وسال الدم في صراعات

متنقلة بين الطوائف والمذاهب والمناطق... والزوارب. وكيف تكون الحرية والموضوعية في واقع الاغراق الإعلامي وظهور منابر إعلامية طوائفية . مذهبية - مناطقية.

وكان توزيع بيان اعلامي خلال حرب السنيتين والأزمات التي تلتها - مثل ذلك ،البيان الفتنة، الذي تم توزيعه تحت جناح الظلام منذ عدة أشهر في شرق صيدا - كاف لاشعال فتنة ما نزال نعاني جراحاتها. لكن التجربة علمتنا عدم الوقوع في الجحر مرتين ومن عضه الثعبان يخاف الحبل... والتجربة علمتنا أن ذلك البيان لن يكون مشروع فتنة، واصاب الرئيس بري حين قال أن منتجي هذا البيان ولن يحصدوا سوى الخيبة.

وبعد التجربة أيضاً، حملنا الإعلام بعض المسؤولية عن حرب السنيتين في أطروحة نشرت في تموز 1983 بعنوان «الحرب النفسية والصحافة في لبنان خلال حرب السنيتين». واقترحنا في خانمة هذه الأطروحة علاجاً بإنشاء مؤسسة تدعى «المجلس الوطني للإعلام». وبحثنا في اشكالية ولادته بأن يقوم هذا المجلس بتحرير الاستراتيجية العامة للإعلام. بضع الخطوط الوطنية الاعلامية انطلاقاً من السياسة العامة الواحدة للدولة الواحدة، يدرس التطورات ويواكبها ويحدد المهام الوطنية الأساسية للوسائل الاعلامية دون أن يلغي كون الاعلام سلطة رابعة تتمتع بحرية مسؤولية.

يضع هذا المجلس الأطر العريضة للسياسة الاعلامية الوطنية العامة، ويراقب تطبيق قانون الإعلام وخصوصاً لناحية الشحن الاعلامي التحريضي المسيئ الى الثوابت الوطنية، يجب أن يتمتع المجلس بصلاحيات تقريرية . تنفيذية وليس استشارية فقط.

وهنا بيت القصيد:

لم يكن لهذا المجلس منذ انشائه سوى صلاحية استشارية فقط، ولا رأي لمن لا يطاع.. فبعد اقتراح انشائه في تموز 1983، أنشئ المجلس الوطني للاعلام في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، ومنذ انشائه، قام فقط بدور الناصع المرشد، الذي يجمع ممثلي وسائل الاعلام في مناسبات معينة لتزويدها بالارشادات العامة في قضية وطنية كبرى، ولم يكن للمجلس أي دور تقريرى - تنفيذي في مسألة محاسبة الوسائل أو في حمايتها. وهذا عائد ليس

الى تفسير منه. لأن موقفه في وقت (المدة الاعلامية) واضحة، بل عائد الى قصور البنية القانونية لصلحياته.

وفي قضية ال OTV الأخيرة المعروفة (الحكم الصادر بتفريغها حوالي 75 مليون دولار مطلع حزيران 2010)، كما في قضية الدعوى على برنامج الفساد ومقدمته الاعلامية عادة عيد حين كرّس الفضاء، ويعق يستحق التقدير الاعلام كسلطة رابعة في دولة القانون، وأكد أن الاعلامية عادة عيد كانت تؤدي واجبها الاعلامي على سبيل النقد المباح والموازنة على مكافحة لغة الهدر المرمي التي تكاد تقوّض كيان الدولة (آذار 2010)، في القضيتين كان للمجلس المذكور موقف وبيان مثل كل الجهات السياسية والنقابية.. وكذلك توصية المجلس بتوقيف برنامج كلام الناس لمدة شهر بعد حلقة ضيّقت حسب قوله، بشحن اعلامي مدهبي فاضح (منتصف تشرين الثاني 2010). ولكن، علينا أن ندرك أن دور المجلس الوطني للاعلام الطبيعي والمبني في حيثيات وموجبات انشائه يكمن في ضرورة منحه، وبقوة القانون، صلاحية تقريرية - تنفيذية تسائل وتحاسب، ثم نحمي أو نعاقب...ونكرّر: تتبع هذه الصلاحية من حيثيات انشائه بعد الاستفادة من تجربة اعلام الحرب والأزمات الداخلية التي أوردناها آنفاً. وخصوصاً عندما نتأكد بصورة علمية غير قابلة للجدل أن المشكلة تكمن في الممارسة السياسية التي استطاعت أن تلتهم أدوات كل المؤسسات الرسمية التي نشأت بموجب روحية اتفاق الطائف، ومنها مؤسسة المجلس الوطني للاعلام.

الحل: تطبيق قانون الاعلام المرئي والمسموع الصادر عام 1994 بعد قراءة وتعديلات علمية وليست استنسابية، وتطبيق مواد القانون الجنائي التي تفرض حماية الوحدة الوطنية ومنع التحريض الطائفي، منح المجلس صلاحيات تقريرية، تنفيذية وليس استشارية فقط، مع التأكيد على تقيد بعض السياسيين قادة الرأي - خصوصاً أصحاب الحصانات - بأمس الوحدة الوطنية والضمير العام للنظام تحت طائلة المسؤولية وليس تحت طائلة التمني والرجاء. (لأنهم يسربون أو يعرضون أو يخطبون أو يكتبون أو يوعزون بذلك)..

المحور الثالث: الشحن الاعلامي والأمن: الجيش خط أحمر

تهيب رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان الموقف عندما بدأ حربه ضد إرهاب، نهر البارد.. وحين بدأ الخطاب الاعلامي السياسي حيال الجيش يهدّد تماسكه ووحدته، وطالب الجميع بدعم الجيش بخطاب إعلامي سياسي وطني..ورصدنا تخوفه

من الإعلام على الجيش عندما بدأ بعض قادة الرأي يصنّفون ضباط الجيش بعد اغتيال اللواء الشهيد فرانسوا الحاج ودعا حاملي بنادق الخطاب الإعلامي السياسي الى أن يدركوا أنه، ليس هناك من ضابط 8 أذار أو 14 أذار، بل ضابط في الجيش اللبناني، ولكل الوطن، كما دعا الى اعتماد خطاب إعلامي سياسي على كل مكونات النظام السياسي اللبناني في لعبة الحكم والمعارضة أن تدعم الجيش به.

وعندما تعرّض الجيش منذ فترة لبعض التسريبات التي اعتبرت أنها كانت مقدمة لمحن إعلامي تحريري يمهّد لهزّ الأمن في البلاد، قال قائد الجيش ما مفاده ان نشر معلومات مفلوطة بهدف الاساءة الى المؤسسة العسكرية هو هدف يسعى اليه العدو لتشويه صورة المؤسسة وضربها.. بالتأكيد كان قائد الجيش يقصد ضرورة التصدي لمحاولات التشكيك وضرب المعنويات التي قد تصبح نمطا منهجيا متكررا، اذا لم تواجه في مهدها منذ البداية.. وكان بالتأكيد أيضا يحافظ على مسار العقيدة الوطنية العسكرية التي برزت ببعدها الاستراتيجي في مواجهة العدو الصهيوني في قرية عديسة الجنوب في حينه.. وهي العديسة نرجم الجيش مضمون عقيدته وقائل من أجل شجرة جنوبية لأنها في العقيدة هذه مثل أرض لبنان..

وهي واقفنا الراهن. على الاعلام الوطني بكل انتماءاته السياسية أن يجسد مضمون هذه العقيدة في عمل اعلامي موضوعي ايجابي يرفع الضمير العام ولا يضعضعه حيال هذه المؤسسة الأمنية الضامنة. لماذا؟ سيتبين لنا الجواب من خلال مقاربة علمية موضوعية غير سياسية لاشكالية الاعلام الأمني وللمعبر والدروس من التجارب المريرة التي مرّ بها الجيش منذ حرب الستين وبعض الأزمات الداخلية المتلاحقة.

لقد كان بعض الخطابات الاعلامي وخصوصا في مضمونه السياسي والأمني ما قبل 1990 متفلتا من قواعد المسؤولية الوطنية، وكان بعض الاعلام ينزلق حيال مؤسسات الدولة ومن ضمنها المؤسسة العسكرية إلى مستوى الشحن السلبي الذي يهدد بأن يجعل الضمير العام هابطا... وما الاساءة الى معنويات الجيش تحت ستار (تسريبات المصادر) و(معلومات من مصادر) الأ مقدمة لمحاولة كامنة تهدف الى تشويه صورته لاحقا في خطاب اعلامي سياسي تحريري..

ولقد تأرجح الجيش خلال مفاصل مهمة من الأزمات الداخلية المتلاحقة، بين تسريبات وتلفيقات وتحليلات وتوقعات نوحى اما صراحة واما مواربة بالنأييد من طرف والتشكيك من

مُعرف آخر، وأدى هذا التآرجح في المواقف الاعلامية حيال الجيش في تلك المراحل والأغراض ضيقة إلى المعنى بمعنويات الجيش وإنهاك العوامل النفسية لعملية الاتصال الاعلامي الأمني بين المؤسسة والمواطن. ومرة الجيش في مراحل صعبة أبعدته فمرا عن مهماته الأساسية ودوره الجذري في فرض سلطة الدولة الواحد والقانون.

وصف قائد الجيش تلك المرحلة بأنها مرحلة الدل. أصاب لأننا خبرناها وكانت مرحلة الدل لكل الوطن.

ان هذه المراحل - التجارب، جعلت اللبنانيين بعد بدء مرحلة السلام (1991) يرفضون هذه الممارسات الاعلامية القديمة التي تهدف إلى التشكيك في الجيش وتاليا ضرب معنوياته. كما يدركون أن شعور الولاء له والنقطة بقيادته بدأ يترسخ منذ 1991 وحتى يومنا هذا. ويبرز هنا دور السياسيين قادة الرأي في تأمين البيئة الملائمة لتعزيز هذا الشعور.

واليوم، يقول اللبنانيون في هذا المجال الجيش هو اليوم أكثر قوة لأن شعبه يسانده ويمنحه ثقته بعيدا من حملات الدس بالتسريبات والتحليلات، تلك الحملات البعيدة عن الاحساس بالمسؤولية الوطنية. لأنه جيش لبنان الواحد لكل أبنائه ومناطقه وفئاته، للبنان النظام الديمقراطي البرلماني، يحمي حرياته وحرية أبنائه. جيش يحمي كل يوم من شباط أو آذار وكل أشهر السنة... هكذا كان في 14 شباط وصولا إلى 8 و14 آذار. وهكذا سيبقى. ومنذ يومين قال قائد الجيش لصحيفة النهار: «أبعدت الجيش عن السياسيين. وأبعدت أي تدخل للسياسيين في الجيش حتى يبقى حرا».

وعلى السياسيين قادة الرأي أن يعلموا أن اللبنانيين يرفضون تكرار نماذج الخطاب الاعلامي التي سادت خلال الأزمات الداخلية السابقة، والتي قد تؤدي من قصد أو غير قصد إلى تصعيد الموقف وبالتالي الدخول في عصبية غرائزية تنعكس سلباً على الجميع وتلحق أشد الضرر بمصلحة الوطن.

الواجب الوطني للاعلاميين. والواجب الوطني للسياسيين الذين قد يقفون خلف بعض هؤلاء الاعلاميين هو دعم الجيش بخطاب اعلامي أمني وطني مسؤول....

واجبهم هو عدم السماح بغير هذا الخطاب. وأن لا مظلة سياسية فوق أحد في مسألة الشحن الاعلامي للمعنى بمعنويات الجيش..

المحور الرابع: الرصاصة الأولى والشحن في اعلام العنف

بعد حصول حادثة أمنية ذات ابعاءات سياسية أو طائفية أو مذهبية أو... الخ نقرأ أن القوى الأمنية تبحث عن طرف ثالث مجهول الهوية أطلق رصاصة أولى بهدف افعال مواجهة أمنية لأهداف سياسية وإشاعة وضع صدامي بين القوى الأمنية من وطرف سياسي آخر. إضافة الى تحريك أوتار تعصبية مذهبية..

لنعد بالذاكرة الى ثلاث اشكاليات مشابهة منذ حرب السنتين 1975 - 1976 مروراً بالآزمات المتنقلة في هذا الوطن القابع دائماً في غرفة العناية الفائقة. علّ ذكر بعضها يعطي الدروس لبعض السياسيين الفاضخين في أتون الفتنة.

1. تبين مجريات الأحداث في وطن العناية الفائقة منذ اندلاعها في العام 1975 إلى أي مدى كان المجتمع اللبناني ضحية ظاهرة الرصاصة الأولى المجهولة والشحن في اعلام العنف في محطات مفصلية وهامة فالجثث المرمية على الطرقات في بداية حرب السنتين على الخط الأخضر، الأجساد المشوهة بعد الاعتقال والتعذيب والخطف على الهوية، القصف العشوائي المجهول، ظاهرة القنص المتجول والمجهول، الانفجارات المتنقلة المجهولة، افعال أعمال العنف المجهول.. كلها رسائل اعلامية عنيفة مجهولة المصدر تهدف أولاً وأخيراً إلى خلق حالات خوف ورعب وفتنة وشحن نفسي، تكون نتيجتها المخططة لها تفتيت المجتمع الواحد إلى عدة مجتمعات تبعاً للأطراف صاحبة العنف المتبادل. من هنا، نشأت النظريات المصطنعة للأمن الذاتي وأمن المجتمعات خلال الحرب المشؤومة.

2. في الرابع من كانون الأول 1975 حرق مجهولون شاحنة محملة بالمصاحف في بلدة عاريا في لبنان. ترافق الحدث مع اعتداءات على بعض الكنائس، وقصف عشوائي أشاع الكراهية والخوف والشعور برفض الآخر، وصولاً إلى فرز ديمغرافي فعلي.

بعد شحن اعلامي وتهيئة المسرح النفسي، اتبع هذا الحادث بحادث قتل 4 مسيحيين وتعذيب وتشويه خامس في الخامس من كانون الأول ورميهم في بلدة الضار، مما جعل المسلحين يفلتون في الشوارع ويرتكبون مجزرة السبت الأسود في السادس من كانون الأول 1975، حيث وصل عدد الضحايا إلى ثلاثمائة بين قتل وجريح ومخطوف.

إن العنف المجهول في مناخ أهلي متوتر وشحن اعلامي تحريضي يولد ردات فعل من الخوف والعنف والنار: وهذا ما حدث بعد ذلك.

رصدنا خلال الأزمات التي عصفت بوضن العناية الفائقة أنه بعد الاستماع إلى أنباء حول حادثة عنيفة مجهولة المفاعل والمعرض وتمس مباشرة أعراض الأزمة الداخلية (اشتباك مسلح، تصفية جسدية، تعذيب، الخبال، خطف وتكيد، اعتقال...) تجتاح الجمهور هزة عصبية معورها الخوف، وتوتر نفسي جماعي ينتشر بقوة الصاعقة الفجائية. ويتم رصد ردات فعل حقيقية للخوف عند أفراد الجمهور الذي تنمى إليه الضحية ولأن الأزمة هي أهلية بامتياز الجميع في مناخ واحد قسري، في دائرة الخوف والعنف.

ويصبح الخوف رعباً، عندما يعتقد العقلاء أو الحكماء أنهم فقدوا التأثير على الموقف الحرج.

ولنا في حروب لبنان الداخلية آلاف من هذه القصص الحقيقية، إنها التجربة التي نأمل أن تكون حصنت الجماهير في لبنان وعلى السياسيين قادة الرأي / العقلاء والحكماء / أن يمتلكوا دائماً التأثير على الموقف الحرج.

3. كذلك، رصدنا خلال الأزمات التي عصفت أن الخوف المتراكم يخلق الذعر ويستثير ردة نفسانية عنيفة تقترب رويداً من الردة القتالية، تكون على هيئة ضمير عام عنقي يتوق إلى حمل السلاح. فالخوف الناتج عن تراكم الأحداث العنيفة المخيفة يخفض الضمير العام إلى درجة أدنى في المعيار النفس - اجتماعي، ويدفعه بعد تراكمات إلى سلوكية انتقامية. ينخفض هذا الضمير أو يرتفع وفقاً للشحن الاعلامي لاتجاهات الرأي العام عند الجمهور تجاه الحادث المخيف. واتجاهات الرأي هذه يعكسها قادة الرأي عبر الرسائل الاعلامية..

4. ان تصريحات الشحن الاعلامي الناري التي يعمتها بعض قادة الرأي عبر اعلامهم بعد أي اشكال أمني أو تطور سياسي ذو أبعاد طائفية أو مذهبية تدفعنا أيضاً إلى تذكّر الماضي والشوق إذا النزم إعلام قادة الرأي حدود مسؤوليته الوطنية وقدم حسمه الوطني على المنفعة الضيقة، يمكن القول أنه يكون المهدىء للفعال ونهر المباد الدافق على نار العنف وردود فعله السلبية. إذ يتحمل الإعلام جزءاً كبيراً من مسؤولية العنف وردود فعله إذا كان يميل مرج الحقيقة بالإيحاءات الطائفية العريضة، وتكون النتيجة تحريض الغريزة القتالية وحبال التعصب في مناخ أزمة أهلية.

في هذه الحالة، يظهر الشحن الاعلامي مسؤولاً عن كل أشكال العنف ابتداء من الحنوجة الحسبانية وانتهاء بالفتنة والهيّاج الشعبي.

وفي هذا المجال نقول، المراقبون هم الضحية الأولى للشحن الاعلامي، وهم الشريحة الأكثر (امتصاصاً) دون القدرة على تقييمه أو نقده. كما تسجل من خلال خبرتنا أنهم يترجمون عنف الشحن الاعلامي الأول: هم وقود النزاع الأهلي المسلح. حتى ألعابهم هي ألعاب عنف، واللعبة هي انعكاس لسايكولوجيا الاعلام..

فعنف الرصاص الأولى المجهولة هو عنف اعلامي معد..عدوى العنف بواسطة الشحن الاعلامي، وبالتالي ظهور العنف الجماعي وبروز ظاهرة تصور الخطر من ولادة افتراضية للعنف..وبالتالي، يسيطر العنف ويمارس بسهولة أكبر وتبرير نفسي مقبول. وهذا المفهوم ينطبق في أقصى الصور أثناء تعرض المجتمع لأزمة أهلية. ونصبح هذه الظاهرة أكثر شيوعاً عندما تروج وسائل الإعلام بأن المسؤولية لا تترتب على أحد إلا ما تتنازله الصحف من اتهامات تزيد الهوة بين اللبنانيين...

على قادة الرأي ألا ينسوا أن الشحن الاعلامي حول أعمال العنف بعد أي أشكال أمني أو تطور سياسي ذو أبعاد فتنوية سيولد اضطراباً نفسياً وتوتراً اجتماعياً وعصبياً، ثم استعداداً طبيعياً لممارسة العنف كردة فعل، فينخفض الضمير العام، وتنهار المناعة الخلقية، ثم ينهار المجتمع... وينهار الوطن. (ستحدث للأسف اشكالات متتفلة بالتأكيد إذا لم يستعد الحوار الوطني نشاطه).

المحور الخامس: الشحن الاعلامي والطائفية السياسية

ان الدعوة لانشاء الهيئة الوطنية لدراسة مسألة الغاء الطائفية السياسية تشبه الى حد كبير مبادرة انشاء هيئة الحوار الوطني من حيث مفاعيلها الاستراتيجية..لقد برهن الحوار وسيبرهن مستقبلاً - أنه جوهر الاعتدال لخلق التوافق على الأساسيات المجتمعية (هل أصبحت المحكمة الدولية جزءاً منها؟ قريباً نعرف الجواب!!). هذا الاعتدال الذي يولد السلم الأهلي الداعم للوحدة الوطنية.

لماذا نقول أن انشاء الهيئة الوطنية لدراسة الغاء الطائفية سيكون اجازاً استراتيجياً مشابهاً؟ لأنها ستدرس وعلى مدى سنوات مضمون الثقافة التربوية اللبنانية..كيف سيكون ذلك؟

لقد كانت التجربة اللبنانية منذ حرب السنتين وما بعدها مريرة حبال مفهوم الثقافة فالنظرة الثقافية الطائفية هي التي أدت إلى نظريات التعددية المجتمعية بمعناها

السياسي وصولاً إلى التكتلات الحزبية والسياسية المبنية على الانتماء الطائفي. وبالتالي إلى الطائفية السياسية. ثم التعددية الحضارية الوهمية والأمن الذاتي للمجتمعات. لقد كان الإنسان اللبناني، طفلاً وهي ورعلاً. على مسافة بعيدة من الثقافة الصحيحة والتربية الوطنية السليمة، فالتربية، في مفهومها الصحيح، هي ترويض الإرادة على العبر في ضوء مبادئ دينية وأخلاقية وإنسانية واضحة، هي صقل العقول وفتحها وترويضها ما يعينها على الإهداء إلى بر السلام. وغاية التربية هي الأساس هي جعل الولد مواطناً صالحاً يعي واجباته وحقوقه في وطن حر سيبد مستقل سيد قراراته وخياراته ومصيره. لكن أنماط الشحن الإعلامي، كجزء من الثقافة، التي مورست في لبنان، زرعت إيديولوجيات طائفية تعصبية سممت العقول وفق نماذج مذمت نلاحق الأفكار والسلوكيات، وتغذت الطائفية السياسية واختنق بالتالي نور الحقيقة.

ونصل هنا إلى بيت القصيدة:

أدخل الشحن الإعلامي في لعبة الطائفية السياسية بعد أن أضحت مركبات الخوف والغبن والاحباط والولاءات المتعددة في صلب التربية الطائفية السياسية اللبنانية.. ودفع هذا الشحن بعض الجماهير، وخصوصاً بعد تأثير بعض التدخلات الخارجية، إلى مناخات دات بعد وطني ضيق وعنف أحياناً، وصنعت من اللبنانيين شعباً عسكرياً. حسب الدراسات الاستراتيجية، منتجاً لحروب ضيقة.

إذن، ما هو الحل؟

الالتزام بعدم استخدام الطائفية السياسية في أنماط الشحن الإعلامي أبان الأزمات، والمبادرة فوراً، إلى بحث اشكاليات التصدي لها كأولوية في هيئة الحوار الوطني أو إنشاء هيئة مستقلة لهذا الشأن. وفي غياب تلك الهيئة، ان الشحن الإعلامي العنوي واقع لا محالة. وأكد لكم أن مجتمعنا الأهلي لم يخرج من الحرب كما بشاع، بل هو فيها، وحرب الكلمات أبشع وأخطر من حرب الرصاص. «الشعارات العنصرية التي تظهر أبان الأزمات تكشف عن الأفكار التي لم يكن متاح لها أن تظهر أو تداع»..

المحور السادس: «ميثاق ثقافة الحوار والسلام» في وجه الشحن الإعلامي

يعترف الجميع أن «المسألة اللبنانية» تم تدويلها، وبالتالي يقتضي وضع ضوابط موضوعية لمنع الصهيونية المتربصة من ضرب الجماهير، أو شعوبنا، المتصدعة بالمقياس الوطني..

تشكل هذه الضوابط نسيج إعلان اسمه «ميثاق ثقافة الحوار والسلام»، يشارك في وضعه أطراف هيئة الحوار برئاسة رئيس الجمهورية الذي يتمتع بثقة وضمانة الجميع. ولقد حذر الرئيس سليمان مراراً وفي كل اجتماع لهيئة الحوار من الشحن الاعلامي في الخطاب المحرض على الفتنة، وكان يحرص دائماً على ادراج توصية في نهاية جلسات الحوار الى اعتماد خطاب الاعلام المعرفي الضامن والمعتدل.

بنود «ميثاق ثقافة الحوار والسلام، بسيطة جداً هي:

1. التركيز على خطاب اعلامي سياسي يبتعد نهائياً عن الشحن الاعلامي المسافط أي يحق لكل طرف سياسي انطلاقاً من ثوابته التي لا تشك إطلاقاً في مضمونها المثالي أن يمارس الشحن الاعلامي في تسويق سياسي شرعي لأفكاره، ولكن وبالتوازي عليه أن يزرع فعلاً ويعزز فعلاً ويمارس فعلاً ثقافة الحوار والسلام الداخلي الأهلي. ثقافة تستوفي بصدق وظائف الاعلام في بناء وتشكيل الرأي العام الوطني السليم الحقيقي فيبدأ السلام في عقول الناس، وفي عقول الناس تبني حصون المسلم الأهلي.
2. العمل الجدي والتيقظ لعدم اللجوء إلى العنف أو إلى أي شكل من أشكال النزاع المسلح مما قد يؤدي إلى تمكين الصهيونية المتربصة من أن تضرب شعباً ضعيفاً مغلوباً على أمره.

أي إعلان التنازل نهائياً وأبداً عن الشحن الاعلامي الفتوي (الطائفي، المذهبي، المناطقي، التقسيمي... إلخ) والمؤدي حكماً إلى العنف بسبب وصفه زوراً، احدى وسائل السياسة الوطنية.

3. التأكيد على حق كل «جمهور - مكون» في المجتمع اللبناني أن يعيش حياة لا تكبتها هيمنة تلغي ضميره الخاص. وفي مفهوم علم النفس الاجتماعي، يعتبر ضمير الجمهور هو الضمير العام الذي يجمع أفراداً في بعد ديني - أخلاقي - اجتماعي محدد ولا يمكن المسّ به. إذن، لماذا العمل بخلاف الطبيعة البشرية واللجوء إلى الشحن الاعلامي خلال أية أزمة والذي قد يؤدي مباشرة أو مواربة أو ايحاء أو تذكياً إلى إشعال الكوامن الطائفية أو المذهبية الدفينة في الرأي الكلي، لدى الأفراد، وبالتالي إلى توالد أزمات أخرى أعمق وأدهى؟ وبالتالي إلى صدامات الشوارع، سواء كانت بالعصي أم بالرصاص؟ (قال لي مدير معهد علوم الاعلام والاتصال في جامعة نوشاتل / سويسرا: الصدام بالعصي أقل إضراراً، لكنه أكثر عنفاً وقسوة

بالمعنى الاجتماعي - الانساني).

ثلاثة بنود بسيطة لكنها مصيرية وملحة لا تحتل التأجيل. نعلنها، نبرمجها، تنفذها بتصميم واع. هي لا تمنع الصراع السياسي في لعبة الموالاة والمعارضة داخل الوطن الواحد⁽¹⁾.

المحور السابع: الخطاب الاعلامي السياسي المعتدل :

لماذا دعا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى اعتماد الخطاب السياسي الهادئ والمتزن والمعتدل في ميزان الاعلام؟

تشيد خبرتنا بأن الجماهير خلال الأزمات الأهلية في لبنان كانت تتعطلش دوماً إلى الصور والتحيلات والأوهام أكثر من تعطلشها إلى الحقائق. وهي كانت تشيع بوجهها عن الثوابت إذا كانت تزعجها ولا تريح عصفها النفسي. كانت تفضل أن تؤيد الخطأ إذا كان هذا الخطأ يفتتها. حاكمها هو ببساطة من يستطيع أن يوهمها، وضحيتهما هو غالباً من يحاول أن ينزع هذا الوهم الفاتن من المخيلة:

والحريرة الكبرى أن ينساق قائد الرأي خلف الخطأ الفاتن للجماهير لكسب تأييدها وشعبيتها..

وواقع الحال اليوم ليس قريباً مما ورد آنفاً؟

من هذا المضمون تتبع مدلولات دعوة فخامة الرئيس قادة الرأي الى عقلانية الخطاب السياسي الهادئ والمتزن دون الأوهام..

5. وفي الاطار ذاته، غانت جماهير الشعب اللبناني خلال حرب السنتين والأزمات التالية من النزق الجماهيري خلف بعض القادة. كثيرون هم الزعماء الذين أوهموا جماهيرهم، وكم أشاحت هذه الجماهير المتناحرة بوجهها عن الثوابت الوطنية

(1) نشير هنا أنه بعد حوالي سنتين من اعداد هذه الدراسة - المعاصرة، انضمت هيئة الحوار الوطني في مقر رئاسة الجمهورية في بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بتاريخ 11 / 6 / 2012 وتوافق أعضاء الهيئة على إصدار وإعلان بعبدا الذي تضمن مقررات من أهمها مضمون «ميثاق ثقافة الحوار والسلام». والمقررات ذات الصلة هي التالية:

- التزام نهج الحوار والتهدئة الأمنية والسياسية والإعلامية، والسمي للتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة.
- التزام العمل على تثبيت دعائم الاستقرار وسون السلم الأهلي والعقول دون اللجوء إلى العنف.
- دعوة جميع القوى السياسية وقادة الفكر والرأي إلى الابتعاد عن حدة الخطاب السياسي والإعلامي، بما يساهم في خلق بيئة حاضنة ومؤاتية للتهدئة (...).

ولحقت بالخطأ الفائن المحاط بشعارات وكلمات ومظاهر تهويل.

جماهير قيل إنها تعشق التجارة ، فتوجر بها في سوق الوهم والإثارة.

وفي لبنان، بلد العناية الفائقة الدائمة، تم استخدام الصيغ التعبيرية التي تربط صراعات الأزمات المتوالية بالحروب الأهلية التي عصفت بلبنان في محطات سابقة خلال الأعوام 1711، 1824، 1860، 1958 وصولاً إلى العام 1975، حيث ترسخ في أذهان الجماهير، أن الجدود كانوا يتخبطون أيضاً في صراعات دموية، فكبر الحقد واستشرس الجميع في القتال.

وواقع الحال اليوم أليس قريباً مما ورد آنفاً؟

ويصبح الشحن الاعلامي الساقط أكثر خطورة في ظل غياب وظائف الاعلام الصحيحة وكثرة برامج (تسطيح) الفكر التي تستضيف المراهقين وطلاب الجامعات.

وفي الأزمات الأهلية تقترب الدعاية السياسية لأن تكون العنف المنظم في العلاقات داخل الدولة الواحدة، العنف الموجه ضد الأفكار والعقول عوضاً عن العنف التقليدي ضد الأشخاص. ومن هذا القول تبرز خطورة الخطاب السياسي: العنف هو الأسلوب الحاسم لتحقيق الأهداف السياسية للدعاية، والخطاب السياسي هو القاعدة النظرية لهرمية هذا العنف. يقول (م. دفرجييه) إن الخطاب السياسي هو العنف بأبدا نظيفة. ونقول: هو العنف بقفازات بيضاء. هذا بنظرنا مقبول شرط ابتعاده عن عاملين أساسيين: العنف الجسدي والعنصر الطائفي بكل تشعباته.

ونقول أيضاً: من هذا المضمون الخطر والدقيق تنبع مدلولات دعوة فخامة الرئيس قادة الرأي الى عقلانية الخطاب السياسي الهادئ والمتزن، وخصوصاً عندما نتذكر أن بعض (الكلمات. المفاتيح) - على حد تعبير الكاتب الفرنسي جاك درينكور. استخدمت في أزمات لبنان، بلد العناية الفائقة الدائمة، والتصقت في وجدان الجماهير وأصبح لها في ظروفها الماضية معان خاصة إيحائية حرّضت الجماهير في صدامات داخلية كانت عبثية أحياناً، بحيث اعتذر من اعتذر وندم من ندم وقاب من قاب واعتزل من اعتزل واعترف من اعترف...

كذلك، حفلت الأزمات السياسية في لبنان، بلد العناية الفائقة الدائمة، بتعابير تبت السمو، تُطلق بشكل شائعات أو أسلوب فكاهي ونكات وأغنيات، يسهل حفظها وتردادها

وتدولها مما يسمح لها بالانتشار الواسع متعاملة في مخافة الجماهير فتتير مشاعر ضعيفة
وكرهية وسخرية وتسمح لأهل الشعب الواحد والوطن الواحد.. (كلمة أو عبارة قد تنتج أزمة
في الوطن، معقول ٩٩٩)

وواقع الحال اليوم أنيس قريباً نعماً ورد أنفاً ٩٩.

من هذا المصمون تنبع مدلولات دعوة رئيس الجمهورية قادة الرأي إلى عقلانية
الخطاب السياسي الهادئ والمتزن والمعتدل في ميزان الاعلام خلال الأزمات.

الخطاب المعتدل هو الأصعب والأعلى... والأعلى. والاعتدال هو أن نتوب قبل أن
نموت. يقول الامام علي: «نحن نريد ألا نموت حتى نتوب، ونحن لا نتوب حتى نموت...»
إذا بقي الاعلام أداة شحن وتحريض على الفتنة فسوف نموت دون أن نتوب...

رجل الأمن في وسائل الإعلام: الدور والصورة⁽¹⁾

(1) دراسة مقدمة كمحاضرة في المؤتمر الثالث وثلاثين لعادة الشرطة والأمن العرب الذي نظمته الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس (9 - 10 / 12 / 2009 م الموافق 22 - 23 / 12 / 1430 هـ).

المقدمة

من أولويات مهام الدولة فرض الأمن وتوفيره للمواطن. بدءاً بتأمين الإجراءات ضد الأخطار المحتملة التي تمس حياة وحريات وسلامة وأموال المواطن، وانتهاءً باستراتيجية حماية الدولة نفسها والتي تدخل في إطار الأمن القومي. ولا يمكن فصل إجراءات الأمن الوطني عن استراتيجية الأمن القائم القائمة على عنصرين أساسيين: شعب واحد موحد بشكل البنية الاجتماعية للدولة، وإطار سياسي ثابت وسليم ومستقر لتلك البنية الاجتماعية وهو إطار الدولة، والأمن هو ملح وحدة الشعب وإطار الدولة.

من ذلك المضمون تتبع أهمية دراسة صورة ودور رجل الأمن في وسائل الإعلام على اختلافها. لماذا؟ لأنه في بعض الأحيان قد تؤدي ممارسات رجل الأمن إلى ترسيخ صورة مفادها أنه أقرب إلى المعتدي على حقوق الناس بدلاً من حمايتها (استغلال الوظيفة لمصالح شخصية، الاستنسابية في تطبيق القوانين، الفساد الإداري، استخدام العنف... الخ). وبالتالي، تبرز أهمية الجهود الإعلامية بهدف المحافظة على أمن الفرد والمجتمع والوطن. فعلاقة الأمن بالإعلام علاقة وثيقة تقوم على عمليتين متكاملتين: الأولى هي رصد المعلومات والثانية هي إعلام المعلومات كعملية اجتماعية دينامية بهدف تحقيق أكبر قدر من التوازن الاجتماعي وصولاً إلى الأمن الاجتماعي، ومهنة رجل الأمن بالغة الأهمية في مجتمعاتنا، بل تشرب كثيراً من الرسالة الوطنية وبالتالي تبرز أهمية الصورة الذهنية الطيبة التي يجب تكوينها لدى الجمهور.

والإعلام الأمني في إطار إعلام المعلومات يصوغ بنية المجتمع بقيمه الروحية والثقافية والتراثية. وصورة ودور رجل الأمن تشكل في إطار تلك القيم بحيث تكون نتاج تراكمات من الممارسات والسلوكيات والعلاقة التي يرسنها مع المواطن.

لذلك، نرى الابتعاد عن التعريفات والتحديدات والنظريات والتنظير والدخول في صلب الموضوع وواقع المشكلة التي تبرر من فرضيات الرؤية القاصرة المشتركة بين المواطنين ورجال الأمن حيال القضايا الأمنية، وعياب وسائل الإعلام غياباً شبه كامل عن تعريف التمازج بين رجل الأمن والمواطن، وبأن الشحن الإعلامي يطال المؤسسات الأمنية أحياناً في غياب

الثقافة التربوية الوطنية الواحدة... مع ضرورة التمييز بين مفهومين للإعلام الأمني: مفهوم تضطلع به إدارات الإعلام في قوى الأمن بهدف تغطية واضحة لكل الأزمات لكسب ثقة الجماهير، ومفهوم آخر تؤديه وسائل الإعلام الجماهيري في إطار وظيفتها الاجتماعية والسياسية.

والدخول في صلب الموضوع والواقع يفترض البحث في محورين:

المحور الأول: علاقة المواطن برجل الأمن. محور مختصر يعرض نظرياً عوامل التأثير على نظرة المواطن الى رجل الأمن وصورته ودوره. كما يعرض دراسة وتحليل استمارة حول علاقة المواطن برجل الأمن.

المحور الثاني: صورة ودور رجل الأمن في وسائل الإعلام. دراسة استقصائية عبر استمارة بحث تجريبي. محور موسّع جداً يبحث في صلب هذه الدراسة، ويجب على تساؤلات هي:

- 1 - ما هي فعالية وسائل الإعلام الرئيسية في إبراز دور وصورة رجل الأمن؟
- 2 - ما هي حال صورة رجل الأمن أثناء تأدية وظيفته؟
- 3 - ما هي السمات الإيجابية التي تقدمها وسائل الإعلام عن دور رجل الأمن وصورته؟
- 4 - ما هي السمات السلبية التي تقدمها وسائل الإعلام عن دور رجل الأمن وصورته؟
- 5 - ما هي الصورة الذهنية في بال المواطن عن رجل الأمن؟
- 6 - من خلال ذلك الدور وتلك الصورة، إلى من يلجأ المواطن ويركن بالأفضلية عند تعرّضه لحادث وعند حاجته الى الأمن؟
- 7 - في ظل الأزمات السياسية، ما حقيقة الشّرخ بين المواطن ورجل الأمن؟
- 8 - كيف يمكن تعزيز دور وصورة رجل الأمن واقعاً وليس تنظيراً.

أما بالنسبة الى الإجراءات المنهجية المعتمدة فيمكن القول أن هذه الدراسة تستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وفي إطاره تم استخدام المسح، وهو أحد أبرز الأساليب المستخدمة في بحوث الإعلام الهادفة الى اكتشاف العلاقات الارتباطية بين معاني المضمون كمياً وموضوعياً. وسنبين قبل عرض بحوث الاستمارات مجتمع وعينة ومجموعة وأدوات كل منها.

الفصل الأول:

علاقة المواطن برجل الأمن في الإعلام

تمهيد:

إن دور رجل الأمن مهم وحيوي وبغض حياة كل مواطن بحيث أصبح عمل رجل الأمن من الضروريات. فالأمن مطلب الجميع وحاجة يومية ملحة وركيزة لاستقرار أي مجتمع وسمان لنموه وتقدمه.

لا ينحصر دور رجل الأمن في الحفاظ على الأمن والمجتمع وحماية الأرواح والممتلكات ومتابعة تنفيذ القوانين بل هو دور متعدد ومتنوع وبغض حياة المواطن بشكل مباشر لأن مهام رجل الأمن تقديم الخدمات المتعددة للمواطن الأمنية والاجتماعية والانسانية.

1.1 الرأي العام ورجال الأمن:

يتم اتصال قوى الأمن بالمواطنين، بواسطة الإعلام والعلاقات العامة ووسائل الاتصال - اتصالاً لا يهدف التأثير بمعنى التوجيه أو التحكم أو السيطرة على الرأي العام - وإنما يكون محاولة صادقة لإقناع الرأي العام بجهود رجال الأمن وبضرورة التعاون مع تلك الجهود لتحقيق الهدف الأسمى وهو الوصول إلى خدمات أمنية متميزة.

ومن جانب آخر فإن اتصالات قوى الأمن بالمواطنين وتأثيرها برأيهم، يؤدي إلى تغيير هي نوعية جهودها أو هي الوسائل التي تستخدمها لإيصال تلك النتائج للجمهور على ألا يكون ذلك التعبير مجرد مجازاة لرغبات الرأي العام على حساب المصلحة العامة، فقد تكون قبول الجمهور متعارضة مع المصالح الأمنية للمجتمع، أو قد تكون ناتجة عن حالة انفعال أو عن أسباب طارئة لها تأثيرها الضار على المدى البعيد أو القريب.

ولا يقتصر تأثير قوى الأمن في الرأي العام على وسائل الاتصال غير المباشر بل قد يؤدي عملها ذاته، جهودها وبجاعتها، تضاعفها وتقصيرها، إلى إحداث آثار مختلفة وتأثيرات سلبية هي اتجاهات الرأي العام، بحيث يتخذ الرأي العام مواقف تختلف بين الإيجابية والسلبية. ومما يحتم تأثيرات متبادلة بين كل من قوى الأمن والرأي العام أن عمل قوى الأمن لم يعد

بقتصر على ضبط الجريمة وحفظ الأمن بمعناه التقليدي القديم. فلم تعد الشرطة ببساطة ذلك الرجل الصارم الذي يرتدي رباً رسمياً ويطارد محرماً. أو هو الرجل المنخفض الذي يراقب الناس ليكشف عن غموض الجريمة. لقد امتد عمل الشرطة العصرية إلى مجالات كثيرة. حتى أصبح متشعباً بصورة أصبح معها عمل الشرطة في حفظ الأمن - حسب الإحصائيات - يمثل نسبة متواضعة مقارنةً بعملها في المجالات الأخرى.

2.1 التعاون بين رجال الأمن والمواطنين:

تعود الرؤية الفاصدة بين المواطنين ورجال الأمن حبال القضايا الأمنية لأحد العاملين التاليين أو كلاهما:

العامل الأول: يتعلق بالمواطن. إما لعدم تفهم المواطن لدور رجل الأمن في المجتمع. أو لعدم تفهم أهمية تعاونه مع رجل الأمن. أو لعدم إحساسه بالنتائج الإيجابية التي يترتب عليها هذا التعاون. أو لعدم المبالاة من قبل المواطن لدور رجل الأمن في المجتمع. الأمر الذي قد يرسخ صورة ذهنية غير مناسبة عن رجل الأمن.

العامل الثاني: يتعلق برجل الأمن. وهو تعامل رجل الأمن مع المواطن. أما لعدم تفهم رجل الأمن أن الفرض الأساسي من وجوده هو أمن المواطن وأمن المجتمع وأمن الدولة. أو عدم فهم رجل الأمن من تنمية العلاقة مع المواطن. أو لعدم تفهم رجل الأمن رؤية المواطن تجاه القضايا الأمنية.

فالعمل الأمني بالإضافة إلى تعدد مجالاته وتشعبها. يتميز بأنه في معظم حالاته عمل إنساني ميداني يفترض احتكاكاً بنوعيات مختلفة من الجماهير وتفاعلاً معها.

ولا شك أن جوهر العمل الأمني في أية دولة لا يختلف كثيراً في جوهر صلاته بالرأي العام في دولة عن أخرى. إلا أنه يختلف بحسب من حيث الظروف السياسية والاجتماعية والبيئية التي تميز كل مجتمع عن الآخر. ففي دولة نامية يختلف تأثير قوى الأمن بالرأي العام وتأثيرها فيه عن الدول المتقدمة.

ونتيجة القيود التي تفرضها الطبيعة الأمنية لعمل رجل الأمن. يكون للمواطن أحد المواقف:

- موقف إيجابي. يتعاون من خلاله الجمهور مع رجال الأمن. نتيجة لارتفاع ثقافته ومستواه الحضاري. ونتيجة لنجاح الإعلام والعلاقات العامة في تحقيق أهدافها بإشعار المواطن برسالة رجل الأمن وهدفها.

موقف سلبي ويتمثل ذلك في تعاد موقف حيادي من الشرطة لا يرفع الى درجة إيجابية. ولا يهبط الى درجة سلبية. (وتمثل ذلك في عدم الاهتمام بمساعدة قوى الأمن بإبلاغها عن المعلومات التي تساعد في الكشف عن جريمة أو ضبط مجرم هارب).

موقف عدائي. وذلك باتخاذ بعض الجمهور موقف المعارضة دائماً من قوى الأمن. أو وضع العراقيل أمامه (يتمثل ذلك في المساعدة في التستر على جريمة أو مجرم. أو تضليل العدالة بمعلومات غير حقيقية عن جريمة ما).

ولنعرض الآن أربعة نماذج معبرة:

1 - بين الوظيفة والمسؤولية:

أسوأ طريقة للتنفيذ هي طريقة التنفيذ عن دون مبالاة وكأن الناس من عالم والقائم بالخدمة من عالم آخر. فتتعلم بالتعامل بزرقة التراخي والمعاملة مما ينظر الناس من السلطة. ويقتل من أوامر اللحمة الوطنية. فالاحتكاك مع الناس لسماع قصاياهم يجب أن يكون محكوماً بالاحترام والمساواة والعدل.

وقد تعددت أنواع مخالفات قواعد الانضباط العام التي يرتكبها عناصر قوى الأمن من مختلف الرتب وتفاوتت ما بين استغلال الوظيفة، الإهمال، عدم الحدية في تنفيذ المهمات بالإضافة إلى تصرفات تسيء إلى سمعة وهيبة المؤسسة الأمنية بشكل عام.

الاستنتاج:

هناك العديد من المخالفات التي يقوم بها رجال الأمن، والتي تدفع المواطنين إلى النفور منهم وتشكل صورة سلبية عنهم. وبالتالي تحدث فجوة بين رجال الأمن والمواطنين.

2 - حول مقومات التماسك والعلاقة:

التماسك والعلاقة بين المواطنين. والعلاقة بين الدولة ومواطنيها على قاعدة الحقوق والواجبات والموجبات وفقاً لروح القانون والتفهم العام التحوط من الدعايات والأفواويل والشائعات التي تستهدف أضعاف هذه العلاقة وبث حالة من عدم الاستقرار بين المواطنين. وما إلى ذلك من عوامل تستهدف البنية المعنوية للرأي العام.

ويضاف إلى ذلك مهمة إنقاذية لوسائل الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع في توفير

الرأي العام، وكشف المغالطات التي تدعو إلى بليلة الأفكار وتدعو إلى التصادم والانشقاق بين المواطنين.

الاستنتاج:

من أهم مقومات التماسك والعلاقة الاهتمام بتنمية العلاقة بين المواطنين ورجال الأمن من ناحية، والنحوط من الأقبول والدعايات من ناحية أخرى. لما لها من تأثير في توسيع الفجوة بين الطرفين.

3 - أدوات رجال الأمن بنظرة سلبية من عضو في جمعية لحقوق الإنسان:

- المسيل الدموع: إن غاز مسيل الدموع والذي يعرف عنه بأنه سبب احمرار شديد للعين. لكن القوى تستخدم هذا السلاح بعد أن ينتهي عمره الافتراضي حيث يبدأ هذا السلاح يتحول إلى مادة خطيرة تسبب اختناق شديد يؤدي إلى الإغماء في بعض الأحيان.
- الفنايل الصوتية: بدأت القوى باستخدام الفنايل الصوتية في بعض الفعاليات حيث تم إطلاقها بكثافة حتى تسبب الذعر للمشاركين وخصوصاً الأطفال و النساء - العصي الخشبية، الهراوات: استخدمت القوى هذه العصي بشكل مكثف وخصوصاً حين القبض على أشخاص شاركوا في الفعاليات.

4 - نظرة سلبية لمواطنين حيال تحسين صورة رجل الامن:

- استطاعت القوى أن تنهي آمال وطموح المواطنين في تحسين صورة رجال الامن الذين قاموا بأعمال مخالفة للقانون ونكتفي بذكر بعضها:
- تعريض حياة المسافرين والقادمين للخطر: قامت القوى بتكسير واجهات المطار الدولي و الاعتداء على مجموعة كبيرة من الشباب الذين تواجدوا في المطار لاستقبال أحد مسؤوليهم.
- هجمت قوات الأمن سلسلة اعتصامات و مسيرات نظمها القرى و المدن تضامناً مع المعتقلين في «حادثة المطار» حيث تم تنظيم سلسلة من الفعاليات و قامت بتعريض المشاركين للخطر و تم نقل العديد إلى المستشفى لتلقي العلاج.
- الاعتداءات المتكررة على اللعان و على أعضائها و على فعاليتها السلمية، حيث قام احدهم بالتحرش بعضو لجنة العاطلين (000) والاعتداء على (000) و غيرهم من الناشطين.

تعذيب الشباب و الذين تقوم الشرطة باعتقالهم ضمن حوادث مختلفة (حرق إطارات و حرق سيارات الأمن و غيرها) حيث لا تملك الشرطة دليل اثبات لجوء المعتقلين فتقوم باستخدام وسائل مختلفة في وقت اعتقالهم.

إرسال رسائل التهديد الى المواطنين باستخدام ارقام مجهولة و التي تتحدث على هو انهم المحمولة.

- استخدام القوة في حالة اعتقال أحد النشطاء، كما حدث في حالة (000) و كما استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لتدريب المشاركين في الفعاليات التضامنية معهم.

الاستنتاج:

يستنتج من هذا الكلام أن صورة رجال الأمن في نظر المواطنين سلبية جداً، بحيث يستخدم رجال الأمن التهديد والعنف الجسدي (التعذيب)، و قمع الحريات و ذلك بحجة حفظ الأمن. و كما ظهر في الانتفاذ لا يحترم رجال الأمن حقوق الإنسان. وحتى ان المواطنين قد يشعرون من إمكانية تحسين تلك الصورة.

ويبرز التساؤل: كيف يمكن تحسين الصورة الذهنية لدى المواطن عن دور رجل الأمن حتى ولو كانت في بعض المواقع حسنة؟... سنجيب عن هذا التساؤل في إطار مقومات تجربة واقعية لإدخال عصفت به أزمات داخلية متلاحقة ذات امتدادات خارجية بعثرت نسيجه الاجتماعي بأبعاد سياسية وأمنية تتبادل التأثير أفقياً وعمودياً..

دراسة وتحليل استمارة علاقة المواطن برجل الأمن في الإعلام

أخبرت الاستمارة (الإحصائية) على ألف شخص وشملت مناطق مختلفة من حيث البنية الاجتماعية.

قسمت الأعمار الى ثلاث فئات بين 15 - 20، بين 20 - 40، وما فوق فجاءوا على الشكل

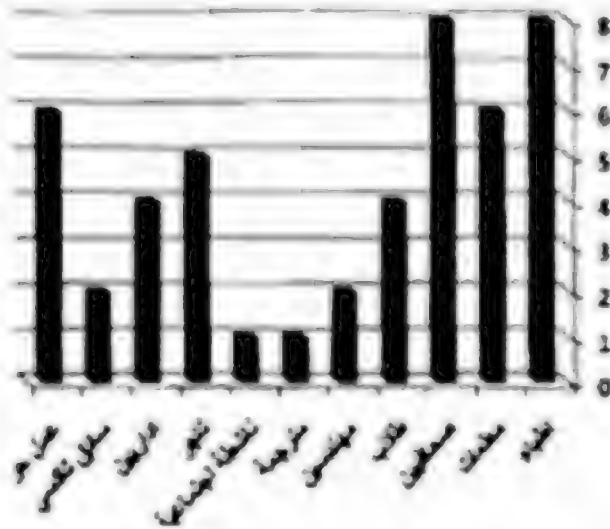
التالي



■ سن 15-20
■ سن 20-40
■ وما فوق 40

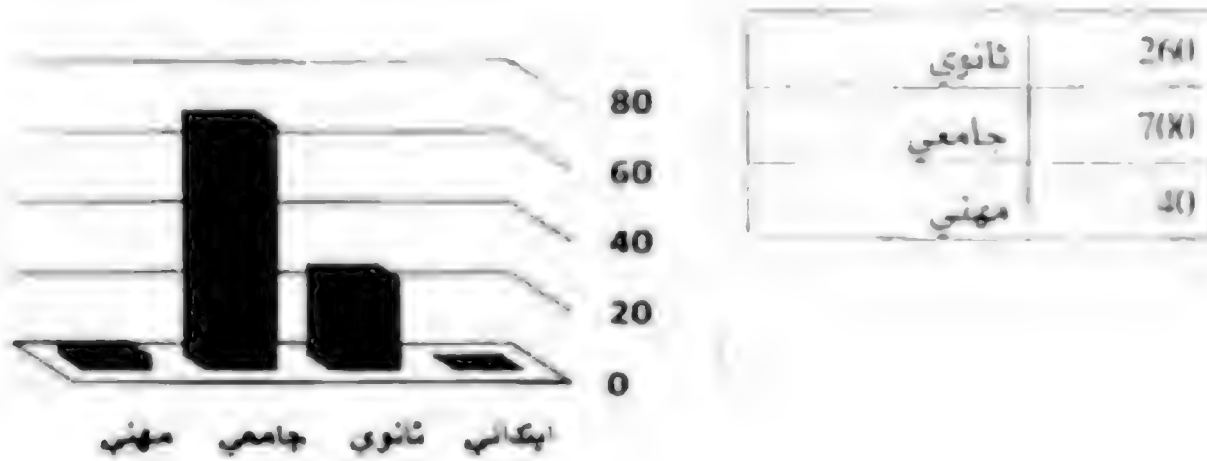
بين 15 - 20	20%
بين 20 - 40	40%
وما فوق 40	40%
المجموع	100%

أما العينات فكانت إنتقائية، على مستوى الوظائف. فقد تم مراعاة التنوع في الوظائف. فكان منها الطلاب، الوظائف الإدارية في القطاع الخاص، الوظائف الحكومية، والمهن الحرة. فجاءت على الشكل التالي:



أطباء	170
معلمات	130
صحافيين	170
طلاب	90
مهندسين	40
مترجمة	20
ناشطة اجتماعية	20
تاجر	110
اداريين	80
سائق تاكسي	40
عمل حر	130
المجموع	1000

في ما يخص المستوى التعليمي فقد راعينا مختلف المستويات وجاءت على الشكل التالي



أسئلة الإستمارة:

قسمت الاستمارة إلى ثلاثة أقسام:

1. معلومات شخصية: شملت أربعة أسئلة حول الجنس، العمر، المستوى التعليمي، والمهنة.
2. صورة رجل الأمن في نظر المواطن (المحور الأول): شملت ستة أسئلة تنوعت بين أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة.
3. صورة ودور رجل الأمن في الاعلام (المحور الثاني): شملت أربعة عشر سؤالاً متنوعة أيضاً بين أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة.

الاستمارة وتحليلها:

السؤال الأول:

السؤال: رتب حسب الأولوية، الصورة التي تأتي في بالك حينما تسمع كلمة، رجل أمن، من 1 إلى 5:

- | | |
|---|--|
| <input type="checkbox"/> الأمن والطمأنينة | <input type="checkbox"/> الخوف والرهبة |
| <input type="checkbox"/> الاستفسار عن شيء | <input type="checkbox"/> اللامبالاة والإهمال |
| <input type="checkbox"/> القانون والعدل | |

أنت النتائج على الشكل التالي:



المجموع	5	4	3	2	1	العبارة/الترتيب
% 100	% 11	% 27	% 4	% 26	% 32	الأمن والطمأنينة
% 100	% 15	% 4	% 34	% 30	% 17	القانون والعدل
% 100	% 36	% 13	% 8	% 9	% 34	اللامبالاة والإهمال
% 100	% 10	% 9	% 43	% 23	% 15	الاستفسار عن شيء
% 100	% 28	% 47	% 11	% 12	% 2	الخوف والرهبة
% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	المجموع

3 - التحليل:

- أعلى نسبة نالت المرتبة الأولى (34%) كانت لصفة الإهمال وعدم المبالاة، وتلتها صفة الأمن والطمأنينة بنسبة قريبة (32%). وفي السياق نفسه نالت صفة اللامبالاة والإهمال نسبة 36% في المرتبة الخامسة.
- أما أدنى نسبة نالت المرتبة الأولى كانت لصفة الخوف والرهبة (2%).

4. الاستنتاج

هذه النسب تبين التعارض في وجهة نظر المواطنين فحيث ان قسما منهم يعتبر الاهمال واللامبالاة الكلمة الاولى التي تخطر ببالهم. فان القسم الاخر يتبادر الى ذهنه الامن والمساينة. هذا التباين يعود الى توجه المواطن ورؤيته عن رجل الامن من خلال موقف تعرض له هو أو نقل له عن شخص آخر وتأثير ثقافة الأفراد في رؤية رجل الامن بصورة الصبغ والسطرة التي تتعارض مع لغواتهم (تأثير السياسة وانقسام المواطنين بين موالي ومعارض للدولة) كما الى أداء رجل الامن الذي يختلف بحسب الظروف الفردية بين الناس وبحسب المنطقة التي يقيم فيها المواطن (مناطق نفوذ نسبي).

السؤال الثاني:

1. السؤال: أ. كيف تقيم عموما صورة العقوبات التي يتعرض لها مخالف القانون من قبل رجال الأمن؟

☐ عادلة

☐ مجعفة (ظالمة)

☐ حسب الجرم

☐ غير ذلك.....

2. أنت النتائج على الشكل التالي:



عادلة
بحسب الجرم
مجعفة
غير ذلك

عادلة	6%
بحسب الجرم	66%
مجعفة	15%
غير ذلك	13%
المجموع	100%

3- التحليل:

- أعلى نسبة من المجيبين (66 %) قالت بأن العقوبات يختلف تقييمها حسب الجرم.
 - النسبة الثانية التي تليها مباشرة (15 %) تقول بأن تلك العقوبات مجعفة.
 - أما النسبة الأخيرة فكانت (6 %) وتقول بأن تلك العقوبات عادلة.
- معظم الذين هالوا أن تلك العقوبات مجعفة أعادوا السبب الى موضوع الوساطة

والإستتسائية. أما الباقين فأعادوه إلى الفوضى ومزاجية رجال الأمن.

4 - الاستنتاج:

تدل هذه النتائج على أن العقوبات تختلف حسب الجرم. كما أنها تدل من خلال الأجوبة على السؤال المفتوح (لماذا)، على أن الإستتسائية في تطبيق القوانين تلعب دوراً بارزاً في قيام رجال الأمن بوظائفهم.

السؤال الثالث:

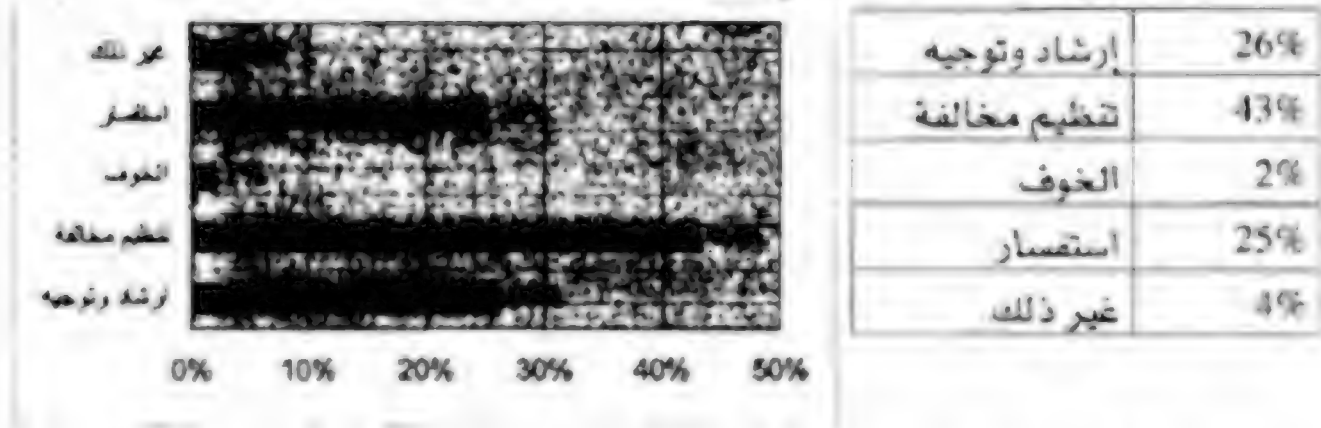
1. السؤال: ما الذي يدور في بالك إذا ما اقترب رجل أمن من سيارتك:

☐ إرشاد وتوجيه ☐ تنظيم مخالف

☐ الخوف ☐ استفسار

☐ غير ذلك.....

2 - أنت النتائج على الشكل التالي:



النسبة الأعلى جاءت لتنظيم مخالفة (43%) والادنى للخوف (2%). هذا يدل على أن علاقة رجل الأمن بالمواطن ليست على نحو جيد حيث أن أول ما يتبادر إلى ذهن المواطن في رؤية رجل الأمن هو تنظيم مخالفة.

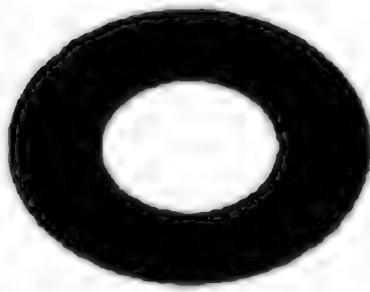
السؤال الرابع:

1. السؤال: في حال تعرضك لحادث (سرقة، ضرب...) إلى من تلجأ وعلى من

تعتمد؟

- ☐ الحزب (الطرف السياسي) الذي يؤيده ☐ نفسك
- ☐ رجال الأمن ☐ غير ذلك
- ☐ العائلة

2. أنت النتائج على الشكل التالي:



- الحزب الذي يؤيده
العائلة
نفسك
رجال الأمن
غير ذلك

الحزب الذي يؤيده	26%
العائلة	47%
نفسك	15%
رجال الأمن	6%
غير ذلك	6%
المجموع	100%

التحليل:

- النسبة الأعلى فيما يخص الملحق الذي يختاره الفرد إذا وقع في مشكلة هي للعائلة (47%).
- أما النسبة التي تلحقها كانت للحزب (الطرف السياسي) الذي يؤيده (26%).
- والنسبة الثالثة كانت لاحتمال ان الفرد يعتمد على نفسه في هكذا حالات.
- أما رجل الأمن فقد نال النسبة الأخيرة (6%)

4 - الاستنتاج:

هذا يعود الى تركيبة المجتمع اللبناني وكون الامم ما زالت هي التي تسيطر على توجهات الفرد وهي الجماعة المرجعية الاولى. يلحق الحزب. مما يدل على مدى تأثير الأحزاب على المواطنين التابع لها.

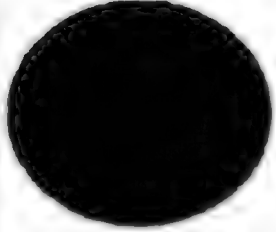
السؤال الخامس:

السؤال: ما هي الخطوات التي تقترحها لتحسين صورة رجل الأمن:

أ - اجتماعيا:

- ☐ التعامل مع المواطن بمرونة أكثر ☐ العدل في التعامل مع المواطن
- ☐ التعامل مع المواطن بحزم أكثر

4 - أنت النتائج على الشكل التالي: أ - اجتماعيا



العدل مع المواطن
بمرونة أكثر
العدل مع المواطن بحزم
أكثر
العدل في التعامل مع
المواطن

10%	التعامل مع المواطن بمرونة أكثر
18%	التعامل مع المواطن بحزم أكثر
72%	العدل في التعامل مع المواطن
100%	المجموع

1 - التحليل: أ - اجتماعيا:

النسبة الأعلى (72 %) كانت للعدل في التعامل مع المواطن، أما النسبة التي تليها فكانت للحزم في التعامل معه (18%).

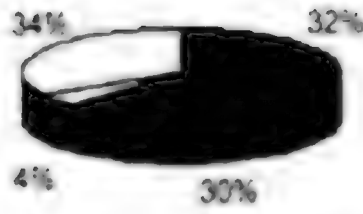
2 - الاستنتاج: أ - اجتماعيا:

قد يعود ذلك إلى نسبة الإستتمارية والوساطة المرتفعة، التي دعت المواطنين إلى اعتبار العدل والحزم هما الأسلوبان المناسبان لتحسين أداء رجل الأمن وبالتالي صورته في نظرهم. وهذا مؤشر سلبي يدل على تمييز رجال الأمن بين المواطنين.

السؤال: ب - أمنيا:

- ☐ زيادة الدعم الإعلامي (تعاون الأجهزة الأمنية)
- ☐ زيادة الدعم الوطني (تعاون المواطنين)
- ☐ زيادة الدعم المادي (تطوير التجهيزات)
- ☐ زيادة الدعم المهني (تدريبات عسكرية)

انت النتائج على الشكل التالي: ب - أمنياً:



■ زيادة الدعم الاعلامي
■ زيادة الدعم الوطني
□ زيادة الدعم المادي
□ زيادة الدعم المهني

زيادة الدعم الاعلامي	32%
زيادة الدعم الوطني	30%
زيادة الدعم المادي	4%
زيادة الدعم المهني	34%

التحليل: ب - أمنياً:

- النسبة الأعلى كانت لدعم قوى الأمن مهنيًا (34%) أي من ناحية التدريبات العسكرية، يليها الدعم الاعلامي بنسبة قريبة من التي سبقتها (32%)، والدعم الوطني أيضاً بنسبة قريبة (30%)، أما النسبة الأقل فكانت للدعم المادي (4%) أي من حيث تطوير التجهيزات.

الاستنتاج: ب - أمنياً:

هذه النتائج تدل على حاجة قوى الأمن للدعم الوطني والاعلامي فالاعلام لا يعمل على تحسين صورة رجل الأمن بل على تشويهها أو عرضها بشكل سلبي. كذلك من ناحية المواطنين الذين يعتمدون على الأحكام المسبقة وعلى الشائعات وعلى الإعلام والدرجة الاولى.

السؤال السادس: هل تؤيد:

1 - أن الانقسام السياسي بين معارض وموالي هو سبب التشرخ بين المواطن ورجل الامن:

الانقسام السياسي بين موالي ومعارض، هو سبب التشرخ بين المواطن ورجل الامن



■ أؤيد جداً
■ أؤيد
■ محايد
■ أعارض
■ أعارض جداً

أؤيد جداً	14%
أؤيد	43%
محايد	17%
أعارض	19%
أعارض جداً	7%

التحليل واستنتاج:

43% وهي النسبة الأكبر يؤيدون تلك الفكرة و19% يعارضون. الأكثرية تتفق أن الشرح بين رجل الأمن والمواطن سببه الشرح السياسي. كما يدل ذلك أن صورة رجل الأمن في نظر المواطن تتأثر بالوضع السياسي الذي يعيش فيه.

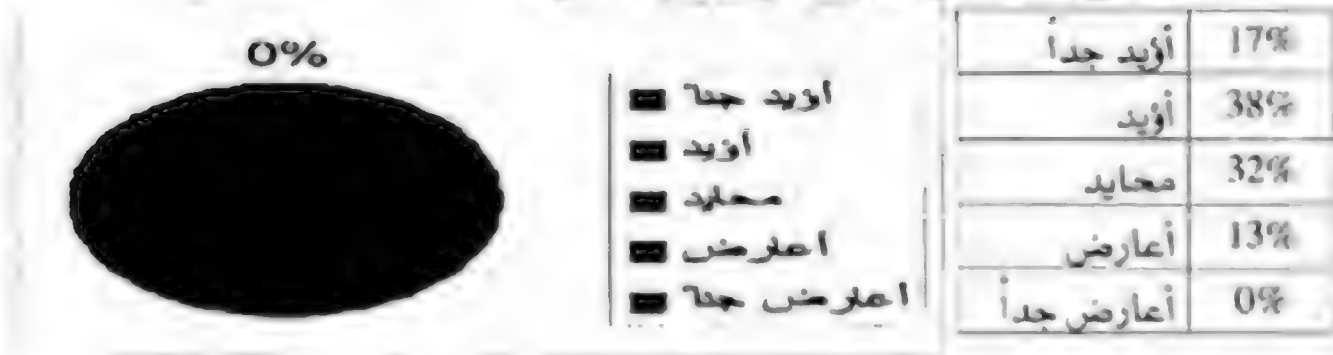
2 - أن أداء رجل الأمن هو سبب الشرح بين المواطن ورجل الأمن:



- تحليل واستنتاج:

النسبة الأكبر تؤيد هذا القول (40%) وبالتالي فإن النتيجة جاءت لتؤكد واقعية الأخبار التي تداول عن مخالفات رجال الأمن وتفحص ما يدعيه رجال الأمن أن علاقتهم بالمواطنين أكثر من ممتازة.

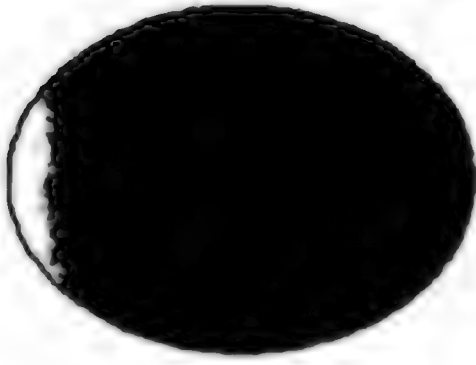
3 - أن المواطن ضعيف وبحاجة إلى حماية الدولة:



- تحليل واستنتاج:

أيدت النسبة الأكبر هذه الفكرة (38%). فرغم أن المواطن لا يلجأ إلى الدولة أو رجال الأمن الذين يمثلون الدولة في حال تعرض لمشكلة. إلا أن هذا لا ينفي حاجته إليها فبدعو إلى ضرورة تحسين واقع رجل الأمن اجتماعياً وأمنياً لتتكامل الحاجة مع الأداء. بينما عارضتها نسبة أخرى (13%).

4 - انه هناك احترام اليوم من قبل المواطن لرجل الامن.



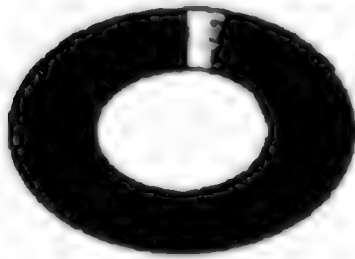
- اؤيد جدا
- اؤيد
- محايد
- اعراض
- اعراض جدا

2%	اؤيد جدا
30%	اؤيد
23%	محايد
30%	اعراض
15%	اعراض جدا

- تحليل واستنتاج:

بنوالي النسب، لنؤكد أكثر بنابين وجهات النظر انحاء صورة ودور رجل الامن حامت النسبة هنا منساقية لمن بنوالي ويعارض هذا القول. فحيث أن (30%) تؤيد احترام المواطن لرجل الأمن. النسبة نفسها تعارض هذا الأمر وهذا عائد الى تعامل رجال الأمن مع المواطنين بشكل غير متساوي و تأثير المواقف السياسية.

5 - استعمال رجال الامن للعنف في الحالات الطارئة:



- اؤيد جدا
- اؤيد
- محايد
- اعراض
- اعراض جدا

17%	اؤيد جدا
28%	اؤيد
23%	محايد
17%	اعراض
15%	اعراض جدا

التحليل والاستنتاج:

النسبة الاعلى تؤيد استعمال رجال الأمن للعنف في الحالات الطارئة (ازمات سياسية مثلاً). وهذا يؤكد إجماع المواطنين على ضرورة سيطر سلطنة الدولة بالقوة في الأوقات الحساسة.

استنتاج عام:

إن الفطرة الى علاقة المواطن برجل الأمن تختلف بين مواطن وآخر وبين شريحة اجتماعية وأخرى. هناك من المواطنين من يؤمن بدور رجل الإعلام، فتأتي صورة رجل الأمن في نظره

كمخلص ومرشد. ومنهم من لا يدرك أهمية ذلك الدور، أو ربما قد تعرض لمواقف سلبية مع رجال الأمن دون وجه حق، فتشوهت صورة رجل الأمن في نظره، وجاءت تتسم بالقسوة والظلم والقمع.

وبرأينا يعود ذلك بشكل أساسي إلى الانقسام السياسي الحاصل في أي بلد، والخلافات التي تؤدي إلى انقسام المواطنين بين موالي للمسلطة ومعارض لها. مع الإشارة، إلى أن هناك طبعاً استثناءات، فقد يكون هناك معارض للسلطة وهي الوقت نفسه يقدر رجال الأمن ويحترمهم، وموالي لها وهي الوقت نفسه تكون مسورة رجال الأمن في نظره سلبية.

ولا بد من ذكر أن الأكثرية التي أحرث عليها الاستمارة، لا تعتبر رجل الأمن ملحقاً لها ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى دور الأسر والأحزاب وإلى تراجع دور الدولة نتيجة للآزمات بصورتها السياسية والأمنية. فقد قال مسؤول أمني كبير هي إحدى لقاءاته الصحفية: «عندما كنا نواجه العدوان الإسرائيلي قمنا بدورنا ونحن فخورين، وعندما واجهنا الإرهاب مع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وأهالي هذه المنطقة، ونحن نفتخر عندما نواجه عدونا سواء الإسرائيلي أو الإرهابي. ولكن عندما تواجه اهلك أو مواطنيك فأنت تعاني أزمة نفسية كبرى. وقد شعرنا بوطأتها في أحداث بيروت».

لذا الانقسامات والمشاكل الداخلية تضع قوى الأمن في حيرة، بين التدخل الذي يجعلها تتهم بالانحياز وبشوه صورتها لدى المواطنين وبين عدم التدخل الذي أيضاً يشوه تلك الصورة، فتتهم بالإهمال واللامبالاة.



الفصل الثاني

صورة ودور رجل الأمن في وسائل الإعلام



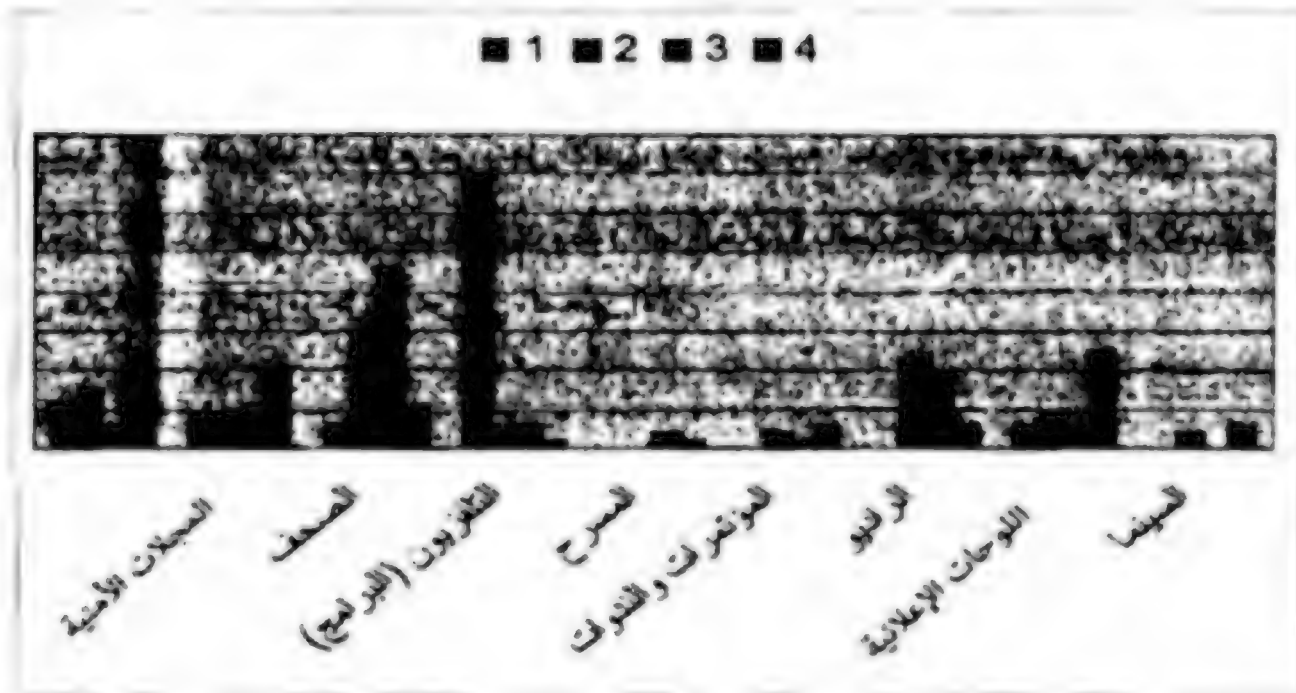
يتركز هذا المحور حول صورة ودور رجل الأمن في وسائل الإعلام، وحول السمات الإيجابية والسلبية التي يظهرها الإعلام عن رجل الأمن، وفيه دراسة استمارة بحثية في الواقع. تجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد الشروط التي الخاصة بالعينة المعتمدة لإجراء الاستمارة حول علاقة المواطن برجل الأمن في المحور الأول.

السؤال الأول:

رتب حسب الأولوية فعالية الوسائل الاعلامية الاربعة التي تعمل على إبراز صورة رجل الأمن:

الترتيب	الوسائل الاعلامية	الترتيب	المؤتمرات والندوات	الترتيب	التلفزيون (البرامج)	الترتيب	الاعلان الأمنية	الترتيب	السينما
1	% 11	% 9	% 6	% 68	% 0	% 0	% 6	% 0	% 0
2	% 15	% 9	% 30	% 6	% 0	% 4	% 23	% 9	% 4
3	% 6	% 11	% 32	% 6	% 4	% 2	% 33	% 6	% 0
4	% 21	% 21	% 11	% 2	% 2	% 6	% 6	% 25	% 6

أنت النتائج على الشكل التالي:



التحليل:

- النسبة الأعلى لمرتبة الأولى جاءت للتلفزيون (68%) من حيث فعالية هذه الوسيلة الاعلامية في ابراز صورة رجل الأمن. يليها الإنترنت (11%)، فيما حاز كل من المسرح والمؤتمرات والندوات والراديو والسينما على نسبة 0%.
- فيما حازت على المرتبة الثانية بأعلى نسبة الصحف (30%). وأنت أعلى نسبة للمرتبة الثالثة بنسبة (33%) للراديو يليها مباشرة الصحف بنسبة (32%).
- وحصلت على المرتبة الرابعة والأخيرة اللوحات الاعلانية بنسبة (25%). تلتها كل من المجلات الأمنية والإنترنت (21%).

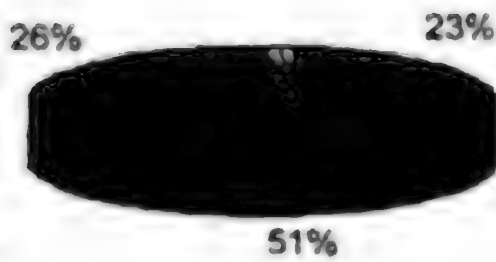
الاستنتاج:

تدل هذه النتائج على أن التلفزيون هو أكثر الوسائل فعالية في إبراز صورة ودور رجل الأمن، وذلك يعود إلى أن التلفزيون هو أكثر وسيلة إعلامية انتشاراً وفعالية. أما النسبة الأقل فكانت للمسرح والمؤتمرات والندوات والسينما بسبب شبه الغياب عن الساحة الإعلامية الأمنية.

السؤال الثاني:

- كيف تبرز وسائل الإعلام صورة رجال الأمن أثناء تأدية وظيفتهم
- ☐ يحرصون على حسن العلاقة مع المواطن حتى لو على حساب المهمة
 - ☐ يوفقون بين تنفيذ المهمة وحسن العلاقات مع المواطن
 - ☐ يتجاوزون الحدود الإنسانية لتنفيذ المهمة

أنت النتائج على الشكل التالي



- ☐ الخيار الأول
- ☐ الخيار الثاني
- ☐ الخيار الثالث

الخيار الأول	23%
الخيار الثاني	51%
الخيار الثالث	26%

التحليل:

- نال الخيار الثاني الذي يقول بأن رجال الأمن يوفقون بين تنفيذ المهمة وحسن العلاقات مع المواطن، النسبة الأعلى (51%).
- فيما نال الخيار الثالث الذي يقول بأن رجال الأمن يتجاوزون الحدود الإنسانية لتنفيذ المهمة، النسبة الثانية (26%).
- ونال الخيار الأول الذي يقول بأن رجال الأمن يحرصون على حسن العلاقة مع المواطن حتى لو على حساب المهمة، النسبة الأدنى (23%).

الاستنتاج:

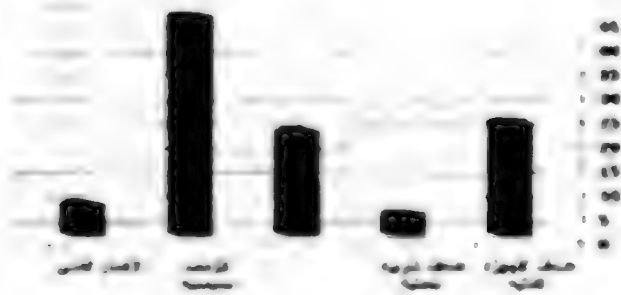
ندل هذه النتائج على أن الإعلام يبرز رجال الأمن على أنهم يحاولون قدر الإمكان إحداث توازن بين ما ينص عليه القانون، وما تقتضي به ظروف المواطن الإنسانية. ولكن هناك نسبة لا يستهان بها تدل على أن وسائل الإعلام تبرز رجال الأمن على أنهم يتخطون الحدود الإنسانية. وهذا التباين يعود إلى الوسيلة الإعلامية وخلفياتها السياسية.

السؤال الثالث:

كيف تبرر وسائل الإعلام سبب عدم الاستقرار الأمني أحياناً:

- ☐ ضعف الأجهزة الأمنية
- ☐ الإهمال الأمني
- ☐ الأزمات السياسية
- ☐ التدخل الخارجي
- ☐ ضعف التربية المدنية

أنت النتائج على الشكل التالي:



ضعف الأجهزة الأمنية	23%
ضعف التربية المدنية	4%
التدخل الخارجي	21%
الأزمات السياسية	45%
الإهمال الأمني	7%

التحليل:

- النتيجة الأعلى أعادت سبب عدم الاستقرار الأمني أحياناً إلى الأزمات السياسية (45%).
- أما الثانية فأعادت له ضعف الأجهزة الأمنية (23%).
- الثالثة أعادت له للتدخل الخارجي (21%).
- الرابعة للإهمال الأمني (7%).
- الخامسة والأخيرة لضعف التربية المدنية (4%).

الاستنتاج:

من الواضح أن السبب الأساسي لعدم الاستقرار الأمني أحياناً كما يظهر في وسائل الإعلام يعود إلى الأزمات السياسية. مما يدل على أن الأزمات السياسية كان لها التأثير الأكبر على حياة المواطن وبالتالي ما يبثه الإعلام. أما فيما يخص التربية المدنية، فإن نتائجها تدل على عدم ضعفها وهذه النتيجة قابلة لمزيد من البحث المعمق.

السؤال الرابع:

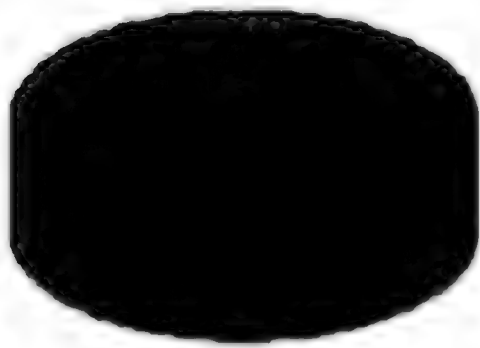
في حال تجاوز أحد رجال الأمن القانون، كيف تتعامل وسائل الإعلام مع الخبر؟

☐ تعرضه بموضوعية

☐ تمتنع عن عرضه

☐ تعرضه بانحياز

أنت النتائج على الشكل التالي:



23% تعرضه بموضوعية

17% تمتنع عن عرضه

60% تعرضه بانحياز

تعرضه بتعجيز

التحليل:

- تدل النتيجة أن وسائل الإعلام تعرض الخبر بانحياز (60%).
- النتيجة الثانية جاءت لتقول أن وسائل الإعلام تعرض الخبر بموضوعية (23%).
- أما الثالثة، وهي الأدنى، فقالت أن وسائل الإعلام تمتنع عن عرض الخبر (17%).

الاستنتاج:

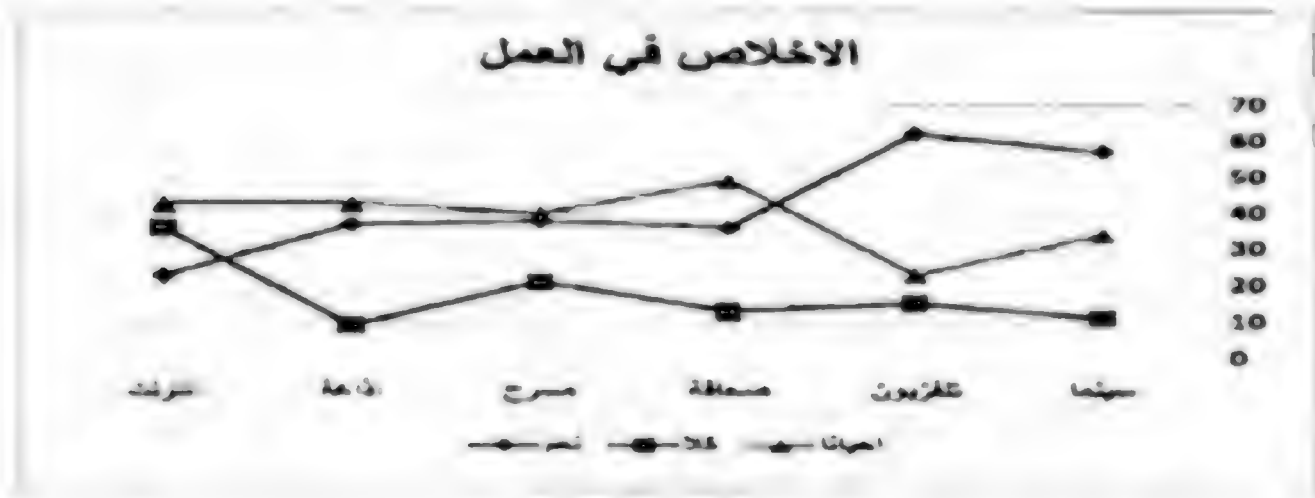
بدل ذلك على أن الوسائل الإعلامية ما هي إلا انعكاس للواقع فهي مسئلة و تتأثر بالوجهات السياسية. النسبة الأكبر تدل على أن الحقيقة تحدد لها الوسيلة الإعلامية بحسب الجهة السياسية التابعة لها وليس الوظائف المبدئية. هذه النتيجة توصلنا إلى سبب تراجع صورة وأداء رجل الأمن في وسائل الإعلام. فبدخل مصطلح تسييس الخبر الأمني ضمن الإعلام الأمني وما يبيته الإعلام عن رجال الأمن.

السؤال الخامس:

كيف تعرض وسائل الاعلام السمات الايجابية التالية ل

1 - الإخلاص في العمل:

السمات / الوسيلة	سينما	تلفزيون	صحافة	مسرح	إذاعة	انترنت
نعم	57	62	36	38	37	21
كلا	11	15	15	22	20	36
أحياناً	32	23	49	40	43	43



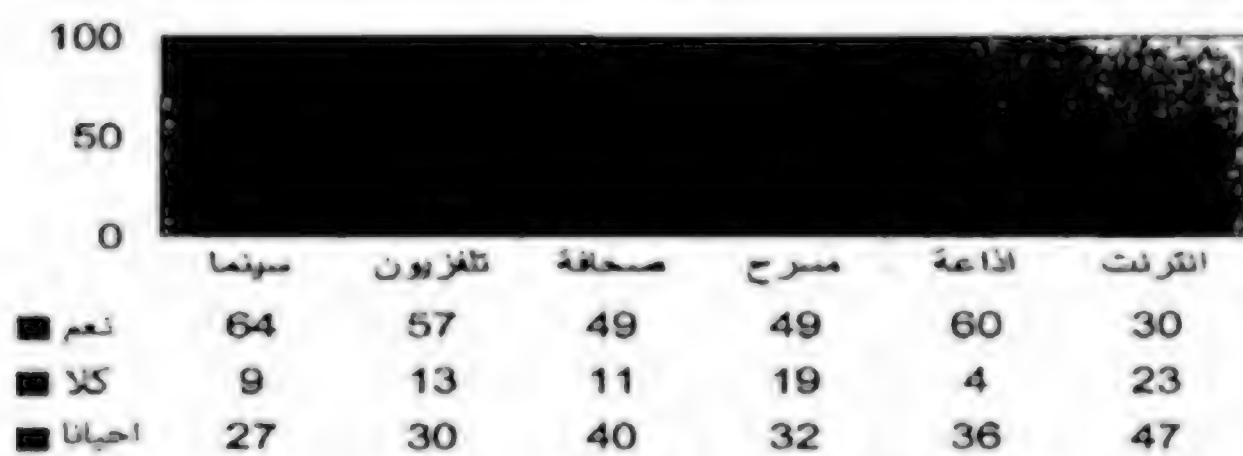
2 - تحمل المسؤولية:

السمات / الوسيلة	سينما	تلفزيون	صحافة	مسرح	إذاعة	انترنت
نعم	62	51	24	36	34	19
كلا	15	26	23	21	15	28
أحياناً	23	23	53	43	51	53



3 - طاعة الأوامر

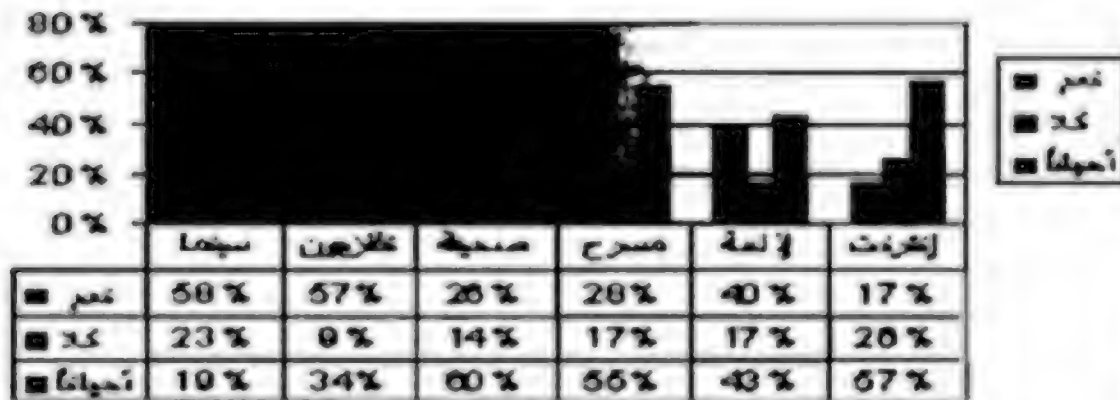
طاعة الأوامر



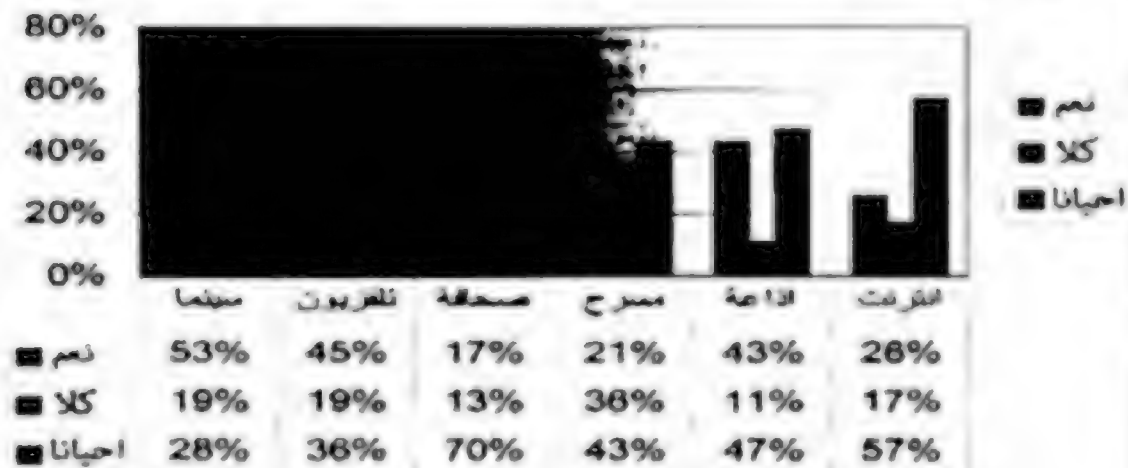
4 - الشجاعة:



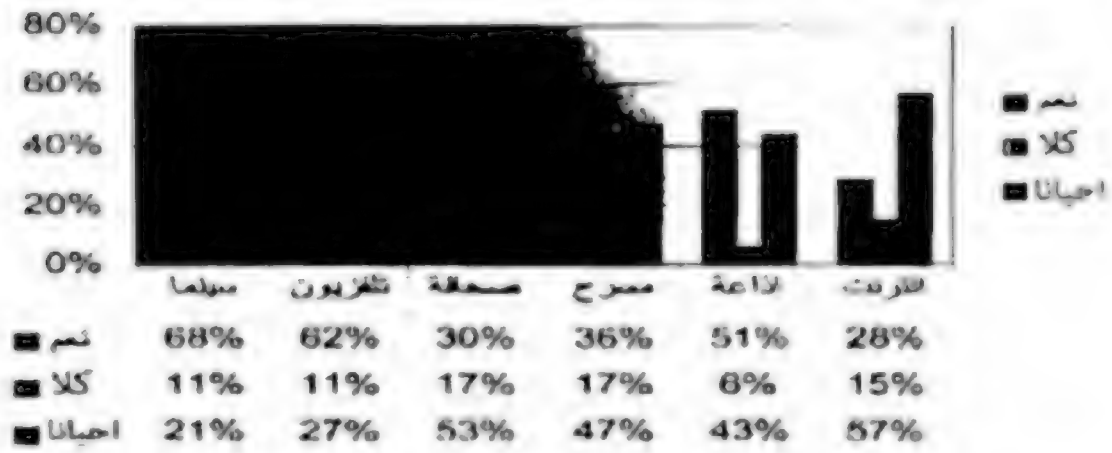
5 - الحكمة:



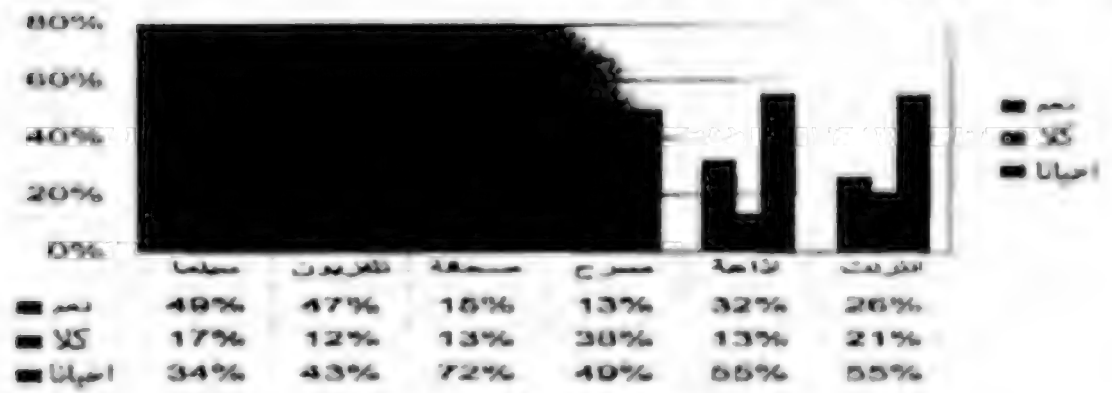
6 - دقة الملاحظة:



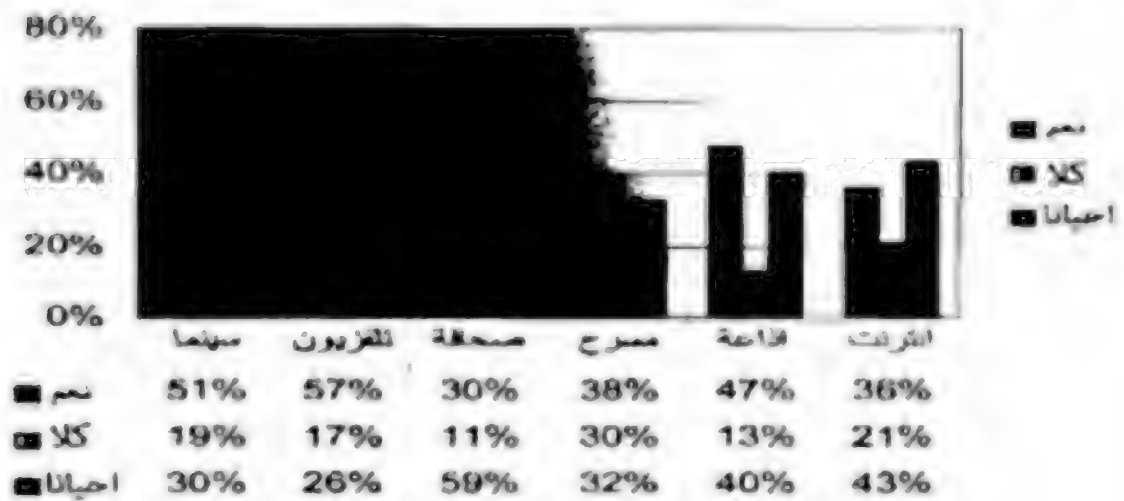
7 - الدقة في العمل



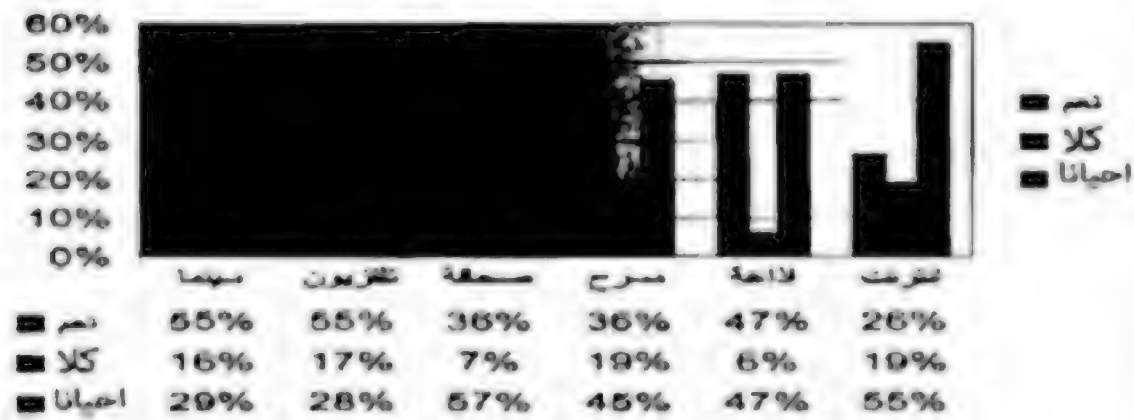
8 - التبصر في إصدار القرارات



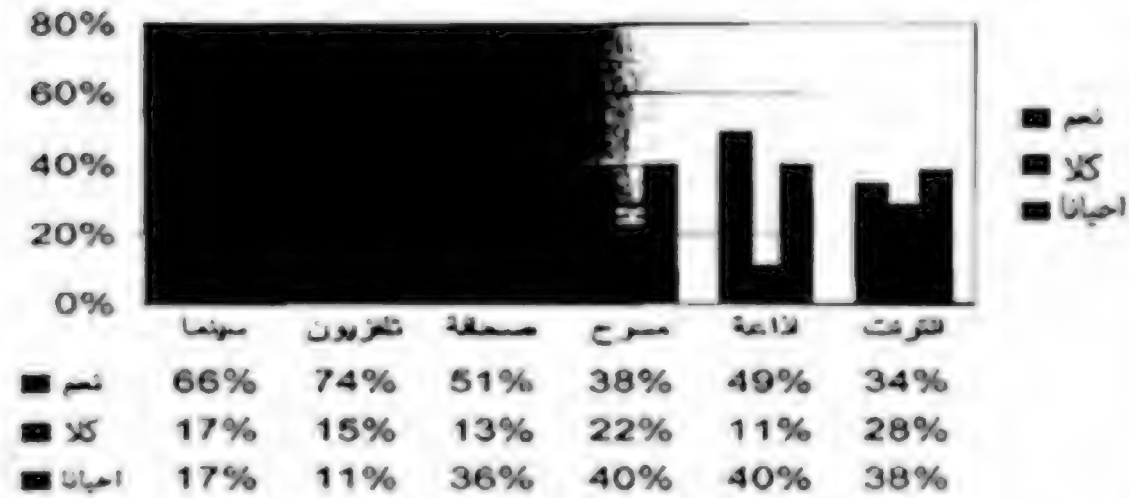
9 - الصدق



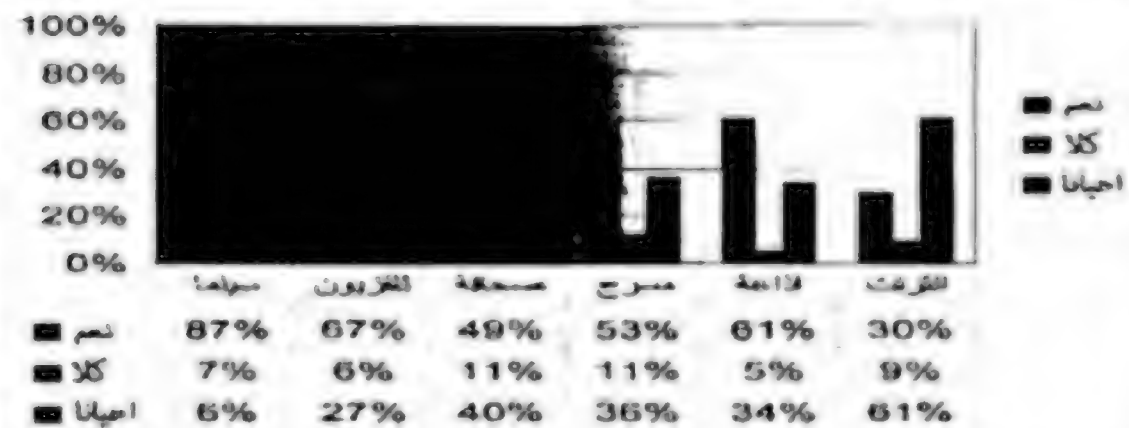
10 - البقطة:



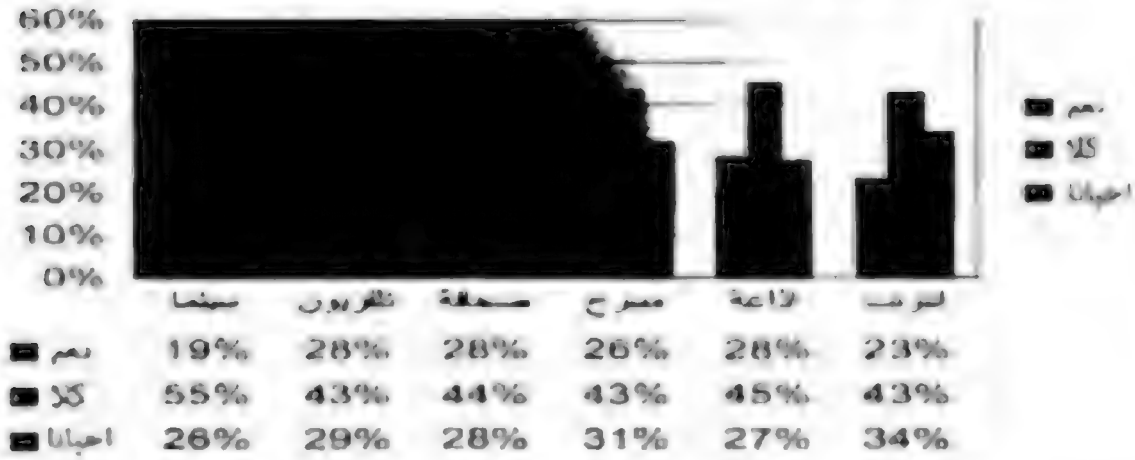
11 - عزة النفس والكرامة:



12 - مساندة رجال الأمن لرفاقه:



13 - الضمير المهني:



التحليل:

يغلب الجواب نعم على الصفات التالية: تحمل المسؤولية، الشجاعة، الحكمة، صناعة الأمر، دقة الملاحظة، الدقة في العمل، التبحر في إصدار القرارات، الصدق، البساطة، مساندة رجل الأمن لرفاقه.

يغلب الجواب كلا على الصفات التالية: الضمير المهني.

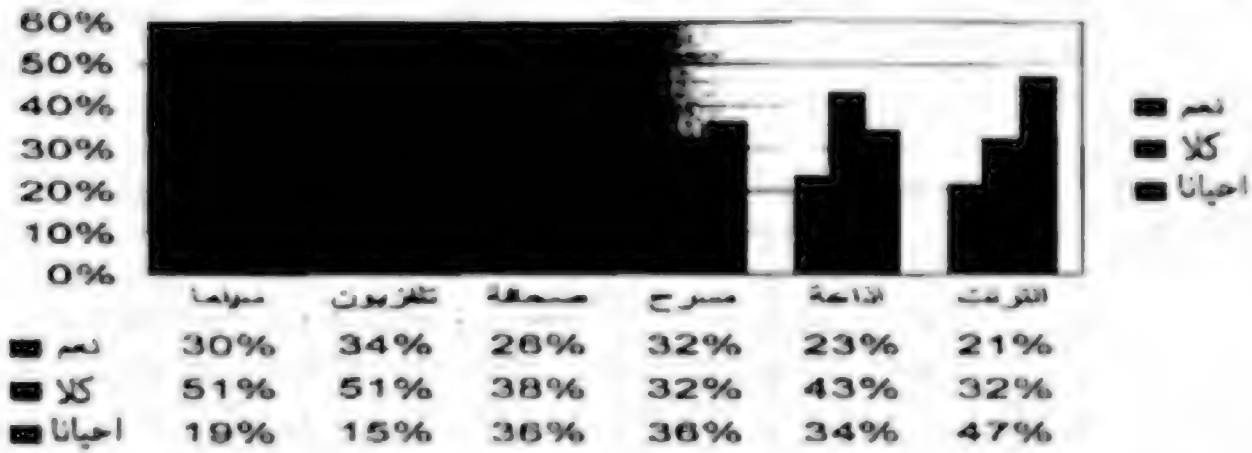
الاستنتاج:

تظهر الصفات الإيجابية لرجل الأمن بشكل عام في وسائل الإعلام، إلا أن ذلك يختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى. فمعظم الأجوبة كانت أحياناً، إلا أن الملاحظ أن صفة الضمير المهني حصلت على الجواب كلا، وهي أهم صورة على رجل الأمن أن يتمتع بها.

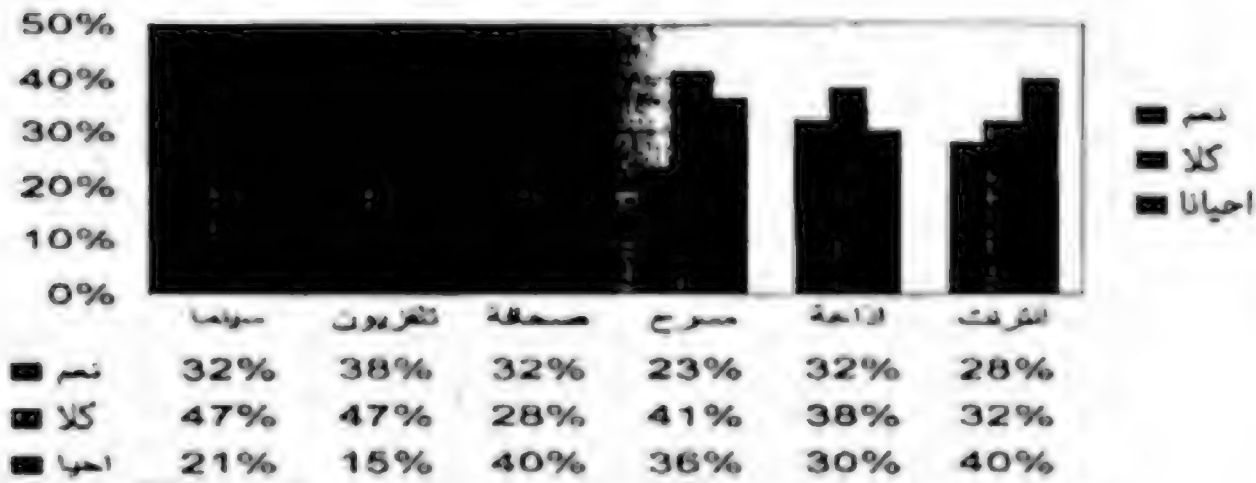
السؤال السادس:

كيف تعرض وسائل الإعلام السمات السلبية التالية لصورة رجل الأمن:

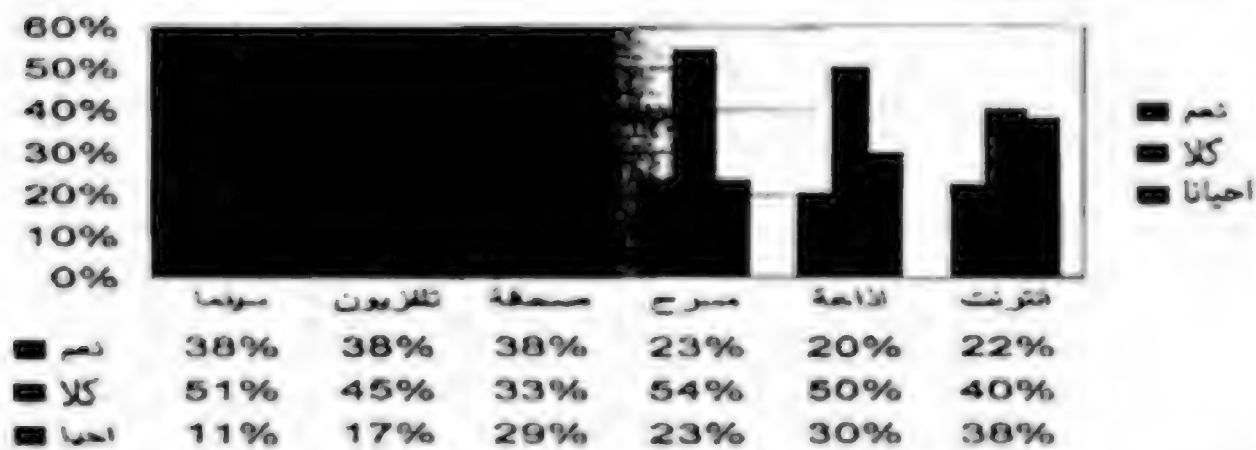
1 - النظرة المادية للأمور:



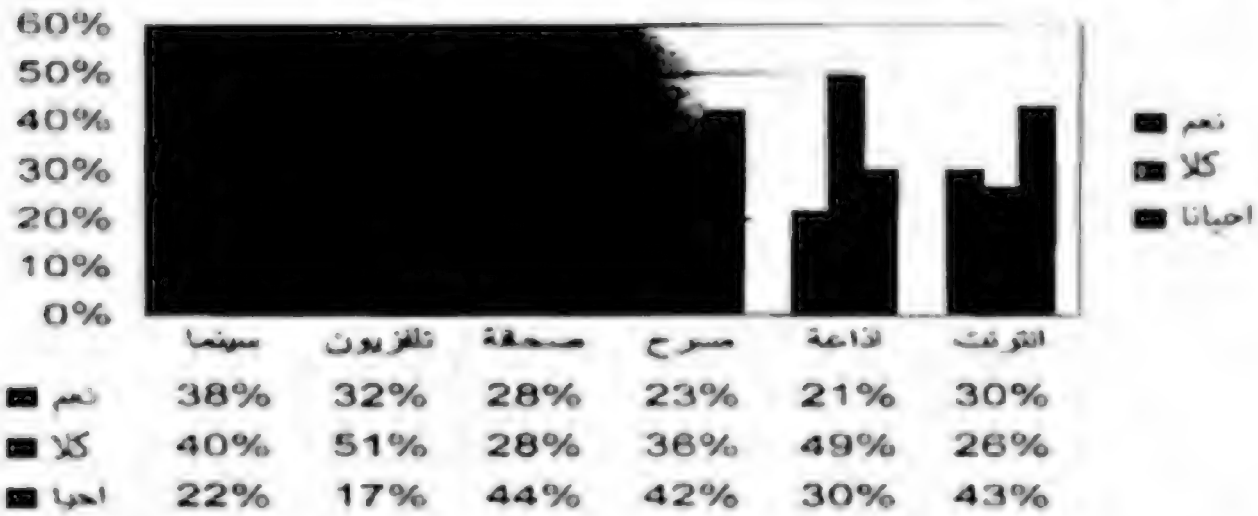
2 - الفساد:



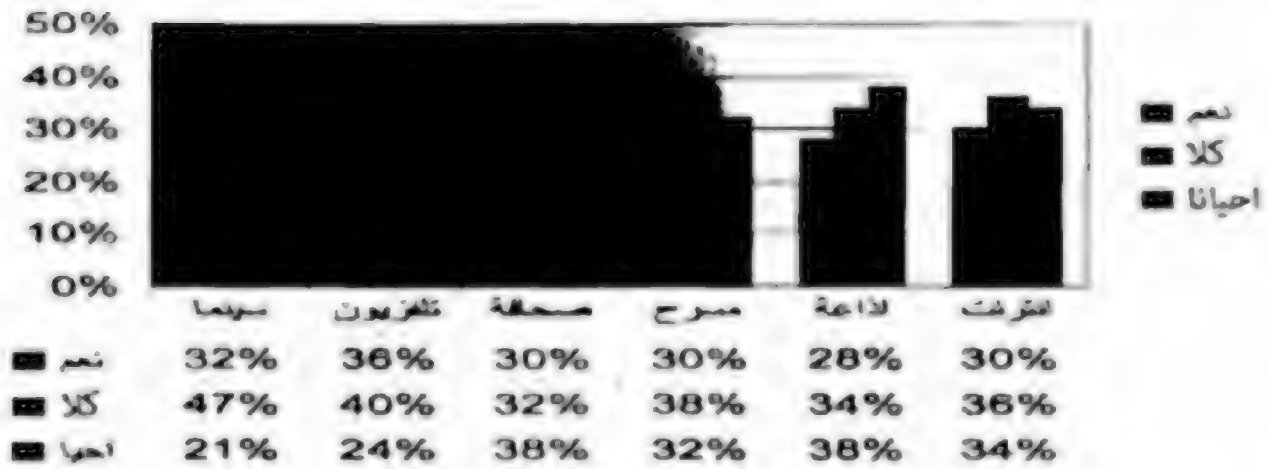
3 - العنف النفسي:



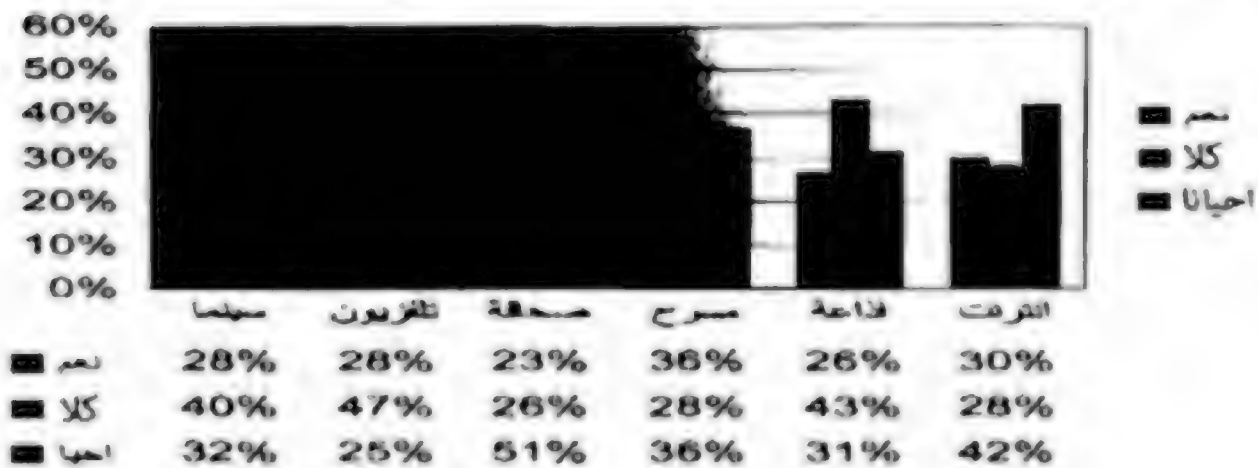
4- العنف الجسدي:



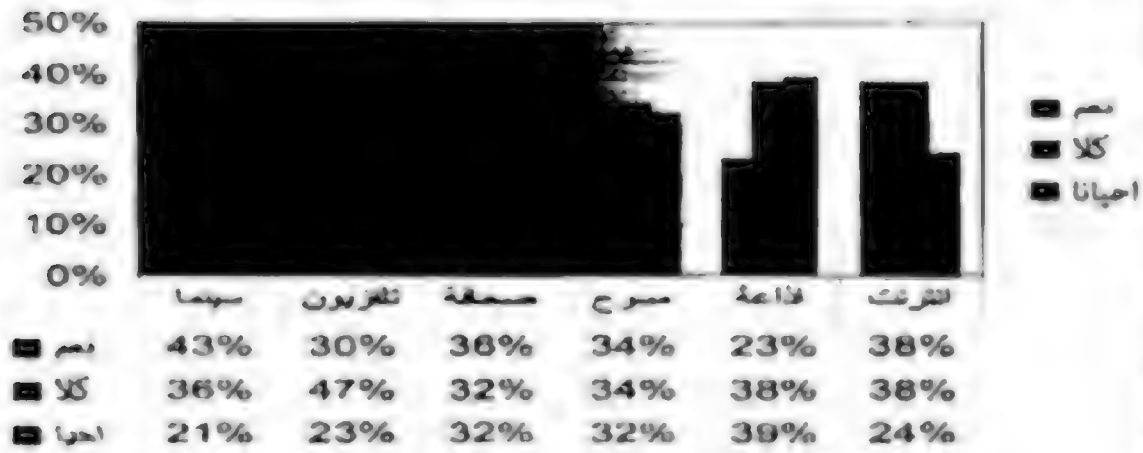
5- التستر على المخالف:



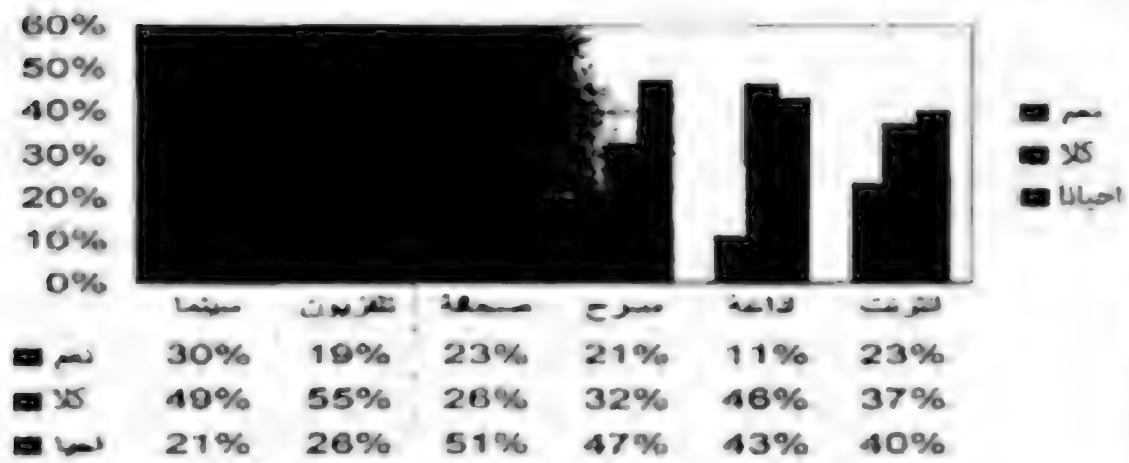
6- التسرع:



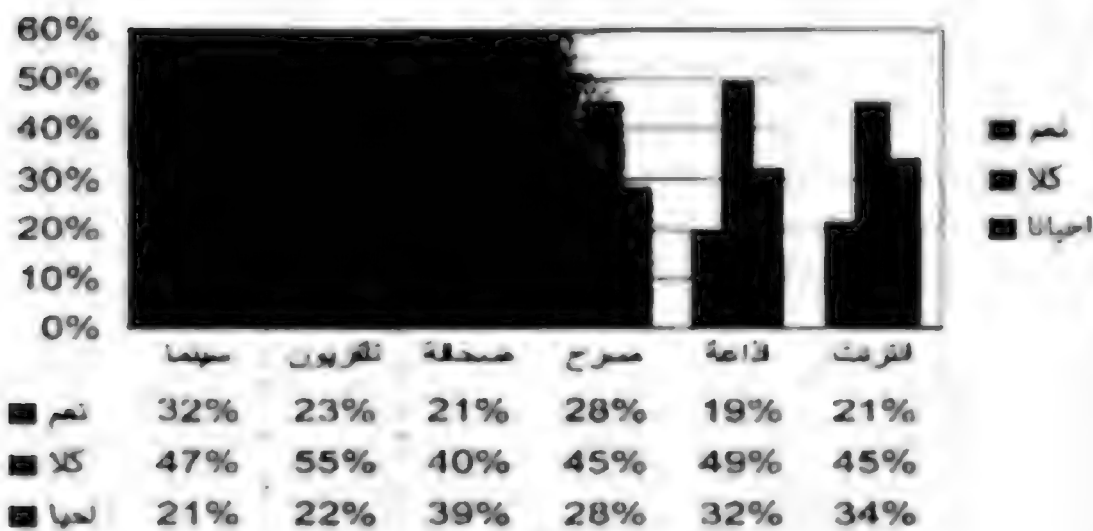
7 - تهديد المتهم:



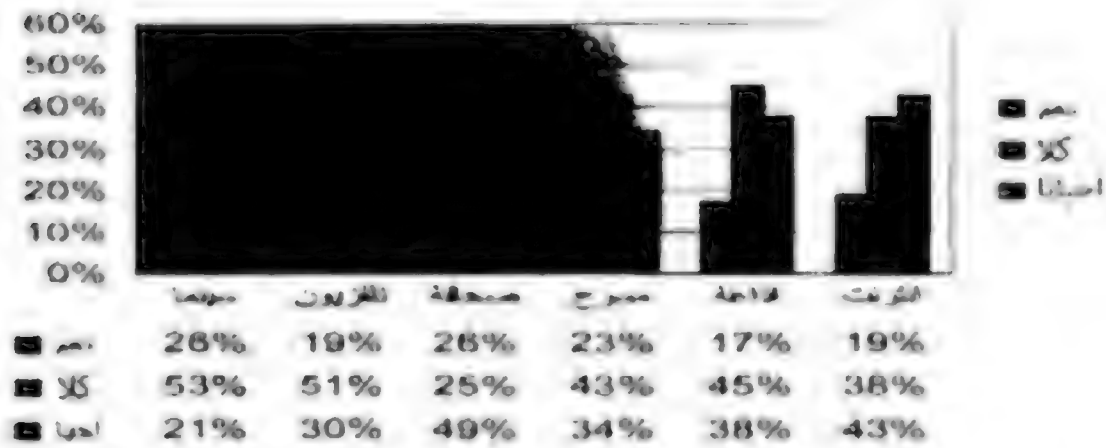
8 - الفوضى في العمل:



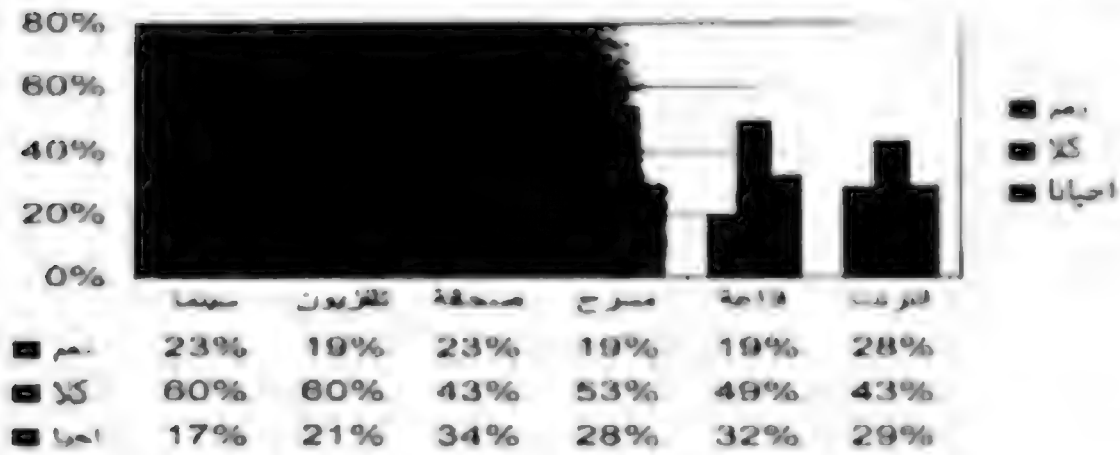
9 - الكذب:



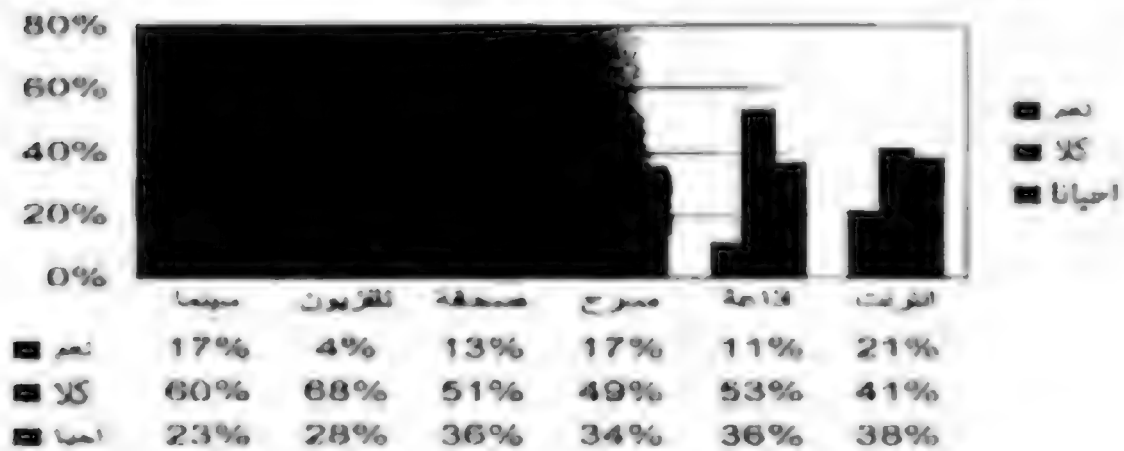
10 - الإهتمام في العمل



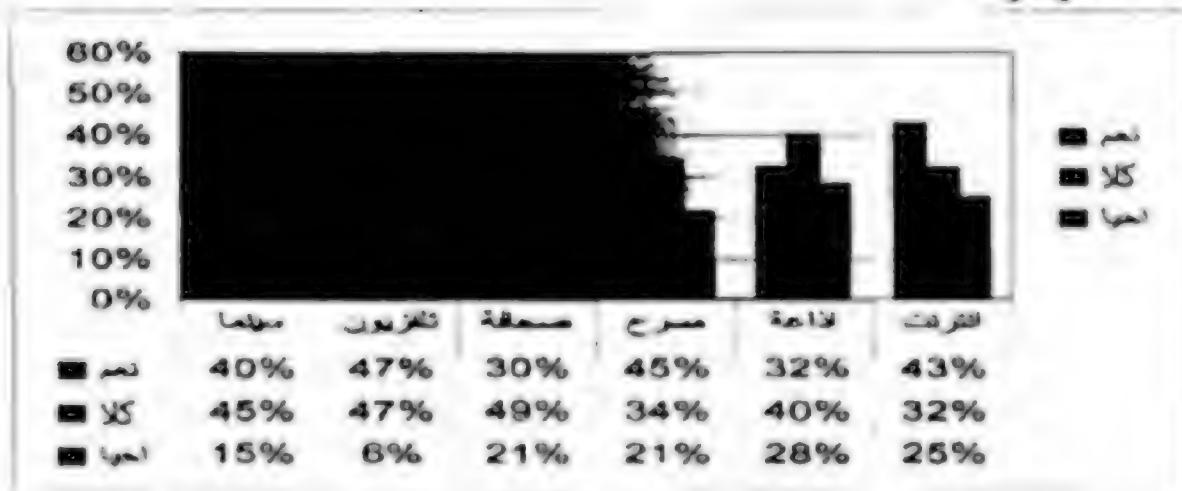
11 - عدم احترام القانون



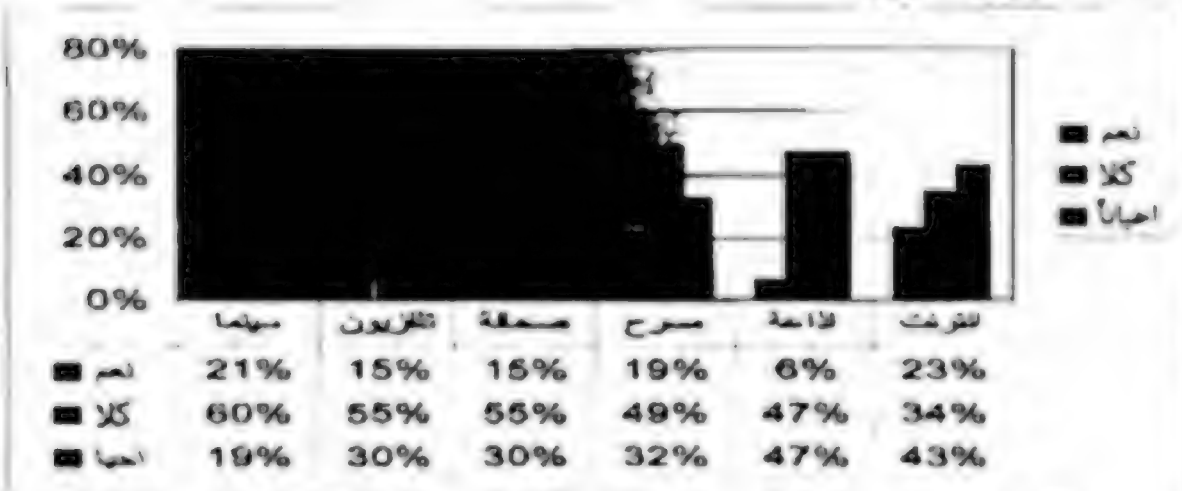
12 - الغيباء



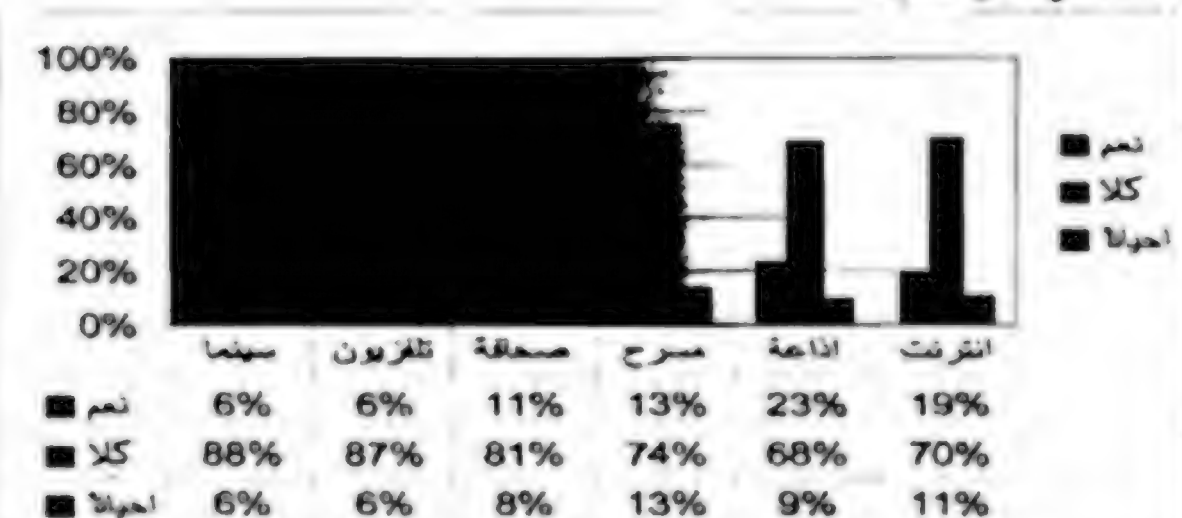
13 - الرشوة:



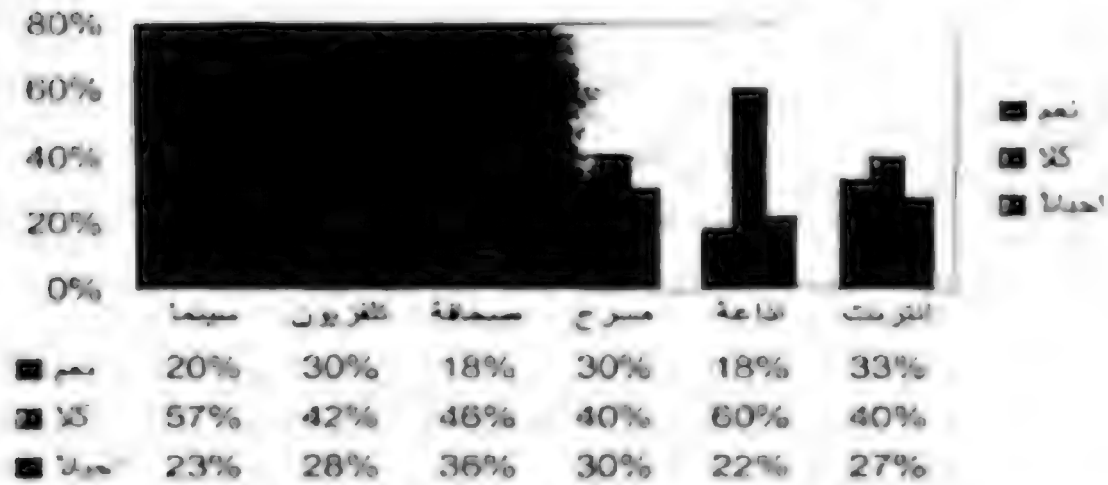
14 - التكبر والغرور:



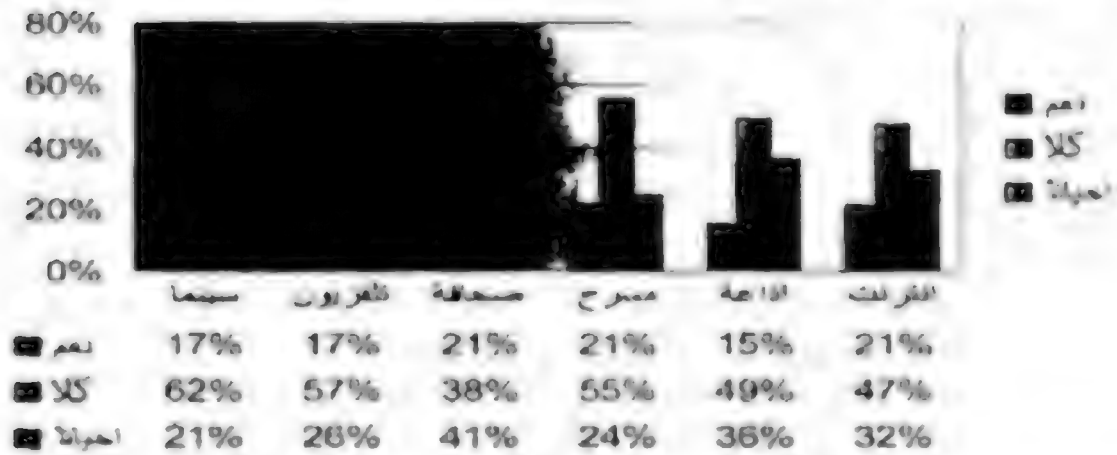
15 - سوء الهندام:



16 - التدخل في خصوصيات الناس:



17 - عدم الثقة بالآخرين:



التحليل:

أجوبة متفاربة جداً للصفات التالية: النظرة المادية للأمور، الفساد، العنف النفسي،

العنف الجسدي، تهديد المتهم، تمسك رجل الأمن على المخالف، التسرع، الرشوة.

غلب جواب كلا للصفات التالية: التوضي في العمل، الكذب، الإعمال في العمل، عدم

احترام القانون، العبء، التكبر والغرور، سوء الهندام، التدخل في خصوصيات الناس.

عدم الثقة بالآخرين.

غلب جواب نعم: - في الإنترنت عن العنف الجسدي - في المسرح عن التسرع - في

السينما والصحافة المكتوبة عن تهديد المتهم - في المسرح عن الرشوة.

الاستنتاج:

معظم الأجوبة متقاربة جداً، إلا أنها تختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى. نلاحظ مثلاً أن الصفات السلبية من تهديد المتهم واستخدام العنف الجسدي نالت النسبة الأكبر في الإنترنت وذلك يعود إلى انخفاض نسبة الرقابة فيه.

تجدر الإشارة هنا، أن للمسرح الحرية الأكبر في بث أفكاره كما يريد وهو يتفوق حتى على الإنترنت في انخفاض معدلات الرقابة عليه، إلا أنه وبسبب غياب فعاليتها عن الساحة الإعلامية العربية لم تكن نتائجها الأعلى.

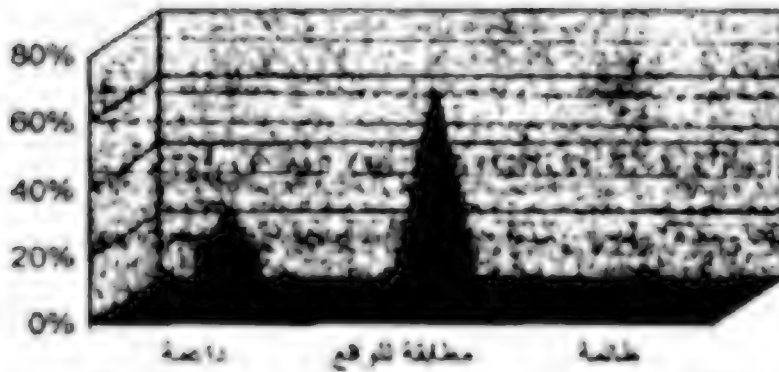
أنت الأجوبة كلا على بعض الصفات السلبية ولكن بنسبة متقاربة مع الجواب نعم، وذلك ليس بسبب عدم وجودها وكون رجل الأمن شخصية متكاملة في الواقع، لكن بسبب الرقابة التي تفرضها معظم الأنظمة والتي حدثت من إظهارها.

السؤال السابع:

ما تقييمك لصورة رجل الأمن في وسائل الإعلام:

- ☐ داعمة ☐ مظالمة ☐ مطابقة للواقع أحياناً

أنت النتائج على الشكل التالي:



داعمة	28%
مطابقة للواقع	57%
مظالمة	15%

التحليل:

- تدل النسبة الأعلى أن الصورة التي يبثها الإعلام لرجل الأمن هي مطابقة للواقع (57%)
- يليها الجواب داعمة بنسبة 28%.

ثم مقابلة بنسبة 4/10

الاستنتاج:

ندل النسبة المذكورة على أمرين. أما على مدى تأثير المواطن بوسائل الإعلام، وبالتالي فهو يركن إلى كل ما تبثه، أو على أن السمات المذكورة متواجدة فعلاً في الواقع، أو الأمرين معاً.

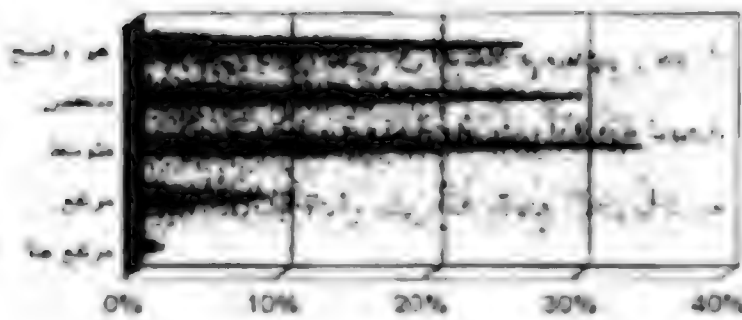
كما لا بد من الإشارة إلى أن النسبة الثانية التي ندل على أن هذه الصورة هي داعمة لرجال الأمن، ندل على أن وسائل الإعلام على الرغم مما تبثه من أخبار وسمات سلبية عن رجال الأمن، لا زالت نسبة إلى المئة التي اختارت هذا الجواب داعمة لهؤلاء الرجال. وهذا يدل على تعاطف النظرة السلبية إلى رجال الأمن من قبل المجيبين.

السؤال الثامن:

كيف تظهر وسائل الإعلام المستوى الاقتصادي لرجل الأمن:

- ☐ مرتفع جداً
☐ مرتفع
☐ متوسط
☐ منخفض
☐ غير واضح

انت النتائج على الشكل التالي:



مرتفع جداً	26%
مرتفع	9%
متوسط	33%
منخفض	31%
غير واضح	26%

التحليل:

ندل النسبة الأعلى على أن المستوى الاقتصادي لرجل الأمن هو متوسط (33%) والنسبة التي تليها على أنه منخفض (31%)

- والنسبة الأقل على أنه مرتفع جداً (2%)

الاستنتاج:

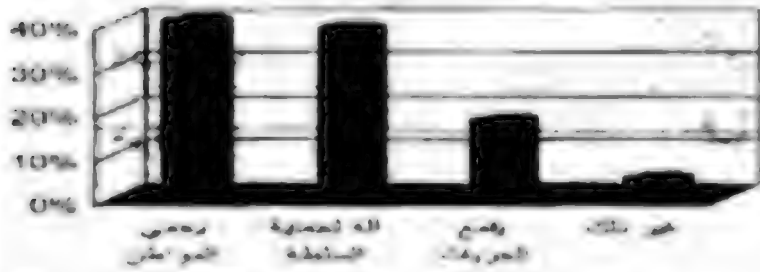
يظهر من خلال هذه النتائج أن رجل الأمن هو مواطن عادي. ويتقاضى أجر متوسط كباقي أفراد المجتمع. لعل ذلك هو السبب الذي يدفع رجل الأمن إلى استغلال منصبه لرفع مستوى دخله.

السؤال التاسع:

يبرز الإعلام صورة رجل الأمن على أنه:

- ☐ يحمي المواطن ☐ آلة لحماية السلطة ☐ يقمع الحريات بحجة الحفاظ على الأمن ☐ غير ذلك.....

أنت النتائج على الشكل التالي:



يحمي المواطن	40%
آلة لحماية السلطة	38%
يقمع الحريات	17%
غير ذلك	5%

التحليل:

- النسبة الأعلى تدل على أن الإعلام يظهر رجل الأمن على أنه يحمي المواطن (40%).
- تليها مباشرة وبنسبة متقاربة على أنه آلة لحماية السلطة (38%).
- أما النسبة الثالثة تدل على أنه يقمع الحريات بحجة الحفاظ على الأمن (17%).

الاستنتاج:

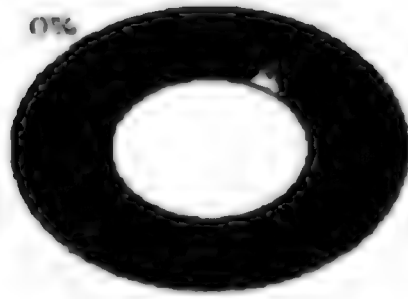
تدل هذه النتائج على أن إبراز دور رجل الأمن يختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى. كلٌ بحسب وجهتها السياسية. فمن الطبيعي أن تظهر وسيلة إعلامية موالية للدولة صورة رجل الأمن على أنه حامي للمواطن وللحريات. وتظهره من الجانب الآخر الوسيلة المعارضة على أنه أداة بيد السلطة وقامع للحريات.

السؤال العاشر

متى تظهر وسائل الإعلام مدى نجاح رجل الأمن في تادية دوره:

- ☐ دائماً ☐ غير ناجح
☐ أغلب الأحيان ☐ غير واضح
☐ أحياناً

أنت النتائج على الشكل التالي:



- دائماً
■ أغلب الأحيان
■ أحياناً
□ غير ناجح
■ غير واضح

دائماً	6%
أغلب الأحيان	34%
أحياناً	49%
غير ناجح	2%
غير واضح	9%

التحليل:

- حصل الجواب أحياناً على النسبة الأعلى (49%).
- يليه الجواب أغلب الأحيان بنسبة (34%).
- والنسبة الأدنى للجواب غير ناجح (2%).

الاستنتاج:

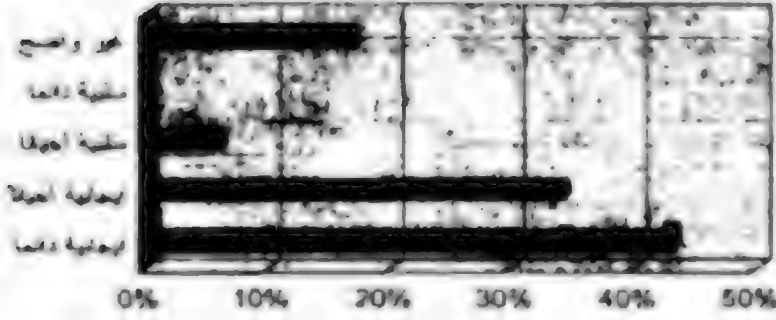
بدل ذلك على ان وسائل الإعلام تظهر رجل الأمن على أنه ناجح في بعض الأحيان. وبدل ذلك على ان وسائل الإعلام حتى وإن كانت معارضة لا بد من أن تذكر بعضاً من إنجازات رجال الأمن في حمايتهم للوطن.

السؤال الحادي عشر:

كيف تظهر وسائل الإعلام علاقة رجل الأمن بزملائه في العمل:

- ☐ إيجابية دائماً
- ☐ إيجابية أحياناً
- ☐ سلبية دائماً
- ☐ سلبية أحياناً
- ☐ غير واضح

أنت النتائج على الشكل التالي:



إيجابية	43%
إيجابية أحياناً	34%
سلبية أحياناً	6%
سلبية دائماً	0%
غير واضح	17%

التحليل:

- التنمية الأعلى 43% تدل على أن علاقة رجال الأمن بزملائه تظهر إيجابية دائماً في وسائل الإعلام. وتدل النسبة التي تليها (34%) على أنها تظهر إيجابية أحياناً.
- بينما أنت النسب الأقل للحواب سلبية دائماً (0%)، وسلبية أحياناً (6%).

الاستنتاج:

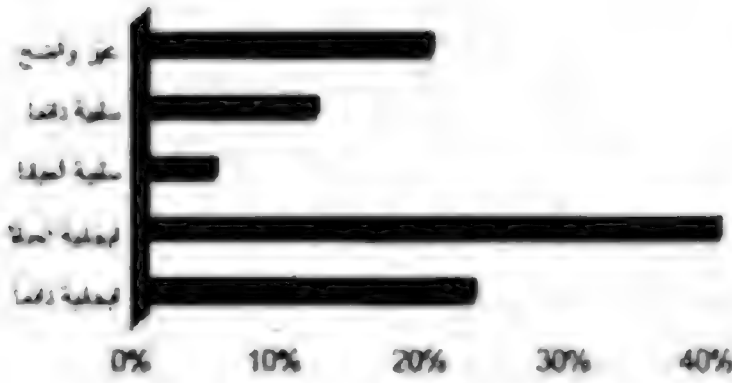
بدل ذلك على أن علاقة رجال الأمن ببعضهم تظهر في وسائل الإعلام إيجابية معظم الأحيان. وبدل ذلك كما تقول إحدى مواد مدونة سلوك الرجل الأمن العربي. على أنه يجب إظهار المؤسسة الأمنية بصورة أسرة واحدة...

السؤال الثاني عشر:

كيف تظهر وسائل الإعلام تعامل رجال الأمن مع الجمهور:

- ☐ إيجابي دائماً
- ☐ إيجابي أحياناً
- ☐ سلبي دائماً
- ☐ سلبي أحياناً
- ☐ غير واضح

أنت النتائج على الشكل التالي:



إيجابية دائماً	23%
إيجابية أحياناً	40%
سلبية أحياناً	5%
سلبية دائماً	12%
غير واضح	20%

الاستنتاج:

تدل النتيجة الأعلى على أن وسائل الإعلام تظهر رجال الأمن على أنهم يتعاملون مع الجمهور بشكل إيجابي أحياناً. فقد حصل الحواب (إيجابية أحياناً) على النسبة الأعلى (40%).

السؤال الثالث عشر:

كيف تبين وسائل الإعلام مدى استغلال رجل الأمن لوظيفته (سلطة):

- ☐ دائماً ☐ لا يستغلها
- ☐ أحياناً ☐ غير واضح

أنت النتائج على الشكل التالي:



دائماً	21%
أحياناً	45%
لا يستغلها	15%
غير واضح	19%

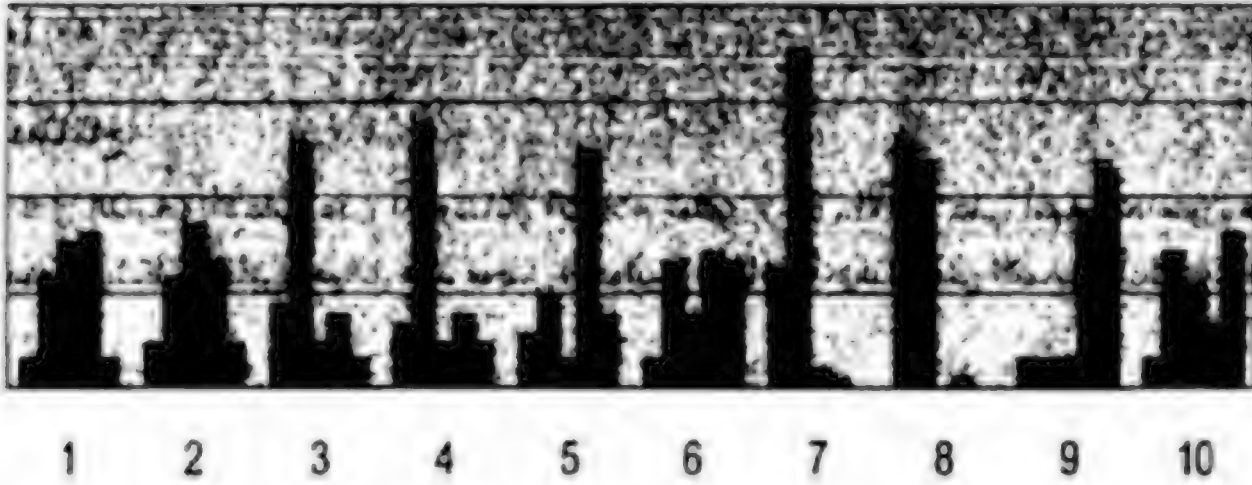
الاستنتاج:

تدل النتائج أن وسائل الإعلام تظهر رجل الأمن على أنه يستغل وظيفته أحياناً (45%).

ودائماً بنسبة (21%). تدل هذه النتائج على أن رجل الأمن يتجاوز القانون معظم الأحيان (رشوة، وصول إلى منصب...) تحت غطاء وظيفته.

السؤال الرابع عشر: هل تؤيد:

أعارض جداً ■ أعارض ■ محايد ■ أؤيد ■ أؤيد جداً ■



بيان النتائج

تحليل واستنتاج:

1 - أن الوسائل الإعلامية التي تشوه صورة رجل الأمن تتخذ مصدراً واحداً فقط للحصول على المعلومات:

أعلى نسبة (33%) تعارض هذه الفكرة، وأدنى نسبة 6% تعارض جداً أو تؤيد جداً. هذه النتيجة تدل على أن وسائل الإعلام التي تعرض صورة رجال الأمن بشكل سلبي برأي معظم المجيبين لا تعتمد على مصدر واحد لمعلوماتها. أي أنها غير منحازة هي بث صورة رجل الأمن مما يدل على أن المواطنين أنفسهم يعتبرون هذه الصورة واقعية.

2 - أن الشائعات الإعلامية هي السبب الأساسي في الترخ بين المواطن ورجل الأمن:

النسبة الأعلى كانت محايدة اتجاه هذا القول (34%). والنسبة التي تليها عارضته

(24%) . ونسبة قارية أيدته (23%) . أنت النتائج متقاربة جداً . مما يدل على أن السبب برأي المواطنين كما سبق أن أشرنا ليس في الإعلام نفسه . إنما في واقع رجل الأمن .

3 - أن الأزمات هي السبب في تراجع الأداء الأمني

النسبة الأعلى (51%) أيدت هذه الفكرة . شيها نسبة لإيد جداً (17%) . وهذا يدل على مدى تصور المواطنين من الأزمات التي تتوالى . ويؤكدون أنها السبب في تراجع الأداء الأمني . وبالتالي يرفعون المسؤولية عن رجال الأمن .

4 - استخدام الإعلام لتحسين صورة رجل الأمن :

النسبة الأعلى كانت للحواب أويدي (55%) . شيها حواب أعارض بفارق كبير (15%) . والاستنتاج يدل على أن معظم المجيبين يؤيدون تحسين صورة رجل الأمن في وسائل الإعلام . وبالتالي فهم حتماً يعتبرونها سيئة أو بحاجة إلى تحسين .

5 - تشويه صورة رجل الأمن للقيام بسبق صحفي :

النسبة الأعلى تعارض هذه الفكرة (49%) . تليها نسبة (19%) للذين يؤيدون تشويه صورة رجل الأمن للقيام بسبق صحفي . وهذا يدل على أن الأخلاق المهنية أهم من المصالح الشخصية . خاصة لما يحمله الموضوع من خطورة على الأمن الوطني . وتعميق للشرح الذي يكمن بين المواطنين والمؤسسات والعناصر الأمنية .

6 - عدم عرض الإعلام انتهاكات رجال الأمن للقانون :

أنت نسبة الجواب أعارض (28%) . تليها مباشرة نسبي الجواب أويدي (26%) وأعارض جداً (26%) . أما النسبة الأقل أويدي جداً (6%) . هذه النتائج المتقاربة تدل على أن جزء من المواطنين يؤيد عرض انتهاكات رجال الأمن للقانون حتى ولو كان ذلك قد يؤدي إلى تعميق الهوة بين المواطن ورجل الأمن وبالتالي الأزمة السياسية . وجزء آخر يؤيد عرض الحقائق ولو على حساب الأمن والاستقرار . ومن الملاحظ أننا إذا جمعنا نسبي المعارضين نحصل على (64%) . بينما نسبي المؤيدين تصبح (32%) فنأتي النسبة الأكبر للمعارضين . يدل ذلك على أن هؤلاء المجيبين يجدون أن هناك تجاوزات لرجال الأمن ينسب عليها الإعلام .

7 - أن قيام كل من رجل الأمن والإعلامي بوظيفته هو حل:

جاءت النسبة وبكل وضوح لنؤيد كون الحل يكمن في قيام كل من رجل الأمن والإعلامي بوظيفته. أي في عرض الإعلامي للمعلومات بموضوعية، وفي قيام رجل الأمن بواجبه وتقيد به بالقوانين. فعادت نسبة أؤيد (70%) ونسبة أؤيد جداً (24%)، أي أن نسبة المؤيدين هي (94%).

8 - أنه على الإعلام عدم التحيز للضحية ونقل الخبر بواقعية:

(51%) قالوا أؤيد جداً و(47%) قالوا أؤيد. أي أن نسبة المؤيدين هي (98%). وبالتالي فإن الأكثرية الساحقة تطلب الموضوعية في نقل الخبر والابتعاد عن التحيز لجهة معينة حتى ولو كانت الضحية. وهذا يدل على أن الإعلام ليس دائماً موضوعياً في عرضه للحقائق.

9 - تسييس الخبر الأمني:

أعلى نسبة جاءت للحواب أعارض جداً (45%)، تليها نسبة أعارض (37%)، أي أن نسبة المعارضين هي 82%. مما يدل على إجماع المواطنين على المطالبة بعدم تسييس الخبر الأمني. كما يدل على مدى إدراكهم لخطورة تسييس الأخبار الأمنية بالتحديد.

10 - الإعلام الأمني الموجه:

أنت أعلى نسبة لتعارض جداً هذه الفكرة (32%)، تليها نسبة المؤيدين (28%)، ثم نسبة المتحايدين (21%). وهنا يظهر انقسام بين المواطنين على موضوع الإعلام الأمني الموجه. فمنهم من يؤيد حرية الإعلام، ومنهم من يطالب برقابة على الإعلام. وبالتالي منهم من يرى أن الإعلام يتخطى حدوده وبحاجة إلى ضبط كي لا يصل إلى حد الانفلات الإعلامي.

خلاصة عامة

هناك شبه استياء من قبل الإعلام حيال رجال الأمن (أجريت الدراسة مطلع العام 2009م)، إذ أن وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها (سينما، تلفزيون، إنترنت، مسرح، إذاعة وصحافة مكتوبة) تشارك في عرض صورة غير حسنة لرجل الأمن (بغض النظر إن كانت حقيقية أم مغايرة للواقع).

نستنتج من خلال أحوية العينة التي وزعنا عليها الاستمارة، أن هذه الحملة ليست آتية من سراب، إنما من وقائع أكدتها النتائج التي حصلناها. فظهر تقصير في أداء بعض رجال الأمن

وتحاور الضالون، بُت في وسائل الإعلام. كما استنتجنا أن هناك محاولة لعدم عرض الحقائق كاملة من قبل القوى الأمنية. بهدف معالجتها ضمنياً وبأقل خسائر ممكنة. دون التعرض إلى إمكانية زوال الأمن وتشويبهما. في المقابل تقوم بعض وسائل الإعلام بدور المسؤولية بالتنقيب عن هذه الحقائق وعرضها رغم تهديدها لأمن المجتمع.

كما يمكن القول أن المشكلة الأساسية تنبع من الرؤية القاصرة المستمكة بين المواطنين ورéal الأمن حيال القضايا الأمنية، وخصوصاً فيما يتعلق بمكافحة الجريمة، والحد منها، وتعود تلك الرؤية لأحد العاملين التاليين أو كليهما

أولاً: إما لعدم تفهم المواطن لدور رجل الأمن في المجتمع، وأهمية تعاونه معه. الأمر الذي قد يرسخ صورة ذهنية غير مناسبة عن رجل الأمن.

ثانياً: إما لعدم تفهم رجل الأمن أن الغرض الأساسي من وجوده هو أمن المواطن وأمن المجتمع. وعدم بحث عن صداقة وتعاون المواطن. ويتعدى هذان العاملان من الأزمات السياسية المتلاحقة في لعبة الحكم بين الموالاة والمعارضة.

كما يجب الإشارة إلى أن وسائل الإعلام تغيب غياباً شبه كامل عن تقريب وجهات النظر بين رجل الأمن والمواطن أو التعرض لهما، وذلك من خلال المعالجة اليومية للقضايا الأمنية ونوعية أفراد المجتمع بها على أسس علمية واقعية ودون مبالغة أو تهويل. وكذلك توضيح دور المواطن في تحقيق الأمن، والجهود التي تبذل من قبل رجل الأمن.

تكون معالجة جميع هذه العوامل عقلانية وأن يعرف كل طرف من الأطراف الثلاثة، الإعلام، المواطن، ورجل الأمن، دوره في المجتمع ويقوم بتنفيذه على أكمل وجه كي يتم تحقيق استقرار الوطن وسلامة مواطنيه. بعيداً عن الأزمات السياسية والنزاع الإعلامي الذي يطل المؤسسات الأمنية أحياناً وهي مقدمها قوى الأمن. تأسيساً على ما تقدم فإنه لا بد لوسائل الإعلام، من المشاركة في تقريب وجهات النظر بين المواطن ورجل الأمن، والتعريف بدور كل منهما تجاه وطنه وإزالة الحساسية ومد جسور الثقة بينهما، بما يؤدي إلى النكامل الفعلي، ذلك لأن الفعل الإجرامي يتم داخل المجتمع، ولأن الأجهزة الأمنية، هي أي دولة عهدها بلغت إمكانياتها لا تستطيع إيجاد رجل أمن في كل طريق وعند كل منزل.

بعد الاستنتاج العام المذكور في المحور الأول لدراستنا وعرض مضمون الخلاصة العامة تبين لنا حدود الدراسة وما قد تشيره من دراسات تستكمل بحثنا ومنها:

- في ظل غياب الثقافة التربوية الوطنية عن المضمون الإعلامي بعد غيابها عن الشخصية الاجتماعية، دراسة مدى مسؤوليتها عن عدم الاستقرار الأمني في الأزمات السياسية.
- باعتبار أن التأثير متبادل بين العناصر الثلاث: التربية والأزمات السياسية والسلام الأهلي.
- دراسة مقارنة لصورة رجل الأمن في ظل الاعتقاد السائد بغياب كبير لسمعة الضمير المهني في عمله من خلال صورته في وسائل الإعلام.
- تحليل كمي لبعض الصفات السلبية مثل تهديد المتهم واستخدام العنف الجسدي والحلط بين الضحية والمجرم والشاهد والتي تطرح رؤية متكاملة لهذه الصورة.
- دراسة مقارنة لصورة رجل الأمن التي قدمتها وسائل الإعلام في حقبة زمنية متتالية وتقول بأن دور رجل الأمن في حماية الوطن لا يرتقي إلى مرتبة دوره في حماية السلطة.
- وعي المواطن، وبالتالي الجمهور، بمدى ما يتحمله رجال الأمن من مسؤوليات ومخاطر وتضحيات في سبيل الاستقرار والسلام الأهلي. يكون ذلك بعد معالجة يومية للقضايا الأمنية الراهنة وتوعية المواطن على أسس علمية واقعية دون تهويل أو مبالغة.

المقترحات والتوصيات:

أ- فيما يخص رجال الأمن والإعلام:

- 1- التنسيق بين المؤسسات الإعلامية ورجال الأمن على كافة المستويات والأصعدة بشأن القضايا والموضوعات الأمنية الهامة. يشارك في التنسيق المجلس الوطني للإعلام أو ما يماثله في الدولة.
- 2- وضع إستراتيجية محددة وواضحة المعالم بين المؤسسات الإعلامية والأجهزة الأمنية وإيجاد الثقة والتعاون المشترك فيما بين الطرفين وتحديد المسؤوليات وكذلك متابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية ومعرفة ما ينشر وما لا ينشر وطريقة النشر.
- 3- ضرورة تطوير الكادر الإعلامي المتخصص المؤهل الذي يستطيع التعامل مع المواضيع الأمنية وطريقة طرحها وتأثيرها على المتلقي على المدى الطويل.
- 4- القيام بالدور الوقائي وذلك بمواجهة الجريمة بمعالجة إعلامية رصينة من خلال توعية المواطنين بوسائل المنع وطرق الوقاية وسبل العلاج.
- 5- إيجاد صحف أو نشرات متخصصة تصدرها الجهات الأمنية.

6. مواجهة حملة البرامع والأفلام السينمائية والتلفزيونية التي تحسن صورة «المجرم النبطي»، وتعرض على تقليد العرائم المعروضة في برامج التلفزيون والسينما وصفحات الصحف. ويتم تلك المواجهة عن طريق الإعلام والإعلام الأمني.
7. التركيز في الصفحات الأمنية على بطولات رجال الأمن، وكذلك التعريف بما يبذله رجل الأمن من جهود وتضحيات في مواجهة الجريمة كشخصية رئيسية فاعلة بحيث يصبح لها بعد تراكمات إعلامية خط رئيسي بارز ينمو عبر العمل الإعلامي.
8. إعلام المواطنين وتبصيرهم بأهمية تعاونهم مع الأجهزة الأمنية، والعائد على الجميع من ذلك التعاون.
9. تكثيف اللقاءات الأمنية والإعلامية بين المؤسسات الأمنية ووسائل الإعلام والتعريف بالدور الذي يقدمه الطرفان بحيث يدرك رجال الإعلام أهمية تأثير ما ينشرونه.
10. تنظيم دورات مشتركة بين المؤسسات الأمنية والإعلامية من خلال منهجية واضحة المعالم تحدد العلاقة بين الطرفين وطرق التعامل والعقبات وتلمس الحلول الإيجابية لمعالجة كافة المشاكل بين الطرفين.
11. العمل على تعيين ناطق إعلامي في الأجهزة الأمنية للتواصل بحرفية مع الوسائل الإعلامية ونقل الصورة عن القضايا الأمنية بصورة إعلامية تدخل في إطار الإعلام الأمني واستثمر ذلك في نقل الوقائع بصورة منضبطة بعيداً عن النشر اللامسؤول.

ب - فيما يخص المواطن ورجل الأمن:

1. تنظيم دورات في كيفية تعامل رجال الأمن العاملين في الميدان والذين لهم احتكاك مباشر مع المواطنين يوضح لهم طريقة التعامل المتلى معهم على ضوء وحجم كل حدث أمني على حدة. (عدم الخلط بين الضحية والفاعل والشاهد، عدم التمييز في تطبيق القانون).
2. نقصي مدى إدراك رجال الأمن للأوامر التي تنظم العلاقات بين المواطنين، ومدى إلمامهم بها وكذلك طريقة تعاملهم مع المواطنين.
3. السعي إلى تحقيق تعاون الرأي العام مع المؤسسات الأمنية في جهودها لحفظ الأمن بكافة مجالاته مثلاً: الأمن المروري، الأمن الجنائي، الأمن السياسي..... الخ

4. تحفيز المواطن للقيام بجهود إيجابية في معاونة المؤسسات الأمنية في جهودها من أجل حفظ الأمن. بالإبلاغ عن الجرائم التي أحياناً ما يتهاون في الإبلاغ عنها إما خوفاً من الشرطة وتجنباً للاتصال برجالها حرصاً على الابتعاد عن تعريض نفسه لما يتوقعه من سوء المعاملة، وإما يأساً من ضبط مرتكبيها المجهولين.
5. تنظيم مسابقة لأفضل (برنامج علاقات عامة) يتناول إبراز الصورة الذهنية الإيجابية للعلاقة المتبادلة بين المواطن ورجل الأمن.
6. إدراج مادة الإعلام الأمني بصور مختصرة في المناهج التي تدرس في المعاهد الجامعية المدنية إسوةً بالمعاهد العسكرية والكليات الأمنية.

باختصار:

- * العمل الدائم على إنتاج مناخ إعلامي يقارب الولاء للوطن والدولة مهما كانت سمات رجل الأمن، مناخ لا يثير الفتن والنمرات ويهدد الاستقرار تبعاً للمصالح الضيقة في لعبة الحكم والمعارضة...
- * انها مناسبة لمقاربة الموضوع عبر أنموذج تجريبي خبرته دولة وكانت له تداعيات على الوطن (شعب ودولة ومؤسسات) وتداعيات على المنطقة لنقول: ان هيبة الدولة وسلطانها تبدأ من صورة رجل الأمن الايجابية في ذهن وسلوك المواطن، وتترعرعان مع تشوّه تلك الصورة...

المراجع

الكتب	
الإعلام والرأي	الكاتب: العميد الدكتور علي عواد النشر: دار بيسان - بيروت الطبعة: الأولى 2008
الدعاية والرأي العام (نماذج عن حرب لبنان والخليج. تجارب دولية)	الكاتب: المقدم الدكتور علي عواد النشر: مؤسسة نزيه كركي الطبعة: الأولى - بيروت 1993
الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة	الكاتب: الدكتور حسين عبد القادر النشر: مكتبة الانجلو المصرية الطبعة: الأولى - 1957م
الرأي العام والإعلام والحرب النفسية	الكاتب: عبد الحميد مجازي النشر: دار الرأي العام الطبعة: المجلد الأول - الطبعة الأولى - 1987
وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية	الكاتب: أنيس مسلم النشر: التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر
الراديو والتلفزيون في الحرب النفسية	الكاتب: كرم شلبي الطبعة: 1973 النشر: مطبعة الأديب البغدادية
الرأي العام وتأثره بالحرب والدعاية	الكاتب: الدكتور محمد عبد القادر حاتم النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: 1993
الإعلام والإعلام الأمني	الكاتب: اللواء الدكتور علي باز الطبعة: الأولى 2001
الأسس العلمية لنظريات الإعلام	الكاتب: جيهان رشتي النشر: دار الفكر العربي/ القاهرة الطبعة: 1978

الدراسات - مجلة الدراسات الأمنية

العدد العاشر - نيسان - أيار - حزيران 2001

العدد الخامس كانون الثاني - شباط - آذار 2001

العدد السادس نيسان - أيار - حزيران 2001

العدد الرابع عشر نيسان - أيار - حزيران 2003

المواقع الإلكترونية

موقع قوى الأمن الداخلي www.isf.gov.lb

موقع الأمن العام www.general-security.gov.lb

www.anhri.net/bahrain/byshr/2007/pr0522.shtml

www.arabvolunteering.org

www.14march.org

www.lebanonfiles.com

www.daralhayat.com/

www.diwanalarab.com

www.maktoobblog.com

www.wikipedia.com

www.alminbar.al-islam.com

صحف ومجلات

جريدة السفير

جريدة الأخبار

صحيفة الشرق الأوسط

مجلة الأمن

مشكلات الإعلام الأمني المهني وسبل علاجها⁽¹⁾

(1) دراسة قدمت كمحاضرة في الندوة الدولية العلمية حول العودة السوية لبرنامج الإعلام الأمني العربي التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض (16 - 18 / 2 / 2004م الموافق 25 - 27 / 12 / 1424هـ).

تمهيد:

يعيش العالم اليوم وضعية استثنائية من أهم توصيفاتها، التكيف مع العولمة... وكل البلدان أدخلت نفسها إلى غرفة العناية الفائقة. غرفة بسورها خطاب «سياسي - أممي» أهم مفرداته تتمحور حول العولمة الإعلامية... وحتى حول العولمة القانونية⁽¹⁾. تحتاج هذه الغرفة إلى كثير من الرعاية والمراعاة ومراجعة كل المفاهيم التي كانت ما قبل العولمة، واستشراف المعايير. الواجب اعتمادها. وعلى الإعلام أن يعكس هذا الواقع في إطار ثقافة وطنية تواكب الخطاب الإصلاحي أو التغييري مما يعزز عوامل الاستقرار والتوازن في جوهر الدولة الواحدة... عوامل يحتاج إليها الوطن والمواطن... وسلطة الدولة قبلهما.

والعولمة هذه، سواء نظرنا إليها على أنها «ظاهرة» أم رصدنا في طبيعتها «نظاماً جديداً»، أصبحت تطاول مختلف الميادين، ومن الواضح أن المخاطر المنسوبة إليها تتطوي على مبالغات تصنف إنهماكية أو مرعبة أو هي أحسن الأحوال غير مدروسة. ومصطلح «لعولمة» الحديد تسلل إلى أكثر من خطاب سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني. وبالدرجة الأولى إلى الخطاب الثقافي... والثقافة هي الشكل الأساسي من أشكال الدعاية إلى جانب التعليم والإثارة والدفع والإعلان... وكلها تلعب في مجال الإعلام. وأية محاولة للفصل بين هذه الخطابات هي عملية يائسة محكومة مسبقاً بالفشل لسببين:

- الترابط الوثيق فيما بينها بحكم جدلية المنطق.
- تراكم التفاعلات التاريخية مع المنظومة الفكرية والعقائدية عند أصحاب هذه الخطابات (الذين غالباً ما يكونون إلى جانب أصحاب القرار السياسي).

1.1 الثقافة والأمن:

لنكن أكثر تحديداً... في مطلع العام 2002 أصدر دارس الإسلاميات الأميركي «مارتن

(1) خلال مشاركتنا في مؤتمر روما (1-6 نيسان 2003) حول المنظومة التشريعية الوطنية والنقضاء العرفي «دوني تين» لنا ولقال المؤتمرين سمعنا بعض الطوائف القانونية إلى وضع الخطوط العريضة لبروتوكول إضافي ثالث إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 ينص على منظومة قانونية دولية جديدة تحفظ استخدام العنف الذي يكون كامناً في أي مكان وأي زمان، في زمن السلم كما في زمن الحرب، وتضمن أيضاً حقوق الإنسان.

كرامره دراسة بعنوان «الاستشراق المعاصر» رؤية نقدية، انتقد فيها إنهماك أغلبية المستشرقين المعاصرين الغربيين في بناء جدار من العداة العالي بين المسلمين والغرب... وقلائل جداً هم المستشرقون الذين يكشفون حقيقة الإسلام الحقيقي ووعي المسلمين الحقيقيين. ودفعت أحداث 11 أيلول المقاربات العدائية إلى الواجبة دفعة واحدة. المقاربات التاريخية والأثرولوجية التي غلبت في كافة التحليلات⁽¹⁾. المقاربات التاريخية تعرض صوراً نمطية عن الماضي الإسلامي، والأثرولوجية تعرض جوهرأ أصولياً للإسلام. وترافقت هذه المقاربات مع أطروحتي فوكوياما عن «نهاية التاريخ»، وهنتغتون عن «صراع الحضارات» اللتين تأسستا على تأصيل ثقافي وإن كانت أهدافهما «سياسية إستراتيجية».

وانقسمت الردود على هذه المقاربات بين «حوارية الإسلام» و«جهادية المسلمين»... وأصبح الإنسان العربي مشدوداً إلى الوسائل الإعلامية وأكثر تعلقاً والحاحاً لفهم العملية الإنصالية بين تلك المقاربات وهذه الردود رافضاً تحريضه أو إثارته وسوفه إلى عاصفة تمتطي الأمن وتسخره لها بحجة «التكيف مع العولمة أو مواجهتها»... عاصفة تجعل من الخطاب الثقافي مظلة لتطورات أمنية قد تطيح بالاستقرار الداخلي، وربما بالكيان.

وهذا الخطاب الثقافي الجديد الذي اجتاحت ويحتاج منطقنا بتوصيفاته كافة هو المحرك المحوري للوضع الأمني الإستراتيجي في بلدان المنطقة. ومن البديهي أن تنعكس هذه الحركية على مسألة الإعلام الأمني. لماذا؟ لأن القوات المسلحة مهما عظمت لا يمكنها أن تفرض الأمن على شعب ليس لديه ثقافة تربية واحدة. وإن تدمير الأمم لا يحدث في ساحة القتال، بل غالباً ما يحدث في مجالات الفكر والثقافة.

يقول «إرنست باركر» عن الثقافة بأنها «ذخيرة مشتركة لأمة من الأمم تجمعت بها، وانتقلت من جيل إلى جيل خلال تاريخ طويل، وتغلب عليها بوجه عام عقيدة دينية هي جزء من تلك الذخيرة المشتركة. ومن الأفكار والعادات الموروثة التي يتكون فيما مبدأ خلقي لأمة ما ويؤمن أصحابها بها وتنشأ منها عقلية خاصة بتلك الأمة تمتاز بها عن سواها»⁽²⁾.

والرأي العام يتطهر في نتائج التفاعل بين عناصر الذخيرة الثقافية لمجموعات تعيش وتندمج وترتبط فيما بينها وتتبادل هزل التأثير والتطور وإن أي تسلل غريب إلى أحد عناصر النظرة الثقافية هذه ينعكس إخلالاً بالأمن، ويتفاقم هذا الإخلال في الشروط التالية:

(1) من مضمون ندوة «الثقافة العربية ومراة الغرب»، بيروت 22 - 23 آذار 2002م.

(2) عواد، علي. «الدعاية والرأي العام»، بيروت 1993م، ص 157.

الوضع الاقتصادي الصعب، وبالتالي نمشي الجهل، فالإعلام الموجه، الدعاية، يستمد قوته من السعي العلمي المدروس إلى السيطرة على الفرد والجماعة من خلال الدوافع الأساسية للسلوك البشري واستغلال هذه الدوافع بغية تحقيق أهدافه في الإخلال بالأمن. وقد وضع إبراهيم ماسلو في سلمه الشهير «سلم الهيمنة» حاجة الأمن ودافع الأمان في الدرجة الثانية بعد الحاجات العضوية الفيزيولوجية⁽¹⁾

ب. غياب الثقافة التربوية الوطنية. وبالتالي نشوء رأي لدى بعض الأقلية يتصف بالجمود والسلبية وغياب الولاء والانتماء للوطن والكيان. وتكون هذه الأقلية أهدافاً طليعة لمن يريد الإخلال بالأمن بعد تعبئة تحريضية.

ج. غياب التنمية المجتمعية، التي يجب أن تكون متوافقة مع خصوصيات كل مجتمع وكيان. (يراجع تحديد أرنست باركر للثقافة). وكل تنمية مجتمعية تتعارض مع الخصوصيات هذه تؤدي إلى ضياع عنصرَي الانتماء والولاء للكيان، وبالتالي إتهيار الكيان.

د. تحلف قنوات الاتصال. وبالتالي غياب الرأي العام الواحد السليم نتيجة «الكائنات المجتمعية... ويتشاقم الإخلال بالأمن عند أول تحريض على الفتنة ومد مجاني بالسلاح...»

وتصبح صرخة «الثقافة التربوية، مذوبة أكثر في سماء استقرار الأمن أم تدهوره. وحدة الإنتماء أم الفتنة عندما نقول إن الرأي العام السليم لا يتطور إلا في ظل ثقافة تربوية وطنية واحدة تؤدي دورها في مجال الإعلام بشكل عام، وفي مجال الإعلام الأمني بشكل خاص من خلال ما ينتج عنها من أمن جوهري متماسك للكيان. على هذه الثقافة التربوية أن تأخذ في عين الاعتبار حل المشكلات البنيوية للإعلام - ومن خلاله الإعلام الأمني - وفقاً للآتي:

أ. التطوير المجتمعي (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي.... الخ) والإصلاح شرط توافقهما مع السمات الأساسية للكيان وتكويناته البنيوية.

تكون هذه العملية متكاملة وطويلة الأمد تبدأ من مرحلة الطفولة، فالمراهقة، فالنضج وصولاً إلى ممارسة الفعل في الحياة العامة.. وبالتالي، ولأغ الكيان وهويته، فالمواطنة - التي هي إحدى الركائز الأساسية للأمن - ليست حقنة تعطى للفرد في سن الثامنة

(1) هيز ونوماس. توثي القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1989م، ص 203.

- عشرة، بل هي وظيفة الحكم التي يجب ممارستها حيال المواطن منذ الطفولة⁽¹⁾. تبرز هنا أهمية التعليم قبل الدعاية السياسية.
2. حسن استخدام وسائل الإعلام كقنوات اتصال بين السلطة والمواطن، اتصال فيه جرعات مدروسة من حرية التعبير منعاً للإخلال باستقرار الكيان وضياعه بين شعاري «تعددية الإعلام» و«الإعلام التعددي».
3. عرض الحقائق على المواطن مما يجعله يتقبل القرارات الهامة ويحيط بكل جوانبها ويطرده الشائعات الهدامة. فكلما تم حجب الأخبار عن الشعب كلما تعطش إليها وزاد من حاجته لاستقبال الأخبار والشائعات الهدامة.
4. السماح بتعددية الرأي شرط الالتزام بسلامة الكيان ووحدته. يجب التمهيد لهذا السماح بتطوير مجتمعي طويل الأمد منعاً لتسلسل غريب يطبع بالكيان بحجة تطوير هذا الكيان. وهذا هو جوهر العلاقة بين الأمن والإعلام الأمني وبروز الثقافة الوطنية كأحد جذور الأمن. فطبيعة الإعلام هي سيكولوجية - اجتماعية.
5. قياس الرأي العام والاستطلاع اتجاهاته عند كل مفصل هام من مفاصل لعبة الحكم والقرارات الحساسة. يقول «ديساي»، يوجد في كل فترة معينة مجموعة الاعتقادات والقناعات والمشاعر المعترف بها والتي إذا اجتمعت أنفت الرأي العام لفترة مستقلة، والرأي العام هو النهار اليومي الذي يغلب صوته صوت الآخرين⁽²⁾.... وفي كل مجتمع ما وفي وقت معين منظومة عامة للتشيم تؤالف بين الأفراد، وسونها قد يتفكك هذا المجتمع... والصورة الأولى لهذا التفكك هو انحلال الأمن وازدياد معدل الجرائم على اختلافها.
- يسمح كل ذلك في تأصيل الثقافة الحقيقية للكيان كي تستوعب لتجربة التاريخية العميقة للشعب وتطورها لتعاني المستجدات وتواجه تحولاتها وتواجه العولمة وتنكيف معها... إنه الأمن الثقافي، المدماك الأساسي في بنيان الإعلام الأمني.
- وتعتبر الثقافة العربية - الإسلامية ثقافة غنية وفاعلة في التراث الثقافي الإنساني. وهي مطالبة في الوقت الحاضر بتقديم الحلول الفاعلة للتحديات السياسية - الأمنية الداخلية والخارجية. وتشكل هذه الحلول أرضية صلبة للأمن الثقافي. وبالتالي الإعلام الأمني.

(1) هذا ما اعتقده لبنان منذ الاستقلال في العام 1943 ميل حمل الشرعية والأمن في أزمات متلاحقة.

(2) الأبياري، فتحى. «الرأي العام والمخطط الصهيوني»، القاهرة، 1969، ص 62.

على هذه التحول أن تهدف هي مقدمة أهدافها إلى تأسيس الأمن الاجتماعي الذي يشمل مفهوم مختلف لحوائص العيشية التي تهتم المواطن. وبالتالي، تأسيس التماسك بين أفراد المجتمع والالتقاء إلى كيان واحد⁽¹⁾. كل ذلك يؤدي إلى استقرار، نفسي - اجتماعي - وهذا للمدرسة الاجتماعية بالفرنسية - الذي ينعني بدوره إلى استقرار سياسي يربح عبثاً كثيراً عن كاهل الإعلام بشكل عام والأمني بشكل خاص. وبالتالي، وفي إطار أوسع، يتعاضد الأمن القومي الذي يشمل حياة المجتمع بمحالاتها كافة، والذي يعتمد على القوة العسكرية كما على نماذج ثابتة للتنمية السياسية والاقتصادية. إن رؤية روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأميركي السابق حول هذا الموضوع تؤكد أن، الفقر والظلم الاجتماعيين قد يؤديان إلى تعريض الأمن القومي للخطر. نأماً مثل أي تهديد عسكري... إن الأمن ينشأ من التنمية والمشكلة الأمنية ليست سوى الوجه السطحي الضيق لمشكلة الأمن العدي. فالقوة العسكرية قد تساعد في توفير النظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع وجود قاعدة صلبة للقانون في المجتمع ورغبة أساسية هي التعاون من جانب الشعب... وخلف التنمية يتحقق القانون والنظام. إنها الحقيقة الأساسية للأمن⁽²⁾، وبالتالي إنها الأرضية الخصبة للإعلام الأمني السليم المنحوت في الواقعية وليس في الخيالات والأحلام والتماهي المتراقص.

2.1 الإعلام والأمن والدين:

إن الاختلاف في الرأي هو طبيعة البشر التي لا تبدل لها. بل إن الله خلقهم لكي يتباين منهم الرأي وتختلف التوجهات. فقد ورد مرات عديدة في القرآن الكريم تأكيد على أن إرادة الخالف هي أن لا يكون الناس رأياً واحداً.

فاسمعوا قوله سبحانه ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (سورة هود: 118). وبخاطب سبحانه الرسول صلى الله عليه وسلم ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مَوَافِقِينَ﴾ (سورة يونس: 99).

ولكن، إلى جانب تأكيد سبحانه الاختلاف في الرأي، تكثر في القرآن الكريم الآيات التي توضح مفهوم الأمن إلى جانب هذا الاختلاف وضرورته للإنسان ﴿فَلْيَقْبِذُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (3) الذي أطلعهم من جوع وأمنهم من خوف (4) ﴿(سورة هريس).﴾ ولْيَبْذُلْنَهُمْ مَنْ بَعْدَ

(1) الوحي، مكنمارا، الأمن الاجتماعي، نوفل للنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص 71.

(2) مكنمارا، روبرت، «جوهر الأمن»، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م، ص 105 - 125.

خَوْفِهِمْ أَمْنًا... ﴿ (سورة النور: 55). ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا...﴾ (سورة إبراهيم: 35).

وقد أنعم الله على قريش بنعمة الأمن بأن جعل لها وطنًا آمنًا: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَلَّفُوا النَّاسُ مِنْ خَوَلِيِّهِمْ أَهْلَ الْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ (سورة العنكبوت: 67). ويقول صلى الله عليه وسلم: «عبان لا تمسها النار، عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله».

والى جانب الاختلاف في الرأي وتأكيد ضرورة الأمن، انظروا إلى الرب بوحى بأهمية الحرية التي لا تعني ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾ (سورة المجادلة: 9)... والحرية لا تعني شتم الآخرين ﴿وَلَا تُسَبِّحُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾ (سورة الأنعام: 108). والحرية لا تعني إساءة الظن بالناس ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ...﴾ (سورة الحجرات: 12)⁽¹⁾. والحرية لا تعني التجاوز والاعتماد على حقوق الإنسان. ولقد أكدت توصيات مؤتمر الرياض حول «حقوق الإنسان في السلم والحرب» (13 - 15/10/2003) أن الشريعة الإسلامية تكمل حقوق الإنسان ومعانيها الشريفة تشكل مبادئ الشرعية الدولية لحقوق الإنسان:

- الخلق كلهم عباد الله، أحبهم إليه أنعمهم لعياله...
- متى استبعدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً....

وقوله سبحانه وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كُلَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (سورة البقرة: 208).

﴿.....وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (سورة المائدة: 2).

ماذا نستنتج من كل ما تقدم؟ إن ضياع الشخصية الإنسانية المبنية على القيم الإيمانية الأمانة المؤمنة في داخل الفرد هي المشكلة - الأساس للإعلام بشكل عام. والأمني منه بشكل خاص. إذ من ضياع هذه الشخصية تنفجر المشكلات الأمنية (الإصلاح بالقوة، المعالاة في

(1) محمد البعلبكي، محاضرة نقى الصحافة اللبنانية في جامعة بيروت العربية، (5/3/1992)

الدين فكراً وممارسة. أعمال العنف، الجريمة والفتنة في رداء القضية، المخدرات والعصا على الإنحراف كعنصر تحفيز في أيدي المخططين أصحاب النوايا المبيتة... الخ مما يستدعي دور الإعلام الأمني والمفهوم هذا، تابع من خصوصيات موضوع الإعلام الأمني⁽¹⁾ وارتباط محالاته - مهما كان هذا المجال ضيقاً - بمجتمع الكيان والدولة وفقاً لتوصيفاته التالية:

- هو موضوع شامل وأسر، على الرغم من ارتباط الموضوع الأمني بفرد أو أفراد أو جماعة ويشمل المعنيين مباشرة الذين قد يشكلون حدثاً أو ظاهرة، فهو مرتبط أيضاً بالمجتمع ككتلة واحدة ويطاله بأسره وعلى المستوى، النفس - اجتماعي، كما على المستوى المادي (يهتم المجتمع بأسره بدءاً من موضوع الإنحراف، أبسط الموضوعات الأمنية، وصولاً إلى موضوع الإرهاب حتى ولو كان هذان الموضوعان يمثلان المعنيين فقط في البعد القانوني الوصفي... ولنا في مثل «عبدة الشيطان» خير مثال على ذلك.

- هو موضوع دقيق وحساس، إن تعميم آثار معالجة أي موضوع أمني ومطابقة المجتمع بالظاهرة التي تكمن بداخله عاملان هامين يطبعان الموضوع الأمني بحساسية قد تصل أصدؤها إلى الكيان والدولة، وتتجلى هذه الأصداء في قمتها عندما تتوجه المعالجة إلى البنية الشعورية والكواامن الدينية لدى المواطن بهدف إرشاده وكسب تأييده، وهنا نصل إلى التحريض، النفس - اجتماعي، الذي قد نحسب مزالقه دقيقة عندما يتركز على القيم الجنائية والإيمانية في آن معاً...

فلنا إنه يقتضي معالجة الأساس لقطع الطريق على المشكلات الأمنية. كيف يكون ذلك؟ يكون ذلك بالتنشئة على أن الأمن هو الحياة نفسها، هو بقبض الخوف، هو طمأنينة النفس وزوال الخوف (الأصفهاني)⁽²⁾. هو طمأنينة الفرد وثقته بمن يرعى مصالحه في جوهر محافة الله (ربي إني أخافك، وأخاف ممن لا يخافك)... يكون ذلك عبر الضمانة السليمة للمصالح الحيوية لأفراد المجتمع مترافقة مع:

أ. التنشئة على العقيدة السليمة وخاصة في مرحلة الصغر، مرحلة التعليم.

ب. التنشئة على العبادة الواعية وليست المعالية، وعلى القيم الإسلامية كمحصنات ضد العبث بالأمن. والقيم التربوية هذه تستمد أهدافها من القرآن الكريم والسنة النبوية

(1) هو كل إعلام ينشر ثقافة وطنية بديوية تساهم في ترسيخ الأمن في الكيان أو الدولة.

(2) منعم، مصطفى. «الأبعاد السياسية للأمن في الإسلام»، أطروحة في جامعة القاهرة، 1990م.

الشريفة. وتمتاز بأنها تعدّ الإنسان للحياة «الأمّة المؤمنة، الدنيوية وللحياة «الراضية المرضية، الآخروية بلا طغيان من إحداهما على الأخرى. وهي تؤمن بحق الإنسان «السعادة والأمان» شرط أن يتوخى مرضاة الله عملاً بقول الله عز وجل: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا...﴾ (سورة القصص: 77).

ج. التنشئة على الفضائل والأخلاق الحميدة التي تنتج سلوكاً يمنع أبناء الأمة (الكيان الدولة) من الإرتقاء في أحضان «الفريب المتربص» تحت أية ذريعة، والتالي يمنع ترجمة هذا الإرتقاء بصورة مخططة أولاً واعية إلى أعمال تبدأ بـ «الإنعراف» - أصغر المواضع الأمنية - وتصل إلى العنف والإرهاب مروراً بالجرائم والإدمان وخلافه.

د. التنشئة على ثقافة الفكر مع بعض ثقافة الجسد، وليس كما يحدث حالياً في أغلب وسائل الاتصال الجماهيري، حيث يتم التركيز على ثقافة الفكر ويكون الناتج إنسحاباً «نفسياً» - اجتماعياً - للسلوك الفرائضي الناشئة - أو أغلب الناشئة - على ملكة الفكر بحيث يتسقم هذا الفكر ويتبلور في ردات فعل «عصبية» - هيزيائية، غير مدركة تضيق معها القيم الأساسية للمجتمع الواحد والكيان الواحد. أليس الإخلال بأمن الوطن هو ردة فعل مضللة عند شريحة غابت عنها ثقافة الفكر؟ ألا تصبح مهمة الإعلام الأمني صعبة جداً إذا تسقم هذا الفكر وخصوصاً في طور بداية النمو الفكري عند الطفولة والمراهقة والشباب؟

هـ. وتشهد الظواهر التالية عند الأطفال والفتيان على الطاق وتختلف ثقافة الفكر:

و. ازدياد جرائم الأحداث بذكاء وخيال لا يقلان عن الكبار.

ز. غياب مراقبة الأطفال والفتيان في المدارس.

ح. تأرجح المراهق بين متناقضين: الموروثات المجتمعية والإعلام الفريب الوافد.

ط. رفض المراهق لقيم الماضي وبنفي فكرة بناء المستقبل «بما في جيبه وليس بما في رأسه».

كل هذه الظواهر تزيد من فرص ارتكاب الجريمة وتهديد الأمن والسلامة العامة وتجعل مهمة الإعلام الأمني صعبة إلى أبعد الحدود.

إن حاجتنا إلى الإعلام المتمركز على أسس علمية مادية إلى جانب ارتكازه على روح الدين والعقيدة والأخلاق وعلى روح المنجزات الإنسانية النبيلة هي حاجة ملحة، حاجة يتوقف عليها

الصراع مع التنشيط المبرمحة ومع الصعوبات العالمية المترتبة بالتغيرات التي قد تمتع في لبنان أي دولة.

3.1 العنف المجهول في الإعلام الأمني:

أذكر قولاً لأحد الأنمة ما مضمونه -إحذر الكلام في مجالس الخوف، فالخوف يذهب العقل الذي منه يستمد، ويشغله بحراسة النفس عن حراسة المذهب الذي تروم نصرته... من الملاحظ أنه بعد الاستماع إلى نشرة إخبارية أو قراءة صحيفة أو رواية مشاهد حادثة عنيفة مؤثرة حيث يتم شرح أحداثها المرعبة والوفائع المرعبة، تفتح الرأي العام مرة عصبية محورها الخوف وتوتر نفساني ينتشر بقوة الصاعقة.

ويتم رصد ردات عمل حقيقية للخوف عند الجمهور، في الفتن أو الحروب الداخلية الجميع - معنيون وغير معنيين، مقاتلون وغير مقاتلين - في متاح قصري واحد محوره الخوف والإرهاب، وليس هناك رجل عاقل لا يخاف من المجهول وعلى المصير ويرغب في النجاة.

الخوف هو شعور يتضمن محمل النموذج الفيزيولوجي المدفوع بعمل الجهاز العصبي. تبرز مظاهره في الإرهاق، الرغبة في الفرار بعد فقدان الشعور بالأمان⁽¹⁾. ويصبح الخوف الشديد هلعاً عندما يعتد العقل. خلال الفتنة الداخلية أنهم فقدوا التأثير على الموقف العرج... ويأخذ الخوف صفة الرعب (La Terreur / Panique) عندما يصيب الجمهور وينتشر بين أفراد دون معرفة الأسباب والمبررات. فردات فعل الخوف الجماعي الأعمى - أي عند جهل السبب المباشر - تتميز بتعطيل القدرات الذهنية عند أفراد الجمهور وتبرز فقط ذهنية السلوك الغرائزي الجماعي⁽²⁾.

ويضيف خبراء علم النفس بالقول: إن الخطر المجهول ينتشر الخوف من حوله، إن انتظار الخطر المجهول والتوتر والخوف، عوامل تهاجم التوازن النفسي للإنسان، والعزلة والسكون والظلمة هي عوامل مماثلة ومساعدة. ويحدد «ديمان» بالقول: «إنها بالتحديد حالة التوتر هي التي تحدد ظهور الخوف وكذلك انتظار إحساس أو تأثير أو انفعال غريب متوقع، أو هزة على

(1) بنغ المرار في الحروب الداخلية اللبنانية (1975 - 1976) مرحلة الفرد الديممرافي على أساس الانتماء العائلي

(2) أورد «شيكوتش» المثل التالي: «يكفي أن يصرخ أحد السائقين على الطريق» «معن معرضون للقتل» «في العاصفة» «تشر ينفلق كل سائق صرخته ويقلد السائق الأول، السائقون مشتتون ولا يتوقف الرعب إلا عندما ينعقدون نهائياً عن الطريق» عن شيكوتش، سارج «الغضب العماهير بالندعاية السياسية» 1952

المستوى الفيزيائي (الجسدي) أو المعنوي أو العصبي⁽¹⁾.

يتم استثمار العنف والخوف كعاملين مساعدين على تسيير الأفكار الهدامة وزرعها في عقل الجمهور، إنها عملية «الإقناع بالقوة» واغتصاب نفسياني بإعلام صارم يركز على الخوف. وتبقى الفكرة الأهم إن تطبيق القاعدة الأنف ذكرها يختلف بين مجتمع وآخر وفقاً لمستوى ثقافته وتطوره ودرجة الوعي الجماعي لديه.

بهمننا من كل ما تقدم تفسير المدرسة الإعلامية الأمنية لهذه الظاهرة ومقارنتها للإعلام الأمني بالقول «أن أجهزة الأمن قد تساهم في إثارة عوامل الخوف والرعب عندما يحصل الحدث أو الموضوع الأمني واستخدام القوة حياله دون إعلان الأسباب والدوافع والنتائج في إعلام، أمني شفاف يأخذ بعين الاعتبار سرية الأمن العسكري⁽²⁾». وهذا ما يسمى بالمبادرة الإعلامية الأمنية إلى بث الحقائق والمعلومات حول أي موضوع وقطع الطريق على تنويه للحقيقة من وسائل الإعلام الخارجية في إطار عناصر هامة هي:

أ. سد أبواب الشائعات الهدامة بواسطة المعلومات (تأيد توفّر في كتابه «تحول السلطة، بأن من يملك المعلومات يملك العالم»).

ب. تعزيز مصداقية العمل الأمني من خلال مصداقية الإعلام الأمني. والعكس صحيح.

ج. فورية المبادرة، وبالتالي تدعيم الثقة بالمضمون...

د. تجنب الإنزلاق في متاهة الرد والرد المضاد في غمرة ظاهرة ما يسمى بـ «الإغراق الإعلامي».

هـ. عدم عرض أحداث الموضوع الأمني بطريقة تمزج الحقيقة بالإيهامات الفرائرية والتعاليب المهيبة فتكون النتيجة تحريض الفريسة القنالية وتحريك حبال التعصب. لنذكر دائماً: تظهر وسائل الإعلام مسؤولة عن كل أشكال العنف ابتداء من الجنوحية الصببانية (Delinquane Juvenile) وانتهاء بالظن والهباج الشعبي⁽³⁾.

(1) ديماس، ج.، البحث الجديد في علم النفس، باريس، 1933، ص 35.

(2) يقول تعالى: «وإذا جاء قوم أمن من الأمن أو الخوف أزعوا به ولو رموه إلى الزنبرول وإلى أوتى الأمر منهم لعنة الذين يستبطنون منهم...» (سورة النساء: 83). فالآية في شطرها الأول تبين موقف الناس تجاه نشر الأمن بينهم أو الهلع. وبين الشطر الثاني أن أمن العلم والمقول الراحة وولاء الأمر هم الذين يرجع إليهم في الأمور عاكس الرد الذي بحث بعنوان «الإعلام الأمني من وجهة نظر الإعلامي الممارس». مجلة «الدراسات الأمنية»، العدد 5، بيروت، 2011م، ص 111.

(3) دراسات ووثائق إعلامية. «وسائل الإعلام في عالم العنف»، عدد 63، بوبسكو 1971م، ص 7.

والناجح الأكيد هو الإقناع واليقين بصوابية الإعلام الأمني، والحسار موجه الخوف والرعب من الأعمال المخطئة بالأمن وخصوصاً تلك التي تتمظهر بالعنف والإرهاب.

أريد هنا التركيز على أن نشر الحقائق عبر المبادرة الإعلامية بمصادقية تجريبية سيؤدي إلى منع حصول أحداث أمنية مماثلة وخصوصاً إذا تم تأسيس الإعلام الأمني على:

1. موضوعية المعلومات وتدعيمها بالحقائق...
2. سبب المعلومات في القالب الملائم (خبر، بيان معن، بيان مسرب، صورة، محاضرة، ندوة إذاعية أو تلفزيونية، خطاب جماهيري.... الخ).
3. إشباع المعلومات لرغبة الجمهور في معرفة تلك الأحداث الأمنية وعدم فتح النقرة أمامه لطلبها من وسائل خارجية تكون مفروضة أو متطرفة هي أغلب الأحيان.
4. حالة المعلومات (Actualites) قبل نشابك الأحداث وتضارب المعلومات.
5. شفافية المعلومات وعدم التكتم وإحكام الرقابة عليها إلا في حدود سرية الأمن العسكري. لقد أصبح الجمهور يبحث عن الشفافية والحقيقة والتوازن ويرفض القيود في عصر القرية الإعلامية الواحدة.

عبر كل ذلك، تكون المبادرة الإعلامية فعالة وتكامل مع الأمن الفاعل... ومع هذه وتلك يتفاعل جمهور الكيان أو الدولة في جوهر كلام سبحانه وتعالى في خطابه لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿...وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ...﴾ (سورة آل عمران: 159).

1.3.1 إعلام العنف وعنف الإعلام:

العنف هو وباء، وبالتالي فهو معدي. هناك ما يسمى عدوى العنف بواسطة العنف وبرور مظاهر تصور الخطر الأمني من ولادة افتراضية للعنف⁽¹⁾. فالعنف والخوف يتوالدان ويتغذيان من أي شيء، ولأي سبب. إن المبالغة في نشر صور العنف يجعل مظاهر الرعب (Panique) هائلة، وتصبح ممارسة العنف سهلة في سياق تبرير نفسياتي مقبول من الفرد. ينطبق هذا المضمون أثناء تعرض مجتمع معين لأزمة كبيرة مثل الفتن الداخلية.

ومقاربة أخرى. عند سماع أو قراءة أو مشاهدة أي عمل عنفي، أول ما يفعله الفرد هو

(1) عواد، علي. من مقال بعنوان «عرب نفسية وجماهير... الخوف والصبر المأمور». مجلة «البحر»، عدد 68 من 36.

ضوء الهدف الإستراتيجي الذي حددته القيادة السياسية ورسمه ولاية الأمر. تبرز أهمية هذا العلاج للأسباب التالية:

أ. الأزمة تحتاج المواطن بكم هائل من المعلومات وبإغراق إعلامي قد يكون مفرصاً
ب. الأزمة تضع المواطن أمام خيارين إما الاقتناع بالخطاب الإعلامي السلطوي أو رفضه.

ج. الأزمة تستدعي تحصين المواطن تجاهها ومنع تأثير أي خطاب دعائي مختلف.

3. تطلب سلطة الكلمات: بتأثر الجمهور عميقاً بالصور والتخييلات والمعاني التي تنبئها الكلمات. واستخدام الكلمات يمتلك قوة غامضة تقارب «المعجزة» على حد تعبير «غوستاف لوبون»، ويستطيع أن يثير الزوابع في النفوس كما يستطيع تهدئتها. والحجج لا يمكنها أحياناً أن تقاوم ضد بعض معاني الكلمات. وبعض الصيغ التي يمكنها أن تخلف في الجمهور وأعماقه صورة مسيطرة، خارقة وأسطورية أحياناً. ليست الكلمة سوى نداء الصورة وهاتفيها والكلمات التي لا تملك القدرة على استحضار صورة معينة تتأكل في الذهن وتفقد قدرتها على «الاستيقاظ» و«الإيقاظ»⁽¹⁾.

وكما يتعطش الجمهور إلى الحقائق فهو يتعطش أيضاً إلى الصور والتخييلات الضاربة التي تريح عمقه النفسي وكوامنه الشعورية الدفينة. يقول «لوبون»: إن معرفة فن إثارة محبة الجمهور هي معرفة فن حكمه وقيادته.

العلاج إذن هو في حسن اختيار المحسطنحات والكلمات المستخدمة في إعلام الأزمة نعيمها والتركيز عليها بـ «إنسانية» إعلامية مبرمجة في وسائل الإعلام كافة.

2.4.1 مشكلات أثناء الأزمة:

أ. تطورات متلاحقة للأزمة: العلاج هو في خلق أساليب إعلامية مبتكرة تراعي السمات الأساسية التالية للأزمة:

أ. الإعلام أحد الأسلحة الإستراتيجية في معالجة الأزمة.

ب. الإعلام يواكب التطورات بصورة فورية متزامنة معها.

(1) إننا نبذل جهداً كبيراً لكي ندمر مدعاه في ودي حذوني. أنتم من الاتصال أن توجد الوسيلة التي تعمل بد هذا المعنى نهر ضفته بجملي. إصابة الهدف. القول لقائد المعاني لقاء. العرب العالمية الثانية

- ج. الإعلام يشبع الجوع المتزايد إلى المعلومات.
- د. الإعلام يتصدى لدعاية الخصم ويحرض المواطن من مخاطرها. الحذر من الوقوع في المبالغة واصطدام وقائع الأحداث بالمضمون الإعلامي. أي على الإعلام الأمني صون مصداقية الخطاب السياسي للدولة.
- هـ. الإعلام يبقى في إطار الإستراتيجية العامة للقيادة السياسية والمحددة قبل اندلاع الأزمة مع إجراء التعديلات وفقاً للتطورات الناشئة.
- و. استطلاع مستمر للرأي وقياس اتجاهاته حيال الخطاب الإعلامي.
- ز. إعداد الرأي العام للنتائج المتوقعة للأزمة مهما كانت طبيعتها.

3.4.1 مشكلات بعد الأزمة:

1. الفراغ الإعلامي: الذي قد ينشأ عند التوقف عن الاهتمام بالأزمة وعدم التركيز عليها وفق سلم أولويات القيادة السياسية. العلاج هو في التدرج في تخفيف التركيز على الأزمة وعدم إهمال المعالجة الزاحفة، لأسبابها الأساسية المحددة في المنهج التحليلي - التفسيري - النقدي.
2. عدم تقييم الأداء الإعلامي: العلاج هو في إجراء هذا التقييم فور انحسار الأزمة ووفقاً للمعايير التالية:
 - أ. الموضوعية والواقعية.
 - ب. المصاعب ومجابهتها.
 - ج. المرونة والمبادرة.
 - د. الأداء المهني لرجال الإعلام.
 - هـ. الأداء المهني للوسائل المستخدمة.
 - و. استجابة الرأي العام وقياس اتجاهاته.
 - ز. مجابهة دعاية الخصم.
3. عدم استخلاص العبر: العلاج هو في تحديد رؤية مستقبلية مبنية على فهم معمق لأسباب الأزمة وتطوراتها. رؤية تأخذ بعين الاعتبار أيضاً تقييم الأداء الإعلامي

المذكور أنفاً.

1.5 الإرهاب والإعلام الأمني: البعد الاستراتيجي:

سئل أحد المنتخبين الغربيين لماذا لا يعكس في أعلامه صورة عربي عادي فأجاب: «إن بعضنا يتردد في إظهار عربي جيد لئلا يوصف بأننا مؤيدون للعرب». ويصف «سام كين» هذه الحقيقة في إحدى معاصراته عام 1986: «يمكنك أن تضرب العربي مجاناً، إنهم أعداء مجانيون، شريرون مجانيون».

حتى المستشرق صديق العرب، جاك بيرك كتب يقول: «إن شخصية العربي تبدو قليلة الانفتاح على الغير، له صورة الكهف والمناخة التي تمتنع على الخارج».

وكانت لوحة القرن العشرين أكثر تعقيداً. كان لقضايا هذا القرن التأثير البالغ في تشكيل صورة العربي العاشق للعنف، الساعي إلى زعزعة استقرار الغرب وتهديم حضارته، وتشكيل مقولة أنه في داخل كل عربي إرهابي كامن لا يتوانى عن تصجير حقه على منجزات الحضارة الغربية.

وجري الكشف عن العنف التلاميضي والحققت بالعربي صورة العنيف الذي يخترن بداخله إلهاماً عنيفاً، وكان الخلط بين المعتنف والإرهاب السياسي مما زاد في الصور النمطية السائدة، ولعب الجهل حيناً والعداء والإثارة الصحفية أحياناً الدور المحور في تكريس هذا التمييز السلبي.

ويكفي أن ننشر مجلة فرنسية أسبوعية صورة على غلافها لمصلين في الجزائر والمدائح نهر المشاعر مع العنوان التالي: «الإسلام على بعد ساعتين طيران (Islam a deux heures 'de vol) والمقصود بالطبع في هذه الرسالة أن الإرهاب على الأبواب».

وبدأ الاستشراق الجديد في وسائل الإعلام. فلم يعد غريباً أن تنشر صحيفة يومية مقالة في نقد الإسلام، أو أن المسلمين لا مخرج لهم في العولمة إلا بالخروج من الإسلام كله.

إن التركيز المستمر على السمة الإرهابية للإنسان العربي يغذي نظرية «التسهيل الاجتماعي» للإرهاب، وبالتالي تعميمه ونجوى الفرد إليه في داخل الأوطان العربية كأسلوب جديد للتعبير عن الرأي أو وسيلة مشروعة ومقبولة لإحداث تغيير سياسي ما أو إصلاح اجتماعي محدد...

ما هو العلاج لهذه المشكلة؟ كما قلنا سابقاً: إن المدخل الأساس للتعبير في الصور النمطية

«الإرهابية» السائدة هو إيلاء البعد الثقافي الأهمية التي يستحقها كأحدى أدوات المعالجة خاصة في مضمون ما يسمى بـ «جدلية الضواحي»، بالمفهوم الجغرافي وهي علاقة التأثير المتبادل بين العواصم الأوروبية والضواحي العربية الإسلامية لاسيما المتوسطية منها.

أؤكد هنا أن ما تقدم يساهم في علاج بعض مشكلات الإعلام الأمني في بعده الإستراتيجي. نحن ضحايا التنميط، والتنميط لا يموت وحده بل على ضحاياه أن نلاحظه ونقتله ولا أباغ إذا قلت أن محاربة هذا التنميط بوسائل الإعلام ومنهجية علمية تساهم في إبعاد العنف عن مجتمعنا من خلال منع «التسهيل الاجتماعي» للإرهاب في أوطاننا، وبالتالي، علاج إحدى المشكلات الإستراتيجية للإعلام الأمني.

6.1 الموضوعية في الإعلام الأمني والمهني:

أكدنا في عرضنا السابق مسألة الإقتناع في الإعلام من خلال عدة عوامل أهمها الموضوعية وتطابق المضمون الإعلامي مع الحقائق. من خلال التجارب التي رصدها هي السابق وتناولتها هي مؤلفات ومقالات وندوات إعلامية تبين لي أن الموضوعية تكون أكثر عرضة للتساؤل والاهتزاز والشك في الأحداث الأمنية الداخلية بدءاً من الظاهرة - أبسط الحركات الجماهيرية - وصولاً إلى السنة التي تمتطي العنف والإرهاب. يشمل الشك هذا وسائل الإعلام الخارجية كما الداخلية وحتى الصديقة منها لأن المضمون الإعلامي يخضع لإرادة المحللين وتكوينهم النفسي والفكري ومدى خضوعهم لإغراءات وتأثيرات معينة.

على الإعلام المهني والأمني أن ينتبه إلى هذه المسألة. كما عليه اعتماد منهجية تحليل المضمون الإعلامي بهدف قياس الموضوعية فيه وكشف «النمط» الهادف إلى تأجيج الفتنة تحت ستار التعبير وتقديم الحقيقة للناس. وأقترح هنا إنجاز الاختبارات التالية:

أ. اختبار المجاهرة: من هو منتج المضمون الإعلامي الذي يعلن صراحة ومجاهرة عن هويته وعمن يقف خلفه؟

ب. اختبار المطابقة: هل يتطابق مضمون المادة الإعلامية حول الحدث الأمني المحدد مع مادة يروجها الخصم؟ (الانتباه إلى أنه في المسألة الأمنية هناك أخصام ظاهرون، وهناك المحركين الحقيقيين).

ج. اختبار الإتساق: هل يتسق المناخ الإعلامي (أمنياً كان أم مهنياً) الذي يخلقه هذا المضمون مع المناخ الذي سبق أن أشاعه أو يشيعه الخصم في فنواته الإعلامية؟

- د. اختبار العرض: ما هي العوامل السلبية والإيجابية في حركية الموضوع الذي يشهده هذا المضمون؟ (يلعب تحديد الوسيلة التي تحرك الموضوع وأهميتها دوراً هاماً).
 - هـ. اختبار المصدر الظاهري: ما هي مصداقية ورصيدة ثقته لدى «الجمهور» الهدف؟.
 - و. اختبار المصدر الخفي: من هو المصدر الحقيقي لهذا المضمون؟ لماذا نخفي وتفنن؟ ما هي قوته؟.
 - ز. اختبار التمييز: هل العبارات والتسميات والألفاظ والرموز والشعارات المستعملة في هذا المضمون تتفق (في ما تطلقه من صور وتخييلات ومشاعر وتفسير سلوكي إرادي أم لا إرادي) مع تلك التي يستعملها الخصم؟.
 - ح. اختبار التشويه: هل عمد مروج المضمون الإعلامي إلى مغالطة هذا المضمون بمضامين مماثلة ومؤكدة روحها العدو حيث خلق هذا المضمون أو فسر مصداقيته لدى «الجمهور الحليف» (هو المجتمع أو الشعب أو شريحة واسعة محددة).
- ويبرز السؤال: في ظل دقة وصعوبة هذه المهمة، ما هي مميزات صانع الإعلام الأمني الذي سينفذها؟ نجيب ونوجز بأن عليه:
1. الاطلاع على مختلف تقنيات العمليات الأمنية مما يسمح بالتناغم بين الإعلام الأمني والمواقف العسكرية - الأمنية.
 2. الاطلاع على السياسة الأمنية للدولة وأهدافها مما يسمح بالتفسير الدعائي السليم والواقعي.
 3. الاطلاع النظري والمهني على مختلف وسائل الإعلام وتقنياتها الحديثة.
 4. الاطلاع المعمق على نظريات العلوم الحديثة، وخاصة تلك المتعلقة بعلوم النفس الحديث ونعاريه، وعلوم السياسة والتاريخ والاجتماع والمينة والأعراق والرأي العام والدعاية وما يتفرع عنها. إنها الثقافة المهيمنة.
 5. الاطلاع الواعي على العادات الاجتماعية، نمط التفكير والسلوك، التاريخ، الواقع السياسي، اللغة، المعتقدات في مجتمع الصديق ومجتمع الجمهور المستهدف.
- وأضيف إلى هذه الكفاءات كفاءة سادسة وتحدير واحد: الأولى هي حاسة شم سياسية أمنية، قوية تسمح له بتحديد مدى الفعل الإعلامي الأمني في أي مجال سياسي سواء كان صديقاً

محلياً، أم إقليمياً، أم دولياً. والتقدير هو من اختيار صانع الإعلام الأمني من الحافدين جداً على الخصم. فالحقد الأعمى قد يعمي بصيرته عن استدراك ردود فعل الخصم ويمتلكه ميل نحو التهور الانفعالي في مضمار عمله النفسي الشفاف.

وتبقى مشكلة التقدير الشخصي لصانع الإعلام الأمني. نوحز أيضاً ونقول بأن عليه أن يكون مقدراً لحجم المسؤولية الكبيرة، معطاءً بولاء وثبات إلتزام، ملتزماً بمواثيق شرف وعمل رسالة الإعلام، ومبدعاً في منهجية عمله (يراجع الملحق رقم ١).

قد يتساءل البعض: الموضوعية الإعلامية تتصق بمسألة حرية الإعلام. ما هي حدود هذا الالتصاق؟

بكل تجرد وبخبرة قد أسمع نفسي إدعاء امتلاكها من خلال رصد علمي عميق (أمني - إعلامي) لأزمات أمنية داخلية في القرن الماضي وأقول:

١. الإعلام هو المسؤولية الواجب إخصاؤها إلى سلطة القضاء وقوة القانون^(١) تحت مظلة عليا هي عظمة الأمن القومي للكيان واعتباراته التي يحددها ولاية الأمر في إطار أربع ركائز:

د. تقديم الإعلام الوطني العام على الإعلام الخاص أو الأهلي أو التعسبي، الإعلام الذي يلغي مركبات الفتنة من بنية الثقافة التربوية.

هـ. التحلي عن نظرية «رفض الآخر» واستبدالها بمنطق «استيعاب الآخر» بشرط عدم ضلاله وعدم ارتهانه للخارج ودخول الجميع في الخطاب الواحد للكيان.

و. عدم المس بالأماسيات المجتمعية في أي مضمون إعلامي. وخصوصاً الأماسيات الثقافية (الحضارة، العقيدة، العادات، التقاليد... الخ).

ز. بناء قوى أمنية قوية تفرض سلطة القانون وقضاء صارم يمارس صلاحياته. قوى أمنية وقضاء يمارسان دورهما بكل حزم.

٢. الإعلام هو المسؤولية المعقدة التي تبدأ بصورة أساسية منذ الطفولة والصبا. هو الذي يخلق ثقافة وطنية كالماء ينصب نقطة أثر نقطة، فيحضر في نفس الطفل والمراهق

(١) الحرية المنقطة من قوائم المسؤولية تجعل وسائل الإعلام تغرق في الصراع الأمني وتشارك في دبح الحقيقة لا يمكن أن يعطي الصغير سلاحاً فصيح كبراً وترميه في حفرة الصراع لهاق. «الآخر» باسم الحرية كما لا يمكن أن نرسي الحمل في حظيرة ذئاب ونقول له «أعطيك حرية الدفاع المشروع عن نفسك»

أخاديد تصعب إزالتها ومحورها وتصنع منه مواطناً صالحاً يتطلب الموضوعية غير منساق خلف «الإعلام الأصفر» ولا يرتهن لأعداء الوطن والكيان.

هذا هو البعد الإستراتيجي لحرية الإعلام الأساسية. وأتينا نلاحظ اليوم بدايات عولمة وسائل التسلية والإثارة والعرائزية على حساب القيم... وعلينا ضبط الحرية في ضوء استقبال الإعلام... وحسبنا هنا أن نشير إلى الجهود التي تبذلها فرنسا للحفاظ على ثقافتها وراثتها الحضاري⁽¹⁾.

3. الإعلام الأمني له خصوصيات في مسألة حرية إعلام ومشكلات يتميز علاجها في الجوانب التالية:

- أ. عليه إيجاد تواصل متواصل بين أجهزة الأمن ومجتمع الكيان أو الدولة.
- ب. عليه توعية المجتمع بدور أجهزة الأمن وإجراءاتها وتنفيذ استطلاعات الرأي والملاحظات حيالها بهدف كسب تعاون هذا المجتمع مع السياسة الأمنية العليا للكيان.
- ج. عليه توعية رجال الأمن بأهمية دورهم وتعاملهم مع الجمهور على اختلال شرائحه. ويأن أية صورة سيئة لبعضهم تتسحب على صورة سلطة الدولة.
- د. عليه بناء صورة ضيقة لأجهزة أمن الدولة والنظام قوامها: المعالجة الموضوعية للمعلومات الصحيحة وتصحيح الانطباعات السلبية.
- هـ. عليه تكوين رأي عام مستنير مدرك واجبات المواطن تجاه وطنه وأمنه وإخوته في المواطنة. الهدف هو معالجة مشكلة المغالاة في الرأي والمغالاة تطلب الإصلاح عند بروز أي منعطف حاد في علاقات المواطنة والمعارضة داخل الدولة، أو أي منعطف حاد في السياسة.
- و. عليه التعامل بحكمة مع الأزمات الأمنية الطارئة في المجتمع أو بين بعض هذا الأخير وأجهزة الأمن.
- ز. عليه تكوين حصانة فكرية لدى المواطن تمنع الآثار السلبية في الأمن الاجتماعي وتبرز النقطة المركزية في حكمة التعامل مع الثقافات والمؤثرات الوافدة في الإعلام.

(1) الفابليسي، محمد أحمد، «أساليب الارتقاء بالإعلام الأمني»، مجلة «الدراسات الأمنية»، العدد 10، حزيران 2002، ص 30.

الفضائي وفي ترشيد المواطن إلى الارتكاسات الأمنية التي قد تنشأ عنها وخصوصاً عند النشء الطالع (المراهقون خصوصاً) (1).

ج. عليه رفع مستوى الوعي الأمني لأفراد المجتمع وتعميم إرشادات السلامة العامة. التقويم المستمر لهذا الوعي وطلاع المراجع المسؤولة عن النتائج (2).

ومن خلال تصدي الإعلام الأمني لهذه المشكلات يكون قد مارس دوره الحاسم في السياسة الأمنية للدولة في المجالات التالية:

- توحيد النظرة إلى مجريات الأحداث الأمنية ومساعدة السلطات في فرض الأمن والسلام.
- اعتبار المصاحبة الوطنية فوق كل الاعتبارات والترويج لفكرة الوحدة الوطنية.
- قمع أي محاولة لاستغلال حرية الرأي لتوجيه الجمهور ضد سياسة الدولة الأمنية.
- توحيد نظرة الشعب إلى مجريات الأحداث بصورة علمية وواقعية.
- تعزيز وحدانية الولاء والانتماء للدولة.
- احترام الشخصية الإنسانية في كل فرد والمشاركة في عملية التربية الوطنية الصحيحة.

ونختم بالقول:

لنعمل جاهدين على تعميق دور الإعلام - أمنياً كان أم مهنيّاً عاماً - وتوظيفه لخدمة الوعي الوطني والقضايا الملحة ذات الطابع الأمني. لنحرص على أن يكون هذا الإعلام واقعياً بواقب تطلعات القادة ولادة الأمر والجماهير في آن معاً. لنؤكد تحصين الإنسان العربي من خلال ثقافة الفكر والعقيدة باعتبارها الركيزة الأساسية لأمن يحارب الانحراف والجريمة، لنلتزم إلى جانب القضايا المصيرية الهامة دور التوعية من أضرار المخدرات وتطبيق قواعد وأداب المرور والوقاية من أخطار الحرائق... الخ. لنحارب الشائعات في مهدها بالحقائق الواقعية. لنواكب العولمة في ثقافة تربوية واحدة عنوانها، التحديث في الحوار وإطارها المحافظة على خصوصيات الذات والكيان في جوهر وحدانية الولاء والانتماء للدولة. لنستخدم الوسائل الإعلامية كافة في إطار ميثاق شرف إعلامي يضع التحديات الأخلاقية للعمل الإعلامي المهني والأمني. لننتصدي لدوافع العنف والخوف اللامبرر والإرهاب كما سبق وشرحناها

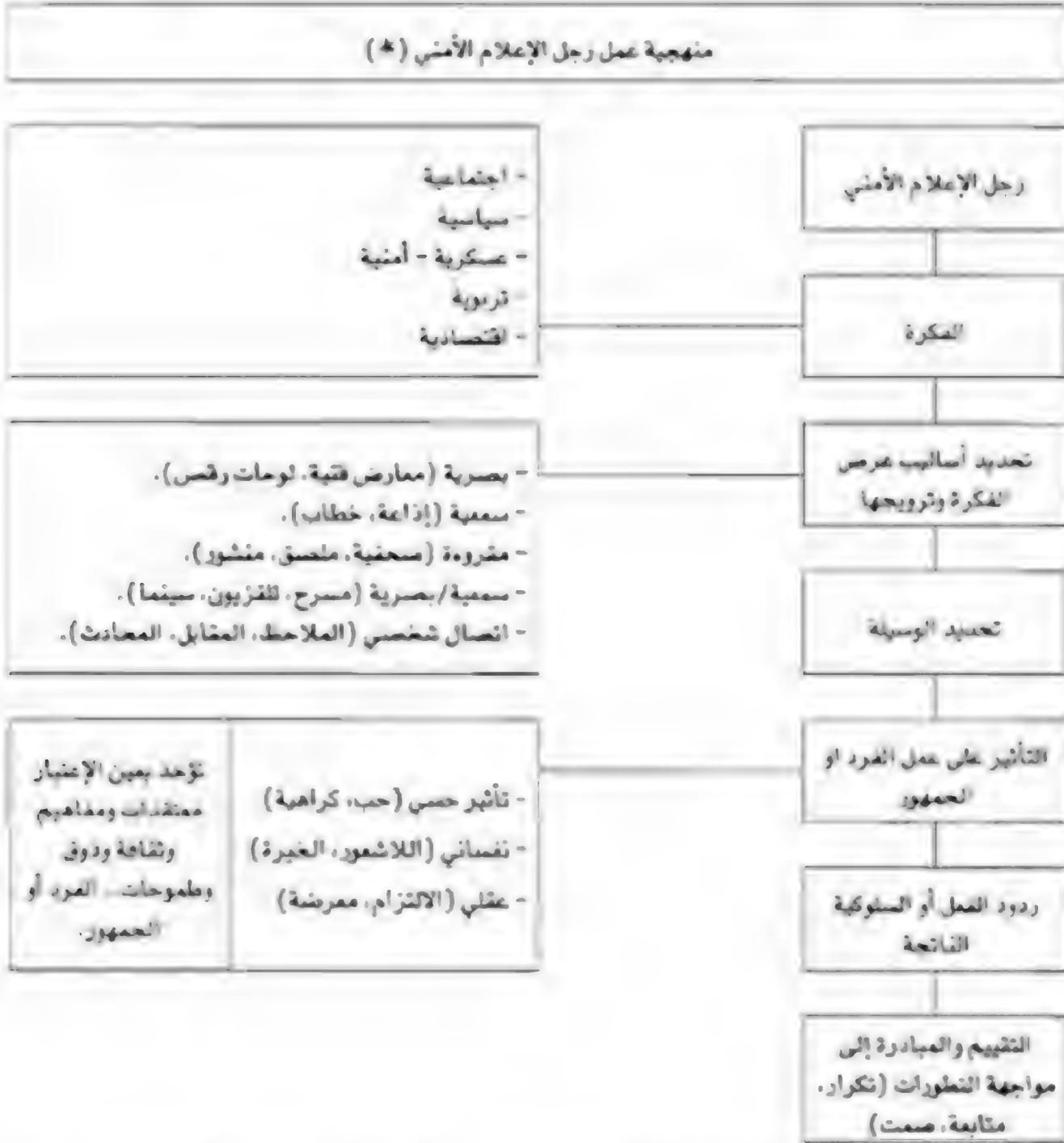
(1) في البلدان التي عاشت فتناً داخلية، كان المراهقون هم أدوات تلك الفتنة. عناصر التحريض هي: التسهيل والتشجيع - اجتماعي للمنفعة، تعميق ثقافة العمد والجنس في مقدمه، انتماءهم بثقافة الغريبة المضلّة أو الوافدة، تسهيل لماعلي المخدرات والكحول..

(2) مسيل، عبد العزيز، التنظيم الإداري لأجهزة الإعلام الأمني، بيروت، 2000، ص 89.

فتؤكد أحد الأبعاد الإستراتيجية للإعلام الأمني..

مثل قديم يقول: «أتركوا الفكر للملاطفة، ولا تطلبوا إليهم التدخل في شأن حكم الرجال
فبالمنطق والعقل حيناً، وزعم إرادتهما أحياناً ثم خلق مشاعر الشرف، الإيمان، المحبة،
الولاء، الانتماء، المجد، الحرية وحلود الأوطان... هذه المشاعر كانت وما تزال الحوافز
الكبيرة لكل الحضارات والثقافات... والإعلام صانعها.

الملحق رقم (1)



(*) يعمل تحديد المنهجية مشكلة مواجهة العمل الإعلامي الأمني، ويتجلى نجاح رجل أو صانع الإعلام الأمني بمدى إبداعه في منهجية العمل هذه.

المراجع:

1. الأبياري، فتحي. «الرأي العام والمخطط الصهيوني». القاهرة، 1969م. دراسات ووثائق إعلامية. «وسائل الإعلام في عالم العنف». عدد 63، يونيو 1971م.
2. ديماس، ج. «البحث الجديد في علم النفس». باريس، 1933م.
3. عائض الراددي. بحث بعنوان «الإعلام الأمني من وجهة نظر الإعلامي الممارس». مجلة «الدراسات الأمنية»، العدد 5، بيروت، 2001م.
4. عواد، علي. «الدعاية والرأي العام»، بيروت 1993م.
5. عواد، علي. من مقال بعنوان «حرب نفسية وجماعية... الخوف والضمير العام». مجلة «الجيش»، عدد 68، ص 36.
6. عوجي العوجي، مصطفى. الأمن الاجتماعي. نوفل للنشر والتوزيع، بيروت، 1983م.
7. محمد البعلبكي. محاضرة نقيب الصحافة اللبنانية في جامعة بيروت العربية، (5/3/1992).
8. مسبل، عبد العزيز. «التنظيم الإداري لأجهزة الإعلام الأمني»، بيروت، 2000م.
9. منكمارا، روبرت. «جوهر الأمن»، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م.
10. مضمون ندوة «الثقافة العربية ومرآة الغرب». بيروت 22 - 23/3/2002.
11. منجود، مصطفى. «الأبعاد السياسية للأمن في الإسلام». أطروحة في جامعة القاهرة، 1990م.

دور الأجهزة الإعلامية في التصدي لجرائم الفساد والاحتيال^(١)

(١) دراسة قدمت كمحاضرة من ضمن فعاليات الندوة الدولية العلمية «مكافحة جرائم الفساد والاحتيال» التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض (28 - 29 / 4 / 2004 م الموافق 1 - 3 / 3 / 1425 هـ).

1.1 إشكالية الإعلام والجريمة

يؤثر الإعلام في الرأي الشخصي للفرد وفي الرأي العام للمجتمع. وجرائم الفساد والاحتيال هي من الجرائم التي تدخل دوافعها في جوهر البنية الشخصية للفرد والمنظومة الاجتماعية للمجتمع. ويحتل الرأي العام المرتبة الأساسية في نشوء الضوابط الأخلاقية لما يمتلكه من احتواء للقوة صانعة الحق، والعادات حاکمة المجتمع، والعقل ضابط العواطف والفرائز. وعندما يفقد الرأي قوة الامتلاك هذه يفقد منظومته الأخلاقية ويبدأ انهيار المجتمع وتفتش الجرائم على اختلافها، وفي طليعتها جرائم الفساد والاحتيال.

يؤكد «دبسي» أنه يوجد في كل أونة معينة مجموعة من القناعات والدوافع السلوكية العامة القوة الحذور والمعرف بها، والتي إذا اجتمعت ألقت الرأي العام المنتشر أو السائد. ونضيف: إن هبوط الضمير العام لهذا الرأي يفتت البنية المجتمعية التقنية وتشكل الجريمة علامة بارزة في ها الهبوط. لماذا؟ لأن الضمير العام، الوجه الحقيقي للرأي العام، يتكوّن متفاعلاً بالتأثيرات التالية: توعية الفرد، ثقافته، تأثير وسائل الاتصال، أهمية تأثير الدين والتقاليد، أهمية تأثير المدرسة والبيت وأهمية التجارب الإنسانية الماضية التي اعترضت مجتمع هذا الفرد والظروف التي يعيشها ويفكر فيها للمستقبل.

وقد أدت الأبحاث التجريبية إلى القول أن جميع الأفراد لا ينصرفون بالمطريقة نفسها حيال الرسائل الإعلامية وفي غائب الأحياء يتخذون قراراتهم ويرسمون سلوكياتهم بتأثير البيئة المحيطة بهم. لذلك، يبدو هذا السلوك حيال هبوط الضمير العام أكثر تعقيداً مما ينصوّره البعض. وإبان الأزمات⁽¹⁾، تتصدّع المنظومة الاجتماعية ويصيب الاضطراب علاقات الناس ببعضها. ويتداعى سلم القيم والأخلاق... وبالتالي، تبرز أرضية خصبة لتوالد الجرائم.

وتتحدّد سمات الضمير العام، ضابط ظاهرة الجريمة أو موجهها في:

1. مدى تمثيله للسلوكية الجماعية: هل أصبح الفساد أسلوب حياة وتدير شؤون.
2. مدى ردة الفعل والاستجابة لاستنارات محرّمة داخلة: إن السلوك العنفي خلال أزمة

(1) هناك دائرة تأثير متبادل بين «أفعال الأزمات» و«تأثير التأثير في الرأي العام، أي الإعلام». وبالتالي هبوط أو ارتفاع الضمير العام

طويلة في غياب المسؤولية والتمنع والعقاب يجعل من جريمة الاحتيال مهنة شائعة!!
 3. الاستقرار النسبي في صحة الرأي العام الحقيقي: إن تعرض الرأي العام لتغيرات متكررة طارئة وحادة وضجائية يخلق بلبلة داخل الفرد تضرب منظومته الاجتماعية...
 إذن، من خلال الطبيعة السيكلوجية - الاجتماعية للرأي العام، ومن خلال الضمير العام، تتحدد التوصيات الأساسية لعلم اجتماع الجريمة وبالتالي دينامية مكافحتها بواسطة الإعلام. اللاعب الرئيسي في ساحة الرأي العام.

2.1 مقارنة بين الإعلام والجريمة

الجريمة، مهما كان نوعها، هي في الأصل ظاهرة «نفس - اجتماعية» قبل أن تكون «وسبب» ذلك، فهي تثير جدلاً ذا أبعاد اجتماعية وقانونية. ويمكن كل الحواف في أن تتحول إلى مشكلة اجتماعية تخرق المنظومة البنوية للمجتمع. وخصوصاً ما نصّت عليه القيم الاجتماعية والعقيدة الدينية السمة.

يقول بعض علماء الجريمة أنها حقيقة اجتماعية وقانونية في الوقت نفسه، تتكون من تفاعل العناصر «النفس - اجتماعية» والبيولوجية. ويضيف هؤلاء: علم الجريمة هو الدراسة الإنسانية لجوهر الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى السلوكية المفايرة لسلوك المجتمع. ويعد البعض أن الجريمة ليست حدثاً طارئاً، بل هي السلوك الناتج عن صراعين: صراع مع النفس وآخر مع المجتمع.

باختصار، الجريمة هي فعل غير مشروع يصدر عن إرادة جنائية ينص القانون على عقوبة له وعلى تدبير احترازي حياله. يركز تعريفها على العناصر التالية:

أ. اعتماد سلوك إجرامي يلحق الضرر المادي الملموس.

ب. القيام بفعل غير مشروع ينص القانون على عقوبة له.

ج. صدور الفعل عن إرادة جنائية.

د. أن يترتب على الفعل أثر له طابع جنائي.

بالمقابل، السلطة فيما تملك من أدوات هي قوة مانعة للجريمة ومانحة للأمن: تمنع التعدي على حقوق الغير ومخالفة تعليماتها في إطار حدود حفظ النظام العام وحريات الآخرين. وتمنع الأمن الاجتماعي وبالتالي السياسي بما يكفل الاستقرار وعملية البناء الاجتماعي. هذا

ما يؤكد نظرية العقد الاجتماعي. والإعلام هو الأداة الرئيسية في هذا المجال من خلال ما يملكه من قوة ردعية توجّهية قد توفر على الحاكم استخدام العصا العظيمة. لماذا؟ لأنه يتدخل في المراحل التكوينية للجريمة وهي كالآتي:

1. التفكير في الجريمة بعد أن نحول في الحاضر. يسميها الخبراء بمرحلة «الدغغة». الإعلام واسأل تستند إلى الحواجز السبزيولوجية أولاً، ثم إلى الحواجز النفسية ثانياً وفق سلم ماسلو.

2. استحواذ فكرة الجريمة على ذهن وحواس المجرم.

3. الإعداد للجريمة تحضيراً وتنفيذاً وذيولاً. يلعب الذكاء الوفاقي الدور المهم في نجاح الجريمة الذكية.

4. تنفيذ الجريمة وفق خطوات ممنهجة ترتبط بمدى «الذكاء الوفاقي» عند مرتكبها⁽¹⁾. ويتدخل الإعلام فاعلاً في مراحل التفكير الأولى بالجريمة موجهاً ورائعاً ومهدداً بالعقاب، مركزاً على مسألة التجريم القانوني والعقاب. لا عقاب على فكرة الجريمة ما دامت كامنة في النفس ولم يتم ترجمتها تحضيراً وإعداداً.

قبل الدخول في مسألة المواجهة تلك نقول: قصص المشرّع من عدم إيقاع العقاب على مجرد التفكير بالجريمة ردع الفرد عن تنفيذ فكرته إذا علم - بواسطة الإعلام - حجم العقوبة المفروضة. تلعب الرسائل المداعة حول عدم اللجوء إلى الجريمة مهما كانت الدوافع سامية أو وجيهة في نظر الفرد دورها الفعال. خصوصاً القول إن الدوافع لا تغير وصف الجريمة أو تمنع العقوبة عن مرتكبها. وإلا لكان نحصيل الحق بالذات والثأر والانتقام أعمالاً مشروعة في النظرية العامة للأمن.

لنفصل مسألة المواجهة الإعلامية إلى محاور ثلاثة:

- الإعلام في مواجهة جريمتي الاحتيال والفساد.
- في توصيفات جريمة الاحتيال.
- في توصيفات جريمة الفساد.

(1) نذكر الإشارة إلى «الجريمة الفورية» التي لم يغضد لها مرتكبها ولم تكن وليدة فكرة ترتكز إلى حواجز سلم ماسلو.

3.1 الإعلام في مواجهة جريمتي الفساد والاحتيال

3.1.1 الإعلام في السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة

في البداية، كانت العقوبات تعد الأسلوب الأمثل لمعالجة الجريمة في المجتمع. وبعد تبيان فشلها النسبي في تحقيق الهدف، بدأ اهتمام الخبراء، بنصب على أسباب الجريمة للقضاء عليها في المهد في بداية مراحل تكوين بنيتها كما رأينا سابقاً، مما يحقق توقي أضرارها وأثرها السلبية. وبدأت السلطات الحاكمة تعتمد منهجية رسم السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة مستندة إلى نظريات البحث العلمي المتخصص والنخطيط المسبق ودمج الخبرات المتصلة بعلم الجريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة⁽¹⁾.

3.1.2 كيف يدخل دور أجهزة الإعلان في السياسة الوقائية؟

لا يمكن حصر أسباب الإجرام في حزمة واحدة محددة الحدود والأبعاد. فالجريمة قد تزهر نتيجة عوامل ترتبط بشخص الجاني أو بالبيئة الاجتماعية المحيطة، ويشكل أحدها عاملاً رئيسياً والبعض الآخر عاملاً ثانوياً مكملاً لارتكابها.

إن معرفة الأسباب تقود إلى تحديد إستراتيجي لأساليب الوقاية المناسبة التي تشعب بدورها لتشمل أوجه النشاط الإنساني كافة بما يشتمل عليه من قيم ومناهيم ثقافية وسياسية واقتصادية⁽²⁾. ويدخل دور وسائل الإعلام في مقدمة المفاهيم الثقافية تلك.

تلعب الأساليب غير المباشرة لوقاية المجتمع من الجريمة الدور الأساسي ومنها:

- نشر الثقافة، خصوصاً التربوية منها...
- وضع ونشر قوانين وضوابط التربية الخلقية كما القوانين العادية.
- منع نشر ما من شأنه نشوء حالات التعرض للإغراءات النفسية أو الفيزيولوجية الدافعة

(1) على الصعيد الدولي، برز الاهتمام بالسياسة الوقائية لمكافحة الجريمة من خلال إنشاء قسم الدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة التابع للأمم المتحدة، والفئة الدولية للوقاية من الجريمة. ومن خلال المؤتمرات الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين مثل مؤتمر كاركاس (1981) وإعلان حطة ميلانو (1985) اللذان ركزا على وجوب وضع سياسة وقائية شاملة وإدخال الخطط الوقائية في عملية التنمية.

وفي نطاق الجامعة العربية أنشئت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. مهمتها وضع السياسة الوقائية والعملون في مكافحة الجرائم. وأنشئت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض التابعة إلى مجلس وزراء الداخلية العرب، وكذلك المركز العربي للبحوث القانونية والخصائية بالرياض التابع لمجلس وزراء العدل العرب (1952) الهدف من كل هذا هو وضع سياسة التمسك في مكافحة الجريمة.

(2) راجع السياسة الجنائية المعاصرة، السيد رشيد من دار الفكر العربي، 1973، ص 178 وما بعدها.

إلى الجريمة.

- وضع برامج هادفة إلى تحويل الرغبات الخطرة عند الإنسان.

- نشر الثقافة العقيدية الدينية المتعلقة بالسلوك الإنساني السليم...

تعب أجهزة الإعلام الدور الفاعل في تجميد الأساليب هذه بصرف النظر عن أساليب العقاب المتبعة. لأن الجريمة - سواء أكانت فساداً أم احتيالاً أم غير ذلك - ليست سلوكاً مادياً يصدر عن الجاني. بل تعبر عن ترجمة لمعطية لخلل اجتماعي في العلاقات والأوضاع السائدة⁽¹⁾. وعلى وسائل الإعلام بما تمتلك من قوة تغييرية المعالجة وفق اتجاهين إستراتيجيين أساسيين:

الوقاية العامة : وضع الخطط والبرامج الإعلامية الشاملة التي تعالج العوامل المهيبة لتنامي الجريمة.

الوقاية الخاصة : تحديد المعلومات الخاصة التي توفر للأفراد وسائل الاستعداد عن الظروف التي يمكن أن تجعلهم هدفاً سهلاً للاعتداء عليهم⁽²⁾.

ونطرح مسألة التوعية الإعلامية الأمنية نفسها بقوة من خلال ثلاثة اعتبارات:

1. توعية الفرد في الأسرة.
2. التوعية الأمنية للمجتمع.
3. الدور الوقائي لوسائل الإعلام.

4.1 توعية الفرد في الأسرة

يعيش الفرد في كنف الأسرة. العلية الإنسانية الأولى. ويكتسب منها - بانطبع نسبياً - أخلاقها وثقافتها وعاداتها. وبالتالي، فهي تشكل اللبنة الأولى والخميرة الأم لبناء شخصيته الإنسانية المؤثرة في سلوكه في المستقبل⁽³⁾.

يؤكد خبراء الجريمة أن بوادر الانحراف تظهر في حالات كثيرة في سن مبكرة، وإذا بقيت

(1) D. Taft, "Criminology" N.y. 1950. 1966

(2) ينقسم علماء الاجتماع الأمن إلى ثلاثة أنماط: الأمن الفردي وهو ينحصر من عناصر حق الفرد بأن يأمن من الاعتقال إلا بحكم قضائي، الأمن العام وهو النشاط الحكومي الهادف إلى استقرار الأمن في المجتمع، الأمن الجماعي وهو الضمان الدولي الذي يكفل أمن كل دولة.

(3) تراجع «علم الجريمة» حسن صفوان، القاهرة 1966، ص 116 وما بعدها.

دون معالجة بنسبية في إطار دور الأسرة تصل إلى بعد الجريمة بعد أن تتنامى تلك البوادر في ظروف عائلية سيئة. وقد دلت البحوث التجريبية على أن المجرم كانت لديه في حادثته ومضات سلوكية، نعلم ونختفي فجأة على سطح شخصية «المتراقصة» تبرز في تمرده على سلطة الوالدين أو «العناد النزق» أو التصرف السيء في أماكن الفساد.

وتلعب البيئة الأسرية الدور الفعال في تكوين شخصية الفرد وزرع العوامل «النفس - اجتماعية» المؤدية إلى سلوكه المستقبلي. لذلك، يقتضي دعم تلك البيئة الأسرية المقومات الآيلة إلى المحافظة على كيانها المادي والمعنوي وفق ما يلي:

- توفير الضروريات الحياتية.
 - تأمين البيئة الطبيعية الملائمة للسكن.
 - محو الأمية قدر الإمكان.
 - وضع ونشر برامج التوعية الشاملة.
 - توفير الخدمات التعليمية والصحية في حداثها المقبول.
 - مكافحة البطالة وتأمين العمل الملائم للكفاءة الملائمة.
- يؤدي ذلك إلى إبعاد الحرمان عن الأسرة. أجزم بأن مسألة الحرمان تكتسي بعداً إيديولوجياً في بناء الحكم والسلطات والدول وأقول: الحرمان يخلق شعور الاستضعاف لدى المحروم، ثم النقمة وبروز بوادر الانحراف، وبالتالي الانتقام ممن حرمه بوسائل شتى ومنها الجريمة. وتدخل جريمة الفساد في طليعة تلك الجرائم لما تتضمنه من فعل انتقامي من السلطة الحارمة.

5.1 التوعية الأمنية للمجتمع

منذ نشوء البشرية واجهت المجتمعات الظاهرة الإجرامية، وكافحتها للمحافظة على أفرادها في تجسيد جوهرها لما سمي بـ «الضمير العام» كما يتنا أنفاً. وجاء الدين واضعاً عقيدة وقواعد تبشر لمجتمعات سعيدة آمنة.

لكن لم يكن هناك مجتمع من دون الجريمة وأخطارها على الحياة العامة بجوانبها الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وتأثيرها في زعزعة أسس الاستقرار الاجتماعية. وقد لعبت الدعوة الدينية في البداية دوراً مهماً في التصدي لهذا التأثير والأخطار.

أثمرت الإجراءات العقابية ردعاً محدداً لم تحقق المجتمع الأمن وبقيت الجريمة

منشئية بنسب متفاوتة. وفي هذا المجال تشكل التوعية الأمنية للمجتمع حافة أساسية من الإستراتيجية الجنائية وتقوم على تحصين المجتمع ليكون الرادع الجوهرية في داخله وقيمه ومعاييره الإنسانية والاجتماعية. وتكمل بالنسبة الرادع الخارجي المتمثل في المؤسسات المعنية بمكافحة الجريمة.

بندرج المضمون الوارد أنفاً في ما يسمى بـ «مدرسة الدفاع الاجتماعي» الهادفة إلى تنظيم مواجهة الجريمة استناداً إلى معطيات العلوم الإنسانية والاجتماعية واستثمار الروابط القائمة بين القانونيين الجزائي والعلوم الجنائية (الطب، علم النفس الاجتماعي، علم النفس الإعلامي)، وأصبحت السياسة الجنائية تقوم على مبادئ «مدرسة الدفاع الاجتماعي» وترتكز على مرحلة ما قبل الجريمة والظروف التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكابها:

تخلق وسائل الثقافة الجماهيرية وفي مقدمها وسائل الإعلام حالة من الوعي الأمني من أخطار الانحراف للحول دون الانزلاق في الجريمة التي تشكل المكابح الكافية لمنع السقوط في الإجرام.

6.1 الدور الوقائي لوسائل الإعلام

دلت إحصاءات أجراسا، المعهد الفرنسي للصحافة، التابع لجامعة باريس الثانية حول جرائم المنحرفين في سن العداثة، أنه كان للسينما الأثر البالغ في تحفيزهم لارتكاب أفعالهم المخالفة للقانون.

تلعب أجهزة الإعلام الدور المهم في متابعة سير الأحداث وتأجيل أخطارها أو التنبيه منها وفقاً لإرادة وهدف المخطط لعمل هذه الأجهزة. إن نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام بطريقة مثيرة للعظمة والإعجاب بمرتكبيها وتصويرهم أبطالاً يملكون قوة الإفلات من العقاب دون التركيز على الخرق الإنساني لحياة الضحايا والنتائج الخطيرة على المجتمع عموماً وعلى الضحايا والجاني خصوصاً، من شأن كل ذلك أن يدفع ذوي الإرادات الضعيفة - خصوصاً الأحداث - إلى التمسك بالجاني واستسهال الجريمة ذات التحفيز الميزبولوجي المدغدغ: الفنى، المتعة، اللذة، الشهوة، السلطة...

كيف لوسائل الإعلام أن تسهم في الردع عن الجريمة؟ يمكنها تحقيق ذلك عبر:

1. عرض البرامج الإنسانية والاجتماعية التي يؤدي مضمونها إلى خلق كتلة اجتماعية مناسكة بأواصر التربية والقيم العليا والكسب المشروع للعيش الكريم.

ب. إبراز أخطار الإجرام وانعكاساته على مجالات الحياة كافة.

ج. تنمية الشعور بالمواطنة الدافع إلى تأصيل المسؤولية في محاربة الإجرام وكشفه حتى ولم يكن ينال شخص الفرد بآثاره..

باختصار، على الأجهزة الإعلامية أن تتقن فن «صناعة المجتمع» بكل تعقيداته وصعوباته.

7.1 مبادرة البرامج الإعلامية

خطت أجهزة الإعلام الأمني خطوات فعالة في مجاراة التطور الإعلامي مما أكسبها فعالية مهمة بحيث امتطت كل البرامج الجماهيرية وصولاً إلى تثقيف الجمهور ومنها:

- رجل أمن يعاور مباشرة الجمهور...
- الندوات والمقابلات والمسابقات...
- الملتصقات والمناشير...
- التعبيرات النوامضة، عبارة توعية حول سلبيات الفساد على الوطن تبتث على شاشة التلفزة أو شاشة ملعب كرة قدم مدتها دقيقة، قد تكون أكثر فعالية من برنامج سردي مدته (30 دقيقة).
- إن اعتماد البرامج والنشاطات الناجحة الجماهيرية واستثمار مقبوليتها لدى الرأي العام يجعل من الإعلام الأمني حبال طواهر جريمة متفشية - والفساد والاحتيال في طبيعتها - إعلاماً ناجحاً ومثمراً.
- إن دخول مسؤول أمني بإطلالة سلسلة ومضمون إنسيابي محبب في حوار مباشر مع شباب الوطن يناقشون معه مسألة الاحتيال، أكثر تأثيراً من برنامج نصائح سردي يلتفتها مذيع ما.
- إن إقامة سلسلة ندوات في مراكز الجامعات حول التأثير البعيد المدى لجرائم الفساد على الوطن والمواطن بصورة مباشرة أو غير مباشرة ودور المواطن في رفض المشاركة فيها وإبلاغ سلطات محددة عن كل محاولة مكشوفة، والندوات مدعومة بكتيبات توعية حول تلك الجريمة وهي مضمونها نماذج حية في مجتمع الدولة وتجارب محنمات أخرى... إن إقامة هذه السلسلة أكثر إيقاظاً للضمان من مقال في صحيفة أو كلام تلقيني في الوسائل المرئية والمسموعة.
- إن مبادرة البرامج الإعلامية الناجحة تتوغل في ضمير المواطن وتمتلك زمام المبادرة

والصراحة بمواجهة المشكلة ومشاركة كل أطرافها في ظروف المواجهة والعلاج. إن هذه المبادرة تفرض مواجهة الظاهرة المرضية الجرمية بشجاعة وحكمة لأن سياسة النعمة لا تنفذها من الصياد... وكيف إذا كان هذا الصياد مأكراً يعمل بندقية زعرعة الاستقرار في الوطن من خلال الجريمة.

8.1 المبادرة بالحقائق

عندما يؤكد المشتري أن جوهر الاحتيال هو تشويه الوقائع والحقائق في ذهن المعني عليه بشكل يحمله على القبول بتصرف ضار به أو بغيره ما كان ليقبل به لو أحاط بالحقيقة. نستنتج أنه عندما تبادر أجهزة الإعلام إلى بث الحقائق حول مسألة الفساد والاحتيال والجرائم المرتكبة تكون قد أدت الشائعات في مهدها وقطعت الطريق على أي تشويه خارجي من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة وخصوصاً إذا كانت صاحبة نفوذ في وسائل الإعلام وعالم الاقتصاد. أما إذا جاء بث الحقائق متأخراً أو بعد نشر معلومات مشوهة من وسائل أخرى فلا ترتدي هذه الحقائق لباس المصدقية المتوخاة. ولقد دلت التجارب في بعض البلدان أنه في بعض حالات جرم الفساد كانت سلطة الدولة هي ضحية الرأي العام بسبب الإعلام الفج والمناحر للدولة والذكاء الإعلامي لجماعة الجريمة والميل الطبيعي لدى الجمهور بأن يكون ضد السلطة بسبب غياب المناعة المواطنة الصالحة.

إن نشر وقائع جرائم الفساد والاحتيال الكبيرة مترافقة مع المصدافية المطلوبة مستوى بالتأكيد إلى الردع المتوخى عبر:

- أ. توعية المواطن ليأخذ جانب الحذر والتحفظ.
- ب. ردع مشروع - مجرم عرف ما سيؤول إليه أمره إذا ارتكب جريمته. تبني عملية المبادرة بالحقائق على:
- ج. موضوعية المعلومات معززة بنماذج ومستندات وصور... أي الدعم بالحقائق.
- د. إشباع حاجة الجمهور الطبيعية إلى معرفة التفاصيل في مجتمعه وعدم دفعه إلى طلبها من مصادر خارجية. تكمن الخطورة عندما يكون مرتكب الجريمة جماعة منظمة لها من قوة المال والإعلام والنفوذ ما قد يحول الجريمة إلى نصر سياسي على السلطة. وتضيق الجريمة في لعبة المؤامرة والمعارضة في الأنظمة الضعيفة.
- هـ. بث المعلومات في القالب الإعلامي المناسب.

و. فورية المبادرة: على الأجهزة الإعلامية ألا تضيق الوقت، وتتأخر في بث الحقائق المحددة حول الجريمة في جرعات محددة لا تؤثر في سلامة التحقيق ومتابعة كشف الملبسات وفقاً للقاعدة التالية: اختر ما تريد بثه من حقائق شبع حاجة الجمهور إلى المعرفة والوعي الأمني في جرعات مبرمجة لا تؤثر في سلامة التحقيق وكشف الملبسات.

9.1 الإعلام والتشريع

1.9.1 على الصعيد الوطني

على أجهزة الإعلام تسليط الضوء الإعلامي ونشر تشريعات الدولة التي تترجم السياسة الجزائية المتشددة حيال الجرائم بشكل عام والجرائم التي تعبر عن ظاهرة حاضرة بشكل خاص كالفساد مثلاً.

ينبغي على السلطة الحاكمة أن تواكب تنامي بعض الجرائم المتكاثرة، ومنها الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير تشريعاتها بصورة تمكنها من ضرب جماعات الجريمة وتسليط حزمات ضوئية إعلامية على تلك التشريعات.

يتوافق هذا التطوير مع تحديث المسائل الإجرائية المتعلقة بالملاحقات القضائية واعتماد وسائل حديثة للكشف عن الجريمة. على الإعلام أن يواظب على إبراز أهمية وفعالية تلك المسائل والوسائل لخلق الرادع النفسي عن ارتكاب الجرائم في بدايات مراحلها والتفكير بارتكابها.

2.9.1 على الصعيد الإقليمي والدولي

أظهرت التعارب فعالية إظهار الإعلام لاتفاقيات التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الجريمة القائم على مواهمة النظم القانونية والثقافية المختلفة. من الضروري أن يعلم الفرد بشكل عام ومن يكرر بالإجرام بشكل خاص أن التعاون هذا قائم ويوفر الوسائل الأساليب التقنية المتطورة لضبط الجريمة حتى ولو كان على حساب السيادة المطلقة للدولة. وقد أثبت هذا التعاون فعاليته في مجالات عديدة وخصوصاً بعد أن بدأ الإجرام المنظم يستخدم أساليب غير تقليدية في عملياته مستغلاً فتح الحدود الوطنية أمام التجارة الحرة والاقتصاد العالمي المنفتح مرتكزاً إلى «تحالفات إجرامية» تسمح له بأن يتسرب عبر الحدود مما يزيد من خطورته على المجتمعات الإنسانية.

ويبرز هذا الخطر بقسوة في جريمة الفساد والاحتيال.

10.1 في توصيفات جريمة الاحتيال

إن معرفة عناصر الجريمة يؤدي إلى تحديد توصيفات المواجهة. الاحتيال هو جريمة عمدية لا تقوم إلا بتوافر القصد الجنائي العام، أي انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها كما يستلزمها القانون. وتوافر هذا القصد يتطلب علم الجاني بأن أقواله وأفعاله المادية كاذبة⁽¹⁾.

وجوهر الاحتيال هو تشويه الوقائع والحقائق في ذهن المحني عليه بشكل يحمله على القبول بتصرف ضار به أو بغيره ما كان ليقبل به لو أحاط بالحقيقة. وغالباً ما يكون المحني عليهم بسطاء وسذج. وربما كان التعبير الشهير لجورج بوكانيان معلم الملك حاك الرابع ملك اسكتلندا أقرب إلى النفس عندما علق على أسلوب الاحتيال بقوله: «إن المعنوه وأمواله لا يقوم بينهما توافق طويل الأمد».

وبصورة مبسطة، يقصد بجريمة الاحتيال الاستيلاء بطريقة الخيلة أو الخدع على مال مملوك للغير بنية تملكه. وتتفق مع جريمة السرقة في أن كلا منهما تنطوي على اعتداء على ملكية الغير وإن هذا الاعتداء يهدف إلى تملك المال المستولى عليه⁽²⁾.

واستناداً إلى ما هو شائع في شأن الطرق الاحتيالية، هي بوجه عام كل كذب مصحوب بوقائع خارجية أو أفعال مادية يكون من شأنه توليد الاعتقاد لدى المحني عليه بصدق هذا الكذب مما يدفعه إلى تسليم ما يراد منه تسليمه طواعية واختياراً. أي على كذب الجاني أن يتخذ مظهراً إيجابياً ولو صغير الشأن وغالباً ما يصر عليه ويبالغ في تأكيد دواعيه بين الناس بطرق مختلفة من الإعلان والدعاية.

يؤكد المشرع أن ينبغي أن نتخذ الطرق الاحتيالية إحدى صور ثلاث وهي:

1. إعداد وقائع مادية أو مظاهر خارجية.
2. أو حيازة الجاني صفة خاصة تحمل على الثقة به.
3. أو الاستعانة بشخص ثالث.

يتوافر في كل أعمال الاحتيال عنصران هما:

(1) رؤوف عبيد، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، دار الفكر العربي، بيروت 1978، ص 489.

(2) على النهوجي، قانون العقوبات - القسم الخاص، منشورات المحامي العقوفة، بيروت 2001، 759.

أ. مشروع معروض بجاذبية وإتقان.

ب. جشع الضحية المستهدفة وتصديقها السريع للأكاذيب.

11.1 مقارنة التسهيل الجرمي والمواجهة في الإعلام

بدأت العاديات تصبغ العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية مترافقة مع ضمور مؤسفات للقيم الدينية والروحية السامية. وبدأت الوسائل الإعلامية تلعب دورها السلبي في إقناع الإنسان بعد ما يسمى بالثورة الصناعية الثانية منذ السبعينيات. بأن السلع التي لا يمكنه اقتناؤها والخدمات التي لا يستطيع التمتع بها هي ضرورية له وحيوية.

وكان الإقناع هذا يهدف بصورة غير مباشرة إلى زيادة الاستهلاك وتعزيز التوسع الصناعي إلى المدى الأوسع. وقد شكّل ضغط الإقناع هذا عاملاً رئيسياً في انفجار التحفيز الفيزيولوجي نحو الثروة والرفاهية والمتعة واللذة والشهرة... الخ مما أسهم في تفجير الأنشطة الإجرامية. وفي أتون هذا التحفيز الفيزيولوجي المعطرون بحالة ضمير عام هابط يلقي الروادع - النفس - اجتماعية، برز اللجوء إلى الأساليب الاحتيالية ومساعد الانحراف على نموها كظاهرة إجرامية. كيف تظهر صورة العاني في المنظار الإعلامي؟

من خلال تحديدنا العلمي - القانوني لصور الطرق الاحتيالية سابقاً: الوقائع والعاني والمجني عليه والشخص الثالث، نستنتج أن الجهد الإعلامي ينصب في المواجهة على تلك الصور. لنبدأ بإبراز الشخصية - النفس - اجتماعية، للعاني بهدف تسهيل المعالجة.

يسيطر البعض مسألة شخصية المحتال ويقولون: هو إنسان ناقص الذكاء ذو طفولة نعمة. نقول: هو إنسان شرير مخادع⁽¹⁾ عديم الشفقة. حطّر نفسه بما يضمن له التسلل إلى مجال التجارة والعلاقات العامة والعثور على ثغرات في التشريعات للعثور على ضحايا. بنقن احتراح العوامل التي تفلح في إغراء وخداع الضحايا وخوض مجازفة صغيرة وريح وفير.

اتسعت فعالية وسائل الإعلام والإنصال لتشمل أرجاء الدنيا، وكان لهذا الانساع أثره في توسع رقعة الأنشطة الاحتيالية التي أصبحت أشبه بهيئات مهنية بصعب على قوى الأمن التغلب عليها.

كيف يحتال العاني؟ لا نهاية للأعمال الاحتيالية التي يبتكرها المجرم ومن أهمها:

(1) صور لويس كارول في كتابه: أليس عبر المرآة، المحتال كما خطّ كم يمنع سمة مريحة باسمه يوماً مخافته سرور إلى أقمس مدى عندما يقدم فكه مأوى للأسماك الصغيرة.

1. إدارة المشروعات استخدام أموال المساهمين فيها استخداماً معيباً لصالحهم الخاص أو يخنلسونها.
2. الضرورة الخاطفة بخصي المحتال بعد جمع ثروة طائلة من شركة خاصة صغيرة أو مشروع متواضع.
3. الاحتيال عن طريق كتاب الدليل.
4. الاحتيال على طريقة المشروعات مساحبة الامتياز.
5. الاحتيال عن طريق مشروعات زائفة من أجل الحصول على قرض.
6. البنوك وراء البحار والاحتيال على الاستثمارات... الخ.

لتعد رابطاً بين شخصية الجاني والمناخ الذي يعمل فيه ونقول: ينبع المفهوم السياسي للرأسمالية من مبدأ حرية المعاملات. وبالتالي، إن أي تحالف غير مشروع بين المواطنين يهدف إلى استغلال أو إساءة استعمال الحقوق والحريات الممنوحة إليهم يصبح خطراً إذا لم يقيد بوسائل رصد ومراقبة ونشاطات إعلامية توجيهية تحفظ ما يسمى بالديمقراطية المعاملات. أعتقد أن المضمون الوارد أنفاً هو الذي دفع الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه (1844 - 1900) إلى القول في كتابه «هكذا قال زرادشت» «إن التاجر والفرسان يشكلان منذ زمن شخصاً واحداً لا يتجزأ».

إن أول مهام الردع في العمل الإعلامي الأمني لمواجهة الاحتيال هو الكشف عن كل خرق للقانون بعد إحداث الجرائم الرادع. وبناء على ما سبق نقول: توحد على عائق وسائل الإعلام الأمني مهام اقتصادية، إذ ينحتم أن تتركس قسماً من جهودها للتعرف والتعريف بالمزيد من الجوانب المهنية والحرفية في عالم الاقتصاد، وبهذا يتمكن الإعلام من التصدي لمختلف الوسائل الاحتيالية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتلك ما وراء البحار الأشد خطراً.

وتأسيساً على قول توماس جيفرسون «ليس للتاجر من وطن» على الجهات الرسمية أن تعاضد وسائل الإعلام الأمني وتنسق معه وتضعها دائماً في صورة المستجندات حول عمل الإدارات أو المكاتب المركزية للتحري وجمع المعلومات عن الأنشطة الإجرامية ورصد حركتها وحفظ هذه المعلومات في سجلات الأجهزة الإعلامية المعنية.

كما على الأجهزة الإعلامية الأمنية أن تسلط الضوء على دور العقاب الرادع والقاسم في

مواجهة الاحتيال بما يتناسب مع ضرورة تعقير المعجزة وفقاً لقول الفقيه الروماني ماركوس سشيرو: «لا توجد خطيئة أكثر دناءة من خطيئة الفساش الذي يحرص في اللحظة التي يكون فيها في قمة الخطأ على أن يبدو أنه في قمة الفضيلة».

12.1 في توصيفات جريمة الفساد

تهدد المشاكل التي يطرحها الفساد استقرار المجتمعات وأمنها، وتقوض قيم الأخلاق والديمقراطية، وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر. ويمرر القلق من الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخاصة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال.

وهي سياق حركية العولمة وما يسمى بالربيع (أو الخريف) العربي، يعبر المجتمع الدولي باستمرار عن قلقه الكبير في اكتساب كبار الموظفين العموميين ثروات شخصية بصورة غير مشروعة، ما من شأنه أن يلحق ضرراً بالغاً بالمؤسسات والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون، وكذلك بالجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في العالم.

في التحديد الدولي والمعترف عليه لجريمة الفساد، الفساد هو إتيان أفعال تمثل أداء غير سليم الواجب (أو إساءة استعمال لوظيفة تنطوي على سلطة)، بما في ذلك أفعال الإغفال، توفراً لمزية، أو للحصول على مزية، بوعدها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر وغير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر⁽¹⁾.

ويكتسب موضوع الفساد أهمية قصوى نظراً للنتائج السلبية التي تترتب على الانخراط في العمل الإداري العام الذي يظهر الحكومات بحالة من التفكك والتأمر على تنمية المواطن.

يتبين من المضمون الوارد آنفاً حتمية توافر الإرادة السياسية والحزم الحكومي في اتخاذ القرارات الجدية والإجراءات الصارمة الكفيلة بتوفير مقومات مكافحة الفساد وشمي مظاهره ومنع إهدار موارد الدولة وعرقلة مخططات التنمية، والهدف المتوخى هو تحقيق معدلات طبيعية للتنمية الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية.

1.12.1 مقارنة دينية

بعد تحليل معمق لتحديد الفساد السابق نقول بأن ظاهرة الفساد ترتبط بفعل العمل الذي

(1) تراجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مينا 2003.

يمارس بصورة غير سليمة للحصول على منفعة شخصية.

والعمل في الإسلام هو فريضة تعبدية على المسلم. يقول تعالى ﴿وَمَنْ أَعْمَلُوا فَمِنْ يَرَى اللَّهَ فَعَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ...﴾ (سورة التوبة: 105). والهدف السامي من هذا القول هو محاربة السلوكيات غير المنتجة للمجتمع وللمؤمنين.

ونقرأ في حديث شريف «الصلاة عادة، والصوم جلادة ومعاملة الناس عبادة». إذا كان الإسلام يضع معاملة الناس في مرتبة العبادة، فالعمل هو المعاملة في صراط يعد سبيلاً للإيمان والمغفرة والتكفير عنها.

ويقول تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا...﴾ (سورة الكهف: 107). فالعمل الصالح هو دليل إيمان المؤمن وعقيدته السمحة، وعند غياب غضب الله ويصبح فساداً ويقول الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ...﴾ (سورة البقرة: 205).

وعندما يفرس سبحانه مربية الاتقان في جوهر العمل فإنه بذلك يمنع إنسلاخ الفساد إلى أفعال الواجب أو الوظيفة. ويقول تعالى ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ...﴾ (سورة النور: 38). و﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا...﴾ (سورة الكهف: 7). ويقول صلى الله عليه وسلم: «إن الله يحب العبد المحترف».

لنختصر ونقول: قبل أن يعالج الإنسان مسألة الفساد في العمل كان للدين الإسلامي الصوت المدوي والنور الوقاح. أحاط الإسلام العمل بالمعايير الاجتماعية السليمة وحرس على التخطيط له ورفع عنه كل ألوان العت والاستغلال والتراخي والتسبب والتدخل من المسؤولية ونضيف الضمانة السليمة للعمل غير الفاسد تبلى في نفس الإنسان منذ الصغر مرتكرة إلى تنشئته على:

1. العقيدة السليمة في مرحلة التعليم الطفولي وصاعداً.

2. العبادة الواعية وليست المغالية وعلى القيم الإسلامية السمحة كمحصنات ضد الفساد المجتمعي وبالتالي الإداري. تمد هذه التنشئة الإنسان للحياة والأمانة المؤمنة، الدنيوية والحياة «الراضية المرضية الأخروية». ﴿وَاتَّبِعْ فِيمَا أَنَاكَ اللَّهُ الذَّارِ الْأَحْرَ وَلَا تُشْنِ نَحْسِيكَ مِنَ الدُّنْيَا...﴾ (سورة القصص: 77).

3. الفضائل والأخلاق الحميدة التي تمنح سلوكاً يمنع الفرد من أكل لحم أخيه العام.

من خلال رصدنا العلمي لبرامج الوعي الأمني في المملكة، نسجل لصاحب الممو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز توجيهاته بخصوص التركيز على المعايير الاجتماعية التي تنضج من القيم الإسلامية السمحة في تكوين شخصية إنسانية لدى الفرد، شخصية فيها من الأخلاق والقيم والفضائل ما يمنعها من الاستغلال والتحلل من المسؤولية الوطنية والإنعاس بالفساد. إنها توجيهات لها بعد التوصية الاستراتيجية لبناء كيان الدولة.

13.1 التعاون الإعلامي الدولي لمكافحة الفساد

إن الروابط القائمة بين الجريمة المنظمة والفساد تفرض التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة الفساد، وعلى هذا التعاون تتركز الجهود الدولية حالياً في خطط عمل عالمية منذ بداية التسعينيات حين عقد المؤتمر الثامن للأمم المتحدة للوقاية من الإجرام ومعالجة الجانحين (هافانا، 1990).

إن الهدف الأساسي من التعاون الدولي هو إعادة النظر في الأبحاث القانونية القائمة وتصميم آليات جديدة لتفادي جميع أشكال الفساد ومنها الآليات الإعلامية ودبنامية عملها في عدة اتجاهات:

أ. الدولة (الحكومات).

ب. المجتمع المحلي أو الدولي.

ج. الموظف العمومي (الجانبي).

د. المواطن (الضحية).

على المجتمع الدولي أن يركز اتجاه تعاونه على العامل الإعلامي وفق محاور الجهد التالية:

1. تنسيق السياسات الإعلامية الحكومية لمكافحة الفساد⁽¹⁾.
2. تنسيق الجهد الإعلامي لتوعية المجتمعات المختلفة وفق فوائده المشتركة (الإنسانية، الفضائل، التنمية الدولية، المصالح المشتركة... الخ).
3. توعية الموظفين بما فيهم المسؤولون والقضاة وكبار الأمنيين حول أساليب التعاون الدولي بهدف الكشف عن الجريمة وقمعها والمحاكمة.

(1) نفس المادة (5 مكرر) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (فبراير 2003) على أن تكمل كل دولة طرق الإنذار على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد وتسويقها.

4. تنظيم وتنسيق حملات توعية للرأي العام لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد
5. تسهيل المساعدات التقنية الإعلامية التي تستثمر جهد وحدات الاستخبارات المالية بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وسريته⁽¹⁾.
6. تعميم مدونة دولية لقواعد سلوك الموظفين العاميين والأحكام التي تتضمنها كأساس لإعداد مبادئ توجيهية مثل الدراسات والنشرات الإعلامية التي تبين بوضوح وظائف وواجبات هؤلاء الموظفين⁽²⁾.
7. ضمان حرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومات الذي يعد من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد مما يفتح المجال واسعاً أمام الإعلام في ممارسة دوره عن طريق الالتزام بالموضوعية في تقديم المعلومات.
8. نشر التقارير الحكومية في الوسائل الإعلامية المناسبة بشكل دوري لفضح أشكال الفساد وممارساته والتحقيقات والتدابير القانونية المتخذة ضد الجناة.

14.1 التوعية الإعلامية بمضار الفساد

تكتسب التوعية الإعلامية بمضار الفساد وأهميتها الإستراتيجية في الدول المتقدمة. وتتضاعف هذه الأهمية في الدول النامية التي تعتمد شعوبها على ما تقدمه لها حكوماتها من معلومات وحقائق لتكوين سلوكها وردات فعلها.

تتركز جهود أجهزة الإعلام على إقناع الموظفين العاميين والمواطنين بالتخلي عن السلوك والتصرفات المرتبطة بظاهرة الفساد. مستندة في تأثيرها بالدرجة الأولى في:

1. مصلحة الوطن العليا والانتماء إلى هذا الوطن.

2. وحدانية الولاء إلى الوطن.

3. المواطنة الصالحة.

(1) نصت المادة 73 - فقرة (2) من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (فيينا 2003) على أن تقدم كل دولة حسب قدراتها، أكبر قدر من المساعدة التقنية، ولا سيما لصالح البلدان النامية، في خططها وبرامجها الرامية إلى مكافحة الفساد (...). ونصت المادة 75 - فقرة (5) على أن تقدم كل دولة طرف إلى مؤتمر الأطراف ما يحتاج إليه لتنفيذ برنامج المتابعة المنشقة من المعلومات بشأن برامجها وخططها وممارساتها (...).

(2) نصت المادة (5) تكرار - الفقرة د) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (فيينا 2003) على أن: «تقبل كل دولة تشجيع تنظيم برامج تعليمية للموظفين العموميين (...) لتمكينهم من الأداء السليم والمشفّر والسليم لوظائفهم وإلزامهم بأخطار الفساد المتأصلة في أداء وظائفهم».

4. الفضائل الإنسانية.

5. الثواب والعقاب.

إن الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام هو جهد شاق وصعب بسبب العقبات التي تواجهه وفي مقدمها:

أ. عدم إكتراث الجمهور المستهدف.

ب. استخدام النظريات بالوقائع من قبل بعض المرجعيات الحكومية.

ج. عدم التنسيق بين المراجع الرسمية وأجهزة الإعلام.

د. عدم التنسيق بين أجهزة الإعلام.

هـ. سوء اختيار نوعية وسائل الإعلام.

يرتبط نجاح الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام بالمتطلبات التالية:

1. ربط أهداف هذا الجهد بالمصلحة الوطنية العليا هي التنمية الاجتماعية ومستقبل الوطن.

2. توضيح هذه الأهداف للموظفين وللمواطنين في آن واحد.

3. إثبات موضوعية هذا الجهد وتطابقه مع الوقائع.

4. استخدام هذا الجهد لعنصر التحفيز المرتبط بالدوافع الفيزيولوجية والنفسانية مثل تحسين وضع العملة، رفع مستوى التقديمات الاجتماعية، تحقيق العدالة الاجتماعية، رفع قيم المجتمع وفضائله... الخ.

5. تسليط الضوء الإعلامي على دور الرقابة الإدارية في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها.

6. عرض آراء قادة الرأي والنخبة هي المجتمع في أجهزة الإعلام توجهاً لتعريب المصداقية وعمق التأثير في الجمهور.

7. استخدام الوسائل الإعلامية الموثوقة والأشخاص الذين يتمتعون بمصداقية مؤكدة. والاجاء التأثير سلباً انطلاقاً من قاعدة، التبرع بالدم الفاسد، الإعلامية.

8. استخدام الوسائل الإعلامية بطريقة، التوارد، باتجاه المسألة الواحدة.

9. الترويج للدعوة إلى تطبيق صور الإصلاح الإداري التالية هو عمل تعريفي من رواسب اجتماعية كالمحسوبة والأمانة. هو عمل تنظيمي بنوعي مستمر. هو وحدة كاملة لا تتجزأ في أبعادها السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

10. تجنب المبالغة في الترغيب بالثواب والتلويح بالعقاب المترتب على سوءية الفرد.

11. الترويج لدعم تنمية فصل السياسة عن الإدارة وأن الوظيفة العامة هي رسالة اجتماعية وطنية أولاً ثم وسيلة ارتزاق ثانياً⁽¹⁾.

12. مواكبة تنفيذ الجهد الإعلامي بعملية تقويم دورية تسمح بتعديل الأسلوب والمضمون والوسيلة في الوقت المناسب وتكثيف الجرعات أو تخفيفها.

ليس هناك من حصانات تكبح الجهد الإعلامي وهي مقدمتها حصانة النظام. إن مسألة النظام تمثل إستراتيجية وفائية للفساد. ويلزمها رأي عام متيقظ ينتج عن جهد إعلامي هادف. يربطه اهتمام مشترك بتראה الحكومة والمحافظة على حقوق المواطن الأساسية. يقتضي المضمون الوارد أنفاً وجود نظام سياسي يرتكز على قاعدة القانون فوق الجميع ولا استثناء لجرائم المسؤولين والعدالة الاجتماعية للجميع.

وفي الختام نؤكد الآتي:

نضطلع الأجهزة الإعلامية بوظائف بنوية تستخدم المنهج العلمي المعرفي لأداء مهام مجتمعية إستراتيجية هادفة إلى توافق المجتمع ووحدة وتجانسه في كتلة واحدة تواجه هذه الكتلة الأخطار المترتبة بأمن المجتمع واستقراره وهي مقدمتها خطر "الجرائم المنسلة" ومنها جريمة الفساد التي تشمل خلايا سرطانية في أوصاله.

وتدخل سياسة الوقاية الإستراتيجية من جرائم الاحتيال والفساد في جوهر منهج الأجهزة الإعلامية مركزة على عناصر الاختصاص والمرونة من جهة، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى. وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي - ومركزها الإعلام - أنه على رجل الإعلام أن يدفع هذه السياسة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبار أن سياسة منع الجريمة هي أحد اتجاهات السياسة الاجتماعية. والتوصية تكمن في اتباع أسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمنع جريمة الفساد مما يؤدي إلى دمج سياسات المنع

(1) نفس كل الدساتير في العالم على أن الكون موافق الحق في نواحي الوظائف العامة ولا مبرر لأحد على الأمر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون.

هذه في التخطيط الإنمائي الوطني. يشتمل هذا الأسلوب بشكل أساسي على إقامة وشائج ملائمة بين نظام العدالة الجزائية والمجالات الإنمائية الأخرى مثل الثقافة والتعليم والعمل وأخرى ذات الصلة. يترجم هذا الأسلوب القيم الإنسانية والبنية الحضرية في كافة شعباتها وتعقيدها وعليه أن يعالج مسائل الاضطراب والظلم واللائمة الوطنية.

ويمكن العزم بأن جريمة الفساد تعتبر أشد خطراً وفشلاً وسرطانية من جريمة الاحتيال. طائرها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. بل كل الأبعاد الوطنية، نصوب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الأخلاقية في الوطن والدولة. وقد تؤدي هذه الآثار إلى أزمات ونراعات سياسية داخل المجتمع وسلطانه الحاكمة. وبالإضافة إلى التوصيات الواردة آنفاً في متن البحث، تبرز التوصيات الآتية:

أ. ترجمة إعلامية هادفة لسياسة الوعي الأمني حيال الجريمة، وخصوصاً الفساد والاحتيال.

ب. التشريع الإعلامي الهادف للجريمتين.

ج. المبادرة إلى بث الحقائق بموضوعية ودقة وفي الوقت المناسب.

د. تسليط الضوء الإعلامي على ماهية العقاب الرادع، والتأكيد على التعاون الدائم بين المواطن ورجل القضاء ورجل الأمن والإعلام الأمني.

هـ. استثمار الخصائص المميزة لوسيلة التلفزيون في نشاطات الأجهزة الإعلامية المذكورة آنفاً (أفلام توجيهية، خطر الجريمتين، الإرشادات، حض المواطن المسؤول....).

و. استثمار البرامج الإعلامية الناجحة مهما كانت: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... وفي وسائل الإعلام كافة كأسلوب فعال من آليات المكافأة.

ز. رصد المشاريع المعروضة التي قد تتطوي على عناصر انفساد وإعلام الناس بطرق التدقيق الناجمة بالوسيلة الإعلامية المناسبة.

ح. توعية الضحايا المحتملين لجريمة الاحتيال من الطائفتين أصعب السمات المرحية وتحت قناراتهم البيضاء مخالف جارية.

ط. التدقيق بالدعايات التجارية الواحدة لجهة احتمال تغطيتها عملية احتيال أو مشروع

جريمة منظمة، ونشر أجهزة للمعلومات الضرورية لتنفيذ الضحايا المستهدفين والشخص الثالث الذي قد يكون مضافاً لإتمام الجريمة.

ج. الترويج الإعلامي لمرافقة الالتزام بسداد الضرائب، عدم الالتزام هذا هو بداية الانحراف المؤدي إلى الفساد والاحتيال، والترويج أيضاً لسد الثغرات في التشريعات التي قد تسهل حصول الاحتيال.

د. تحديد أجهزة الإعلام للمفاهيم الأخلاقية وصياغتها بلغة واضحة محددة تترجم الواقع العملي الملموس وتحدد السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني لجريمتي الفساد والاحتيال.

حتى لا تعود الجماهير أنابيب اختبار وقف الشحن.. وإلى الحوار⁽¹⁾

(1) دراسة نشرت في صحيفة السفير عدد رقم 10635 تاريخ 26 شباط 2007

مدخل

المكان: لبنان.

الزمان: نيسان 1975.

المناسبة: اجتماع مسؤولي تنظيم سياسي. عسكري.

انفتحت الجلسة. كل أدلى برأيه. أحدهم أوضح ملاسأت الحادث في أحد أزقة منطقته. آخر، قال: إذا دعوتُ المواطن للقتال والدفاع عن وطنه لبنان قد أستثير حماسه قليلاً. ولكنني إذا دعوته للقتال والدفاع عن دينه وطائفته ومذهبه وشرفه وعرضه كي يحفظ رأسه فذلك يثيره أكثر فيستمت في القتال. القول حق. لكن الهدف باطل يوحى باندلاع فتنة صعبة الإخماد.

في كل مجتمع، لكل أزمة توصيفات سياسية وأبعاد اجتماعية. نفسانية مرتبطة بالأعماق الدينية للجماهير المكونة لمجمل الشعب. سنحاول مشاركتها كواقع تحريري عاشته تلك الجماهير خلال الأزمات اللبنانية، وصولاً إلى أزمة مطلع 2007.

فالحركات الجماهيرية أو الحركية الشعبية التي تعبّر عن نفسها بفعل الانتخاب. والانتظار. الانتفاضة والثورة... إلخ. ليست هي النتيجة المباشرة لتفكير مدرك بالضرورة أو سلوكية واعية للفرد الذي هو العنصر الأساس للكتلة الجماهيرية. فإلى جانب كون هذه الحركية نتاج التفكير المدرك والسلوك النواحي لبعض النخبة من الجمهور، فقد تكون فعلاً وردة فعل بأسلوب عصبوي وفيزيائي طاهري لمجموع الأفراد والعناصر المكونة لهذه الكتلة. ويتخذ هذا الأسلوب صفة الدفع أو الشحن أو الصدام ويعبر عن ذاته بطاقات وقدرات وأفكار وممارسات وأفعال وردات أفعال تنفس في الجمهور.

سلوك الجمهور:

نقد أثبت علم نفس الجماهير، ثم أنت تجربة الحرب في لبنان وبعض المناطق الساحنة في العالم لتؤكد أنه كما للفرد نزقه، كذلك للجمهور نزقه.

فالجمهور هو لعبة كل التأثيرات الخارجية وصداها. وهو يعكسها بتغيرات مستمرة في الآراء والسلوك. فعوامل التحريض والدفع والإغراء والإرغام تكون في أغلب الأحيان. وخاصة في المجتمعات النامية. ملحة وحاسمة لدرجة أن مصلحة الأفراد ضمن هذا الجمهور تنقضي وتزول. ذلك هو النزق المتعارف عليه. وبعد مراجعة لأعداد الصحف اللبنانية والعربية الصادرة خلال حرب لبنان. وخصوصاً حرب السنتين (1975 . 1976). تبين أن أغلبها تضمن تصريحاً أو تعليقاً أو مقالاً تساءل صاحبه فيه: أين مصلحة اللبناني في كل ما يجري؟ في مقابلة أحرثها صحيفة (السياسة الكويتية) مع الرئيس الراحل أنور السادات في 7/1/1976 قال: أنا مثل قادر أعرف كيف يحدث التي يحدث في لبنان ده. البعض يقول إنها جزء من السياسة الداخلية اللبنانية يستغل من بعض الأطراف لأهداف أخرى. والبعض يقول لا فيه تدخل خارجي، وقطعاً فيه تدخل خارجي⁽¹⁾.

من خلال مراقبة معمقة لما يجري داخل أية مظاهرة، انتفاضة، ثورة، أو أي مظهر جماهيري آخر ذي طابع عنفي، يمكن الملاحظة بوضوح أن السلوكية المتبعة ليست متعمدة أو مهيأة من قبل أغلبية أفراد الجمهور المشارك. ولكن، بنم إثارة العنف بتحريض نفسياتي وفبريائي يستتبع استدعاء لا إرادياً لسلوكية محددة يريدونها المحرض ويخطط لها: سلوكية هجائية جارفة يغيب عنها غالباً التوازن والتعقل لدرجة انقفاء المصلحة العامة الحقيقية للجمهور.

مثلاً: أين كانت فائدة اللبنانيين على اختلاف طوائفهم في عمليات الفرز الديموغرافي والتهجير المتبادل تبعاً للانتماء الطائفي والمذهبي خلال حرب السنتين 75. 76 أين كانت فائدتهم من الخطف والعنف والقتال وضرب الاقتصاد والمرافق الحياتية؟ أين هي الفائدة على مستوى الفرد والوطن؟

ونكرر: أين فائدة اللبنانيين في ما يجري حالياً من أحداث في أزمة مطلع العام 2007؟ أين المصلحة في زرع قتيل الانفجار وهم يعرفون أن بارود التفجيت خصب في كواامن الجماهير الدفينة؟

أين مصلحة اللبنانيين؟

- حول عدم وجود مصلحة للبنانيين في كل ما فعلوه ببلدهم إلى حد الانتحار، قرأنا:

(1) - السمار، 8/1/1976 من 1 - 8.

علام كان كل ذلك القتل والتعذيب والتدمير والدمار؟ أما كان بإمكان اللبنانيين أن يتفقوا على ما اتفقوا عليه قبل أن يتكبدوا كل تلك الضحايا والخسائر ومن دون أن يتعمدوا كل تلك الآلام والمعاناة؟ (١) ويتعاضد حمى الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد وتغضب موجات التدمير المتبادل وتقذف وطننا برمته. بمن فيه وما فيه. إلى شفير الهاوية؟^(١)

وبطيف الحصص في مكان آخر، فإذا بهذا البلد هدف لحكم مبرم فطس بأنه كان بطوي في ثنائه عوامل التحطيم الذاتي. أو الانتحار.

كذلك. وهي مقابلة أجراها عسان نويي مع الرئيس صائب سلام في جنيف. توقف ملام طويلاً عند الحرب القذرة التي أكلت من عمرنا وعمر الوطن مئة عشر عاماً. من غير أن يعرف أحد لماذا وقعت الواقعة. ومن جرّ من. ومن ورط من. ولماذا كانت كل هذه المذابح وكل هذا الدمار وكل هذه الويلات⁽²⁾!

تأثيرية الجمهور:

يتحرك الجمهور ويسير غالباً بدافع من عمقه الشعوري الدفين. ولقد أثبتت التجارب الاجتماعية الحديثة أن أفعاله وسلوكياته إبان الأزمات تكون معظم الأحيان تحت تأثير الفخاع الشوكي. العصبي بطبيعته وتركيبه. أكثر من كونها تحت تأثير العقل. فالفرد يعمل وينفعل غالباً تبعاً للإيحاءات والتأثيرات التي تمارس عليه. وهذه التأثيرات، وخاصة السياسية منها. تمارس بتخطيط مدبر ومرسوم وبتقنية علمية.

نتيجة لذلك، يكون الجمهور بشراً له البسيطة الدنيا. لعبة للمحركات الخارجية المخططة التي يتعرض لها ويعكسها بالتالي تغييرات في الآراء والسلوك. إذن، هو أسير عناصر الدفع والتعريض والإغراء التي توجه إليه. ويكون الأسير ضعيفاً وحاسماً عند الغدام الوعي الوطني الذي يمنحه التحصين. كاللقاح تماماً.

إن معاناة تربية جماهير المجتمع اللبناني منذ الاستقلال (1943) وحتى العام 1975. تثبت لنا أن التحصين واللقاح المذكورين سابقاً قد غابا تماماً. فلقد توافق الباحثون على أن التماء الفرد اللبناني للوطنية والمذهب وليس للوطن. كل ذلك سمح للأيدي الخارجية، وخاصة المسلحة، بالتدخل وكانت بداية الحرب في 13 نيسان 1975...

(1) سليم الحص (رئيس حكومة سابق في لبنان)، عهد القرار والتهوى. دار العلم للملايين. بيروت 1991. ص 17.

(2) 2/7/93. ص 1.

والجماهير ذاتها في مطلع العام 2007، ما تزال تفتقد ذلك التحصين اللقاح، وإعلام
الفئة قد يسمح للأيدي الخارجية بالتمثل لإضرام نار الصدمات الأهلية الداخلية.

يقول بوفيه (الفرد لا يفكر وحده كما يفكر ضمن الجمهور)، ويقول لوبون: بحسب التمييز
بين الجمهور والشعب، فالروابط التي تجمع عناصر الشعب تجعله متعاساً، ولكنه قد يضع
في لجة الجمهور الذي تهيمن عليه سلوكية جماعية تجعل أفرادهم يفكرون ويتصرفون أحياناً بطرق
مغايرة لحالاتهم الفردية.

ومن هذا المنطلق، لا تستطيع الجماهير الغير محصنة أن تساهم في حل الأزمات الأهلية،
بل تزيد من تعقيداً، لأن الفرد في لجة هذه الجماهير يصاب بتحول نفسي يدفعه لا إرادياً إلى
المسلبية في محاولة الهروب من المسؤولية والقاء تبعاتها على الزعيم.
ينحلق هذا المضمون على كل الأزمات وصولاً إلى مطلع 2007.

أخلاقية الجمهور:

في إطار علم النفس التحليلي، أصابت المعارف العلمية ببواطن الدوافع البشرية وكوامنها
الدفينة ميادين العلوم الإنسانية الأخرى، فأثارت التساؤل حول ماضية السلوكيات الخفية لدى
الإنسان. وبخاصة تلك المرتبطة بالأخلاق التقييدية بعد أن اكتشف فرويد عالم اللاوعي
l'inconscient واستخلص قوانينه المنحكمة بجهاز الإنسان النفسي l'appareil psychique.

لقد قادت خبرة فرويد إلى استنتاج مضاده أن لا جدوى من إنكار ما للميول الأخلاقية من
قوة ومن أهمية لدى الناس، إنها مكتنزات يتوارثها الإنسان في المجتمع وإن بنسب متفاوتة.
وفق هذا المنظور، الأخلاق هي حصيلة التأثير الخارجي على الفرد، ذلك الفارق به منذ
طفولته الأولى.

تسمى الأنا بدافع الغرائز والميول الملحقات إلى إشباعات ترغب فيها بمقدار ما تؤمن لها
الذلة. تخضع هذه الميول وإشباعاتها لمبدأ يجهل شريعة الخير - الشر، وغالباً ما لا يتطابق
معها بل ويناهضها.

فإذا كان إشباع العدوانية انشراحاً مريحاً فهو شرٌّ مضرٌّ وفق الشريعة الأخلاقية... يتدخل
إذ ذاك التأثير الخارجي القائم على القوانين والشرائع والموانع والضوابط والمعايير...
ويفرض بموجبها ما يجب اعتباره خيراً أو شراً.

في الأصل، لم تكن الديانة والأخلاق والشعور الاجتماعي وهي عناصر جوهر الإنسان

الأساسية، سوى وحدة واحدة غير منقسمة. يقول فرويد

لعلم النفس التحليلي دور هربس. يؤهله لكشف نواقص وأضرار الأخلاق، الثقافية، الموروثة اجتماعياً عبر تاريخ الفرد والجماعة، وبالتالي فضح الخبث والرياء الناتج عنها وبها. إن كل امرئ يرى نفسه مضطراً إلى التصرف باستمرار. طبق تلك القواعد الشرانعية والأوامر الموجبة التي لا تمت إلى نوازعه الحميمة بصلة، يعيش نفسانياً فوق طاقته.

إن عناصر الشجن التي تمارس على الجمهور وينساق وراءها ويطيعها يمكن أن تكون مستمرة بدواعي نبيلة أو لثمة، بطولية أو العكس. ولكن هذه العناصر تصبح عند انعدام التوجيه. اللقاح قوية ومسيطر و جارفة. وهذا هو النهور الجماهيري الجماعي. وحرب لبنان مليئة بالأمثلة العديدة التي لا تحصى عن هذا النهور. والدليل أن فعل الندامة تملك الأغلبية إن لم نقل الجميع.

إن تلك العناصر القادرة على الإيحاء والمتغيرة تبعاً للظروف السياسية والعسكرية، تجعل الجمهور يتمتع بحركة مستمرة. وكما التأثيرات تتغير بسرعة كذلك الحركية تصبح مستمرة وسريعة. فالجمهور قد ينتقل بسرعة من التمثيل النبيل والبطولي إلى آخر شرس دموي متوحش. يمكنه أن يكون بسهولة فظاً وجلاداً، ويكون بسهولة أيضاً شهيداً والضحية. فمن هذا الجمهور ينسكب الدم الذي يصنع الدافع لحروب معركة النصر، فيكون الدم. الضحية. أو الدم. الشهيد في بعض الأحيان. ومن هذا الجمهور ينسكب دم الثأر والفض، فيكون الدم. الجلاد والانتقام في بعض الأحيان. والدم في كل الحالات لا يجر سوى الدم... والالام.

ولكن. الغياب الكامل للوعي الصحيح للجمهور يؤدي إلى انحلال رأيه العام، وجعله مائعاً متراخفاً. ونصل في النهاية إلى تعنت كامل في المعتقدات واستخفاف بكل ما لا يمس مباشرة مصالحه المباشرة وبالتالي الضيقة⁽¹⁾.

المبالغة والتبسيط في أحاسيس الجمهور:

إن المشاعر السيئة أو الحسنة، السلبية أو الإيجابية، المسالمة أو العنيفة التي تتمظهر عند الجمهور تمتلك بالضرورة ميزتين:

أ. التبسيط.

ب. المبالغة.

(1) يؤدي ذلك إلى ظهور حانة. التهور الاجتماعي. لارتكاب جرائم بدءاً من جريمة الفساد وصولاً إلى جرائم الحرب.

يكون هذا التبسيط، أو المبالغة، انعكاساً لما يريده المخطط أو المعرض من مناخ الاستغلال لمشاعر الولاء التي يكنها الفرد لجماعته التي ينتمي إليها.

فعند حصول حدث ما، مثلاً عنف في بلد يعاني حرباً أو انقسامات أهلية، يتهب المخطط من خلف كواليسه ويعمد إما إلى صب الماء على نار هذا الحدث وبالتالي تخمد ردة الفعل، وإما يعمد إلى زيادة النار اضطراباً، فتلتهب ردة الفعل الجماهيرية (أعمال عنف، الأخذ بالنار، المطالبة بإقالة المسؤول ومحاكمته...).

رصدنا أثناء حرب لبنان، أن الفرد ضمن لجة الجمهور اقترب من التحول كائناً بدائياً لم يتمكن من فهم الفوارق وتبصر الخيوط البسيطة وتمييز الألوان الوطنية السياسية، فقد كان يرى الأشياء والأمور بعمومياتها وخطوطها العريضة وكتلها الضبابية، ولم يكثر لمعرفة التغيرات الدقيقة والتحويلات وأسبابها وشروطها⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى رغبة المخطط والمعرض في المبالغة في ردات الفعل فإن ذلك كان يحصل بسهولة وبصورة ثابتة بفعل الوجود الطبيعي والانتشار السريع لرغبة تبني الحدث أو المناخ الناتج عنه عند كل فرد. ويتأثر هذا المظهر بعاملين: الإيحاء والعدوى، الإيحاء الذي يحاكي المغيلة، والعدوى التي تنقل هذا الإيحاء بسرعة من فرد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى. فكما الخوف معد والإشاعة معدية، كذلك المبالغة في ردات الفعل عند الجمهور معدية.

تجلى الميل الطبيعي عند كل فرد شارك في حرب السنتين إلى الإدعاء بأنه هو الذي صنع هذا الحدث المعين وهجم واقتحم وحرر المنطقة والطائفة والعشيرة والحبي والزوارب من براثن الانعزال والامبريالية، وأشداق الغرياء واليسار الدولي⁽²⁾.

حذار أن يؤدي نزاع مطلع العام 2007 إلى توالد هذه الظاهرة عند الجماهير المشحونة، ولكن عناوين الهجوم والافتحام والتحرير مختلفة.

التطرف:

عندما تعمد الجماهير إلى المبالغة فإنها تحاول لا واعية حماية نفسها من الشك. فالجماهير تتفعل وتتوجه مباشرة إلى الحد الأقصى والتطرف، فالثك بمظهر معين قد

(1) ينشأ لدى الناس عادة حس الولاء لجاء جماعاتهم والإحساس بالافتخار بها، وسواء أكانت هذه المشاعر مبررة أم لا، فإن أعضاء الجماعة يثثرون بها. ويؤخذ الولاء للجماعة الأعضاء في حالات معينة أهمها الأزمات أو الحرب الأهلية. وإن الكثير من الصراع الذي نلاحظه بين شلل الأحياء، والجماعات الدينية والأحزاب الطائفية يقوم على المشاعر المبالغ فيها بالافتخار بالجماعة.

ينحول عند الجماهير إلى تأكيد دور قابل للنقاش. وبالعودة إلى مثل الفرد المنعزل ان عدم ارجاعه إلى مظهر معين أو إلى زعيم معين يبقى ضمن إطار تفكير منهجي وإحساس موضوعي محدد. لكن عدم الارتياح هذا قد يصبح كرهاً وحطاً ورغبة في الانتقام عند الجمهور.

فالجماهير في لبنان مالت بطبيعتها إلى التطرف وخاصة أنها لم تكن واعية قبل تسلمها البنادق. وأصبح التطرف مسلحاً وغابت لغة العقل في أحداث معينة يمكن اعتبارها مفاصل الأزمة ومحطاتها الهامة وبدايات لمراحل جديدة من مسلسل الحرب على أرضه والتي حاصلتها تلك الجماهير.

حذار تكرار هذه التجربة القاسية هذه في بدايات العام 2007؟

إذن تكون المشاعر العنيفة هادرة ودموية ومبالغ فيها عند الجماهير المتنافرة، خاصة تلك التي لم تخضع لتربية وطنية واحدة نتيجة التفكك في بنيتها ضمن الوطن الواحد. ويلعب عنصر انتفاء المسؤولية دوراً في المبالغة هذه. فالإفلات من القصاص يكون مؤكداً لدى أفراد الجمهور الغضبي. حيث يتكون لديه شعور الوثائق من سلطته الآنية دون منازع بسبب كتلته الضخمة الطاغية.

ولقد تجلت هذه الظاهرة أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تحرر الساذج والعاقل والحاسد والأرعن كل من إحساسه بمعزاه وعدم كفايته وأهليته وامتلك قوة خشنة قاسية وأحياناً متوحشة، عابرة لكنها جبارة بفعل امتلاكها المشروعية بنظر الجمهور المشارك. ولقد حفلت هذه الحرب بمسؤولين أصحاب عقد نفسي أفرزتهم الجماهير المتدافعة، فقامت على أكتافهم المفاصل الأكثر دموية في مسار هذه الحرب.

حذار تكرار هذه الظاهرة أيضاً في أحداث العام الحالي 2007؟

الشك والبرهان عند الجمهور:

إن مقارنة الحدث وشهوده تضيق في دوامة الغموض والالتباس والتشويه أحياناً. فالحدث المشكوك بتفاصيله هو ذلك الذي لوحظ من قبل عدد كبير من الأشخاص. ولن نكون متشائمين إذا قلنا أن الحقيقة الواقعية للحدث الذي شوهد من قبل آلاف الشهود مختلفة كثيراً عن النصوص المعتمدة لرواية هؤلاء الآلاف لذلك الحدث⁽¹⁾.

(1) لمعت الصحافة الصفراء دوراً أساسياً في تشويه الأحداث وتفاصيلها وإسفاف اللون التعريسي عليها أثناء الحرب الأهلية. وقد حفلت الترهيب الراحل أنور السادات قسماً كبيراً من المسؤولية في تأجيج الصراع.

من ناحية أخرى، إن مضمون كتب التاريخ، وخاصة القديم منه، هو غالباً من تراكم الذاكرات ومن نسج الخيال. إنها سرد عنجهي لمآثر الأبطال، فالأشخاص الأسطوريون الذين لعبوا أدواراً مهمة في حياة الإنسانية، لا نعرف طبيعتهم الحقيقية، لأن الجماهير قديماً كانت تتأثر بشدة لدرجة أنها كانت تصنع من قادتها أبطالاً أسطوريين.

لا يمكن الجزم أن الجمهور المعبأ والمحتقن لا يتأثر بالبرهان والمنطق والاستدلال. ولكن، من خلال تجارب أجريت سابقاً وأمكن رصدها خلال الأزمة اللبنانية، نقول أنه يحدث داخل كتلة الجمهور صراع بين الحجج التي تبناها سابقاً وبين رجال الدعاية الذين يتسلطون عليه ويتدخلون في الطرف المناسب، فينتقي المجال للمقارنة والتشابه بين البرهان المؤثر والحجج المطروحة والتخيلات الشعورية، وتطفو الأخيرة طبعاً على السطح المترجرج، ويكون الشك طيفاً يلوح خجلاً، ثم يعتمل في نفس الجمهور المتأججة بالمشاعر.

إذن، ينصهر أفراد الجمهور بالتصورات الجماعية واستحضار الأحاسيس المشتركة والذاكرة الجماعية، *Memoire collective* واستدعاء مجموع الإرث الاجتماعي. النفسي (الدين، المعتقد، العادات، الأساطير، الثقافة، التاريخ...) وهذا الترابط يكون جامداً لا يفككه شك وليس بحاجة إلى دعمه بالبرهان والاستدلال.

تطبيقاً لذلك، عمد الخطباء وصانعو الدعايات خلال الحرب اللبنانية إلى استحضار الصورة أو الفكرة التي تسحر جمهورهم وتهيج مخيلته وتسجم مع تموجات عواطفه وتزيد من الدفع والإثارة. إنه مبدأ التماوج المتناغم. فنجاح الخطيب السياسي في لبنان ارتبط إلى حد ما بمدى قدرته على معرفة اختيار الجمل والتعابير التي تستحضر هذه الصورة أو تلك التصورات والتخيلات، لقد كنت أقيم شخصياً خطابات زعمائنا بتلك الصور المحركة للمشاعر الأولية الدفينة وليس بالحجج المنطقية التي غالباً ما كانت تذهب صرخة في واد.

إن صراع الطوائف في الحروب اللبنانية عامة وفي حرب السنين تحديداً يدخل في إطار معرفة كيفية تحريك الأوتار المناسبة وفي الأوقات الملائمة. فحينما كان العقلاء من اللبنانيين يحاولون الاقتراب من بعضهم وتحقيق الإنعاش بين طوائفهم، كان صانعو الدعايات يتدخلون في اللحظة المناسبة ويثيرون الأحقاد والفرائز لدى الشرائح السفلى من الجماهير المتماوجة، إضافة إلى افعال أعمال عنف تضرم النار وتوجهها.

مثلاً، مرّ لبنان يوم الأحد بتاريخ 5 شباط 2006 بتجربة قاسية خلال تظاهرة شارك فيها الآلاف في بيروت استنكاراً للتعريض لشخص النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه

وسلم) من خلال نشر صور كاريكاتورية مهينة في صحيفة دانمركية، خلال توجه المظاهرة الاحتجاجية إلى مبنى السفارة الدانمركية في الأشرقية، ذات الأغلبية السكانية المسيحية والرمزية السياسية المسيحية أيضاً إبان الأزمة اللبنانية. عمد عدد كبير من المندسين فيها إلى ارتكاب أعمال شغب واعتداء على الأملاك الخاصة والكنائس وإهانة المواطنين مما أدى إلى انفلات المظاهرة الاجتماعية السلمية عن هدفها وبروز خطر تداعيات وانعكاسات سلبية أدت بتفجير فتنة طائفية تهدد أمن الوطن ووحدته. لكن مواقف الزعماء، دينيين وسياسيين، اكتسبت أهمية حاسمة لجهة مساهمتهم إلى تطويق محاولة الفتنة التي شكلها انتحار الشغب الفوغاشي مع انفلات موجة التخطيم والحرق نولها مئات من المتظاهرين وبلغت ذروة خطورتها مع التعرض للكنيستين في الأشرقية (...). وإن خطوة زعزعة استقرار لبنان لن نمر والكل يعلمون أنهم يحاولون الإيقاع بالبلاد والعبث بالأمن والسلم الأهلي⁽¹⁾.

ما يهمنا من هذا المثل وبفض النظر عن توظيفاته السياسية في حينه مضمونه العلمي المنطبق على الوارد آنفاً في أن صانعي الدعايات السياسية يتدخلون في اللحظة المناسبة ويثيرون الأحقاد لدى الشرائح المسفلى من الجماهير المتماوجة، إضافة إلى افتعال أعمال عنف تضرم النار وتؤججها.

لذلك، وبعد رصد مضمون الخطاب السياسي، الإعلامي التحريضي مطلع العام 2007، وبعد أن نعرف أن علم النفس الاجتماعي يثبت أن الفرد لا يكرر خطاه عادةً لكن الجماهير وبعد تحريض صادم، تكرر أخطاءها السابقة، بعد كل ذلك نتساءل: ترى ماذا يخبئ لنا العام الحالي 2007؟

سلوكية وتخيلات ومعتقدات الجمهور:

عندما يكون لدى الجمهور، بشكل عام، سلوك بدائي مبني على أفكار أولية بدائية، وبالتالي طفولية، فمن يحاول إقناع وإقحام هذا الجمهور بالمنطق فقط، يكتشف أكيداً الفائدة المحدودة لهذا النمط من التدليل التغييري. ويتجلى هذا الواقع بصورة واضحة في المسائل المرتبطة بالدين والعقيدة.

واننا نكتشف عجز الدليل والحجة والبرهان، ومحدودية قدرة هذه العوامل عند الصراع مع الأحاسيس ومحاولة التعاطي مع جمهور معين. فلنتذكر دائماً كم كانت الجماهير عنيدة في الزمن الغابر عندما أقدمت الحجاج المنطقية على محاربة الشعور الديني المتعارض مع

(1) - النهار، 6 شباط 2006 ص 12.

أبسط منطق علمي⁽¹⁾. وليس هناك اختلاف كبير برأيي بين جماهير القرون القريبة وجماهير دول العالم النامي.

هأين المنطق في الصور التعبيرية التعصبية المهيبة التي امتلأت بها حملات حرب السنيتين في لبنان؟ أحدهم قال: لن نرنح عظام جدي في قبره حتى نأخذ بالنار ونرويهما بدماء المارقين... وجده هذا توفي منذ عشرات السنين. والمارقون هم جمهور آخر ساذج ذنبه فقط أنه ينتمي إلى طائفة الخصم.

هل يعني ذلك بأنه يجب نفي دور الدليل والحجة والبرهان عند التفكير بقيادة جمهور؟ لا يمكن تعميم ذلك، ولكن يمكن الجزم بأن عوامل البرهان يجب أن تتزواح مع إثارة الأحاسيس والذاكرة الجماعية ونيش الكوامن الإنسانية وتحريك العمق الشعوري وخلق الوهم عند الإقدام على خطوة قيادة الجمهور. فالفكر وحده لا يقود الشعب ويحكمه، فلا مناص من استخدام الطاقة الشعورية الدفينة.

لاحظت من خلال تجربتي أثناء الأزمة اللبنانية أن حركة الجماهير اللبنانية المتعددة - سواء في حرب الطوائف خلال حرب السنيتين أم حرب المذاهب في العامين 85 - 86 أم الصراعات السياسية خلال ست عشرة سنة من عمر الأزمة - نتجت عن نبش العمق الشعوري النفسي الدفين عند كل الأطراف المتصارعة، وتحريكه بمفردات تعصبية غرائزية محورها عقدي الغبن والخوف وتتغذى من الانتماء الطائفي. المذهبي. العشائري. مما أدى إلى إعطاء الأزمة أبعاداً عنيفة قاسية غير متوقعة تجلّت في عمليات حطاف وذبح وتعذيب ومجازر.

حذار من نبش العمق الشعوري النفسي الدفين عند أطراف نزاع مطلع العام الحالي 2007؟

تخيل الجمهور، تصوراتهِ ومعتقداته:

إن مسألة التخيل والتصورات أو المعتقدات التخيلية عند الجمهور قادرة على التأثير بعمق خاصة في الأفراد الذين غاب عن ذهنهم دور الحجة والمنطق وجوهر الاستدلال. فالتصور أو التخيل الذي التصق بذهن جمهور معين حول شخصية معينة أو حدث معين له

(1) (غاليله 1564 - 1642) فلكي إيطالي أدرك عام 1633 بالهرطقة لأنه قال إن الأرض ليست محور الكون وبأنها تدور حول الشمس وحول ذاتها مخالفاً بذلك التعاليم الكنسية الدينية. دافع غاليله عن نفسه معتبراً أن دراسة العالم تريد من فهم الدين. لكن سلطات الكنيسة أجبرته على الارتداد عن معتقداته ولعنها. وتقول الروايات أنه قبل ذلك وهو محبوس مريض - ولكن في نهاية المحاكمة هوس بمبارته الشهيرة ومع ذلك - فإنها تدور. وبعد 359 سنة أعلن البابا يوحنا بولس الثاني (1992) رسمياً أن الكنيسة الكاثوليكية أخطأت في إدانتها عالم الفلك نتيجة سوء تفاهم مأساوي بينه وبين فضلاء معاكم التفتيش.

حيوية وحركية الأشياء الحقيقية الواقعية.

إن حالة الجمهور العصبية، تشبه حالة المسرّين، الذي تنبثق في ذهنه وتظهر الصور الأكثر حدة وكثافة، ونتيجة لعدم قدرة الجمهور المؤكدة والدائمة على التفكير التحليلي لا يمكنه تمييز أو معرفة الحدث المستبعد التوهمي البعيد عن التصديق. ومن خلال تحريشنا اللبانية لاحظنا أن الأمور التوهمية البعيدة عن التصديق كانت عموماً الأكثر بياناً وتأثيراً وكان لها قوة التدليل الدامغ. فدائماً، كانت الأمور التي تتمتع بحدود مدهشة، هي الأمور التي تلفت نظر الجمهور وتؤثر عليه.

إن الفرد داخل الجمهور يرى نفسه دائماً مضطراً إلى الإذعان باستمرار إلى مفروضات معيارية أكره عليها من الخارج. مفروضات لا تمت إلى مصلحته العامة أو الخاصة أو حتى إلى نوازه الحميمية بصفة، إنه يعيش نفسانياً فوق طاقته.

حركية التخيل والإثارة:

كيف يمكن أن تتم عملية تحريك وإثارة ودغدغة مخيلة الجمهور وقدرته على التصور؟ الثابت والأكد أنه خلال حرب الستين وبعض مفاصل الأزمة في لبنان لم يكن هناك من حاجة إلى بيان شيع وأدلة وبراهين دامغة لتحريك جماهير الشعب، بل كان عرض جثة أو حث تنتمي إلى جمهور معين كافٍ لحصول ذلك دون الإلحاح على معرفة القاتل.

إذن، إن كل ما يضرب مخيلة الجمهور كالبرق، هو ما يُستحضر ويتمثل بشكل صورة أخاذة واضحة محاطة بتفاصيل خاذلة صادمة وتتناول موضوعاً أو سلوكاً مدهشاً لافتاً جريمة كبرى، خطر طائفي كبير، نصر كبير، مجد عظيم... الخ. فمئة جريمة صغيرة ليس لها تأثير جريمة وحشية كبيرة تنير في المخيلة الخوف من المجهول بعض التطر عن نتائج هذه الجريمة. فموت مئة شخص في اشتباك في جنوب أفريقيا لا يحرك ويثير تصورات الجمهور وتغليلاته العنيفة مثل قتل فتاة على خلفية سياسية، طائفة بعد اغتصابها أمام الناس في حافلة الترام... والصورة تضع على صفحات الجرائد ومخيلات الناس، فكيف إذا كانت الجريمة الوحشية في مسرح الأزمة الأهلية؟

فالأحداث إذن، وطريقة إبرازها وعرض صورها بكثافة واستمرارية، تصدم المخيلة وتخلق عند الجمهور صورة تعيلية أخاذة تستبد بتفكيره وتدفعه مكرهاً وراضياً في أن معاً إلى التطرف.

ما هي العوامل المحددة؟

أجمع علماء النفس والاجتماع على أن عمق المعتقدات والآراء لديها يشتمل على عوامل أهمها: العرق، العادات، التقاليد، التربية والتجارب التي مرّت بها، أي التاريخ القريب والبعيد.. ولهذه العوامل دور رئيسي في عملية الإيحاء والتخيل والتصور لدى جماهير الشعوب.

إن كل شعب له خصائصه وثقافته التربوية ومعتقداته وفنونه، وبكلمة واحدة حضارته. وتصبح عناصر هذه الحضارة التعبير الخارجي عن نفسه وخلقه وضميره بل وروحه إذا جاز التعبير. وأثبت هؤلاء العلماء أن سلطة وقوة أي عرق تكمن في أن أيا من خصائص شعب لا تنتقل كاملة سليمة إلى شعب آخر دون الخضوع والتعرض لتحولات عميقة جداً خلال عقود بل قرون طويلة من الزمن.

فبالرغم من المظاهر الخارجية والسطحية الواهمة، فلا اللغة ولا الدين ولا الفنون ولا أي عنصر من عناصر الحضارة يمكن أن ينتقل كاملاً سليماً من شعب إلى آخر. والشعوب التي اعتقدت عكس ذلك اكتسبت شخصية متدرجة وفقدت خصائص حقيقتها. وتفيد الأبحاث أن العادات والتقاليد هي أفكار وحاجات ومشاعر الماضي، وأن أي شعب هو جسم خلقه الماضي لا يمكن تغييره أو تحويله إلا بتراكمات وراثية بطيئة. ولا يمكن التخيل إطلاقاً أنه يمكن قطع مجتمع عن ماضيه وصنعه مجدداً تحت أضواء العقل فقط، تلك كانت أوهام بعض رجالات الدولة والتاريخ الذين ضلوا وبقيت أوهاماً.

فقدادة الشعب في الحقيقة هي عاداته وتقاليد ومعتقداته. ولا تتغير بسهولة إلا المظاهر والأشكال الخارجية. ومن الأكيد أنه دون عادات وتقاليد وثقافة تربوية واحدة، أي دون نفس وخلق وضمير، لا إمكانية لوجود أية حضارة موحدة.

أعتقد الشعب اللبناني بين الأربعينات والسبعينات أنه ارتقى من مصاف الدول النامية عندما تكلم اللغات الأجنبية وركب السيارات الضخمة واستعمل الآلات الحديثة وزادت أرصده في البنوك المترفة بالعملة المصرية وفتح أبوابه للحرية وللأجانب واستثماراتهم... جاءت حرب الستين والأزمات التي تلتها لتبين مدى إهماله التربية الوطنية وثقافة العيش المشترك الحقيقي وأطلقت العنان للمشاعر البدائية العدائية الدفينة.

وفي مطلع العام الحالي 2007، حذر إطلاق العنان لتلك المشاعر الدفينة مجدداً لأن التربية الوطنية الواحدة ما تزال مهمة والشحن التحريضي هو السائد.

علاقة رأي الجمهور بالمعتقدات:

يقول من شارك في مفاوضات اتفاق 17 أيار 1983 إن إسرائيل ظلمت منا أن نتوقف عن استخدام الآيات الواردة في القرآن والتي تعرض للشعب إسرائيل⁽¹⁾. إنها إشارة جوهرية إلى عمق علاقة رأي الجمهور بالمعتقدات⁽²⁾.

إن الآراء المتعارضة مع معتقدات الأصل أو النسب أو السلالة أو الدين... لا تدوم في الغالب إلا لمدة محدودة وهي صائفة إلى زوال. والنهر سيعود إلى مجراه لأن محاولة تحويله تتم بقناة هزيلة. والآراء التي لا ترتبط بوشائج المعتقد تصبح ورقة هزيلة هي مهب ربح الصدف والأقدار والحملات المعادية المدروسة. إنها تتشابه مع حال العدوى. محدودة في الزمان والمكان، تشتعل وتخبو بسرعة، كتل من رمل خلقتها رياح على شاطئ بحر.

لقد طعن اللبنانيون أن الأحزاب العلمانية التي انتسبوا إليها منذ الخمسينات مستنح في تحصين الوحدة الوطنية بين الطوائف المتعددة. ولكن نتيجة لغياب الثقافة التربوية الوطنية الحضارية الموحدة للمرد ومعتقد، انهارت هذه الأحزاب عند الهزات الطائفية (84، 75، 76، 84، 85). وأخذ عناصرها ينتسبون إلى الحركات والأحزاب ذات الهوية الطائفية.

إذن، لا تمتلك تلك الآراء ثبوتية المعتقدات المنحدرة، وهذا أمر بديهي. إنها غالباً ما تكون متحركة بحيث يبدو من السهولة بمكان التأثير عليها وتغيير اتجاهها.

ويهدف التأثير على الرأي، هناك طريقتان رئيسيتان: الحجة والتجربة. إن تأثير الحجة على الرأي المرتبط بالمعتقد، وخاصة المعتقد الديني، هو تأثير شبه معدوم (أثبتت الحرب في لبنان ذلك) ويكون تأثيرها ضعيفاً عند تصديها لآراء العادية باستثناء تلك المتعلقة بالنظريات والقواعد العلمية البحتة. وينادي كل الحبراء بعدم كفاءة الحجة لإضاءة روايا الآراء والأحكام المرصودة في أغلبية الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، ويتجلى هذا المعنى صارخاً خلال الانتخابات التمثيلية في تلك الدول⁽³⁾.

(1) النهار 1/11/1991، ص 2.

(2) كان الليابليين والأشوريين إلههم الخاصة. وكل إلى دور وقصة وعبرة. وقد كان عدد الآلهة الثلاثة آلاف. ذكر مشاهيرهم الذين سيملأوا على المعتقد وهمجوا على الشمين البابلي والأشوري مئات المليون. ومناسبة عيد راحة إلههم عشرون. كانت الاحتفالات تتميز بالفراحة... فقد كان بعض الرجال يمترون أعضاءهم التداوية بشكل طوعي في إطار حماسي جماهيري قائم... نقلاً عن العقيد بهنام سعد، في الدعاية السياسية، بيروت 1992، ص 29.

(3) يحرض الزعماء الانتخابات التمثيلية في تلك الدول وفي زنود أفعالهم الوسيلة الأمسي. وهي قصص المقول عبر تحريك الكوامن الشعبية المرتبطة بالمعتقدات... وحفل المعرفة هو علم نفس الجماهير..

ماذا يبقى إذن للتأثير على الآراء إذا كانت الحجة غير كافية، وكيف يمكن تبليان الحقيقة الجلية؟

يجزم الخبراء ونجزم نحن من خلال دراستنا للأزمات الأهلية المتأججة بأحدث تقنيات صناعة الرأي والدعاية، أنه لا يوجد للتأثير سوى سبيل فعال تحدده كلمة واحدة تتصف بالشمولية وهي التجربة. فكل التقنيات التي تمارس على علاقة الجمهور بالآراء والمعتقدات تدخل في إطار واسع يدعى التجربة. إنها تقنيات علمية، إذن هي وليدة التجربة، والويل للشعوب التي لا تقرأ التاريخ والتي لا تقرأ التجارب، فتقع فريسة سهلة في براثن النفسيت والتقسيم والنجزنة. وبالتجربة فقط يمكن كسب الجماهير المتشككة بعد الحرب الأهلية اللبنانية. هي التجربة التي مرّت بها المجتمعات اللبنانية والتي ربما قد صنعت أو تصنع وحدانية الولاء والانتماء للبنان العربي الواحد بعد زلزال استشهاد الرئيس رفيق الحريري.

نختم ونقول: الأسياد غير المنظورين الذي يسيطرون على أنفسنا يفلتون من مجهود التغيير ولا ينصاعون لهذا التغيير إلا في وعي ثقافي تربوي موحد وموحد والاحتكاك البطيء مع عقود المنين. هل سنوات عمر أزمة لبنان كافية لإصلاح هذه الأسياد؟ نعم، فقد تغير بعضها بعد حروب لبنان المتلاحقة ولكن ليس كلها. ولا بدّ من صحوة ثقافية، تربوية تجعل التغيير مؤكداً بانجاح ثبات الولاء والانتماء لوطن واحد.

إن حروب الانتماء إلى محاور سياسية أو طائفية أو مذهبية هي الحروب الحديثة. إنها تجتاح معظم الدول النامية، وانهار الشيوعية وأزمات الخليج العربي وأفغانستان والعراق ومقولة الشرق الأوسط الكبير أو الإسلامي الكبير وتوازن الرعب النووي وحروب الإرهاب وموجات الديمقراطية المصطنعة والطبيعية.. كلها نماذج حية من تلك الحروب.

ولبنان كان المقدمة في حروبه المتقطعة، كان التجربة الصغرى، كان أنبوب الاختبار في حرب الستين (1975-1976) وما تلاها.. فقد كان في لبنان جماهير، عيّنات، وأحياناً أشباه جماهير.

وعند استعراض وقائع 23 . 25/1/2007 التي ما تزال ماثلة أمامنا. ولا حاجة لذكرها. يبرز السؤال: هل ستعود جماهيرنا أناسيب اختبار في تجارب أزمات العام الحالي 2007(X).

نقول ذلك لأن النظرة الطائفية أو المذهبية إلى الوطن تدفع إلى نشوء تعدديات مجتمعية سياسية. وعندما تتدخل الدعايات الهدامة فإنها تخلق في العمق الجماهيري إيديولوجيات تعصبية. وقد تدمر هذه الإيديولوجيات عنصر المواطنة عند الجمهور، وبالتالي يصبح ولاؤه

لنؤمن مرة أخرى. وهذا الأمر قد ينعكس سلوكاً يؤدي إلى صدامات أهلية في الشوارع، وبالتالي اندلاع أزمة أهلية حادة نلدر بأن تصبح نزاعاً مسلحاً داخلياً. وللأسف، تبرز الصنعة ولكن بعد قوات الألوان. بعد تدمير دالي وهستيريا جماعية. بأن الحوار هو وسيلة الحل والبسطة. الحوار هي مناخ إعلامي يركز على التنوير والتوعية دون تشويه أو تحريض غريزي. الإعلام الذي يحترم حرية الرأي وتعدديته ويخدم التوجهات الوفاقية نحو وحدة البلاد وقيام سيادة الدولة صاحبة السلطة الموحدة.

حتى لا تعود جماهير لبنان أنابيب اختبار.. إلى الحوار هوراً.. ودون إبطاء..

اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن والرقابة على السياسة الأمنية⁽¹⁾

(1) دراسة نشرت في مجلة الدراسات الأمنية، عدد 46 / نيسان - أيار 2011 م.

تمهيد:

في جلسة 4/5/2011 ناقشت لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي اللبناني اقتراح قانون تشكيل لجنة برلمانية لشؤون الأمن بهدف تعزيز الدور الرقابي لهذا المجلس على السياسة الأمنية. هل سيحل هذا الاقتراح في سياق دبكة الفولكلور السياسي اللبناني للعبة الحكم بين موالاة ومعارضة أم سيحاول وضع حدٍ علمي لمقولة «الأمن الممسوك غير المتماثل» والآن يقول البعض «الأمن غير الممسوك وغير المتماثل»؟ سنحاول في بحث علمي موضوعي موجز أن نسلط الضوء على إشكالية الرقابة البرلمانية على الشؤون والسياسة الأمنية. وسيكون البحث في خصوصية لبنانية معقّدة بهدف منع خلق بيئة سياسية «أمنية حاصنة لمكونات الاضطراب الداخلي والمسن بالسلم الأهلي والوحدة الوطنية».

أولاً: أهمية الرقابة النيابية على السياسة الأمنية:

إن المجلس النيابي في لبنان، كما في كل برلمانات العالم، مكلف بمراجعة أعمال السلطة التنفيذية ومراقبتها في مجال السياسات جميعها ومنها الأمنية. أربعة أسباب تؤكد أهمية تلك الرقابة البرلمانية على الشؤون الأمنية وهي:

1. الرقابة النيابية حجر الزاوية لمنع ظهور الحكم التسلطي؛ إن نواب الشعب في أي نظام ديمقراطي يتمتعون بالسلطة العليا وإن ما من قطاع من قطاعات الدولة يجب أن يخرج عن حكم الشعب. فالدولة التي تقتصر إلى رقابة برلمانية على قطاع الأمن ولا سيما الهيئات العسكرية والأمنية، إنما هي نظام ديمقراطي غير مكتمل. ولما كان قطاع الأمن يتعامل مع أكثر ومخاطر الدولة أهمية، فإن هناك حاجة إلى نظام للرقابة من أجل تحقيق التوازن مع السلطة التنفيذية. وبالتالي تعد الرقابة النيابية على شؤون الأمن من العناصر المهمة لمراقبة أداء السلطة وتداولها.

2. أساس شرعية الرقابة البرلمانية على الأمن: «لا ضرائب من دون تمثيل» تحصل المؤسسات الأمنية على نصيب كبير من موارنة الدولة وبالتالي يتمتع على البرلمان

التحقق من حسن استخدام هذه الموارد المالية بصورة فعالة.

3. ضرورة وضع معايير قانونية للشؤون الأمنية؛ يتوجب على البرلمان التحقق من أن الأحكام القانونية تعبّر عن الانحازات الفكرية وفقاً للخصوصيات الاجتماعية لأي بلد في مجال الأمن، وتقع عليه مسؤولية التحقق من أن القوانين تدخل حيز التنفيذ بصورة كاملة.

4. الرقابة النيابية قناة للتواصل مع الرأي العام؛ من المحتمل أن لا يكون القائمون على السلطة التنفيذية - وخصوصاً في البلدان النامية مثل لبنان - على وعي تام بالقضايا الأمنية ذات الأولوية بالنسبة إلى المواطنين. ولما كان نواب الشعب على اتصال دائم مع هؤلاء المواطنين، فإنهم قادرون على نقل اهتماماتهم إلى البرلمان والتحقق من الاستجابة من خلال سن القوانين والسياسات الخاصة بالشؤون الأمنية.

ثانياً: تحديات الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن:

لقد تبين لنا من خلال خبرتنا أن قوانين سرّية المعلومات تؤدي إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية في قطاع الأمن، لأنها تنقص من حدود الرقابة البرلمانية، وربما تقوض أسس تلك الرقابة وخصوصاً في حالة عدم وجود التشريعات التي تكفل حرية نشر المعلومات. وعلى الرغم من أن قطاع الأمن هو من القطاعات الشديدة التعقيد، فإن على البرلمان ممارسة دوره الرقابي على الشؤون الأمنية الأساسية، وكفاءة القوات المسلحة ومدى استعدادها لحماية الأمن القومي. ولكن المشكلة أن النواب - وخصوصاً في البلدان النامية حيث قانون الانتخاب لم ينمو منذ نصف قرن مثل لبنان - قد لا يتمتعون بالمعرفة والخبرة اللازمين للتعامل مع تلك القضايا على نحو فعال. بل قد لا تتاح لهم الفرصة لتنمية تلك المعارف لديهم، بالنظر إلى أن فترة ولايتهم محدودة من جهة، وإلى طريقة انتخابهم من جهة أخرى.

ثالثاً: دور مجلس النواب في صنع السياسة الأمنية:

إن مناقشة سياسات الأمن القومي في أي برلمان يجب ألا تتم لمرة واحدة وإنما يجب أن تكون عملية منسقة تتم على أربع مراحل أساسية:

1 - مرحلة وضع السياسات العامة في مجال الأمن:

في نظامنا البرلماني اللبناني، يلعب مجلس النواب دوراً محدوداً في مرحلة وضع أو

تغيير أو تعديل سياسات جديدة للأمن القومي. فهذه المسؤولية تقع أولاً على الأجهزة والإدارات الحكومية المختصة. غير أنه يمكن للنواب أن يقوموا بدور حيوي. ألا وهو التأكد من أن هذه السياسات تلبي احتياجات وطموحات الشعب بكل مكوناته السياسية والاجتماعية، وهي معقدة جداً في لبنان حيث تلعب الطائفية الحمقاء دوراً حاسماً في تركيبته السياسية. وبالتالي، يتعين على الحكومة التشاور مع اللجان البرلمانية المختصة كي يشارك البرلمان بصورة تعكس مختلف الرؤى السياسية فيه. ويكون له تأثير في توجهات ومضامين الوثائق التي تعبر عن السياسات الأمنية والتشريعات اللازمة لها. وتجدر الإشارة في وضعنا اللبناني المعقد، الى أنه يتعين على النواب تجاوز المصالح الحزبية والمناوشات المسييسة أو التناقضات بين الأغلبية والمعارضين (مولاة ومعارضة، أكثرية وأقلية... الخ) في هذا الموضوع القومي والوطني الحساس، كي تكون المصلحة العامة للوطن في مقدمة اهتمامات جميع الأطراف.

2 - مرحلة اتخاذ القرار:

على مجلس النواب اللبناني أن يضطلع بدور مهم في مرحلة اتخاذ القرار في السياسة الأمنية، لأنه بمجرد وصول وثيقة هذه السياسة التي تقترحها الحكومة الى البرلمان فإنها تصبح «ملكاً للبرلمان» وتخضع بالتالي لمسؤوليته المباشرة. وعليه في هذه المرحلة أن يكون مبادراً وأن يمارس الضغط لإدخال تعديلات إذا لم يكن راضياً عما ورد في الوثيقة قيد البحث وخصوصاً إذا لم يكن مطمئناً يراعي الخصوصيات الموسوعية للوطن. وقد يتعزز تأثير مجلس النواب بصورة كبيرة عندما يقوم بتكليف إحدى اللجان المتخصصة بمقد جلسة منفصلة للنسويات على كل بند من بنود الموازنة المخصصة للجوانب الأمنية. وهنا تبرز أهمية الالتزام بالشفافية أثناء المناقشات البرلمانية حول الجوانب الأمنية. دون كبدية وحقد أصبحنا من هولكلور بلد «غرفة العناية الفائقة» لبنان.

3 - مرحلة تنفيذ السياسات:

في أثناء مرحلة تنفيذ السياسات الأمنية يتعين على مجلس النواب مراقبة أنشطة الحكومة بكل ما يتوافر له من وسائل. وأن يستعين في سبيل ذلك بالمؤسسات المسؤولة عن الرقابة والمحاسبة. ويمكن للبرلمان، أيضاً، ممارسة نفوذه من خلال اتخاذ قرارات خاصة بتحديد بنود الموازنة المخصصة لكل من مجالات السياسة الأمنية، وعلى مجلس النواب

التدخل في الفترات التي تشهد تغيرات جذرية في المجتمع. وخصوصاً وقت الأزمات. حيث يجب مثلاً أخذ موافقته اللاحقة على المقترحات أو الإجراءات الأمنية. إضافة إلى ذلك يمكن للبرلمان التدخل في حالة وقوع الحكومة في أخطاء فادحة في مجال الشؤون الأمنية العليا. حيث يقوم النواب بطرح الأسئلة على الحكومة، وإجراء تحقيقات برلمانية خاصة في بعض الحالات.

4 - مرحلة التقييم:

في مناخ يتسم بالديمقراطية بعيد عن الناز والكيدية. تقع على الحكومة مسؤولية القيام بتقييم حقيقي لسياساتها وعرض نتائج هذا التقييم على مجلس النواب. ويشتمل هذا التقييم بالضرورة على مراجعة مستويات الأداء وعملية توجيه المخصصات في الموازنة وفق البنود التي أقرها المجلس. ونؤكد هنا أنه كلما كان المجتمع المدني متسماً بالديناميكية في مناخ ديمقراطي ومدني وموضوعي ومنفتح. كلما استطاعت المنظمات غير الحكومية إجراء تقييم محايد ومستقل يساعد النواب معثلي الشعب في أداء دورهم.

ونرصد هنا من خلال خبرتنا بعض واجبات البرلمان في هذا المجال:

أ - التأكد من أن هناك صلات منطقية بين سياسات الأمن القومي من ناحية والموازنة المقترحة من ناحية أخرى.

ب - عند مقارنة الأوضاع والسياسات الأمنية القومية المقترحة مع مثيلاتها في السياق الإقليمي والدولي. وكلما كان ذلك مناسباً. طرح أسئلة حول ملائمة خبرات وتجارب الآخرين للظروف الوطنية، ولا سيما تلك الخبرات التي جرت في دول تواجه الظروف نفسها، خصوصاً أن العولمة تغزو مجتمعاتنا السياسية بأوجه مختلفة وبأقنعة متعددة. آخرها الثورات من أجل التغيير، حيناً والثورة من أجل التغيرات، حيناً آخر.

ج - يجب أن يكون دوره في عمليات وضع السياسات الأمنية واتخاذ القرار بشأنها وتنفيذها وتقييمها مقنناً، مع تحديد دوره في كل مرحلة من المراحل الأربع المذكورة أعلاه في الفقرة (ثالثاً).

د - التأكد من أن مهام المؤسسات العسكرية الأمنية:

- محددة بموجب القانون والقواعد والتشريعات العسكرية.

- تتفق وعما هيهم الأمن القومي وسياساته في الإطارين الإقليمي والدولي (إن واقع لبنان متميز ومعقد من هذه الناحية).
- تلبي احتياجات الأمن الفعلية للمجتمع.
- ألا ينتقص أداء القوات العسكرية للمهام غير العسكرية من استعدادها لأداء مهامها الوطنية الرئيسية ألا وهي حماية سيادة الوطن واحترام القانون والشرعية الدولية.
- هـ - التحقق من أن مشاركة القوات العسكرية والأمنية في عملية تطبيق القوانين المدنية معروفة بوضوح، وأن يتم تحديد وتنظيم هذه المشاركة بموجب القانون، وخصوصاً من حيث:
 - الحالات التي يتم فيها اللجوء إلى الاستعانة بالعيش ونوع الوحدات المشاركة في كل حالة.
 - طبيعة هذه المشاركة وحدودها ومدتها.
 - المؤسسة التي تتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار بشأن إشراك القوات العسكرية ووضع حد لهذه المشاركة.
 - تحديد الجهة المختصة للتحقيق في حالة وقوع أي مخالفة للقانون أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والانفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة، بسبب مشاركة القوات العسكرية.

رابعاً: الرقابة النيابية على أجهزة الأمن والمعلومات: بناء على المضمون الوارد آنفاً، وبعد رصد نماذج محددة في تجربتنا اللبنانية، نرى أنه يتوجب على اللجنة النيابية لشؤون الأمن أن:

- أ - تتأكد من أن هذه الأجهزة تتمتع بالحيادية السياسية بعيداً عن الكيدية والنار والحق والتسبيح والتعبية والوصاية... الخ وهي أوتار موسيقى دبكة الفولكلور السياسي اللبناني. وتعمل وفقاً لأخلاقيات المهنة بما في ذلك الالتزام بمبادئ الديمقراطية والشعور بالمسؤولية تجاه الوطن.
- ب - تتأكد من أن لجنة الدفاع النيابية المعنية بعمليات تلك الأجهزة تتخذ الإجراءات اللازمة لتتأكد من أن العاملين فيها قد تعلموا مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون

الدولي الإنساني.

ج - تقوم باقتراح القوانين الملزمة والإشراف على الجوانب الخاصة بالموازنة وعلى دور الحكومة وأداء أجهزة المعلومات. غير أنه يتعين على البرلمان ألا يتدخل على الإطلاق في عمليات المخابرات والأمن والمعلومات الجارية (يمكن أن يتم ذلك لاحقاً في إطار وطني وعلمي وقانوني مسؤول ومحدد بدقة).

د - نتحقق من أنه يتم استشارتها وإبلاغها عن السياسات العامة للأمن والمعلومات التي تضعها السلطة التنفيذية في بعض الحالات. ومن أن العمليات تتم بصورة قانونية وملزمة وتخضع للمساءلة، وهي الوقت نفسه تحافظ على مستوى السرية والفاعلية المطلوبة. ويشمل ذلك الأحكام القانونية الخاصة بمرافقة المكالمات الهاتفية (تؤيد التشديد على مبدأ السرية وضرورة حصر عدد نواب اللجنة، ولا يحق لغير أعضائها حضور اجتماعاتها إلى رؤساء الأجهزة والوزير المختص).

خامساً: الأساليب والأدوات التي يستخدمها مجلس النواب لضمان عمل اللجنة: إن هذه الأساليب والأدوات بدءاً من الإشراف على عمل السلطات العامة والتحكم بالموازنة، مروراً بممارسة الحق في الموافقة على سياسات الأمن والدفاع أو رفضها، وصولاً إلى توصيفات العاملين في قطاعات الأمن والدفاع، فتلك الأساليب والأدوات مفصلة في آليات عمل المجلس النيابي. ونؤكد هنا على المسائل الهامة الكبرى مثل إعلان حالة الطوارئ أو البدء في حالة الحرب أو السلام أو المشروع في استخدام القوة وما يماثلها من حالات... فتلك المسائل ذات أبعاد سياسية هامة وحاسمة بامتياز، على هيئة الحوار الوطني برعاية ضخامة رئيس الجمهورية، رأس الدولة، اتخاذ القرارات المناسبة بصددّها، وإيكال الإشراف على تنفيذ القرارات إلى اللجنة النيابية لشؤون الأمن، وتلك الخاصة بشؤون الدفاع (قد يتم دمج اللجنتين).

وهي هذا السياق، وفي الخاتمة، وبنا، على المضمون الوارد آنفاً، وبعد رصد نماذج تجربتنا اللبنانية، نخلص إلى القول أنه على اللجنة التركيز على أمور عديدة يهمنا منها في وضعنا اللبناني المعقد أن يتم تنفيذها في المقترحات التالية:

أ - التأكد من أنه يتم الالتزام بالقانون الإنساني والضمانات الدستورية وقانون حقوق الإنسان وخصوصاً في تطبيق التشريعات الخاصة بالأمن الداخلي والنظام والمتعلقة باعتقال

المشتبه في أنهم يهددون الأمن والنظام.

ب - التحقق من أن اختصاصات كل من السلطة التنفيذية والمجلس النيابي محددة بصورة واضحة وشاملة في الدستور أو القوانين.

ج - أن مراقبتها عمل السلطات الأمنية لا تتعارض مع أمن الأفراد، بل في واقع الأمر تعزز من أمنهم. فمن دون هذه المراقبة يمكن أن يكون هؤلاء الذين بضرر من أنهم يحملون أمن الأفراد هم أنفسهم الخطر الذي يهددهم.

د - الأخذ في عين الاعتبار أن مسألتي الأمن الداخلي والنظام هما في حدة المواطن. وبالتالي يجب عدم استخدامهما كحجة أو كوسيلة لقمع المواطنين أو لتحقيق الأهداف السياسية. وعلى اللجنة التحقق الدائم من أنه يتم تجنب استخدام الأمن الداخلي كوسيلة للقمع ومن عدم المبالغة في إعطاء قوات الأمن سلطات عسكرية غير ضرورية. وعليها مراقبة إخضاع قطاع الأمن للمعقوبات الإدارية أو القضائية إذا ما بالغ في استخدام سلطاته أو القوة.

هـ - في ظاهرة الإرهاب المتنامية بين حين وآخر، على اللجنة أن تتبع مدخلاً شاملاً لمكافحة الإرهاب لا يركز فقط على حماية الشعب وتحقيق الأمن، بل يعمل على مواجهة الأسباب الجوهرية القائمة وراء الإرهاب مثل الصراعات الداخلية. وعند السعي إلى القضاء على الإرهاب يجب عدم إغفال أهمية فضي العلاقات حوله بالوسائل السلمية وتعزيز الحوار والتفاهم فيما بين الثقافات. كما على اللجنة اتخاذ إجراءات تشريعية من شأنها التعويض على ضحايا الأعمال الإرهابية وذلك كتعبير عن التضامن الوطني مع هؤلاء الضحايا. وعليها التحقق من أن التشريعات المعنية بمكافحة الإرهاب تحقق التوازن بين متطلبات الأمن من جانب، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية من جانب آخر.

و - يجب على اللجنة أن تسعى إلى ضمان أن تكون التشريعات التي تحكم تكنولوجيا المعلومات وجرانم الانترنت تشريعات واضحة، وأنه يتم مراجعتها وتحديثها بحيث تواكب التطور المتسارع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات. وأنه عند تطبيقها يتم تركيز الاهتمام على أهمية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ز - على اللجنة التأكد من أن الأجهزة الأمنية تتبع الأساليب الحديثة في التخطيط المالي وإعداد الموازنة بما يمكن مجلس النواب من إجراء تقييم جيد لإنفاق قطاع الدفاع كي

يتسنى فهم العلاقات بين الأهداف والموارد المالية.

ح - على اللجنة أن تقوم بعمل قوتنة ممارسة الرقابة البرلمانية على عمليات شراء الأسلحة، وأن تتحقق من أن مجلس النواب يمارس رقابة شاملة على قطاع الأمن تعطي جميع الجوانب الخاصة بشراء الأسلحة مع الحرص والتركيز على الاحتياجات الأمنية وعلى الأعباء على الموازنة (على المديين القصير والطويل). كما على اللجنة أن تتحقق من أنه يتاح لها (ومن خلالها للمجلس النيابي) إمكانية التعامل مع الجوانب السرية في صفقات الشراء، ومن أن ذلك يتم فعلاً، في ظل إطار تشريعي يضمن الوفاء بمتطلب المساءلة مع الحفاظ على السرية المطلوبة.

ط - التحقق من أن مجلس النواب يقوم بدراسة وتقييم الأعباء المالية لعمليات شراء الأسلحة وذلك مقارنة بالاحتياجات العامة والأولويات الاجتماعية وذلك للحيلولة دون وقوع الاختلالات التي تؤثر في التنمية المتوازنة الشهيبة في مجتمعنا اللبناني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وبالتالي اتخاذ إجراءات برلمانية للحيلولة دون اتخاذ قرارات طموحة للغاية خاصة بشراء الأسلحة، والتحقق من عقلانية الخطط كي لا تسفر تلك الخطط عن تحمل الدولة لأعباء عسكرية على المدى الطويل تحل بالإبقاء المتوازن (إقتراح الرئيس نبيه بري إنشاء وزارة التصميم/التخطيط لمعالجة هذه المسألة الشائكة). أي باختصار، متابعة مدى التوافق بين سياسات وخطط الدفاع وموازنة الدفاع والإنفاق الفعلي على عمليات شراء الأسلحة والمعدات الحربية.

وفي خلاصة البحث في إشكالية عمل اللجنة النيابية لشؤون الأمن في الرقابة على السياسة الأمنية نقول:

بين الأمن والسياسة تقارب لصيق بيني أحياناً ويهدم أحياناً أخرى. وقد أضحت الرقابة النيابية، التي هي سياسية في جوهرها، على جانب كبير من الأهمية إذا تمت في إطار من الشفافية الكاملة والمساءلة الموضوعية... فعند غياب الشفافية والمساءلة قد تسيء أجهزة الأمن والمعلومات تفسير جوهر عملها بل رسالتها الوطنية، وتؤدي مهامها وكأنها دولة داخل الدولة. وقد تشكل تلك الأجهزة عقبة في طريق التطور الاجتماعي والوحدة الوطنية مما قد يفضي إلى نشوء زيادة احتمالات نشوب اضطرابات داخلية قد تتطور إلى نزاع قابل للاستخدام المصالح. ونؤكد على أن الدول التي أنهكتها حروب دولية ونزاعات داخلية، مثل حال لبنان، هي

الأكثر عرضة لتلك الآثار السلبية.

وبالتالي، علينا في ظل نظامنا الديمقراطي البرلماني المتميز، أن ننصت إلى العلاقات المدنية - العسكرية ونقوم بتطويرها وإدارتها بصورة علمية وقانونية هادفة لنتمكن من اللحق بركب التغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية وخصوصاً في واقعنا الوطني المعقد - وحيث يقتضي عدم التدخل في المسؤوليات المنوطة بالسلطات التنفيذية عند قيامها بوضع السياسات الأمنية وتنفيذها، يجب أن تشمل هذه العملية - قدر الإمكان - بالشفافية، وأن تقوم على المشاركة البرلمانية البناءة دون المسّ بسرية العمل الأمني وفعالية حماية الأمن العام ونؤكد أخيراً على أن مسائل الدفاع والأمن مترابطة ومتداخلة ومعقدة، ومن حق وواجب رئيس الجمهورية، رأس الدولة وسلطانها التي تستشارك في تجسيد سياسات الأمن والدفاع، أن يبادر إلى ممارسة حقه الدستوري في معالجة المسائل المحسّية الهامة الواردة في البند (خامساً) وخصوصاً في إطارين: هيئة الحوار الوطني والسلطات التنفيذية.

القانون الدولي الانساني: ماهية، جوهر، مكونات، مبادئ، قواعد وقرار التطبيق⁽¹⁾

(1) ورقة عمل قدمت إلى الحلقة العلمية الدولية حول «القانون الدولي الأساسي في ظل النزاعات الدولية» - تعليم جامعة نابغ العربية للمنوم الأمنية بالرياض بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو - إيطاليا (7.5 نوفمبر 2012 م)

تمهيد:

قصفت طائرات حربية صيف العام ١٩٦٩ البلدة حيث أقطن والعائلة. كنت في الرابعة عشرة من عمري. حملت شقيقي الأصغر - وكان في حوالي السادسة من عمره - وهرعت به والوالدة الى أحد الملاجئ.

أذكر أنه لحظة الهروب كانت الطائرات تغير من الغرب باتجاه الشرق. وبردة فعل عفوية - وطبعاً غير عسكرية - أدت ظهري لجهة الغرب وحضنت شقيقي الأصغر وحملته وركضت به بخطوات جانبية بحيث يكون في مأمن لجهة الشرق. طناً مني أنني أحبه من الشظايا التي قد تأتي من جهة الغرب. منذ ذلك الحين تساءلت: لماذا يكون المدنيون هدفاً في الحرب؟ تطوعت بالجيش. ورصدت معارك الداخل وضحاياها منذ العام ١٩٧٥.. وعانيت تجربة أشد إيلاماً من ألم الضحايا وقلت: لماذا المدنيون هدفاً في الحرب؟

وحصلت مجزرة في العام ١٩٨٢، وشاهدت بأم العين عملية نرش الجثث بواسطة جرافة كان رمشها يفتزع نارة يداً أو رجلاً أو أشلاء... فتوقف الجرافة احتراماً للمعم والمعلم وليس للنفس التي معضتها وحشية الإنسان. وكنت من خلف كامرة استعملتها من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وخلال الكشف على حوالي ٤(X) جثة أقول: لماذا المدنيون هدفاً في الحرب؟ وحصلت حروب وحدثت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ضرب المدنيين والمواقع المدنية والأماكن المعمية والممتلكات الثقافية، وكانت الذروة في ضياع ونهب آثار الحضارات خلافاً "لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية (لاهاي ١٩٥٤)". وبرز السؤال: لماذا المدنيون والأعيان الثقافية هدفاً في الحرب؟

وبعد تصاعد موجة العنف المفرط في النزاعات الحالية سواء داخلية (ثورات، انتفاضات... إلخ) أو دولية، برزت جهود المجتمع الدولي لصياغة قواعد جديدة تتكامل مع قواعد القانون الدولي الإنساني وتتلاءم مع الأوضاع الجديدة التي تتسم بتدخل العسكريين مع المدنيين، وتضمن احترام حقوق الإنسان. ودعا بعض الخبراء إلى وضع بروتوكول إضافي ثالث إلى اتفاقيات جنيف يتضمن المسائل المرتبطة بهذا الموضوع ومحوه الجديد هو العنف

الذي قد يكون كامناً في أي مكان وأي زمان. في زمن السلم كما في زمن الحرب.

وبرزت الأسئلة: هل يتمتع المعتقلون الدين مارسوا العنف المفرط، بوضعية وأسرى الحرب، التي يكفلها القانون الدولي الإنساني أم يحاكمون وفقاً للقوانين الوطنية للطرف الذي أسرههم أم ومعها لقانون يكون من نتاج العولمة؟ هل يؤثر تصنيف الصراع ضد ما يسمى «العنف المفرط» على الوضع القانوني لأطراف النزاع؟ وكيف يمكن تطبيق الضمانات الأساسية للأشخاص المدنيين الخاضعين لسلطات أحد أطراف النزاع؟ (المادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية).

من يجمع انتهاك القانون الدولي الإنساني بالأفضلية؟ وما هي مسؤوليات التقصير حيال ذلك؟ (المادة 86 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة) ما هي واجبات الرؤساء المدنيين والقادة العسكريين؟

اسئلة قانونية علمية بحثية تستوجب عرض المعطيات الأساسية البنيوية للقانون الدولي الإنساني ومسؤوليات الرؤساء المدنيين والقادة العسكريين في تطبيقه. كما تستوجب شرح واجبات وحقوق أطراف النزاع المسلح وفق ما تنص عليه أحكام القانون الدولي الإنساني الذي صادقت عليه 208 دولة حتى الآن. مع التأكيد على أنه لا يمكن اعتبار أي نزاع مسلح مبرراً، حتى ولو التزم بموجبات قانون النزاعات المسلحة إذا كان هذا النزاع غير خاضع لموجبات ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي لموجبات الشرعية الدولية.

أولاً - جوهر القانون الدولي الإنساني (قانون النزاعات المسلحة - قانون الحرب):
إن القانون الدولي الإنساني هو قسم رئيسي وأساسي من القانون الدولي العام، يتألف من مجموع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحدد قيود استخدام القوة العسكرية في النزاعات المسلحة بهدف:

- أ - تأمين الحماية للمدنيين وبعض فئات الأشخاص والأعيان.
- ب - تأمين الحماية للأشخاص الذين لم يعودوا قادرين على المشاركة في الأعمال العدائية (العاجزون ضحايا الحرب).
- ج - تخفيف المعاناة الإنسانية عن ضحايا القتال والأضرار والخسائر التي تسببها الحروب إلى أقل قدر ممكن.⁽¹⁾

(1) الدكتور محمد الركن علي عواد، العنف المفرط، دار المصنف - بيروت 2001 ص 32. الأبحاث في المنظمات الإنسانية

ومن خلال تحكم القانون الدولي الانساني بالعلاقة بين الدول وأطراف النزاع عن طريق فرض معايير عملية هي مضمون اتفاقيات ومعاهدات دولية، تلزم هذه الدول احترام هذه المعايير وتنفيذها في شكل قواعد تنفيذية واقعية تتماشى مع المبادئ الأساسية لإدارة العمليات الحربية والأمنية.

صحيح أن الضرورة العسكرية ومراعاة الاعتبارات الإنسانية عاملان متناقضان، يحد كل منهما قوة الآخر أثناء الحرب والنوترات الأمنية لكن التجارب أثبتت أن تركيز الجهد الرئيسي على الأهداف الاستراتيجية والمواقع الحساسة والنقاط الحاكمة والابتعاد عن المدنيين وفئات الأشخاص المحميين والمواقع التي ليست لها قيمة عسكرية هما عاملان يحققان الانتصار المطلوب. ويراعيان الاعتبارات الإنسانية المتوخاة ومحورها. عدم إحداث ألام شخصية أو تدمير ممتلكات محمية بالقانون.

هذا الوعي يفرض وجوده من خلال إدراك قيمة الحياة حيث الحرب... وان المعاناة الإنسانية الفاجمة من الانتهاكات لا تروى بانتهاء القتال مما يجعل من تقييد استخدام القوة العسكرية وسيط النفس أمراً مفيداً للطرف الملتزم المنتصر وهي مصلحته عتلاً هو مفيد للطرف المهزوم.

نوجز ونقول: إن جوهر قانون النزاعات المسلحة هو التزامات ثلاثة:

- أ- لا تهاجم سوى الأهداف العسكرية فقط.
- ب- لا تهاجم المدنيين وفئات الأشخاص والأعيان المشمولة بالحماية إلا إذا ثبتت مساهمتهم بالقتال أو أي عمل عسكري آخر.
- ج- لا تستخدم من القوة العسكرية بأكثر مما تحتاجه لإنجاز المهمة وتحقيق النصر⁽¹⁾.

ثانياً: القوانين والاتفاقيات المكونة للقانون الدولي الانساني:

يخاطب القانون الدولي الاساسي الإنسان مباشرة، وهو لم يعد قانون الدول والمنظمات الدولية فحسب بل أصبح قانون الفرد الممنوع بشخصية قانونية. يتضح جوهر هذا القول من

والمنشآت المدنية والمواد التي لا غنى عنها للعبادة وبقاء السكان المدنيين (آثار. مكتبات. أماكن عبادة. تراث قبة ذات طابع تراثي، تراث روحي. مناطق ومعاصر زراعية. شلالات مياه الري والشرب. ماشية...)

(1) القانون الإنساني الحديث يمنع ذلك تحت عنوان «منع التدمير المنهجي» (تراجم اتفاقية جنيف الأولى 1949 / م 51). واتفاقية جنيف الثانية 1949 / م 15 و مواد أخرى)

خلال استعراض أهم القوانين والاتفاقيات المكونة وهي:

أ - قانون العادات الدارجة، يركز على القواعد التي توارثتها المجتمعات بالفطرة والعرف والنتيجة عن:

- المبادئ الإنسانية.
- أحكام الضمير العام.
- ما توارثه الشعوب من العرف المستقر.
- ب - اتفاقية لاهاي لمؤتمر 1899 و 1907 وتضم قواعد تختص ب:
 - تنظيم وسائل حل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية.
 - قيود استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحة البرية والبحرية.
- ج - اتفاقية هيج لعام 1907 وتضم قواعد تختص ب:

- 1 - مفهوم الحياد.
- 2 - إدارة الأعمال الحربية.
- 3 - مفهوم الاحتلال.

د - اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وهي: (١)

- الاتفاقية الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
- الاتفاقية الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
- الاتفاقية الثالثة: بشأن معاملة أسرى الحرب.
- الاتفاقية الرابعة: بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

(هـ) القانون المختلف ويشتمل على:

1 - اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الأعيان الثقافية في زمن النزاعات المسلحة والقرارات المنظمة لها.

2 - البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع والصادران في عام 1977 لاستكمال الحماية التي تكفلها الاتفاقيات في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (النزاعات الداخلية).

(1) حظيت هذه الاتفاقيات باعتراف عالمي باعتبار أحكامها قواعد تشكيل قانوننا ملزما.

(و) لاتفاقيات الدولية المختلفة المتعلقة بنقييد استعمال بعض الأسلحة الخاصة.

لحذر الإشارة هنا إلى أن إضافات جنيف (1949) والبروتوكولات الإضافيان إليها (1977) واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية (1954). عناصر تشكل العمود الفقري للقانون الدولي الإنساني وبالتالي للقضاء الجنائي الدولي الدائم.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني

إن المبادئ الرئيسية التي تتولد منها الطواعد التطبيقية لتحسين مفهوم احترام الإنسانية والكرامة البشرية في النزاعات هي:

أ - الضرورة العسكرية؛

تسمح الضرورة العسكرية باستخدام القوة المناسبة لتغيير مجرى المعركة وحمل العدو على الاستسلام. لكنها تمنع المجهود الحربي الذي لا ينطبق عليه مبدأ "الحسمية" باعتبار أن كل الأعمال القتالية التي لا تقوم على مبررات عسكرية تدخل في إطار المحظورات.

ب - التحديدات:

نصت المادة 35 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على أن:

«إن حق أطراف أي نزاع مسلح في اختبار أساليب ووسائل القتال ليس حقاً لا تقيد قيوداً. وبالتالي، إن حق المتحاربين في اختيار وسائل الإضرار ليس مطلقاً، ويبقى الهدف الرئيسي للحرب هو ضرب القوة العسكرية للعدو وإيقاع الهزيمة به. ويحظر استخدام الأسلحة التي من شأنها زيادة معاناة الجرحى والأمهين وجعل تدهور حالتهم الصحية أو موتهم أمراً محتوماً ومؤكداً. ويقودنا الاستنتاج إلى القول بأنه يحظر كذلك استخدام الأسلحة التي يصعب توجيهها بدقة لضرب الأهداف العسكرية.»

ج - التمييز:

يتمثل هذا المبدأ بـ:

- 1 - التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.
- 2 - التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.
- 3 - الحماية للأشخاص العاجزين عن القتال وهم:

- المفاتون الذين عجزوا عن القتال بسبب مرضهم أو إصابتهم بجروح أو أمرهم
- أو لأي سبب آخر يمنعهم من الدفاع عن أنفسهم.
- عناصر الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية.

د - التناسب:

يتمثل هذا المبدأ في أنه لا يجوز الإهراء في استخدام القوة العسكرية ووسائل القتال بحجم لا يتناسب مع الميزة العسكرية والمباشرة للهدف المقصود والغاية المتوخاة من هذا الاستخدام.

هـ - الإنسانية وعدم التمييز:

يشتمل معاملة جميع الأشخاص معاملة إنسانية دون أي تمييز مرتكز على العرق، الجنس، الجنسية، الانتماء السياسي، وعلى المعتقدات الدينية، وخصوصاً الأشخاص الذين تشملهم الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

و - النية الحسنة:

يتمثل هذا المبدأ بأنه يجب توافر النية الحسنة لدى كل من الطرفين المتنازعين بأن الطرف الآخر يعرف مضمون القانون الدولي الإنساني وسوف يطبقه خلال النزاع ويحترم قواعده. ولديه النية الحسنة هي تطبيق المادة 144 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم "الأطراف السامية المتعاقدة بأن تشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتتعهد

بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برنامج التعليم العسكري (...)" (1).

رابعة - القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني:

إن القانون الدولي الإنساني الذي يحمي ضحايا النزاعات يتضمن في جوهر أحكامه قواعد أساسية لها قوة الصك القانوني الدولي وأهمها:

- 1 - للأشخاص العاجزين عن القتال وغير المشتركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية حق احترام حياتهم وسلامتهم البدنية والروحية..

(1) الدكتور العميد الركن علي مواء، قانون النزاعات المسلحة - دليل الرئيس والفائدة، دار المؤلف - بيروت 2004، ص 29 - 30.

- 2 - يحظر قتل أو جرح عدو يستسلم أو يصبح عاجزاً عن القتال.
- 3 - يجب جمع الجرحى والمرضى والعناية بهم بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته. وتمثل شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر العلامة التي تمنح هذه الحماية ويتعين احترامها.
- 4 - للمقاتلين الأسرى والمدنيين الذين يقعون تحت سيطرة الطرف الخصم حق احترام حياتهم وكرامتهم وحقوقهم الشخصية ومعتقداتهم ويلزم حمايتهم من أي عمل من أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية.
- 5 - يتمتع جميع الأشخاص بالضمانات القضائية الأساسية.. ولا يعرض أحد للتعذيب البدني أو العقلي، أو العقوبات البدنية أو المعاملة القظة أو المهينة.
- 6 - ليس لأطراف النزاع أو أفراد قواتها المسلحة حق مطلق في اختيار طرق وأساليب الحرب. ويحظر استخدام الأسلحة أو أساليب الحرب التي من شأنها إحداث خسائر لا مبرر لها أو آلام مفرطة.
- 7 - يتعين على أطراف النزاع في جميع الأوقات التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين على نحو يقي السكان المدنيين والأعيان المدنية. ولا يجوز أن يكون السكان المدنيون محلاً للهجوم. وتكون الهجمات على الأهداف العسكرية محسوبة⁽¹⁾.

خامساً، - الأهداف العسكرية

كيف يحدد القانون هذه الأهداف؟ يحددها بأنها هي:

- القوات المسلحة بكافة جهاظها وشكلاتها ووحداتها باستثناء أفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية والمواقع المخصصة لها.
- المباني والمنشآت والمواقع التي توجد بها القوات المسلحة أو عتادها وتجهيزاتها (مثل المواقع والثكنات والمخازن...)
- المواقع الأخرى التي تساهم مساهمة فعالة بحكم طبيعتها أو موقعها أو غرضها أو استخدامها بالمجهود العسكري ويحقق تدميرها ميزة عسكرية أكيدة (مراكز قيادة، مراكز اتصال، مشاغل وورش الإصلاح أو الرحبات، النقاط الحاكمة...) ويبقى الهدف العسكري هدفاً عسكرياً حتى في حالة وجود أشخاص مدنيين بداخله.

(1) القواعد الأساسية لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر / جنيف 1987 / ص 9.

نستخلص بالتالي الأهداف التي يحظر مهاجمتها:

- المناطق الحامية: المناطق المنشأة لحماية السكان من الأعمال العدائية وتشمل مواقع الإستشفاء المنزوعة السلاح ومناطق الأمان.
- المدنيون.
- الأفراد غير المقاتلين من الهيئات الطبية والدينية والمنشآت الطبية.
- الجرحى والمرضى والفرقى.
- أسرى الحرب.
- المستسلمون من المقاتلين.
- منشآت وأليات ومواقع الدفاع المدني.
- المنشآت التي تحتوي على مواد خطيرة.
- المواقع الثقافية والعاملين فيها ووسائل النقل التابعة لها.

سادسا - قرار الرئيس لإدارة العمليات مع احترام القانون الدولي الانساني:

- قبل خوض النزاع المسلح يحضر الرئيس أو القائد ويخطط لقرار يتلاءم مع القانون الدولي الإنساني إلى حدود نسبية ملائمة ويجيب على الأسئلة التالية:
- ما هي الطبيعة الجغرافية والديمقراطية لبقعة العمليات ومحيطها؟
- ما هي المواقع والمنشآت وفئات الأشخاص المشمولة بالحماية والموسومة بشارات الحماية؟

وفي تحليله وقراره يجيب الرئيس أو القائد على الأسئلة التالية:

- 1- ما هي الإجراءات العملية الواجب اتخاذها لوقاية تلك المواقع والمنشآت وفئات الأشخاص المشمولة بالحماية من الأخطار والأضرار التي لا مبرر لها؟
 - 2- ما هي التعليمات الواجب إعطاؤها للمرؤوسين لأخذ الاحتياطات اللازمة وضمان عدم انتهاك القانون على خلفية ذريعة الضرورة العسكرية (مع تأكيد مبدأ التناسب)؟
- إن القرار الذي يتخذه القائد هو القرار الذي يسبب أقل قدر ممكن من الأضرار والأخطار والآلام التي لا مبرر لها على الفئات والمواقع المحمية.
- وعند إسناد المهام ينبغي على القائد عدم تكليف الضباط المرؤوسين بما يتعارض مع

القانون الدولي الإنساني، وتأمين التنسيق المستمر مع السلطات المدنية المعنية من خلال إطلاعها، كلما سمح الوضع العملي بذلك، على التطورات المحتملة للعمليات العسكرية و مخاطرها المتوقعة على المواقع المدنية والسكان بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الحربي لهذه العمليات.

على القائد خلال تنفيذ قراره للمعركة مراقبة نظام العمليات، والاضباط النار، في إطار الاتجاه الرئيسي للعبة العسكرية أو الأمنية، مع المحافظة على هامش المناورة للتدخل عند الضرورة بهدف إنقاذ التدابير الفورية وإجراء التعديلات الممكنة لمنع انتهاكات قانون النزاعات المسلحة⁽¹⁾.

إن القرار الذي يتخذه الرئيس هو القرار الذي يسبب أقل قدر ممكن من الأضرار والأخطار والألام التي لا مبرر لها على الفئات والمواقع المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتظل مسألة «ما إذا كانت أوامر الرئيس لمؤوسيه تشكل نوعاً من أنواع الدفاع لصالح المؤوس في حالة الانتهاك» موضوع جدل. ويعبر ذلك عن التعارض بين ما يقتضيه الإنصاف من ضرورة تنفيذ الأوامر وما تقتضيه العدالة من ضرورة عدم ترك مرتكبي الجرائم دون عقاب. وتنقسم الآراء الأكاديمية في هذا الصدد إلى مدرستين رئيسيتين

الأولى: تقول انه في حالة ارتكاب المؤوسين انتهاكات أمر بها رؤسائهم فإنه لا يجوز إنزال العقاب بهم لأن قادتهم هم وحدهم المسؤولون وأنه يجوز معاقبة هؤلاء كمجرمي حرب.

الثانية: تقول أن تصرف المتهم بناء على أمر من رئيسه لا يعفيه من المسؤولية لكنه قد يؤدي الى تخفيف العقوبة إذا رأت المحكمة ان العدالة تتطلب ذلك.

ومناقشة المدرستين تنتهي برأيي إلى القول ان أوامر رئيس لمؤوسه لا ينبغي أن تشكل دافعاً مطلقاً، وأنه ينبغي أن تتمكن المحكمة من بحثها كظرف مخفف.

ومهما كانت مدرسة المسؤول - سياسياً كان أم عسكرياً - عليه أن يعتبر بأنه توجد بالمرصاد آلية للمراقبة والتحقيق، حالياً ولاحقاً، بوسائل فعالة تضمن تنفيذ أحكام

(1) الدكتور علي عواد (عميد ركن م.) من مقال بعنوان «قانون النزاعات المسلحة - إدارة العمليات» مجلة دراسات أمنية عدد نيسان 2003.

الاتفاقيات بحيث تستقر لدى الدول مسؤولية عامة بالزامية تطبيق تلك الأحكام وبضرورة احترامها بغير استثناء يخل بالعدالة الدولية.

وفي الختام: يبقى السؤال الأخير، السؤال الصعب الذي يواجهنا به طلابنا خلال القائنا محاضرات في القانون الدولي الإنساني لماذا نتعلم هذا القانون ونندرب عليه طالما أنه لا يطبق كما يجب؟ جوابنا هو: الانتهاك يسيء إلى انتصار المنتصر ويزيد من خسارة المهزم. وحتى الحرب لها حدود... قول تبرر أهميته من خلال إلزامية منع إنتهاكات القانون الدولي الإنساني ومحاكمة المسؤولين عنها. وصولاً إلى العمل الإنساني حيال الضحايا والمواقع المدنية والأعيان المحمية.. يتبلور كل ذلك في معرفة المسؤول - سياسياً كان أم عسكرياً - لجوهر القانون الدولي الإنساني. والنتائج هي:

أ - تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري. (المادة 87 من البروتوكول الإضافي الأول 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة لجهة تحمل الرئيس مدنياً" كان أم عسكرياً" المسؤولية المباشرة).

ب - تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها الحكومات.. وتجدر الإشارة هنا إلى ما واكبناه منذ مشاركتنا في مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب (الرياض - 2002م) من الاهتمام الخاص الذي أولاه المغفور له الأمير نايف بن عبد العزيز - راعي المؤتمر ولي العهد السابق رئيس مجلس إدارة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - بموضوع إنشاء قسم الأمن الإنساني في الجامعة لتدريس تنفيذ وتطبيق القانون الدولي الإنساني في برامج علمية هادفة ومتطورة تصون البنية المهنية القانونية للقادة العسكريين والأمنيين. كما نشير إلى الجهود الهادفة التي بذلها ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز عندما كان أميراً لمنطقة الرياض في سبيل إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني لتأمين تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها حكومات المملكة، مما يساهم في تحقيق الأمن الإنساني ويبرز صورة خارجية تليق بكيان الدولة في المجتمع الدولي. ونشهد اليوم الترجمة العملية لشعار (مملكة الإنسانية) الذي هو هدف القانون الدولي الإنساني في دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي (مكة المكرمة - 15 آب 2012م) إلى تأسيس مركز للحوار الإنساني لترجمة القيم الحضارية التي تليق بالاسلام وتاريخ الأمة. وهذه القيم الإنسانية تجسد جوهر أحكام القانون الإنساني التي نادت بها

الشرعية الإسلامية السمحاء قبل أي قانون وضعي آخر.

ج - كشف انتهاكات الخصم والمسؤول عنها (رئيس مدني. قائد عسكري..الخ).

د - تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين تحت مظلة الشرعية الدولية.

عرفنا الحرب، ومن يعرف الحرب يدرك قيمة السلام والعدالة أكثر.

القانون الدولي الانساني ومسؤولية الرئيس (أو القائد الأمني/ العسكري) في تطبيقه. ⁽¹⁾

(1) دراسة قدمت كمحاضرة من ضمن فعاليات الندوة الدولية حول «تطبيق القانون الدولي الانساني» والتي نظمها منظمة نداء جنيف - Geneva Call بالتعاون مع «مركز جنيف للسياسة والأمن» في جنيف (27 - 29 / 4 / 2011 م)

مدخل

في مراجعة وثيقة لمضمون الاتفاقيات و المعاهدات المكوّنة لقانون النزاعات المسلحة يمكننا عرض نمطين للعمل على الصعيد الدولي بهدف التخفيف من المعاناة الإنسانية والام ضحايا الحرب: يقضي النمط الأول بضرورة اعتماد الحكومات المعاهدات الدولية ومراعاة التزاماتها في زمن الحرب، ويقضي الثاني بإنشاء إطار تنظيمي تنفيذي لضمان الامتثال لهذه الالتزامات الدولية. إطار له تأثير عامودي من القيادة باتجاه الرعايل الأدنى. و أثبت التجارب أن من شأن الجمع بين الالتزامات الدولية و الإطار التنفيذي أن يحمل السلطات السياسية و القيادات العسكرية على التصرف وفق مقتضيات الإنسانية.

أولاً - مسؤولية الضابط القائد في زمن السلم: في الإطار التنفيذي المتعلق بالقيادات العسكرية يمكننا تلخيص مسؤولية القائد في زمن السلم⁽¹⁾ بالآتي:

أ - التدريب والتمرس على تطبيق قانون النزاعات المسلحة وعرض عناصر الاستجابة التلقائية المستمدة من الإرث الديني والحضاري والضمير العام من جهة، ومن إلزامات القضاة العسكري الذي يترجم التزام الدولة من جهة أخرى. على قيادة القوات المسلحة إدراج مادة هذا القانون في توجيهات التعليم السنوية وعلى مختلف المستويات من الناحيتين النظرية و العملية. بعدها يتولى الضابط القائد ترجمة هذه التوجيهات إلى برامج تعليم تكفل الاستجابة التلقائية المتوخاة.

ب - التأكد من أن مرؤوسيه، أي قادة الوحدات ومن خلالهم عناصر الوحدات — على بيئة واضحة من التزاماتهم بمقتضيات قانون النزاعات المسلحة.

بحقق الضابط القائد هذا التأكد من خلال التفتيش التعليمي الدوري على الوحدات وأثناء المناورات والمشاريع التكتيكية.

ج - التمييز الدائم بين الأعداء المقاتلين و غير المقاتلين أثناء احتدام القتال ضد قوات نظامية. تضمين أمر العمليات (أمر القتال) الخاص بكل عملية قتالية التعليمات المناسبة

(1) الدكتور علي عواد (عميد ركن م.)، العنف المفرط - قانون النزاعات المسلحة و حقوق الإنسان، دار المؤلف بيروت 2001 م، 83 - 84

لضمان هذا التمييز.

د- الاستعلام الكافي عن قوات العدو و خاصة لجهة المسح الاستطلاعي لبقعة العمليات: البقع الجغرافية واشتمالها على الأعيان المشمولة بالحماية. الزي العسكري و صفته الغالبة. و أعمال انتظام العسكرية التي يمكنه. أي العدو. اللجوء إليها... الخ.

هـ- التعاون الوثيق مع السلطات المحلية و الاشتراك معها لوضع المخططات المسبقة لجهة:

1. نشاطات قوى الإطفاء والدفاع المدني و جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واستخدام شاراتها تأمين الملاحين للمدنيين و تنظيمها و تنظيم أحجام استيعابها.

2. إجلاء المدنيين من بقعة العمليات العسكرية إلى الخلف أو إلى الملاحين المجهزة وفقاً لتقدير الضابط القائد و دون أن يمسّ هذا الإجراء الأمن الحربي (العسكري) للعمليات.

3. تجهيز و تجربة أنظمة الإنذار و توزيع المهام على مختلف قوى و قوات الإجلاء.

و- التعاون الوثيق مع السلطات والهيئات المدنية (وزارة الصحة والمستشفيات الخاصة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. الجمعيات الصحية الأهلية...) للتنسيق بين الخدمات الطبية العسكرية والخدمات الطبية التابعة لتلك السلطات والهيئات. تتضمن تعليمات التنسيق التي يعممها الضابط القائد في أمر العمليات (أمر القتال) على الوحدات المرؤوسة: قطاع عمل هذه الخدمات⁽¹⁾. مساهمة المدنيين بالعمل في الوحدات الطبية العسكرية، ومساهمة العسكريين بالعمل في الخدمات الطبية المدنية. تعليمات استخدام السلاح داخل المنشآت الطبية⁽²⁾ والتشديد على أن مشاركة الوحدات الطبية بالقتال يجرى إسقاط حقها من الحماية (المادة 19 من ج 1). تعليمات استخدام الشارة الطبية و عدم التهاون في ضبط هذا الاستخدام⁽³⁾. تعليمات تطهيرية لفصل أماكن معالجة جرحى القوى التابعة لهذا القائد عن أماكن معالجة جرحى العدو.

ز- تحديد الإجراءات العملانية الواجب اتخاذها فور ظهور حاجة المرافق العامة للبلاد إلى

(1) يمكن أن تكون الوحدات الطبية عسكرية أو مدنية و هي تشمل المستشفيات الطبية و معارن الأدوية و مراكز العلاج والمستشفيات.

(2) يعود لأمراد الخدمات الطبية أن يعمموا أسلحة شحمية للدفاع عن أنفسهم أو عن الجرحى و المرضى الذين يمتنون بهم (مادة 22 من ج 1 مادة 23 من ب ج 1).

(3) نوضح الشارة المميزة للصليب الأحمر (الهلال الأحمر) على المعاني التابعة للخدمات الطبية و على الفرق العاملة فيها ولا يجوز إخفاء هذه الشارة إلا للضرورة العسكرية.

الدعم العسكري، وذلك ضمن الإمكانيات العسكرية المتاحة.

ج- تضمين مناهج التدريب مسبقاً وأمر العمليات (أمر القتال) لاحقاً أهمية واضحة على مسألة الضباط

المرؤوسين المتوقعة وهي:

1. ما هي الإجراءات التنظيمية التي تحدد السلوك حيال أسرى العدو وجرحاه؟
2. كيف يتم تقديم الإمدادات النوجستية مع تأمين فصل قوتاتها عن باقي قنولات الإحلاء، تقادياً للأخطار التي قد يتعرض لها الجرحى والمدنيون والأسرى.
3. ما هي المسائل التي يجب التركيز عليها خلال تدريب القوات قبل حوض العملية العسكرية؟
4. ما هي التوجيهات والتعليمات التي يجب أن تتزود بها الوحدات الصغيرة العاملة في قطاع منعرل تقريباً (إغارات، دوريات استطلاع، عناصر المعركة القريبة)...⁽¹⁾ بشأن السلوك وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.
5. ما هي التعليمات المناسبة التي يجب أن يتزود بها العسكريون لمعرفة سلوكهم الواجب التزامه عند وقوعهم في الأسر (حقوق الأسير، أسلوب التعامل مع الوثائق العسكرية منعا لاستثمارها في الاستعلام المعادي...) بما يتوافق وقانون النزاعات المسلحة⁽²⁾.

ثانياً - مسؤولية الضابط القائد في حالة الحرب:

تضع الجيوش النظامية خططاً دقيقة للقتال وتنفيذ المهام الإستراتيجية العملية والتكتيكية التي تكلف بها من القيادات السياسية والعسكرية العليا، وبالتالي لا يجوز لقيادات

(1) وحدات صغيرة تعمل بشكل إغارات وكمائن... تلجأ بالعدو وتقاتله معتمدة على عنصر الإنسان بشكل أساسي. تبرز أهمية إعداد المقاتل - الإنسان، لمواجهة الظروف النفسية المتوترة التي تعيق بمجمل عناصر وشروط المعركة القريبة، وهذه الظروف مرآتها قد تدفع الخصم إلى ارتكاب الانتهاكات حوال الوحدات الصغيرة المنمثلة.

(2) يجب احترام شخص الأسير، عدم تعذيبه وتحقيره، عدم استغلاله للتجارب العلمية، عدم تعريضه لأعمال انتقامية... يحتمل أسوأ الحرب في الملابس العسكرية وعتاد الحماية الشخصية (الخوذة مثلاً)، الأوسمة والشارات ومعدن الأكل ومطرقة الماء والأكل المرزوم، بملف الهوية والملابس المدنية، الملابس الخاصة، الأغراض الشخصية (صور ورسائل مائكية...) (المادة 18 من ج 4، ب، إ، ج، الأسير بأسرع وقت ممكن إلى منطقة آمنة) (المادة 19 من ج 4) ولا يمكن إرساله إلى منطقة معسورة بالبر (المادة 23 من ج 4) ... يؤكد الضابط القائد أن مسؤولية معاملة الأسرى من واجباته لأنهم يقومون تحت سلطة الدولة لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرنهم (م 12 من جنيف 4)

حوالي 191 دولة صادقت على اتفاقيات جنيف بعض المعاهدات المكونة للقانون الدولي الإنساني أن تخطط لعملياتها العسكرية و تصوغ أوامر عملياتها (أوامر قتال) بما يعالج قواعد هذا القانون الذي تعهدت بتنفيذه بعد المصادقة عليه.

ولكن، ماذا تفعل القوى المقاتلة في معارك فرضتها ظروف طارئة يتخذ فيها القائد المروؤس قرارات فورية يتصدى بها لوضع تكتيكي ملح؟ ماذا يقرر هذا الضابط لمواجهة ضرورة منع العدو من اجتياز منطقة آهلة بالسكان، أو تدمير مريض مدفعي بالقرب من محطة توليد طاقة خطيرة؟

يتمثل جواب قانون النزاعات المسلحة على هذه الأسئلة بوضع قواعد تُقيد قرارات الضابط القائد في حالة الحرب.

هذه القواعد لا تمنع تنفيذ المهمة القتالية و تحقيق النصر، بل تسمح بذلك مع مراعاة تنفيذ قانون جنيف وضبط التدمير و عدم إلحاق أضرار و آلام مفرطة بالعدو لا مبرر لها. لذلك، يحتاج الأمر إلى ضابط قائد ماهر شديد المراس يراعي خلال معركته ما يلي (1) - السيطرة التامة على مروؤسيه و على مصادر النيران لمنع الانتهاكات الجسيمة لقانون الحرب.

الاقتصار على العمليات اللازمة لتقهر العدو و هزيمته، و تذكر أن تدمير 60 - 70 ٪ من قدرات العدو البشرية و العسكرية يكفي لتقهره و التغلب عليه، وبالتالي لا يكون هناك مبرر لتدمير باقي أفراد أو معداته. (حتى الدب لا يجهز بعضة فائته على خصمه المتراجع!).

- عدم جواز إصدار الأوامر أو التخطيط المسبق لعدم إبقاء أحد من العدو على قيد الحياة. - الإمتناع عن العمليات أو استخدام الأسلحة التي تسبب ألماً أو أضراراً لا مبرر لها والمحظور استخدامها دولياً.

- عدم استخدام الهجمات العشوائية، وهي التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد.

- عدم القيام بهجمات ردع ضد السكان المدنيين أو الأعيان في المدينة.

- الحرص التام على توجيه كل عمليات ومصادر نيرانه للأهداف العسكرية وعدم إصابة غيرها من الأهداف إلا عرضاً وبشكل غير مباشر. والحقيقة أن تحقيق تلك المعادلة الهامة وضبط نوازنها باستمرار يتوقف إلى حد كبير على التدريب المسبق في وقت السلم

(1) الدكتور علي عواد (عميد ركن م.)، العنف المفرط، مرجع سابق ص 87

الذي تكلفه الضابط والجنود على كل أعمال القتال من ناحية، وعلى قواعد القانون الدولي الإنساني من ناحية أخرى... حتى يكون إحصائهم عن إطلاق النار في مواضع الإحجام متقارباً كما هو الشأن عند إحصائهم عليه في مواضع الإقدام (استجابات تلقائية)⁽¹⁾ إذن، في حالة الحرب يواجه الضابط القائد ثلاثة أنماط من المسؤوليات:

- مسؤولية خلال الهجوم.

- مسؤولية خلال الدفاع.

- مسؤولية خلال القتال التأخيري.

وبما أن القتال التأخيري يشمل على دفاع وهجمات معاكسة منطوق إلى مسؤوليات الضابط القائد في عمليتي الهجوم والدفاع.

21 - مسؤولية الضابط القائد خلال الهجوم:

إن المسؤوليات العملية للضابط القائد تنبع من مضمون مبادئ وقواعد قانون النزاعات المسلحة المفصلة آنفاً، لذلك سنلحظها نالاً وهي:

أ - يحظر على الضابط القائد:

1. توجيه الهجوم إلا نحو هدف عسكري معين بعد تعيين موقعه والتحقق من صفته بدقة ووضوح⁽²⁾.

2. معالجة عدد من الأهداف العسكرية المتباعدة والتي يقع بينها فئات أشخاص أو أعيان مشمولة بالحماية على أنها هدف عسكري واحد⁽³⁾.

ب - ينبغي على الضابط القائد:

1. أن يختار الهدف، حين يكون الخيار ممكناً بين عدة أهداف عسكرية تحقق الميزة العسكرية ذاتها، الهدف الذي يتوقع أن يؤدي الهجوم عليه إلى أقل قدر من الأضرار على فئات الأشخاص والأعيان المحمية⁽⁴⁾.

2. أن يأخذ الاحتياطات الضرورية عند اختيار نوع الأسلحة المستخدمة في الهجوم بحيث

(1) دراسات في القانون الدولي الإنساني - دار المستقبل العربي، بيروت 2000 ص 320.

(2) المواد 48، 49، 57 من ب ج 1.

(3) المادة 51 من ب ج 1.

(4) المادة 57 من ب ج 1.

ينفذ مهمته بأقل قدر من الخسائر في صفوف فئات الأشخاص المدنيين.

3. أن يراعي في اختيار اتجاهات الهجوم الرئيسية (والثانوية إذا أمكن) وتوقيته أن يوقع أقل قدر ممكن من الأضرار في صفوف المدنيين.⁽¹⁾

أن يوجه إنذاراً مسبقاً بالهجمات التي يحتمل أن توقع ألاماً وأضراراً بالأحياء السكنية إذا سمح الوضع العملائي بذلك و دون المس بالامن الحربي (إطلاق نار تحذيري في الهواء، فتح مسالك تشكل مناهد خروج من بقعة الخطر، إلقاء منشورات من الطائرات...) في كافة الظروف، يكون الهجوم الذي يشنه القائد مشروعاً حين يستهدف حصراً: القوات المسلحة والمنشآت والمواقع والأسلحة والآليات وكافة الأغراض المشتركة في المجهود الحربي.

إن التزام الضابط القائد بالمسؤوليات الواردة أنفاً، المرتكز على إضطلاع قيادته السياسية - العسكرية بدور أساسي في عملية قمع المظاهرات الجسيمة لقانون النزاعات المسلحة⁽²⁾، يحقق الضبط اللازم للقتال وأنماطه ووسائل التدمير المختلفة ويضع قيوداً صارمة على المرووسين (ضباطاً، ورتباء، وأفراداً) لجهة حرية أحداث الألام والأضرار خلال عمليات الهجوم، خصوصاً وأن هذه الألام تتصافم باضطراب مع التقنية الحديثة في الأسلحة التدميرية.

22 - مسؤولية الضابط القائد خلال الدفاع:

كما في الهجوم، سنعتمد إلى إيجاز المسؤولية التي يمكن استخلاصها واستنتاجها مما سبق كما يلي:

أ - يحظر على الضابط القائد:

1. استخدام المدنيين أو الأعيان والمواقع المدنية وفئات الأشخاص المشمولين بالحماية كدروع بشرية تساعد في الدفاع والتصدي لهجوم العدو المتوقع.
2. تنظيم عملية الدفاع (قطاعات مدافعة، محاور عملائية أو لوجستية مرابض مدفعية وأسلحة إجمالية، مراكز قيادة، عقد اتصال...) داخل المناطق الأهلة بالسكان.

(1) في حالة ارتكاب مخالفة جسيمة، يجوز للقيادة السياسية العسكرية (الطرف المتعاقد) حسب إختيارها أن تُعيل المتهمين بارتكابها إلى المعاكمة أو تسليمهم إلى طرف متعاقد آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة الهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص.

(2) المادة 58 من ب ج ا.

3. استخدام الشارات المميزة الحامية استخداماً عشوائياً، (يجب اتخاذ التدابير الضرورية كي يكون هذا الاستخدام منضبطاً).

يجدر التوسع في هذا الموضوع على كافة عناصر القوات المسلحة معرّفة الشارات المميزة الحامية المحددة في قانون التراعات المسلحة والمعتمدة لتأمين الحماية المتروعة للأشخاص والمواقع والمعدات خلال القتال وعدم التعرض لهم بأي شكل من الأشكال إلا إذا أسيء استعمالها لغير الأهداف التي وجدت من أجلها.

قضت المادة ١٩ من اتفاقية جنيف الأولى بأنه "لا يجوز بأي حال الهجوم على المنشآت الثابتة والوحدات المتحركة التابعة للخدمات الطبية، بل نعتزم ونُحرم في جميع الأوقات بواسطة أطراف النزاع... والشرط الأساسي لاستمرار هذه الحماية هو عدم المساهمة بالأعمال الحربية تحت طائلة إسقاط الحق بها. يقتضي أن يحمل أفراد الخدمات الطبية بطاقة هوية خاصة ووضع الشارة المميزة على الذراع للتمكن من تمييزهم واحترام حق حمايتهم. يحق لهؤلاء حمل أسلحة شخصية للدفاع المشروع عن النفس أو عن جرحائهم ومرضاهم. إذا وقع البعض منهم في قبضة الخصم فلا يجوز اعتبارهم أسرى حرب، بل يجوز السماح لهم برعاية أسرى الحرب التابعين لقواتهم. أما العسكريون الذين يُكلفون بمهام خدمات طبية مؤقتة (ممرضون، مساعدو حاملتي نقالات...) فيتمتعون أيضاً بالحماية ولا يجوز مهاجمتهم ويعاملوا كأسرى حرب لدى وقوعهم في قبضة العدو.

كذلك، قضت المادة ٢٤ من البروتوكول الإضافي الأول بأنه لا يجوز مهاجمة المنشآت ووسائل النقل والأشخاص الذين يحملون شارة الدفاع المدني (مثل أزياء متساوي الأسلحة على أرضية برتقالية).

يحق لأفراد الدفاع المدني حمل أسلحة شخصية خفيفة للدفاع عن أنفسهم للحطام على النظام وليس لمجابهة القوات المعادية.

أما أفراد الهيئات الدينية، أي رجال الدين لدى وقوعهم في قبضة العدو لا يمكن اعتبارهم أسرى حرب، بل يسمح لهم بتلبية الحاجات الروحية لأسرى الحرب التابعين لقوات بلدتهم^(١).

(١) الدكتور علي عواد (عميد ركن م.) من مقال بعنوان "قانون التراعات المسلحة - إدارة العمليات معجلة، دراسات أمنية، عدد نيسان ٢٠٠١

(ب) ينبغي على الضابط القائد:

4. أن يختار من بين المواقع الدفاعية، عندما يكون الاختيار ملزماً، الموقع الدفاعي الذي يتوقع أن يسبب عند مهاجمته من قبل القوات المعادية أقل قدر من الأخطار والأضرار على الأحياء السكنية (المدنيين) وعلى فئات الأعيان المحمية.
5. نقل المدنيين (وفئات الأشخاص المشمولين بالحماية) والأعيان الحصارية التي يمكن نقلها وقبل بدء العمليات العسكرية إلى مناطق بعيدة عن بقعة هذه العمليات ولا تعرضهم للأخطار المتوقعة لاحقاً عند تطور القتال⁽¹⁾.
6. نقل المرافق المدنية (دفاع مدني، صليب أو هلال أحمر، مؤسسات أهلية إغاثية...) إلى مواقع خارج قطاعات الأهداف العسكرية بالتنسيق مع السلطات المدنية المحلية وتعاونهم (حاكم إقليمي، محافظ، قائمقام، رؤساء المؤسسات الأهلية...).

ثالثاً - قرار الضابط القائد للمعركة وإدارة العمليات:

قبل خوض القتال يحضر القائد ويخطط لقرار معركة يتلاءم مع قانون النزاعات المسلحة إلى حدود نسبية ملائمة. والعامل الأساسي في اتخاذ هذا القرار هو عامل الاستعلام وجمع المعلومات الذي يسمح له بتحليل الوضع التكتي وتسهيل حزمات ضوئية على الإحتياجات الواجب اتخاذها لإحترام قواعد هذا القانون.

في استعلامه يجيب الضابط القائد على الأسئلة التالية:

- أ- ما هي الطبيعة الجغرافية والديمقراطية لبقعة العمليات ومعيطها؟
- ب- ما هي المواقع والمنشآت وفئات الأشخاص المشمولة بالحماية؟
- في تحليله وقراره (هجوم، دفاع...) يجيب الضابط القائد على الأسئلة التالية:
 - 1 - ما هي الإجراءات العملية الواجب اتخاذها لوقاية تلك المواقع والمنشآت وفئات الأشخاص المشمولة بالحماية من الأخطار والأضرار التي لا مبرر لها؟
 - 2 - ما هي التعليمات الواجب إعطاؤها للضباط المرؤوسين لأخذ الإحتياطات اللازمة وضمان عدم انتهاك قانون النزاعات المسلحة على خلفية ذريعة الضرورة العسكرية (مع تأكيد مبدأ التناسب)؟

(1) المادة 58 من ب ج 1 من كتاب العنف المعرفه على عواد، مرجع سابق، ص 92 - 5.

خلاصة وتوصيات

إن القرار الذي يتخذه القائد هو القرار الذي يسبب أقل قدر ممكن من الأضرار والألام التي لا مبرر لها على الفئات والمواقع المحمية.

وعند إسناد المهام ينبغي على القائد عدم تكليف الضباط المرؤوسين بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، وتأمين التنسيق المستمر مع السلطات المدنية المحلية من خلال إطلاعها. كلما سمح الوضع العملي بذلك. على التطورات المحتملة للعمليات الحربية وخطورها المتوقعة على المواقع المدنية والسكان بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الحربي لهذه العمليات.

على القائد خلال تنفيذ قراره للمعركة مراقبة نظام العمليات والضباط النازية في إطار الاتجاه الرئيسي للعمليات العسكرية أو الأمنية. مع المحافظة على هامش المناورة للتدخل عند الضرورة بهدف اتخاذ التدابير الفورية وإجراء التعديلات الممكنة لمنع انتهاكات قانون النزاعات المسلحة.

وتظل مسألة «ما إذا كانت أوامر القائد لمرؤوسيه والمبينة على قراره للمعركة تشكل نوعاً من أنواع الدفاع في حالة الانتهاك» موضوع جدل. ويعبر ذلك عن التعارض بين ما ينص عليه الإنضباط العسكري من ضرورة تنفيذ الأوامر وما تقتضيه العدالة من ضرورة عدم ترك مرتكبي الجرائم دون عقاب. وتنقسم الآراء الأكاديمية في هذا الصدد إلى مدرستين رئيسيتين:

- الأولى: تقول انه في حالة ارتكاب المقاتلين انتهاكات أمر بها قادتهم فإنه لا يجوز إنزال العقاب بهم لأن قادتهم هم وحدهم المسؤولون وأنه يجوز معاقبة هؤلاء كمجرمي حرب.
- الثانية: تقول أن تصرف المتهم بناء على أمر من قائده لا يعفيه من المسؤولية لكنه قد يؤدي الى تخفيف العقوبة إذا رأت المحكمة ان العدالة تتطلب ذلك.

ومناقشة المدرستين تنتهي برأيي إلى القول ان أوامر رئيس لمرؤوسه لا ينبغي أن تشكل دفاعاً مطلقاً، وأنه ينبغي أن تتمكن المحكمة من بحثها كخرف مخفف.

وأخيراً، مهما كانت مدرستك أيها المسؤول، عليك أن تعتبر بأنه توجد بالمرصاد آلية للمراقبة والتحقق، حالياً ولاحقاً، بوسائل فعالة تضمن تنفيذ أحكام الإتفاقيات بحيث تستقر لدى كل العيوش مسؤولية عامة بالرامية تلك الأحكام وضرورة احترامها بغير استثناء يخل بالتأكيد بالعدالة الدولية.

تحديات القانون الدولي الإنساني: الواقع والتطلعات⁽¹⁾

(1) دراسة نشرت في مجلة الدراسات الأمنية - بيروت العدد 13 - كانون الثاني / آذار 2003

تمهيد:

كان جميع المشاركين في ملتقى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي عقد في القاعة الكبرى لجامعة السوربون في باريس بتاريخ ٤/ شباط/ ١٩٩٩. يصفون إلى كلمة وزير التعاون الفرنسي برنارد ديرييه ويحدثون بوجود بعضهم كمن يبحث عن مجهول عنه بعده عند الآخر حين قال الوزير: «لم يشهد العالم أبداً هذا القدر من الحروب، ولا هذا القدر من المذابح ولم يحدث أن أصابته هذه الحالة من العجز».

الفائد. سياسياً كان أم عسكرياً، هو المدرك الأول لمعنى هذا القول، والمدير الأول للمصير، التقليل الناجم عن النزاعات المملوكة وأثرها العميق من الناحية الإنسانية لجهة خرق القوانين الدولي الإنساني وسحق الملايين من الضحايا الأبرياء... خروقات باقت حدتها لدرجة أنها في أغلب الأحيان لم توفر الظروف المؤاتية لعمل المنظمات الإنسانية. حكومية كانت أم غير حكومية...

تشاهد احتمال عيد الميلاد والشجرة المزدانة بألوان الدنيا وأضواء البدخ والسفر السحري. تشاهد حرس العيد وريشة الأوراق المتلاثلة ووجوه أطفال عملاء الدين... وفحاة تطل عليك وجوه أطفال تحلق في اللاشيء. في المجهول، تريد سلاماً وأماناً قبل كل شيء، ثم الطعام والماء وضروريات الكائن الحي.

وبلغ، استرخاء الضمير، ذروته في وجه الطفلة، إبريليا، الكولومبية التي تقاوم مع ميليشيات الحرب الأهلية وهي في سن الثانية عشرة بدل اللعب بالعراس! كما في حصد الطفل في «قناة دون رأس... كما في وجه محمد الدرة في غرة^(١)... يحضر في الجسد والوجه شيان ويغيب شيء واحد: الظلم ورائحة البارود يحضران... والإنسانية غائبة.

تعكس الحرب الغريزة العدوانية لدى الإنسان - إحدى أقوى غرائزه - ومن خلال كونه العلاقة المسيطرة بين الشعوب منذ الأزل فقد تسببت خلال الـ 500 سنة الأخيرة من التاريخ

(١) لا اعتقد أن أيّاً مما سينسى ما عاشه عبدة الرعب والفزع التي ارتفعت على مصدا محمد الدرة قبل أن يفارق الحياة، (من تعليق لعادم الحرميين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية)

بموت 5 مليارات إنسان، وخلال الـ 340 الأخيرة لم يعرف العالم سوى 250 عامًا من السلام العام؛ قضت الحرب العالمية الأولى على 10 ملايين إنسان بنسبة 20 مقاتلاً مقابل مدني واحد، دون الأخذ بالحسبان 21 مليون وفاة ناتجة عن الأوبئة⁽¹⁾.

وفي الحرب العالمية الثانية قتل 40 مليون إنسان بنسبة التعادل بين العسكريين والمدنيين. وبين عامي 1945 و 1984 أصبحت نسبة الضحايا تقدر بـ 10 مدنيين مقابل عسكري واحد، وفي العقدين الأخيرين من العام 2000 قدرت المؤسسات الإنسانية الدولية النسبة بـ 95 مدنياً مقابل 5 عسكريين. وقد تدر النسبة في حال اندلاع حرب نووية بـ 100 مدني مقابل عسكري واحد⁽²⁾.

وفي اعتقادنا أن نسبة الضحايا المدنيين قد ازدادت منذ العام 1984 وحتى نهاية القرن العشرين بسبب طبيعة النزاعات الحديثة التي اجتاحت العالم. إذ أضحت النزاعات في أغلبها ذات طابع غير دولي. طابع انني - قومي يتمازج مع طابع حروب التحرير الانفصالية وحروب تحقق - الحكم الذاتي، وبالتالي يشمل تأثيرها مجمل الكتلة البشرية للمجتمع محور الصراع وساحته.

إن نهاية القرن العشرين لا تطلق⁽³⁾، لأن الأثر الإنساني لـ، الصراعات الحديثة، التي «ازدهرت» بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة كان عميقاً بسبب ضعف دور «شرعية الدولة» في هذه الصراعات، وبروز مجاهدات العصابات والإرهاب والضمير والعصابات والمافيات... والناتج الرئيسي هو خرق كل قواعد السلوك الإنساني واغتصاب مقتضيات القانون الدولي. تتمحور أسباب الخرق والاعتصاف المذكورين بصورة جذرية في مشاركة الميليشيات الزمر المسلحة والمرترقة الحشوش النظامية في أعمالها العسكرية وفي هجمات عشوائية وممارسات منتهكة لحقوق الإنسان مما يفاقم من تعقيد النزاع. وبالتالي، تبرز الصعوبات جليلة أمام ممارسة العمل الإنساني لصالح الضحايا. وتتضاعف هذه الصعوبات في ظل انقيود الخطيرة (قومية، إقليمية، سياسية....) التي تعترض تقديم الغذاء والدواء وضروريات الحياة للسكان المدنيين ولغيرهم ممن هم خارج القتال...والذين يتحولون في معظم الأحيان إلى رهائن!

(1) جان بكنيه، القانون الدولي الإنساني - نظوره ومبادئه، معهد هنري دومان للنشر، جنيف 1981 ص 81.

(2) القانون الدولي الإنساني، نظوره ومبادئه، المرجع السابق ص 83.

(3) Le Monde Diplomatique عدد تموز 1999.

حتى الحرب لها حدود - قول تيرر أهمية بعد إعلان كافة المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية أن ١٩٧٥ من ضحايا الحروب الحديثة هم من المدنيين مقابل نسبة 5% خلال الحرب العالمية الأولى . وهذا القول يستند دوره من خلال التأسيس على تكثيف الجهود لمنع الانتهاكات ومحاصرتها وصولاً إلى ممارسة العمل الإنساني السامي حيال الضحايا إبان النزاعات المسلحة..

١ - الذئب والإنسان...

...حتى عندما يتصارع ذئبان. من يشعر بضعفه ووهي قوته واقترب هزيمته يتراجع بجفون مرتخية. ماداً عنقه نحو الأمام باتجاه الأسفل معلناً استسلامه... والذئب الآخر لا يجهز عليه بعضه قائلة. هذا ما يفعله الحيوان.

بالمقابل نقرأ للكاتب أريمون داجيل عن شاهد عيان عما فعله الإنسان في حرب غابرة.

...كان في المعبد دماء كثيرة أريقفت وجعلت الجثث تسبح فيها. وكانت الأذرع المبتورة والأيدي المقطوعة عائمة فيها....

تعودنا المشاركة المؤثرة إلى استنتاج وحشية الإنسان إبان صراعه مع أخيه الإنسان على نفوذ الدنيا وخيرات الأرض. وإلى التأكيد أنه في عمق التاريخ كان الأقوى في المجتمعات القديمة يتبع انتصاره بمذابح وحشية أين منها ويلات الممارك.

إذن...

- كي لا يكون الإنسان أكثر حيوانية من الحيوان...
- وهي سبيل تطبيق أدياننا السماوية كافة. وهي المنبع الروحاني الأول لقانون النزاعات المسلحة...
- وكي نجعل الحرب والعمليات الأمنية، في حال أكرهنا عليها، أكثر إنسانية...
- وكي يلتزم تطبيق ما تمهدت به حكوماتنا في تصديقتها على معاهدات حصارية..
- وكي نطبق شعار حتى الحرب لها حدود...
- وهي سبيل الوصول بشواتنا المسلحة إلى مرحلة الاستجابة الثقافية أثناء العمليات العسكرية - الأمنية...

- وفي سبيل كشف انتهاكات العدو خلال النزاع المسلح...
- في سبيل كل ذلك...

يقتضي تعليم مبادئ وقواعد قانون النزاعات المسلحة. وعندما ندرب هذا القانون نتوصل إلى ثلاث نتائج أساسية:

- أولاً: لا ندع ضحايا آخرين في مكان ما من العالم يرددون ما قالته «إيفا نكاريفا نوفيتش» التي تركت اليوسنة لاجئة: «اعتقد أن القانون الدولي الإنساني جيد للغاية، لكنه مجرد حبر على ورق».
- ثانياً: تطبيق قانون النزاعات المسلحة واحترام مبادئه الأساسية بما لا يتعارض مع هدف السلطة السياسية وتنفيذ المهام القتالية والأمنية المسندة للوحدة العسكرية.
- ثالثاً: كشف همجية الخصم الذي خرق هذا القانون في مجرى الأعمال القتالية ومطالبة المجتمع الدولي... وبالتالي الشرعية الدولية بالقمع... والمعাকمت والتعويضات...

2 - الأديان تعلم القانون الدولي الإنساني:

إن الصواب الإنساني للنزاعات المسلحة لم تكن ذات شأن في العصور القديمة والوسطى. كانت ترد في سياق «الأديان» دون تطبيق: الهدف الأساسي هو تدمير الخصم دون أدنى مراعاة للأبعاد الإنسانية. المنتصر يقتل الأسرى أو يعذبهم ويمثل بهم وفي النهاية يستعبدهم... المنتصر يعتبر النساء سبايا أو غنائم حرب مثل الأرض والذهب والأغراض...
.... وفتحت الأديان الطريق واسماً أمام القانون الدولي الإنساني بعد تاريخ حافل بالمعاسي. والمجازر والمذابح الجماعية وكم أفواه فلاسفة الإنسانية والمفكرين المختبئين في غياب الكبت والقمع والملاحقات البدائية. وكانت الومضات المشرقة تبرز من خلال هذا التاريخ الأسود. ومضات تحمل معاني إنسانية سامية لتوفير الأمان خلال أو بعد صراعات وحشية دامية. ويتلاقى جوهر القانون الدولي الإنساني، الذي يحتم احترام حقوق الإنسان إبان النزاعات المسلحة لحماية حقوق المقاتلين والضحايا. مع عراقة التراث العربي الذي أكد على مدى التاريخ حرصه على تقاليد الفروسية (عدم قتل الفارس عندما يقع عن فرسه) واحترام الشخصية الإنسانية للخصم سواء كان مقاتلاً مسلحاً أو عزلاً أم أسيراً أو مريضاً...
إن الشواهد المأخوذة من التاريخ العربي وتراثه الإنساني تدلنا على مدى هذا التلاقي مع مفهوم القانون الدولي كـ «حرمة ضوئية» من القواعد القانونية التي تحفظ حقوق مقاتلي

وضحايا المزايدات المسلحة وتعرض قبوداً على استخدام الوسائل العسكرية بؤكه. هذا التلافي اتفاق مضمون المعاهدات الدولية الإنسانية المعاصرة مع مضمون التراث العربي الذي يتمثل بالنبل والرحمة وحفظ الأعراس وتكريم اللاجئين والفضيلة في المعاملة...

يتحلى هذا المضمون بأبهى صورة في حديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى كل من يتولى أمره الجند: «الطلقوا اسم الله تعالى، وعلى بركة رسوله. لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً صغيراً، ولا امرأة، ولا تغلوا، واصلحوا وأحسنوا. إن الله يحب المحسنين...»

ولقد أوجد التراث الديني الإسلامي - المسيحي القواعد العلمية لمنع الممارسات القاسية وتحجب المواجهاات الوحشية المسلحة بغير مبرر قاهر، وأرسى هذا التراث مبادئ المعاملة الإنسانية للعدو والأعزل أو الأسير ولغير المقاتلين من شعب الخصم، وكفل سلامة المبعوثين وحظر الغدر والخيانة... كل ذلك تجلى في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وخطب وأقوال الأئمة والخلفاء الراشدين وجميع القادة العسكريين⁽¹⁾.

كيف تفهم «المحاكمة العادلة» في محكمة «يوم القيامة»؟ لقد خلق الرب البشر على صورته ومثاله، هذا ما بشرت به الأديان السماوية عبر تبلور حضري للقواعد الإنسانية الأولية. خصوصاً عندما حذرت الإنسان من «المحاكمة العادلة» التي تنتظره في «يوم القيامة» وهي «الحياة الأبدية».

هذه الدعوة إلى «المحاكمة العادلة» صدمت المجتمع القديم ودفعته إلى التصدي لها بشراسة لأن «الفضن أمارة بالسوء»، وكيف لهذه النفس أن ترضى بسخطمون «ممن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره»⁽²⁾ وكيف لهذه النفس أن تقبل بسهولة ما بشر به السيد المسيح «بحب الغريب ورفع هذا الحب إلى مستوى الشمول، والحب الإنساني يجب أن يكون على مثال الحب الإلهي: مطلقاً ومجرداً من البواعث»⁽³⁾.

إنه يمتد إلى الجميع حتى إلى العدو «طوبى لصانعي السلام... أحبوا أعداءكم... ويجب أن يمنح الحب للغريب لذاته، دون قياس إلى حدارته بهذا الحب، دون انتظار مقابل له»⁽⁴⁾.

(1) جاء في مقدمة كتاب «من ذاكرة التاريخ العربي الإسلامي» (صادر عن دار إلياس العصرية للثقافة والنشر) أن المقاتلين المسلمين كانوا يحاربون ويماملون أسرى الأعداء على هدى الآية الكريمة: «يطعمون الطعام على حبه مسكناً ويتيمموا وأسيراً». وفي نور حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «استوصوا بالأسرى خيراً».

(2) سورة الزلزلة (الآيات 7 - 8)

(3) Les civilisations et "L'essor Jean. France. Paris. Le service de prochain. 1958 (3)

نور إلهي للإنسانية

الدين الإسلامي، شرع الاختلاف في الرأي والعقيدة، والاختلاف هذا من طبيعة البشر التي لا تبديل لها. بل إن الله خلقهم لكي يتباين فيهم الرأي وتختلف فيهم العقائد^(١). فقد ورد عدة مرات في القرآن الكريم تأكيد على أن إرادة الخالق أن لا يكون الناس أمة واحدة. فقبل أن يوجه خطابه إلى الرسول قائلاً له في سورة «يونس»: «أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» (الآية: 99) يذكر بقوله: «ولو شاء ربك لأمّن من في الأرض كلهم جميعاً».

واسمعوا قوله سبحانه في سورة «هود»: «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم».

حتى الشتيمة حرمها الله سبحانه. ما أروع هذا البعد الإنساني في احترام شخص الفرد مهما كان لونه وانتماءه ودينه وعرقه... حتى الشتيمة ضد أعداء الله، وسحرية قوم من قوم، تدخل في إطار المحرمات. فكيف تكون نظرتة سبحانه إلى أعمال العنف خلال النزاعات المسلحة؟ يقول سبحانه: «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي»^(٢)، فما دام الرسول ليس إلا مذكراً ونذيراً وشاهداً، فمن حق الناس إذا بعد ذلك ما يرون، على أن يكون الاعتراف بهذه الحرية وهذا الحق متبادلاً بين جميع الأطراف فلا يعطّل سير الصراع إكراه مادي أو معنوي، أو لجوء إلى أي ضرب من ضروب العنف^(٣). إن الأديان كلها لا تبج استخدام القوة المسلحة إلا استثناءً لدفع العدوان ودفع الظلم ونصرة الحق.

وفي مجال الدين المسيحي نجد أن أول من نادى بالتمييز بين (الحرب العادلة) و(الحرب غير العادلة) كان راهباً تونسياً هو القديس (أوغستينوس) الذي يقول في كتاب له تحت عنوان «في مدينة الله» إن أحكام القانون لا تطبق على الأفراد فقط، وإنما يجب تطبيقها على الممالك أيضاً، كما طالب باحترام المعاهدات وأعراف الحرب. وبعد القديس أوغستينوس بعدة قرون أتى القديس توما الأكويني فبحث في القانون الطبيعي والقانون الإنساني. وبين أنهما لا يتعارضان مع القانون الإلهي. وطور أبحاث القديس أوغستينوس في تعريف (الحروب العادلة) و(الحروب غير العادلة).

(١) علي عولاء الدعابة والرأي العام، مضمون نماذج من العرب في لبنان والعراق - تجارب دولية بيروت 1993، مؤسسة نوفل، ص 61.

(٢) سورة البقرة (الآية 256).

(٣) من محاضرة لثقيف الصحافة اللبنانية معمد البعلبكي ألقاها بتاريخ 5/3/1992 في جامعة بيروت العربية.

هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الرواد الأوائل للقانون الدولي الوصفي في أوروبا كانوا من الرهبان مثل (دوفينويو) و (سواريز) الخ. ومعها بلغت النظر أيضاً أن أول من نادى بحماية المدنيين من ويلات الحرب في أوروبا كان رجل دين أيضاً، وهو الكاردينال بيلارمان (1542 - 1621) حيث يقول في كتاب باللاتينية صدر له عام (1619) تحت عنوان (في المبادئ الطبيعية للدين المسيحي) ما معناه: إن غير القادرين على الحرب، كالفاسدين والنساء والشيخوخ والعجزة الآخرين يجب عدم المساس بهم، لأن الدوافع الإنسانية تدعونا لعدم قتل أولئك الذين لا يستطيعون القتال، وإن رجال الدين والأجانب والتجار والملاحين الذين يزرعون أراضيهم، يجب عدم أسرهم تمشيلاً مع أعراف جميع الأمم⁽¹⁾.

ومن الذين تأثروا في المشرق العربي وأوروبا باوغستينوس لناجيتي الفكر والإلهام كان الإمام الغزالي، هذا المفكر الذي انصرف إلى حياة صوفية تمثلت في حكمة متوازنة قالها في عصره كأننا نقولها اليوم: «من المستحيل إقامة مجتمع ناضج الرسالة إذا كان أصحابه جهالاً بالدنيا عجزة في الحياة... فاشلين في مجالات الحضارة الإنسانية...»⁽²⁾.

هل هناك حضارة إنسانية أسمى من حضارة «السلام بالقانون» وحقوق الإنسان؟

3 - تعليم الإنسانية بين الحرب والإيمان:

إن الهوية المنشحة للإنسان شكلت الإعلان الأول لحقوق الإنسان: إعلان الهداية للإنسان في تعليم «حدوده» الإنسانية متجذرة في جوهر الأديان، الهداية المرتكزة على التكريم الإلهي له ومساواته في إنسانيته متجذرة مع كل بني جنسه على خلفية الحرية والعدل و«مرة الله في الإنسان الحي». والانسحاب الإنساني هذا على «المسافة التصفية» بين الأديان وحقوق الإنسان يفترض بالمستشرق الدولي في مجالات الإنسانية أن يفرض في كل إنسان وخاصة «الإنسان صاحب الفرار» استجابات تلقائية متجذرة بالشخصية الدينية الأساسية التي خلصها الله. استجابات حوافزها التالية:

«العنف عدو الله، إلا في حدود تحقيق عدله في صراعات تروى الظلم والظلماني»⁽³⁾ شريد

(1) من معاصرة لنقيب الصحافة اللبنانية محمد المصطفى ألقها بتاريخ 5/3/1992 في جامعة بيروت العربية.

(2) القانون الدولي الإنساني - تطوره ومبادئه، مرجع سابق، ص 16

(3) الشريعة، الإتهمة - الإنسانية، والحقبة - الدينية - الدينية، القتال بهدف تحرير الأرض والإنسان
الإرهاب شره واتصال من أجل استعادة الأرض الممنوعة شيء آخر. الإرهابي يعمل بدافع الارتزاق، بدافع القتال
أما المناضل من أجل الحرية فيصنع في رأسه قضية يؤمن بها ويدافع عنها.... نحن نؤيد الاتصال والمناسك من أمن
الحرية - من حديث الرئیس الراحل حافظ الأسد إلى صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 19/5/1986 (من كتاب العنف

احترام الإنسانية في الإنسان البريء الذي أجمعت الأديان كلها على ومضة «عزة الله» في خلقه وتكوينه، والحضارات كلها تجسد هذه القيمة الإنسانية «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» (البقرة: 190) «والمعتدون هم الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار» (إبراهيم: 42) ⁽¹⁾ والظلم هو إبطاء الأذى والقصاص بغير حق وعدل، باليد واللسان والسلاح. ويوم الحساب أت لا ريب في قوله سبحانه: «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون».

ب. «حرمات ضوئية على أحكام الجرائم ضد الإنسانية»: لأن الهدف من «الحرب العادلة» هو صد اغتصاب حقوق الشعب وليس ارتكاب جريمة ضد شعب آخر. أي الخروج على تقاليد الأديان. «إن من غزا فخرأ ورباء وأفسد في الأرض، فإنه لن يرجع بالكفاف...» (النبي محمد صلى الله عليه وسلم).

ج. «حرمات ضوئية على نماذج حية في احترام شخص الفرد» في الحرب كما هي السلم. وهذا يتطلب تجرداً ينبذ التعصب على خلفية أن الحق الإنساني بحاجة إلى منابع دينية تدعمه. من أولى مهام هذا التجرد أن يكسر جدار الصمت عن الانتهاكات المسببة إلى حقوق الإنسان وبالتالي إلى كل الأديان. «لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة، ولا تغلوا، وصوتوا غنائمكم، وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين» (النبي محمد صلى الله عليه وسلم).

السياسي في العالم. 1967 - 1987. دار النشر والتمويل: بيروت 1988. ص 186).

القانون الدولي الإنساني هو جزء من القانون الدولي العام، وهو مجموعة القواعد المستمدة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى حل المشكلات الإنسانية الناشئة عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية والتي تنبذ، لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في استخدام طرق وأسلحة العرابة. وتعمت الأشخاص والأعيان الذين تضرروا أو قد يتضررون بسبب النزاعات المسلحة والأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالمعدات العسكرية. ويتألف هذا القانون من مجموع الاتفاقيات ويتألف هذا القانون من مجموع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحدد قيود استخدام القوة العسكرية في النزاعات المسلحة بهدف تأمين الحماية للمدنيين وبعض فئات الأشخاص والأعيان. تأمين الحماية للأشخاص الذين لم يمدوا فاديين على المشاركة في الأعمال العدائية (كعاجزون ضحايا القتال). تخفيف المعاناة الإنسانية عن ضحايا القتال والأضرار والخصائر التي تسببها الحروب إلى أقل قدر ممكن.

إن مفهوم الإنسانية في القانون الدولي الإنساني (قانون النزاعات المسلحة) يدعو إلى حظر ارتكاب انتهاكات تؤدي إلى أحداث الأم شخصية أو تدمير ممتلكات ما لم يكن ذلك ضرورياً لعمل العدو على الاستسلام. ويهدف في هذا السياق خصوصاً حظر الهجمات التي لوح ضد المدنيين دون سواهم والمواقع المدنية، ولكن لا يحول هذا الحظر دون التسبب بحدوث إصابات عرضية وخصائر بين المدنيين ولكن مع تقييد ذلك بتصميم مبررة واضحة تقضي بانقاذ كل الاحتياطات الممكنة لتخفيض الإصابات والأضرار العرضية.

(1) الهدف المائل هو الذي يظلم أما النور الذي لا يظلم إن الذين يتوسلون الظلم نهجاً وسياسة إنما يفعلون ذلك لأنهم ضعفاء خائفون. أما الأقوياء فهم العادلون.

4 - من يعلم القانون الدولي الإنساني؟

انطلاقاً من إلزامها تطبيق اتفاقيات جنيف وإدخالها في جوهر التشريعات الجزائية وأولوية ترجمتها ونشرها⁽¹⁾، يقتضي على كل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة إلى وقف، منع وقمع المخالفات التي تتسم بطابع «المخالفات الجسيمة»، ولا يعتبرها قانون النزاعات المسلحة «جرائم حرب». وهذه التدابير تندرج في إطار الآليات التشريعية الداخلية أو الوسائل التنظيمية التي تكفل خلق استجابة ثقافية تراعي أحكام هذا القانون، أي على كل دولة أن توضح في ألفتها التشريعية الوطنية ما من شأنه ضمانات احترام وتطبيق أحكام قانون النزاعات المسلحة بدءاً من التدابير الوقائية مروراً بإجراءات قمع المسؤولين، وصولاً إلى التعويض الفعلي عن الأضرار التي تلحق بالضحايا بعد محاكمات عادلة⁽²⁾. إذ نصت المادة 49 المشتركة على: «(...) على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة 50 (...)»⁽³⁾. وقد نصت هذه المادة صراحة على وجوب اتخاذ الإجراءات التشريعية التي تلزم فرض «عقوبات جزائية فعالة» هي الأداة القضائية الوطنية للأطراف المتعددة.

أما الضمانات القضائية الوطنية فقد تناولها البروتوكول الإضافي الأول (المادة 75) والبروتوكول الإضافي الثاني (المادة 6) بصيغة متطورة وواقعية تكفل احترام الإنسانية، في شخصية الفرد. وبالتالي، على الآلية التشريعية الوطنية في كل بلد عم التساهل بمخالفة هذه الضمانات وذلك بالقمع فور ارتكاب الانتهاكات.

صحيح أن قانون النزاعات المسلحة ينبثق من مبدأ الإنسانية ممزوجاً بالفطرة السليمة نتاج كل الأديان ومنسكباً في أطر اتفاقيات ومعاهدات وأحكام، ولكن احترامه ليس أمراً يخص فقط المتألمين أو الواهمين أو المؤمنين بالصفحات العظيمة الرائعة ذات الحروف الذهبية. لكنه بالتأكيد واجب كل رئيس مدني وقائد عسكري وكل فرد من أفراد القوات المسلحة.

فالضابط القائد (في جميع القوات المسلحة جيش، أمن داخلي، أمن دولة، أمن عام، قضاء عسكري...) الذي لا يمثل لأحكام هذا القانون ينتهك قواعد ملزمة لبلاده. أصبحت

(1) راجع المواد: 2، 144، 145، 146، من ج 4 والمادة 47/ج 1 و 48/ج 2 و 127/ج 3 و 144/ج 4 والمادة 83/ب 1 والمادة 19/ب 2

(2) المواد: 51، 52، 131، 146 من ج 4.

(3) للمزيد من التوضيح يمكن مراجعة المواد 50، 129، 146 المشتركة من اتفاقيات جنيف.

بعد انضمامها إليها أو التصديق عليها جزءاً من قانونها الداخلي⁽¹⁾.

إن تطبيق بعض المبادئ الإنسانية خلال الحروب الغابرة أصبح وبمحكم الزمن قانوناً عرفياً ملزماً للدول (حماية حياة النساء والأطفال، عدم تسميم موارد الحياة...) وهذا القانون تم التأكيد عليه بشكل حضاري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وخلال اتفاقيات وقعنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فبعد أن كانت الممارسات الإنسانية التي تحدث لأسباب مختلفة بمثابة عادات أو اتفاقيات مؤقتة بين الدول المتحاربة، أصبحت قوانين ملزمة لأطراف النزاعات المسلحة وجزءاً من التعليمات الصادرة في أوامر العمليات (أوامر القتال) إلى القوى العسكرية للتقيد بها خلال الأعمال القتالية.

إن دور القوات المسلحة خلال الحروب هو الدور الحاسم لدولتها، فقد يخالف هذا الدور قواعد النزاعات المسلحة ويحقق نجاحاً في المدى القصير. لكن ذلك قد يشكل إحصافاً في المدى البعيد، لأن الجرائم تستدعي الاقتصاص والعقوبات. أي توريط الدولة. (محاكمات ما بعد الحرب العالمية الثانية، الاجتياح العراقي لدولة الكويت، الحرب اليوغوسلافية، حرب كوسوفو...) وكل البلدان الموقعة على قانون النزاعات المسلحة (189 دولة) تلتزم مبدأ فرض العقوبات الجزائية على مسؤوليها وأفرادها للخالفين. لقد أكدت المادتين 50 و 51 من اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية والمادتين 129 و 130 من اتفاقية جنيف الثالثة والمادتين 146 و 147 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 على أن متعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذي يقترفون أو يأمرؤن باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية (...) ويلتزم مثل هذه المخالفات الجسيمة أو الأمرين باقترافها، وستقديمهم إلى المحاكمة، أياً كانت جنسيتهم (...).

وأكدت المواد 51 ج 1 و 52 ج 2 و 131 ج 3 و 148 ج 4 على أنه لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتحلل أو يحل طرفاً متعاقداً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمخالفات الجسيمة (...).

يتضح أن بمقتضى قانون النزاعات يتوجب على القادة العسكريين التيقن من أن مروضيهم على بينة واضحة من إلزامية تقيدهم بقواعده وأن يضمنوا عدم انتهاكها. وإذا علم القائد بأن

(1) تشير المادة 47 من اتفاقية جنيف 1949 الأولى والمادة 48 من اتفاقية جنيف الثانية والمادة 127 من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة بأن متعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها، هي وقد السلام كما في وقت الحرب، وتتعهد بصمة خاصة بأن تدرج دراساتها ضمن برامج التعليم العسكري والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لمجموع السكان (...).

مروؤسية بنوون انتهاك هذه القواعد أو قد انتهكوها بالفعل، عليه واجباً أن يتخذ الإجراءات الضرورية لمنع هذه الانتهاكات (أو الحد من أثارها لدى حصولها) واتخاذ التدابير التأديبية المناسبة.

يجب ألا تتكرر تجربة العقيد في قوات الأمم المتحدة جورج ريتا الذي عمل في سراييفو بدءاً من العام 1992 حين قال: «ما هي الأسباب التي تجعل من المدنيين هدفاً عسكرياً (...) إذا استمرت الحروب هكذا هكذا بذلك يعني أن الحبل مشرود على الغارب. وهو ما يحدث هنا. والمشكلة هي أنه علينا تطبيق القانون هنا وفي كل أنحاء العالم. وهذا لا يحدث سواء هنا أو في إفريقيا أو آسيا أو غيرها».

5 - لماذا نتعلم القانون الدولي الإنساني

تأسيساً على مضمون الجدلية «المثالية - التطبيقية» الواردة آنفاً، يمكن التأكيد أننا نتعلم القانون الدولي الإنساني لتحقيق ما يلي:

1. احترام الاتفاقيات من قبل الدول التي وقعت عليها.
2. ضرورة تطبيق القانون من قبل القوات المسلحة.
3. ضرورة وجود تعليمات مناسبة في حالة السلم.
4. مسؤولية القادة للتأكد من أن جميع العاملين بإمرتهم يلتزمون به.
5. محاسبة المسؤول إذا لم يقم بالإجراءات المناسبة بحق المخالفين.
6. ضرورة احترام القانون من قبل الجميع.

والهدف من تدريبه هو:

التأكد من أن جميع العاملين في القوات المسلحة يعرفون معرفة تامة القانون وكيفية تطبيقه في ميدان المعركة كل حسب رتبته وعمله.

التأكد من أن العاملين في الميدان وأثناء عمليات حفظ الأمن وحفظ السلام بعد انتهاء النزاع يتقيدون بالقانون ويطبّقون تعاليمه بطريقة تلقائية (في هذا السياق تم تدريب الوحدة العسكرية القطرية التي شاركت في عمليات حفظ السلام في جنوب لبنان تنفيذاً للقرار 1701، على تطبيق قواعد واحكام القانون الدولي الإنساني).

التأكد من أن القادة يتقيدون بالقانون عند التخطيط للعمليات الحربية وعمليات حفظ

- السلام الداخلي إبان التوترات والنزاعات ويتم الالتزام بهذه القوانين خلال مراحل اتخاذ القرار، أو التخطيط وإصدار أوامر العمليات.
- ويمكن القول أن هذا التدريب يسير وفق القاعدة التالية:
 - الإدماج: أي أن يصبح القانون جزءاً من التدريب العسكري والتمارين العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة.

6 - تعليم جوهر قانون النزاعات المسلحة:

باختصار، يعتبر قانون النزاعات المسلحة قسماً رئيسياً وأساسياً من القانون الدولي العام، يشكل مجموع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحدد قيود استخدام القوة العسكرية في النزاعات المسلحة بهدف:

- تأمين الحماية للمدنيين وبعض فئات الأشخاص والأعيان⁽¹⁾.
- تأمين الحماية للأشخاص الذين لم يعودوا قادرين على المشاركة في الأعمال العدائية (العاجزون ضحايا الحرب).
- تخفيف المعاناة الإنسانية عن ضحايا القتال والأضرار والخسائر التي تسببها الحروب إلى أقل قدر ممكن.

إذن، ومن خلال تحكم قانون النزاعات المسلحة بالعلاقة بين الدول والأطراف المتحاربة عن طريق فرض معايير عملية في مضمون اتفاقيات ومعاهدات دولية، تلتزم هذه الدول احترام هذه المعايير وتنفيذها في شكل قواعد تنفيذية واقعية تتماشى مع المبادئ الأساسية لإدارة العمليات الحربية والأمنية مثل: حرية المناورة، قواعد الاشتباك في عمليات حفظ السلام إبان نزاع داخلي مسلح، تركيز الجهد الرئيسي في استخدام القوة والنييران، الحسمية، حساب التفوق... الخ. وبالتالي، لا تكون الضرورة العسكرية عاملاً لاغياً لهذه القواعد، صحيح أن الضرورة العسكرية ومراعاة الاعتبارات الإنسانية عاملان متناقضان، يحد كل منهما قوة الآخر أثناء الحرب والتوترات الأمنية لكن التجارب أثبتت أن تركيز الجهد الرئيسي على الأهداف الإستراتيجية والمواقع الحساسة والنقاط الحاكمة والابتعاد عن المدنيين وفئات الأشخاص للحميين والمواقع التي ليست لها قيمة عسكرية عاملاً يحققان الانتصار

(1) الأعيان هي الممتلكات الثقافية والمباني المدنية والمواقع التي لا تحسب عليها للعبادة وهذه الأماكن المدنية (الآثار، مكنات، أماكن عبادة، ثروات قبية ذات طابع ثقافي، تراث روحي، مناطق ومعامل زراعية، شبكات مياه الري والشرب، ماشية...).

المطلوب. ويراعى أن الاعتبارات الإنسانية المتوخاة ومحورها عدم إحداث آلام شخصية أو تدمير ممتلكات ما لم يكن ذلك ضرورياً لحمل العدو على الاستسلام وتأمين شروط النصر. هذا الوعي يفرض وجوده من خلال إدراك قمة الحياة حيث الحرب. كل الحروب يكامل فيها. هي وضع شاذ لا تخلقه الدولة لتدمير حضارة الخصم بل لتحقيق سلام وفق منظورها الخاص. والمعاناة الإنسانية الناجمة عن الانتهاكات لا تزول بانتهاء القتال مما يجعل من تقييد استخدام القوة العسكرية وضييق النفس أمراً مفيداً للطرف الملتزم المنتصر وفي مصلحته مثلما هو مفيد للطرف المهزوم.

- نوجز ونقول إن تعليم جوهر قانون النزاعات المسلحة هو تعليم التزامات ثلاثة:
- أ. لا نهاجم المدنيين وهنات الأشخاص والأعيان المشمولة بالحماية إلا إذا ثبت مساهمتهم بالقتال أو أي عمل عسكري آخر.
 - ب. لا نستخدم من القوة العسكرية بأكثر مما نحتاج إليه لإنجاز المهمة ونحظيق النصر وحفظ الأمن⁽¹⁾.
 - ج. هاجم الأهداف العسكرية فقط.

7 - تعليم مسؤولية القائد حيال تطبيق القانون والتدريب عليه :

«تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال»⁽²⁾. هذا ما نصت عليه المادة الأولى من اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، وتعهد الموقع يكون عادة من مسؤوليات الرئيس أو القائد.

كذلك نصت المادة 87 من البروتوكول الأول على أنه يتعين ويتوجب على قادة الأطراف المتعاقدة أن يكلفوا الصباط القادة العسكريين ويطلبوا إليهم الاتي:

- أ. منع الانتهاكات للاتفاقيات ولهذا «البروتوكول، وإذا لزم الأمر قمع هذه الانتهاكات وإبلاغها إلى السلطات المختصة. وذلك فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت أمرتهم وغيرهم ممن يعملون تحت إشرافهم.

(1) القانون الإنساني الحديث يمنع ذلك تحت عنوان «منع التدمير المنهجي» (م 50 ج 1 م 51 ج 2 ومواد أخرى).

(2) وقع مجالس على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 في 19/8/1949. وعلى البروتوكولين الإضافيين المتعلقين بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية للعام 1977 في 23/7/1977.

ب. التأكد من أن أفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم على بينة من التزاماتهم كما تنص عليها هذه الاتفاقيات وهذا «البروتوكول». وذلك بغية منع وقوع الانتهاكات.

ج. إذا كان الضابط القائد على بينة من أن بعض مرؤوسيه أو أي أشخاص آخرين خاضعين لسلطته على وشك أن يقتربوا أو اقترحوا انتهاكات للاتفاقيات أو لهذا «البروتوكول»، عليه أن يطبق الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذا الخرق للاتفاقيات أو لهذا «البروتوكول»، وأن يتخذ، عندما يكون ذلك مناسباً، إجراءات تأديبية أو جنائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات.

وقضت المادة 82 من البروتوكول على أنه على أطراف النزاع:

أ. قمع الانتهاكات الجسيمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات التي تنجم عن التقصير.

ب. عدم إعفاء الضباط الرؤساء من المسؤولية الجنائية أو التأديبية إذا انتهك مرؤوسوهم الاتفاقيات أو مضمون البروتوكول هذا. حسب الأحوال، إذا علموا (أي الضباط الرؤساء)، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يلخصوا إلى أنه (أي المرؤوس) كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذه الانتهاك.

والخلاصة إذن، هي أن الرئيس الضابط قائد القوات المشاركة في نزاع مسلح محدد، هو المسؤول عن انتهاكات قواته للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي يتحمل المسؤولية العامة عن تأمين احترام هذا القانون في إطار سلطته لحفظ النظام والانضباط. وهذه المسؤولية لا يمكن إنكارها من قبل قيادة الطرف مرتكب الانتهاكات حتى ولو كان هذا الطرف ممثلاً بحكومة أو سلطة لا يعترف الخصم بها. إذ، على القوات المسلحة أن تخضع لنظام داخلي بكفء اتباع قواعد القانون الدولي التي تطبق في النزاع المسلح⁽¹⁾.

على الضابط القائد أن يتخذ التدابير الضرورية لمنع الانتهاكات من خلال التدريب المستمر والمركز الذي يؤدي إلى استجابات تلقائية وأن يسارع إلى إنهائه بصورة فورية حتى

(1) يمكن مراجعة المادة 43 من ب ج (1) (القوات المسلحة)

لا تتناغم مصالحه، وأن يتخذ الإجراءات القصائية والتأديبية أو الجنائية ضد مرتكبيه⁽¹⁾

كيف تكون الترجمة العملية إذن؟

في مراجعة دقيقة لمضمون الاتفاقيات والمعاهدات المكونة لقانون النزاعات المسلحة (حوالي 600 مادة). يمكننا عرض نمطين للعمل على الصعيد الدولي.

أولاً: ضرورة اعتماد الحكومات والمعاهدات الدولية، ومراعاة التزاماتها في زمن الحرب. ثانياً: إطار تنظيمي تنفيذي (تعليمي - تطبيقي) للامتثال لعدد الالتزامات الدولية. أي إطار له تأثير عمودي من القيادة باتجاه الأدنى.

وفي الإطار الثاني تبرز المسؤوليات التالية:

1. التمرس على تطبيق قانون النزاعات المسلحة وغرس الاستجابة التلقائية بحيث تصبح من شخصية المقاتل.

2. إدراج مادة قانون النزاعات المسلحة في توجيهات التعليم السنوية والبعيدة المدى.

3. التدريب على الاستعلام الكافي عن قوات العدو أو مجموعات الخارجين على سلطة الدولة (نزاع مسلح دولي أم غير دولي) لجهة المسح الاستطلاعي لبقعة العمليات، البقع الجغرافية واشتمالها على الأعيان المشمولة بالحماية، الرزي العسكري وصفته الغالبة، الخ...

4. التدريب على التعاون الوثيق مع السلطات والهيئات المدنية (وزارة الصحة، المستشفيات الخاصة، الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الخ...) تتضمن تعليمات التنسيق التي يعممها الضابط القائد في أمر العمليات (أمر القتال، أمر حفظ الأمن وإعادة فرض النظام العام...).

5. مساهمة المدنيين والعسكريين.

(1) في برنامج «المتهم» الذي عرضه شكريون BBC البريطاني في 19/6/2001، أوضحت بعض الشهادات أن المسؤولية التي تواجه شارون، وزير دفاع اجتياح لبنان عام 1982 هي مسألة «محيرة صعبة» وشائكة. تقوم على عملية عدم اتخاذ إجراءات لمنع الانتهاكات بعدما تبين أنه كانت لديه معلومات تتيج له أن يعلم أن العمليات المسلحة كانت في سبيلها لارتكاب، ومن ثم ارتكبت، مثل تلك الانتهاكات ولم يتخذ ما في وسعه من إجراءات مستطاعة لمنعها أو قمعها. (تراجع م 68/ب ج 1). محكمة بلجيكية ناشرت إجراءات معاكمته بتهمة ارتكاب جريمة ضد الإنسانية، (جريمة حرب) بعد ادعاء قدمه ناجون من المجزرة (نموز - آب/ 2001)

- ب. تعليمات استخدام السلاح داخل المنشآت الطبية (المادة/ ١٩ ج ١).
- ج. تعليمات استخدام الشارة الطبية.
- د. تعليمات فصل أماكن معالجة جرحى العدو من أماكن جرحى الصديق.
- هـ. التدريب على الإجراءات العملية الواجب اتخاذها فور ظهور حاجة المرافق العامة للبلاد إلى الدعم العسكري وتضمين مناهج التدريب مسبقاً، وأمر العمليات لاحقاً، أجوبة واضحة على أسئلة الضابط للمرؤوسين المتوقعة وهي:
- ما هي الإجراءات التنظيمية التي تحدد السلوك حيال أسرى العدو وجرحاه والمعتقلين والمدنيين.
 - كيف يتم تنظيم الإمدادات اللوجستية مع تأمين فصل قناتها عن باقي قنات الإجملاء.
 - ما هي المسائل التي يجب التركيز عليها خلال تدريب القوات قبل خوض العملية العسكرية.
 - ما هي التوجيهات والتعليمات التي يجب أن تزود بها الوحدات الصغيرة العاملة في قطاع منعزل تقريباً (إغارات، دوريات، استطلاع، كمانش...) بشأن السلوك وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.
 - ما هي التعليمات المناسبة التي يجب أن يتزود بها العسكريون لمعرفة سلوكهم الواجب التزامه عند وقوعهم في الأسر بما يتوافق مع قانون النزاعات المسلحة.

10 - بين الواقع والتطلعات:

كيف يمكن تعليم قانون الحرب والحرب في حالة تجاوز وانغلات؟.

هذا هو السؤال الصعب.

فالحرب هي انهيار الضوابط وقيود النظام وبروز القوة الجامحة نحو السيطرة بأي ثمن في أنون الحنوحية الإنسانية نحو العظمة والمجد وفضل الذات الكامنة، وبالتالي هي تتعارض مع القانون. فكيف يمكن إذن تصور سهولة وضع قانون لقوة تتعارض مع القانون؟ السهولة غير موجودة والصراع للحفاظ على الثروات الحضارية الإنسانية يوجب تشييد أعمال العنف بقانون يحدد الحقوق والواجبات التي يمكن الاستجابة لمنطوقها بقدر ما تتبثق عن العقل والضمير العام والشعور الإنساني السليم. ويكمن الخداع الحقيقي في جعل مقولة «الحرب العادلة، أو جعل «الحرب أكثر إنسانية»، كما ذكرنا سابقاً، جعلها لا تتعارض مع تأكيدات «كلاوزفيتز» بأن

خطورة الحرب تكمن في كون الأخطار الأكثر إبداً هي تلك التي تنبع عن طبيعة النفس⁽¹⁾ من هنا نعرف المجهود الهائل الواجب بذله لجعل الحرب أكثر إنسانية وطيبة القلب. فقانون النزاعات المسلحة لا يطلب من القائد (العسكري - الأعني) الالتزام بقواعد «طيبة جداً» ومخادعة ليس باستطاعته احترامها. بل يطلب منه وبكل بساطة: أن يقابل عند أدائه المهمة الموكلة إليه ولحظة اتخاذ القرار بين:

1. العناصر العسكرية والأمنية والعوامل الإنسانية القائمة أو التي ستتمرها طبيعة الأحداث.

2. الحاجة لتحقيق النصر عبر استخدام الوسائل العسكرية المتاحة وبين وعي قيمة الحياة الإنسانية والحضارية. خاصة وأنه غالباً ما تتعارض الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية.

يتمثل سر نجاح المقابلة والموازنة وما تؤديان إليه من احترام شخص الإنسان في اتباعها نهجاً واقعياً متمشياً مع النصوص القانونية الوضعية.

ليس هناك أخطر من التنظير الإنساني المفرط. إذ أن أخطاره لا تقل عن أخطار العنف المفرط. ذلك أنه يشبه صفحات فضيحة رائعة حروفها من ذهب، تحترق عند أول شرارة. فالقانون غير الواقعي يتعرض حتماً للخرق. والقانون الدولي الإنساني هو مزيج من تصورات مثالية سكبت في قالب نظرية واقعية مركزة على المصالح المتبادلة بين الدول من جهة. وعلى العقوبات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي قد تفرض على الدول المنتهكة لأحكام وضعها المجتمع الدولي. وبالتالي. أصبح قانوناً يقارب النزاعات المسلحة العادلة بأحكام قابلة للتنفيذ. متوخياً ضبط الحرب وعمليات حفظ السلام «بطيبة قلب».

ونعود ونؤكد أن مسؤولية الضابط القائد، تعليمياً، تدريباً، تنسيقاً، مراقبة تنفيذ، تعديلًا، قمعاً ومحكمة. هي مباشرة ولا يمكن التخلص منها تحت ظل أية ذريعة. والقاعدة العامة هي أن أعضاء القوات المسلحة ملزمون بطاعة الأوامر القانونية التي يصدرها قادتهم الصباط. لكنهم لا يستطعون الإفلات من المسؤولية الجنائية بناء على إطاعتهم أمراً ينتهك القانون

(1) يقول مدير إدارة القانون الدولي والامتثال باللجنة الدولية للصليب الأحمر: «إيف سانديوز... لا أدري ما إذا كان الحال يدعوا للضعف أم لا... والفشل لا يطاوعني على العجز وهذا أو ذاك (...) هل لنا أن نترجم إذن بمزاجيات الانشغاف (جنيف 1949). أم نبقى على كل ما لم نستطع أن نمنع حدوثه...»

الدولي، ويعتبر خرقاً صارخاً للمبادئ الأساسية للعدالة. إن مجرد التصرف بناء على أمر من سلطة أو رئيس لمؤسسة لا يعفي متهماً من المسؤولية الجنائية، إذا ثبت أنه كان يعلم، أو من المفترض فيه أن يعلم، في ظل الظروف القائمة أنه يخرق خرقاً خطيراً أحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين. على أنه يمكن أن يوجد ذلك في الاعتبار من أجل تخفيف العقوبة⁽¹⁾.

وبالتالي ما هي التطلعات؟

نحن العسكريين الذين عشنا السلم والنزاعات... نحن الذين عرفنا ألم الحرب ووجع الضحايا...

نحن الذين لمسنا تحديات العمل الإنساني التي واجهت المؤسسات الإنسانية نتطلع إلى:

1. تكثيف الجهود الأيلة إلى نشر وتعليم قانون النزاعات المسلحة، والتدريب عليه في كافة دول العالم وترجمته إلى اللغات الوطنية (بدأ الجيش اللبناني بتعليم هذه المادة منذ العام 1996 لكافة المستويات التدريبية) من الدورات التأسيسية وصولاً إلى دورات الأركان، وتخص التوجيهات الصادرة عن قيادة الجيش اللبناني على أهمية تطبيق قانون النزاعات المسلحة مؤكدة بذلك إلزاماً حضارياً في مجال احترام القانون الدولي. تم تتويج هذا الالتزام الحضاري في الفصل الأول من الكراس التوجيهية العام الصادر عن قيادة الجيش في العام 2002 والمتعلق بثوابت السياسة التوجيهية التي يعتمد عليها الجيش على الصعيد الوطني. حيث نص في القسم العاشر على أن الجيش مؤسسة تلتزم بتنفيذ قانون النزاعات المسلحة (القانون الدولي الإنساني)⁽²⁾.

2. إعداد المدربين المؤهلين.

3. تحفيز وسائل الإعلام على تعليم المجتمع بشكل عام القانون من خلال خصائصها

(1) راجع الملحق للمؤتمر الدبلوماسي المعني بتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المعلق على النزاعات المسلحة. المجلد الثالث ص 321.

(2) وقع لبنان والنزاع تنفيذ اتفاقيات جنيف الأربع العام 1949 في العام 1951 وانضم إلى بروتوكولها الإضافيين بتاريخ 23/7/1997 كما وقع والتزم بأغنى الاتفاقيات والمعاهدات المكونة لنية قانون النزاعات المسلحة الهادف إلى حل المسائل الأساسية الناشئة عن تلك النزاعات، ووضع أطراً لاستخدام القوى العسكرية، والجيش اللبناني يلتزم بتنفيذ هذا القانون في إطار سياسة الدولة وفقاً لأحكام الدستور. ويعتبر قواعده ومبادئه جزءاً من التعليمات العسكرية. والجيش اللبناني يلتزم بتنفيذ هذا القانون في إطار سياسة الدولة وفقاً لأحكام الدستور، ويعتبر قواعده ومبادئه جزءاً من التعليمات العسكرية الدائمة. واعتمد الجيش هذا الالتزام في ثوابت السياسة التوجيهية التي يعتمد عليها على الصعيد الوطني (وصفت شخصياً، بخصوص ومضامين هذه التعليمات وهذا الالتزام والمراجع والمناهج التعليمية ذات الصلة).

المتممة.

4. إعداد آلية تشريعات وطنية تتوافق مع التعليم (ردع، قمع، محاكمة، الخ...)، أقر المؤتمر الدولي الخامس حول «المحكمة الجنائية الدولية: تحدي الحصانة» الذي عقد في بيروت في 15 حزيران/2002 توصيتين إحداهما تشكيل لجنة على المستوى الوطني. تكون الذراع الإداري والقانوني في المعالاة التالية: موازنة التشريعات الوطنية تجاه القانون الإنساني، نشر وتعليم مبادئ وقواعد القانون وتطبيقها على المستويين العسكري والوطني، تقديم الاقتراحات إلى المراجع الرسمية بشأن الانضمام إلى اتفاقيات دولية ذات صلة بهذا القانون. تضم اللجنة ممثلين عن وزارات: الخارجية، العدل، الدفاع، التربية، الإعلام، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الداخلية وعن قيادة الجيش وعضوين استشاريين عن الصليب الأحمر الدولي وممثلة الأمم المتحدة في لبنان.

5. تقدم الدعم والمساندة لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر وللجمعيات الوطنية وتطوير التنسيق والتعاون بينها وبين المرسات الرسمية والأهلية، محلياً، وإقليمياً، ودولياً، بهدف تفعيل أداء العمل الإنساني.

وهذه التطلعات يسهل تحقيقها عندما ينظر إليها المجتمع الدولي ضمن ثوابت ثلاث:

أولاً، مبادرة من المجتمع الدولي إلى مساندة الدولة المعنية للحيلولة دون انهيار سيادتها الوطنية، بعدما ثبت أن انهيار السيادة الوطنية هو المجال الأوسع لارتكاب الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثانياً، تدخل الأمم المتحدة لتحل محل السيادة الوطنية في خيال غيائها، تدخل عادل منعاً للسلبات المعروفة.

ثالثاً، تطبيق نظم للعقوبات الدولية دون المساس بالحقوق الإنسانية.

أخيراً....

مهما كانت مدرستك أيها القارئ، عليك أن تعتبر خلال تعليم القانون الدولي الإنساني والتدريب على قواعده بأنه توجد بالمرصاد آلية للمراقبة، حالياً ولاحقاً، تضمن تنفيذ أحكام الاتفاقيات بحيث تستقر لدى كل أحكام الاتفاقيات بحيث تستقر لدى كل العيوش، مسؤولية

عامة بالزامية تلك الأحكام وضرورة احترامها تأكيداً للعدالة الدولية.

والجواب الذي كنت أواجه به خلال 7 سنوات في التدريب من الضباط القادة هو: لماذا نتعلمه ونتدرب عليه إنه لا يطبق كما يجب؟

- الانتهاك يسيء إلى انتصار المنتصر، ومالما أنه قوي فسينتصر، فلم الانتهاكات؟؟؟؟
- الانتهاك يزيد من خسارة الضعيف المنهزم، ولن بمساعدته بالتأكيد على الانتصار، فلم الانتهاك؟.

يقبئنا أن التطلعات هذه ستؤدي بالتأكد إلى أساس اتفاقيات جنيف وأهداف المعاهد التدريبية وهذا الأساس هو:

- التضامن في جوهر الإنسانية.
- احترام الكرامة الإنسانية.
- الشفقة على المعذبين في الأرض.
- واليقين هو أعلى درجات الإيمان....

القانون الدولي الانساني: مسؤوليات القادة وأسرى الحرب⁽¹⁾

(1) دراسة نشرت في مجلة الدراسات الأمنية - بيروت - العدد 19 - تموز / أيلول 2004

تمهيد:

لقد نمت صياغة أحكام القانون الدولي الإنساني في حوالي (100) مادة تضمنت مبادئ وفوائد ومقتضيات تنفيذه مع مراعاة تحقيق المهام العسكرية الممندة إلى قادة الوحدات العسكرية. وقد أكدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات جنيف للعام 1949 على رغبتها في أن ترمي السلام سائداً بين الشعوب، وعلى أنه من واجب كل دولة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو إلى استخدامها ضد سيادة أية دولة أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي. وقد رأت تلك الأطراف أنه من الضروري أن تؤكد وتعمل على تطوير أحكام اتفاقيات جنيف التي تحمي ضحايا النزاعات المسلحة واستكمال الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز تطبيقها مع التشديد على عدم تفسير هذا التطوير بأنه يجبر أو يضيّق الشرعية على أي عمل من أعمال العدوان أو أي استخدام آخر للقوة يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

1 - واجبات القائد العسكري (الرئيس المدني) ومسؤولياته

أكدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات جنيف للعام 1949 على تطوير هذه الاتفاقيات في البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية من خلال مائة ومادتين، وعلى تكليفها القادة العسكريين بمنع الانتهاكات لمضمون الاتفاقيات والبروتوكول وإذا لزم الأمر بقمع هذه الانتهاكات وإبلاغها إلى السلطات المختصة. الانتهاكات التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت أمرتهم وغيرهم ممن يعملون تحت إشرافهم⁽¹⁾.

وبالتالي كيف تحدد واجبات القادة ومسؤولياتهم إذا قصرُوا في أدائها؟

1. التأكد من فهم المرؤوسين التزاماتهم؛

يجب على الأطراف المتعاقدة وأطراف النزاع أن يطلبوا من القادة - كل حسب مستواه من المسؤولية - التأكد من أفراد القوات المسلحة، الذين يعملون تحت أمرتهم على بينة من

(1) - يراجع ملحق مصطلحات قانون النزاعات المسلحة 87 (1) (2) براجع ب 1/م.

التزاماتهم كما تنص عليها مواد اتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول وذلك بغية منع وجمع الانتهاكات⁽¹⁾.

2 - إجراءات منع الخرق والمعاقبة:

يجب على الأطراف المتعاقدة وأطراف النزاع أن يطلبوا من كل قائد يكون على بينة من أن بعض مروضيه أو أي أشخاص آخرين خاضعين لسلطته على وشك أن يقتلوا أو اقترفوا انتهاكات لاتفاقيات جنيف أو البروتوكول الإضافي الأول، أن يطبق الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذا الخرق، وأن يتخذ عندما يكون ذلك مناسباً، إجراءات تأديبية أو جنائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات⁽²⁾.

يفرض القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتعاقدة وأطراف النزاع المصلح قمع الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف (1949) وبروتوكولها الإضافي (1977) التي تعتبر جرائم الحرب⁽³⁾. كما على تلك الأطراف العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى التي تنجم عن التقصير في أداء عمل واجب الإداء وفق مضمون القانون⁽⁴⁾.

3 - مسؤولية الرئيس (المدني أو القائد العسكري) الجنائية أو التأديبية:

لا يعني قيام أي مروض بانتهاك اتفاقيات جنيف أو البروتوكول الإضافي الأول رؤساءه من المسؤولية الجنائية أو التأديبية. حسب الأحوال، إذا علموا أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك⁽⁵⁾.

4 - قمع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني:

4.1 قمع الانتهاكات في اتفاقيات جنيف 1949:

إن القائد (عسكرياً كان أم مدنياً) أي قائد القوات المشاركة في النزاع المصلح - هو المسؤول عن انتهاكات قواته للقانون الدولي الإنساني ويتحمل المسؤولية العامة عن تأمين

(1) يراجع ملحق مصطلحات قانون النزاعات المسلحة 87 (1) (2) راجع ب 1/م.

(2) راجع ب 1/م 87.

(3) راجع ب 1/م 85.

(4) راجع ب 1/م 86.

(5) راجع ب 1/م 86.

احترام هذا القانون في إطار سلطته لحفظ النظام والانضباط ولا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتدخل أو يحل طرفاً متعاضداً من المسؤوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمخالفات الجسيمة⁽¹⁾. ولدى حدوث الانتهاك، على القائد (الرئيس) أن يمارع إلى إنتهائه فوراً ويتخذ الإجراءات التأديبية المناسبة بسبب مسؤوليته المباشرة التي لا يمكن التنصل منها تحت أية ذريعة.

• ما هي المخالفات الجسيمة في قانون جنيف:

المخالفات الجسيمة هي الأفعال التالية إذا اقترحت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية:

- القتل العمد.
- التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية.
- التجارب الخاصة بعلم الحياة.
- تعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة.
- تدمير الممتلكات أو الأسبلا، عليها على نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية وبطريقة غير مشروعة وتعسفية⁽²⁾.
- إرغام أسير على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وبدون تحيز⁽³⁾.
- النفي أو النقل غير المشروع.
- الحجز غير المشروع.
- أخذ الرهائن⁽⁴⁾.

تجدر الملاحظة إلى أن القانون الدولي الإنساني أكتسب توصيفات بنوية في «مخطط» النزاعات المسلحة - إذا جاز التعبير - بسبب كثافة الانتهاكات الجسيمة للفئات والمواقع المحمية في شتات ساحنة من العالم دون قطع تلك الانتهاكات أو محاكمة مرتكبيها تنفيذاً لتعهدات الدول الموقعة بأن «تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على

(1) تراجع إ/م 51 - إ/م 2/52 إ/م 3/131 - إ/م 4/148.

(2) تراجع إ/م 50 - إ/م 2/51.

(3) تراجع إ/م 130.

(4) تراجع إ/م 147.

الأشخاص الذين يقتطفون أو يأمرزون باقتراف إحدى المحالقات الجسيمة.⁽¹⁾

4.2 قمع الانتهاكات للبروتوكول الإضافي الأول:

تؤكد الأطراف الموقعة على البروتوكول الإضافي الأول بأن أحكام اتفاقيات جنيف المتعلقة بقمع الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة المذكورة آنفاً تتكامل مع أحكام هذا البروتوكول لجهة أحكام قمع الانتهاكات على أنواعها.

- تعد الأعمال التي كُفِيت على أنها انتهاكات جسيمة بمثابة انتهاكات جسيمة إذا اقترفت ضد أشخاص هم في قبضة الخصم وتشملهم الحماية:
- المقاتلون وأسرى الحرب⁽²⁾.
- الأشخاص الذين شاركوا في الأعمال العدائية⁽³⁾.
- اللاجئين والأشخاص غير المنتمين لأية دولة⁽⁴⁾.

أو إذا اقترفت تلك الأعمال ضد الجرحى أو المرضى أو المنكوبين في البحار الذين ينتمون إلى الخصم ويحميهم هذا البروتوكول، أو اقترفت ضد أفراد الخدمات أو الهيئات الدينية، أو ضد الوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبي التي يسيطر عليها الخصم ويحميها هذا البروتوكول.

- تعد الأعمال التالية، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة آنفاً⁽⁵⁾، بمثابة انتهاكات جسيمة إذا اقترفت عن عمد، وسببت وفاة أو أذى بالغاً بالجسد أو بالصحة:
- جعل السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين هدفاً للهجوم.

ب. شن هجوم عشوائي، يصيب السكان المدنيين أو الأعيان المدنية عن معرفة بأن مثل هذا الهجوم يمسبب خسائر بالغة في الأرواح، أو إصابات بالأشخاص المدنيين أو أضراراً للأعيان المدنية⁽⁶⁾.

(1) تراجع إ 1 م / 49 - إ 2 م / 50 - إ 3 م / 129 - إ 4 م / 146

(2) تراجع ب 1 م / 44

(3) تراجع ب 1 م / 45

(4) تراجع ب 1 م / 73

(5) تراجع ب 1 م / 11

(6) تراجع ب 1 م / 57 (الفقرة الثانية).

- ج. شن هجوم على الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحتوي قوى خطرة من معرفة بأن مثل هذا الهجوم يسبب خسائر بالغة في الأرواح، أو إصابات بالأشخاص المدنيين، أو أضراراً للأعيان المدنية⁽¹⁾.
- د. اتخاذ المواقع المجردة من وسائل الدفاع، أو المناطق المنزوعة السلاح هدفاً للهجوم.
- هـ. اتخاذ شخص ما هدفاً للهجوم، عن معرفة بأنه عاجز عن القتال.
- و. الاستعمال الغادر⁽²⁾ للعلامة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو أية علامات أخرى للحماية تقرها اتفاقيات جنيف، أو البروتوكول الإضافي الأول⁽³⁾.
- تعد الأعمال التالية بمثابة انتهاكات جسيمة إذا اقترفت عن عمد:
- أ. قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها، مخالفة للمادة 49 من الاتفاقية الرابعة التي تحظر النفي والنقل والإخلاء.
- ب. كل تأخير لا مبرر له في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم.
- ج. ممارسة التفرقة العنصرية وغيرها من الأساليب المبنية على التمييز العنصري والمنافية للإنسانية والمهينة، والتي من شأنها النيل من الكرامة الشخصية.
- د. شن الهجمات على الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية التي يمكن التعرف عليها بوضوح، والتي تمثل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب وتوفرت لها حماية خاصة مقتضى ترتيبات معينة. (على سبيل المثال في إطار منظمة دولية مختصة) مما يسفر عنه تدمير بالغ لهذه الأعيان، وذلك في الوقت الذي لا يتوفر فيه أي دليل على مخالفة الخصم للفقرة ب، من المادة 53 من البروتوكول الإضافي الأول⁽⁴⁾ وفي الوقت الذي لا تكون فيه الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية في موقع قريب بصورة مباشرة من أهداف عسكرية.
- هـ. حرمان شخص نحميه الاتفاقيات، أو مشار إليه في الفقرة الثانية من م 85 / يا

(1) يراجع ب 1 / م 57 (الفقرة الثانية).

(2) مخالفة ب 1 / م 37 (حظر الغدر كاستعمال للشارات أو علامات الحماية للتظاهر بوضع بكتل الحماية).

(3) يراجع ب 1 / م 85.

(4) أي استخدام مثل هذه الأعيان في دعم المحرور الحرس.

(المقاتلون وأسرى الحرب - المشاركون في الأعمال العدائية - اللاجئون والأشخاص غير المنتمين لأية دولة - الجرحى والمرضى والمنكوبون في البحار - أفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية - الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي) من حقه في محاكمة عادلة.

وأخيراً يشدد القانون على أنه تعد الانتهاكات الجسيمة بمثابة جرائم حرب يتوجب قمعها ومحاكمة مرتكبيها⁽¹⁾.

5 - القضايا الجزائية والانضباطية في مخيمات (معسكرات) أسرى الحرب:

5,1 في تحديدات القضايا والعقوبات التأديبية:

يؤكد قانون النزاعات المسلحة خضوع أسرى الحرب للقوانين والأحكام والتعليمات السارية في قوات الدولة الحائزة. وللدولة الحائزة أن تتخذ إجراءات قضائية أو تأديبية إزاء أي أسير حرب يقترف مخالفة لتلك القوانين والأحكام. على أنه لا يسمع بأية ملاحقة قضائية أو عقوبة تخالف أحكام قانون النزاعات المسلحة لجهة العقوبات الجنائية والتأديبية⁽²⁾. وإذا نص أي من قوانين أو أوامر الدولة الحائزة على المعاقبة عن عمل ما إذا اقترفه أسير الحرب بينما لا يعاقب عليه إذا اقترفه أحد أفراد قواتها المسلحة، وجب ألا يترتب على مثل هذا العمل أية عقوبة تأديبية. يمكن تلخيص تحديدات المضمون الوارد آنفاً كما يلي:

أ. الاختيار بين الإجراءات القضائية والتأديبية: بعد اعتراف أسير حرب بمخالفة ما، وعند اثبت فيما إذا كانت تتخذ إجراءات قضائية أو إجراءات تأديبية إزاء تلك المخالفة. يتعين على الدولة الحائزة التأكد من أن السلطات المختصة تراعي في تقديرها أكبر قدر من التسامح وتطبق الإجراءات التأديبية دون القضائية كلما كان ذلك ممكناً⁽³⁾. كيف تتم محاكمة الأسير؟

ب. محاكمة الأسير: هي من اختصاص المحاكم العسكرية وحدها. ما لم تسمح تشريعات الدولة الحائزة صراحة للمحاكم المدنية بمحاكمة أي من أفراد قوات الدولة الحائزة عن المخالفة نفسها التي يلاحق أسير الحرب قضائياً بسببها، ولا يحاكم

(1) راجع ب 1/م 85.

(2) مضمون الفصل الثالث من إ 3.

(3) راجع إ 3/م 83.

أسير الحرب بأي حال بواسطة محكمة أبداً كان نوعها إذا لم تتوفر فيها الضمانات الأساسية المتعارف عليها عموماً من حيث الاستقلال وعدم التحيز. وعلى الأخص إذا لم تكن إحراءاتها تكفل له الحقوق ووسائل الدفاع المنصوص عنها في أحكام قانون النزاعات المسلحة⁽¹⁾.

ج. - العقوبات بحق الأسير. يعتبر من محظورات قانون الحرب أن يحكم على أسرى الحرب بواسطة السلطات العسكرية ومحاكم الدولة الحائزة بأية عقوبات خلاف العقوبات المقررة عن الأفعال ذاتها إذا اقترفتها أفراد القوات المسلحة لهذه الدولة.

وعند تحديد العقوبة، يتعين على محاكم أو سلطات الدولة الحائزة أن تراعي، إلى أبعد حد ممكن، أن المتهم ليس من رعايا الدولة الحائزة وهو لذلك غير ملزم بأي واجب للولاء لها. وأنه لم يقع تحت سلطتها إلا نتيجة لظروف خاجرة عن إرادته. وللمحاكم والسلطات المذكورة الحرية في تخفيف العقوبة المقررة عن المخالفة التي اتهم بها الأسير، وهي لذلك ليست ملزمة بتطبيق حد أدنى لهذه العقوبة.

تحظر العقوبات الجماعية عن أفعال فردية، والعقوبات البدنية، والعبس في مبان لا يدخلها ضوء النهار، وبوجه عام، أي نوع من التعذيب أو القسوة.

وفضلاً عن ذلك، لا يجوز للدولة الحائزة حرمان أي أسير حرب من رتبته أو منعه من حمل شاراته. كما لا يعاقب أسير الحرب إلا مرة واحدة عن التلبس نفسه أو التهمة بنفسها⁽²⁾.

- حقوق الأسير ووسائل الدفاع:

يمنح قانون الحرب أسير الحرب الحق في الحصول على معاونة أحد زملائه الأسرى. والدفاع عنه بواسطة محام مؤهل يختاره، واستدعاء شهود، والاستعانة إذا رأى ذلك ضرورياً بخدمات مترجم مؤهل. ونخطر الدولة الحائزة بهذه الحقوق قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب.

وفي حالة عدم اختيار الأسير لمحام، يتعين على الدولة الحامية أن توفر له محامياً، وتعطى هذه الدولة فرصة أسبوع على الأقل لهذا الغرض، وبناء على طلبها تقدم الدولة الحائزة لها قائمة بالأشخاص المؤهلين للقيام بالدفاع، وفي حالة عدم اختيار محام بواسطة الأسير أو

(1) تراجع إ/3 م/105.

(2) تراجع إ/3 م/78.

الدولة العائمة، يتعين على الدولة الحاجزة أن تعين محامياً مؤهلاً للدفاع عن المتهم. تعطى للمحامي الذي يتولى الدفاع عن أسير الحرب فرصة لا تقل عن أسبوعين قبل بدء المحاكمة وكذلك التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه عن المتهم، وله بصفة خاصة أن يزور المتهم بحرية وأن يتحدث معه دون حضور رقيب. وله أن يتحدث مع جميع شهود التبرئة. بمن فيهم أسرى الحرب. ويضيد من هذه التسهيلات حتى انتهاء المدة المحددة للاستئناف.

يبلغ أسير الحرب المتهم قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب وبلغة يفهمها بلائحة الاتهام وكذلك بالمستندات التي تبلغ للمتهم عموماً بمقتضى القوانين السارية بالقوات المسلحة للدولة الحاجزة. ويبلغ الإخطار نفسه بالشروط نفسها إلى محاميه.

لممثلي الدولة العائمة الحق في حضور المحاكمة إذا كان لابد أن تجرى في جلسات سرية بصفة استثنائية لمصلحة أمن الدولة، وفي هذه الحالة تخطر الدولة الحاجزة الدولة العائمة بحيثية إجراء المحاكمة في جلسة سرية⁽¹⁾.

وفي الإطار ذاته، هل يحق للأسير استئناف الحكم الصادر بحقه؟

بالتأكيد. لكل أسير حرب الحق، بنفس الشروط المنطبقة على أفراد القوات المسلحة بالدولة الحاجزة، في استئناف أي حكم يصدر عليه أو رفع دعوى لنقضه أو التماس إعادة النظر فيه.

ويتعين تعريفه بالكامل بحقوقه في الاستئناف والمهلة المحددة لممارسة هذه الحقوق. يتم هذا التعريف قبل المحاكمة كما ذكرنا آنفاً.

- الإبلاغ عن الأحكام: تبلغ الدولة الحاجزة الدولة العائمة أي حكم يصدر على أسير الحرب في شكل إخطار موجز يبين فيه ما إذا كان للأسير حق في الاستئناف أو رفع نقض أو التماس إعادة النظر في الحكم. ويبلغ هذا الإخطار كذلك للممثل الأسرى المعني والأسير الحرب المتهم بلغة يفهمها إذا أصبح الحكم قد صدر في حضوره. كما أن الدولة الحاجزة تقوم فوراً بإبلاغ الدولة العائمة بقرار أسير الحرب عن استعمال أو عدم استعمال حقوقه في الاستئناف.

إضافة إلى ذلك: إذا أصبح الحكم نهائياً، أو كان الحكم الابتدائي يقضي بالإعدام، وجب على الدولة الحاجزة أن ترسل إلى الدولة العائمة بأسرع وقت ممكن إخطاراً مفصلاً يتضمن الآتي:

(1) تراجع إ.ح 3/م 105..

- النص الكامل للحيثيات والحكم.
- تقريراً مختصراً عن التحقيقات والملاحظات. يبين على الأخص عناصر الاتهام والدفاع.
- بياناً عند الاقتضاء، بالمنشأة التي ستمنفذ فيها العقوبة [مكان تنفيذ السجن، الحجز... (1)].
- تنفيذ العقوبات.

بعد أن تصبح العقوبة واجبة التنفيذ، يقضي أسير الحرب عقوبته في المنشآت وفي الظروف ذاتها المنطبقة على أفراد القوات المسلحة بالدولة العاجزة، وفي جميع الأحوال، تكون هذه الظروف متفقة مع المتطلبات الصحية والإنسانية.

توضع الأسيرات اللواتي يحكم عليهن عقوبات في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء.

كذلك، يصرح للأسرى باستلام وإرسال المكاتبات، وتلقي طرد إغاثة واحد على الأقل كل شهر، والتربص بانتظام في الهواء الطلق، وتقدم لهم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية، والمساعدة الروحية التي قد يرغبونها (2).

6 - في معاملة الأشخاص الخاضعين لسلطات طرف النزاع:

وضع القانون الدولي قواعد حضارية لحماية الإنسانية في الأشخاص الذين يقعون في قبضة أحد أطراف النزاع. وهي القواعد المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب (1949) وتلك التي تكملها في البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وكذلك قواعد القانون الدولي المعمول بها والمتعلقة بحماية الحقوق الأساسية للإنسان أثناء النزاع الدولي المسلح.

تكفل تلك الحماية في جميع الظروف ودونما أي تمييز مجحف للأشخاص الذين يعتبرون - قبل بدء العمليات العدائية - ممن لا ينتمون إلى أمة دولة، أو من التلاحين بمفهوم المواق الدولية المتعلقة بالموضوع والتي قبلتها الأطراف المعنية أو بمفهوم التشريع الوطني للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة.

- (1) تراجع ج 3 م 107 يتم إرسال الإخطار المذكور أعلاه إلى الدول العارمة بالعقوال التي تامة مسبقاً لدولة العارمة.
- (2) تراجع ج 3 م 108. يظل أسرى الحرب المحكوم عليهم بمقويات سالية للحرية مفتقمن بحق تقديم الشكاوى والمطالب وهما يتعلق بأحوال الأسير (ج 3 م 78) وفق ديارة معنلي أو مندوبين الدول العارمة لهم بهدف المراقبة (ج 3 م 126).

تكون تلك الكفالة - الحماية - وفقاً لأبعاد أساسية ثلاثة:

أ. الضمانات الأساسية العامة.

ب. حماية النساء.

ج. حماية الأطفال.

أ- الضمانات الأساسية العامة

- الحماية: يكفل قانون النزاعات المسلحة للأشخاص الذين يقعون في قبضة أحد أطراف النزاع ولا يتمتعون بمعاملة أفضل بموجب القانون الدولي، معاملة إنسانية في كافة الظروف.

يتمتع هؤلاء الأشخاص بالحماية الإنسانية دون أي تمييز مجحف يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الانتماء القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو وضع آخر على أساس أية معايير أخرى مماثلة ويجب على كافة الأطراف احترام جميع هؤلاء الأشخاص في شخصهم وشرفهم ومعتقداتهم وشعائهم الدينية.

الأفعال المحظورة: تحظر الأفعال التالية في أي زمان ومكان سواء ارتكبها معتمدون مدنيون أم عسكريون.

- ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية، أو العقلية وبوجه خاص:
- القتل، التعذيب بشتى صورة بديناً كان أم عصبياً، العقوبات البدنية، والتشويه.
- انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره والإكراه على الدعارة وأية صورة من صور خدش الحياء.
- أخذ الرهائن
- العقوبات الجماعية
- لتهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة آنفاً.

إبلاغ سبب الاعتقال وإطلاق السراح في أقرب وقت:

يجب أن يبلغ بصفة عاجلة أي شخص يقبض عليه أو يحتجز أو يعتقل لأعمال تتعلق بالنزاع

المسلح بالأسباب المبررة لاتخاذ هذه التدابير وذلك بلغة يفهمها ويجب إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص في أقرب وقت ممكن وعلى أية حال بمجرد زوال الظروف التي بررت القبض عليهم أو احتجازهم أو اعتقالهم عدا من قبض عليهم أو احتجزوا أو ارتكب جرائم.

لا يجوز إصدار أي حكم أو تنفيذ أية عقوبة حيال أي شخص تثبت إدانته في جريمة مرتبطة بالنزاع المسلح إلا بناء على حكم صادر عن محكمة محايدة تشكل هيئتها تشكلاً قانونياً وتلتزم بالمبادئ التي تقوم عليها الإجراءات القضائية المرعية والمعترف بها عمومًا والتي تتضمن ما يلي:

- يجب أن تنص الإجراءات على إعلام المتهم دون إبطاء بتفاصيل الجريمة المنسوبة إليه وأن تكفل له كافة الحقوق وجميع الوسائل الضرورية للدفاع عن نفسه سواء قبل أم أثناء محاكمته.
- لا يدان أي شخص بجريمة إلا على المسؤولية الجنائية الفردية
- لا يجوز أن يتهم أي شخص أو يدان بجريمة على أساس إثباته فعلاً أو تقصيراً لم يكن يشكل جريمة طبقاً للقانون الوطني أو القانون الدولي الذي كان يخضع له وقت اختراعه للفعل.
- كما لا يجوز توقيع أية عقوبة أشد من العقوبة المماثلة وقت ارتكاب الجريمة. ومن حق مرتكب الجريمة فيما لو نص القانون - بعد ارتكاب الجريمة - على عقوبة أخف أن يستفيد من هذا النص.
- يعتبر المتهم بجريمة بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً.
- يحق لكل متهم بجريمة أن يحاكم حضورياً.
- لا يجوز أن يرغم أي شخص على الإدلاء بشهادة على نفسه أو على الاعتراف بأنه مذنب.
- يحق لأي شخص متهم بجريمة أن يناقض شهود الإثبات أو يكلف الغير بمناقشتهم كما يحق له استدعاء ومناقشة شهود النفي طبقاً للشروط ذاتها التي يجري بموجبها استدعاء شهود الإثبات.
- لا يجوز إقامة ادعوى ضد أي شخص أو توقيع العقوبة عليه لجريمة سبق أن صدر بشأنها حكم نهائي طبقاً للقانون ذاته والإجراءات القضائية ذاتها المعمول بها لدى الطرف الذي يبرئ أو يدين هذا الشخص.

- للشخص الذي يتهم بجريمة الحق في أن يطلب النطق بالحكم عليه علناً.
- يجب تنبيه أي شخص يصدر ضده حكم ولدى النطق بالحكم إلى الإجراءات القضائية وغيرها التي يحق له الالتجاء إليها وإلى المدد الزمنية التي يجوز له خلالها أن يتخذ تلك الإجراءات.

الحماية حتى بعد انتهاء النزاع المسلح....

- يتمتع الأشخاص الذين يقبض عليهم أو يعتجزون أو يعتقلون لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح بالحماية وفق القواعد والضمانات المنوطة عنها ولحين إطلاق سراحهم، أو إعادتهم إلى أوطانهم أو توطينهم بصفة نهائية حتى بعد انتهاء النزاع المسلح.
- مبادئ إقامة الدعوى ضد المتهمين بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية يجب، تفادياً لوجود أي شك بشأن الدعوى ضد الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب أو بجرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم، أن تطبق المبادئ التالية:
- تقام الدعوى ضد الأشخاص المتهمين بمثل هذه الجرائم وتتم محاكمتهم طبقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها.
- يحق لمثل هؤلاء الأشخاص ممن لا يفيدون بمعاملة أفضل بمقتضى اتفاقيات جنيف الأربع أو بروتوكولاتها الإضافية الأول أن يعاملوا طبقاً لما ذكرناه آنفاً سواء كانت الجرائم التي اتهموا بها تشكل أم لا تشكل انتهاكات جسيمة لتلك الاتفاقيات وذلك البروتوكول.

حجز النساء في أماكن منفصلة

تعتجز النساء اللواتي قيدت حريتهن لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء. ومع ذلك ففي حالة احتجاز الأسر يجب قدر الإمكان أن يوفر لها كوحدات عائلية مأوى واحد (اعتبارات إنسانية ودينية)⁽¹⁾.

أ- حماية النساء:

يكمل قانون النزاعات المسلحة للنساء موضوع الاحترام الخاص. وحق الحماية لاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة، وضد أي صورة أخرى من صور خدش الحياء.

(1) مراجع: 1/م 75، لا يجوز تفسير أي من الأحكام الواردة أعلاه - أي في هذه المادة - مما يفيد أو يحل بأي نص آخر أفضل يكفل مزيداً من الحماية للأشخاص المذكورين طبقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها.

كما يغطي الأولوية القصوى لفطر قضايا أولات الأحمال وأمهات صغار الأطفال، النواتي يعتمد عليهن أطفالهن المقبوض عليهم أو المحتجزات أو المعتقلات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح.

وتحاول أطراف النزاع أن تتجنب قدر المستطاع، إصدار حكم بالإعدام على أولات الأحمال أو أمهات صغار الأطفال النواتي يعتمد عليهن أطفالهن، بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ولا يجوز أن ينفذ حكم الإعدام متى مثل هؤلاء النسوة. (حق الحنين بالحياة)⁽¹⁾

ب- حماية الأطفال:

كذلك، يكفل قانون النزاعات المسلحة للأطفال موضع الاحترام الخاص وحق الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياة، يجب أن تهين لهم أطراف النزاع والعناية والعون اللذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب سنهم، أو لأي سبب آخر.

يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير المستطاعة، التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف، بوجه خاص، أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة، ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد هؤلاء، ممن بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا بعد سن الثامنة عشرة أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً⁽²⁾.

إذا حدث في حالات استثنائية، ورغم الأحكام المذكورة آنفاً، أن اشترك الأطفال ممن لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، ووقعوا في قبضة الخصم، فإنهم يظلون مستعبدين من الحماية الخاصة، سواء كانوا أم لم يكونوا أسرى الحرب.

كذلك، يجب وضع الأطفال في حالة القبض عليهم، أو احتجازهم، أو اعتقالهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح، في أماكن منفصلة عن تلك التي تخصص للبالغين، وتستثنى من ذلك حالات الأسر التي لها أماكن للإقامة كوحدات عائلية كما ذكرنا آنفاً⁽³⁾.

من ناحية أخرى، لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام لجريمة تتعلق بالنزاع المسلح، على الأشخاص

(1) تراجع إ.ج 3/م 76.

(2) يتناول المجتمع الدولي حالياً العر وتوكول الاختياري لحماية الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، يمنع أحد مواد تعهد الأطفال دون سن الثامنة عشرة

(3) تراجع إ.ج 3/م 77

الذين لا يكونون قد بلغوا بعد الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة.

وفي الختام نكرر القول:

..... حتى الحرب لها حدود... قول تبرز أهميته من خلال إلزامية منع انتهاكات القانون الدولي ومحاكمة المسؤولين عنها، وصولاً إلى العمل الإنساني حيال الضحايا - مدنيين وعسكريين - والمواقع المدنية والأعيان المحمية... كما تبرز أهميته من خلال تحديد مسؤوليات دولة الاحتلال وخصوصاً حيال أسرى الحرب.

... يتبلور كل ذلك في معرفة القائد - سياسياً كان أم عسكرياً لجوهر قانون النزاعات المسلحة... (م 47/ج 1، م 48/ج 2، م 127/ج 3، م 144/ج 4، م 83/ب 1، م 19/ب 2) والنتائج هي:

- أ. تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري بما لا يتعارض مع هدف السلطة السياسية وتنفيذ المهام العسكرية والأمنية. (المادة 78 من ب أ 1 الجهة تحمل الرئيس مدنياً كان أم عسكرياً المسؤولية المباشرة).

ب. تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها حكوماتنا (191 دولة).

ج. كشف انتهاكات الخصم والمسؤول (رئيس مدني، قائد عسكري... الخ). (م 51/ج 1، م 52/ج 2، م 131/ج 3، م 146/ج 4).

د. تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين تحت مظلة الشرعية الدولية.

وندعو أخيراً إلى دعم إعادة مراجعة أحكام قانون النزاعات المسلحة وتعديلها إذا اقتضى الأمر بجهد دولي ومرجعية الأمم المتحدة، بهدف تعزيز حماية الكرامة الإنسانية في شخصية الإنسان في ظل ميثاق الأمم المتحدة وعلى خلفية الشرعية الدولية، وبالتالي تحقيق السلم والأمن الدوليين بعدالة دولية حاسمة وليست رمادية.

.... حتى الذئب المنتحصر لا يجهز على الذئب المنهزم بعضه قاتلة....

حتى الغاب لها شرعتها.... أين شرعة الإنسان في النزاع المسلح؟....

.... عرفنا الحرب جميعاً: ومن يعرف الحرب.... يعرف قيمة السلام أكثر....

ملحق

(*) مصطلحات قانون النزاعات المسلحة (القانون الدولي الإنساني).

- إ ج 1 = اتفاقية جنيف الأولى للعام 1949 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
- إ ج 2 = اتفاقية جنيف الثانية للعام 1949 لتحسين حال جرحى ومرضى وعرقى القوات المسلحة في البحار.
- إ ج 3 = اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب.
- إ ج 4 = اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
- ب 1 = البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (1977).
- ب 2 = البروتوكول الإضافي الثاني إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (1977).
- ل 4 - ل = اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي 1907).
- ل 5 - ل = اتفاقية بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب البرية.
- ل 13 = اتفاقية حول حقوق وواجبات الدول المحايدة في الحرب البحرية (لاهاي 18 تشرين الأول 1907).
- ل - م ث - ل = اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حال نزاع مسلح (لاهاي 14 أيار 1954).
- ل - م ث - ب = بروتوكول من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح. (لاهاي 14 أيار 1954).

أسرى الحرب والاحتلال في القانون الدولي الإنساني^(١)

(١) دراسة نشرت في مجلة الدراسات الأمنية - بيروت العدد 18 - نيسان / حزيران 2004.

تمهيد:

كنت في الرابعة عشرة من عمري عندما هاجمت طائرات حربية صهيونية وقصفت بلدة برج البراجنة حيث أقطن والعائلة. حملت شقيقي الأصغر - وكان في حوالي السادسة من عمره - وهرعت به والوالدة إلى أحد الملاجئ.

أذكر أنه لحظة الهروب كانت الطائرات تغير من الغرب باتجاه الشرق. وبردة فعل عفوية - وطبعاً غير عسكرية - أدركت منهري لجهة الغرب وحضنت شقيقي الأصغر وحماته وركضت به بخطى جانبية بحيث يكون في مأمن لجهة الشرق، فلما عني أنني أحميه من الشظايا التي قد تأتي من جهة الغرب... منذ ذلك الحين سمعت لماذا يكون المدنيون هدفاً في الحرب؟.

...وكشفت بأم العين، جثث معجزة صبرا وشاتيلا (أيلول 1982) وعملية نبش الجثث بواسطة جرافة كان رصنها ينتزع نارة بدأ أو رجلاً أو أشلاء... فتوقف الجرافة احتراماً للنفس التي سحقتها وحمية الإنسان. كنت في حينه مضطراً إلى التحديق في وجه كل ضحية بحثاً عن أحد أقاربي (البريء بالتأكيد والمخطوف من على بولفار المطار بمحاذاة المحيم لدى مروره بسيارته). وعند تعذر تحديد ملامح الوجه كنت أكشف على لون المنظفون البني أو الجوارب أو ما تبقى منها....

وكنت من خلف كمامة حصلت عليها من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وخلال الكشف على حوالي 400 جثة أقول: لماذا المدنيون؟

... وبعد، بعد معجزة قانا (عدوان، عناقيد العنب، 1996) والطفل ذو الرأس المقطوع قلت: لماذا المدنيون؟ بعد تلك المعجزة وعلى خلفية قانون النزاعات المسلحة وأحد مصادره الرئيسية اتفاقيات جنيف 1949 (خصوصاً الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب) نشأ «نقاهم لبنان» وانضم لبنان إلى البروتوكولين الإضافيين للعام 1977 بعدما لمس إيجابيات «نقاهم لبنان» لجهة تشكيل مظلة شرعية دولية قانونية دبلوماسية للقتال من أجل التحرير.

وقد أدت وحدة الموقف اللبناني (الحكومي والشعبي) حيال التصدي للعدوان، إلى إنتاج هذه المظلة الدولية التي سمحت بحمل البندوبية المعارضة في إطار شرعية دولية، ونصل إلى

الجوهر ونقول أيضاً: لماذا المدنيون؟.

... وحصلت الحرب على العراق مسبقة بإشكاليات الضرار 1422 (تموز 2002) المتعلق بإعفاء الأميركيين من الخضوع للمحكمة الجنائية الدولية بعد تعذر ميثاق روما 1998 (المحكمة الجنائية الدولية). وحدثت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني: ضرب المدنيين والمواقع المدنية والأماكن المحمية والممتلكات الثقافية. خلال مشاركتي في مؤتمر روما (1 - 6 نيسان 2003) حول المنظومة التشريعية الوطنية والقضاء الجنائي الدولي، تبين لي ولكل المؤتمرين أن المشكلة الرئيسية تنبع من التقارب اللصيفين بين المدنيين والمواقع المدنية وبين القتاتلين والمواقع العسكرية. مما يؤدي إلى ضياع المسؤولية بين الطرف المدافع والطرف المهاجم)...

.... وكانت الذروة في ضياع حضارة نسعة آلاف سنة خلافاً لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية (لاهاي 1954)⁽¹⁾. وبرزت أسئلة حول مسؤوليات دولة الاحتلال حيال المدنيين...

وأسر الرئيس العراقي صدام حسين وبرزت أسئلة أيضاً: هل هو أسير حرب؟ من يحاكمه؟ كيف يحاكم؟ ما هي مسؤولية دولة الاحتلال حيال ذلك؟... كلها أسئلة ملحة طرحت بقوة مسألة القضاء الجنائي الدولي وقانون النزاعات المسلحة على الساحة الدولية. وأضيف الأسئلة التالية:

بعد تصاعد موجه ما يسمى بـ «العنف المفرط» تبرز جهود يبذلها المجتمع الدولي نصياغة قواعد جديدة تتكامل مع قواعد القانون الدولي الإنساني وتلاءم مع الأوضاع الجديدة التي تتسم بتداخل العسكريين مع المدنيين، وتضمن احترام حقوق الإنسان. إن الداعين إلى مثل تلك القواعد يعتقدون أن استخدام «العنف المفرط» كما يسميه المشتزع الدولي يمكن أن تلجأ إليه «الأطراف الحديثة، إبان السلم كما إبان النزاع المسلح». ويدعو البعض إلى وضع بروتوكول إضافي ثالث إلى اتفاقيات جنيف يتضمن المسائل المرتبطة بهذا الموضوع ومحوره الجديد هو العنف الذي قد يكون كامناً في أي مكان وأي زمان، في زمن السلم كما في زمن الحرب.

كيف ستكون بنية هذا البروتوكول؟ وهل سيحترم مبدأ التكاملية complementarite والحصانة والسيادة؟ وهل نحن على طريق منظومة قانونية دولية جديدة؟.

هل يتمتع المعتقلون الذين مارسوا «العنف المفرط» بوضعية «أسرة الحرب» التي يكفلها القانون الدولي الإنساني أم يحاكمون وفقاً للقوانين الوطنية للطرف الذي أسرههم؟ أم وفقاً

(1) وفي لبنان اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية (لاهاي 1954) بتاريخ 25/5/1954 وصادق عليها بتاريخ 1/6/1960.

نضادون يكون من نتائج العولمة؟ هل يؤثر تصنيف الصراع ضد ما يسمى «العنف المبرمج» على الوضع القانوني لأطراف النزاع؟ وكيف يمكن تطبيق الضمانات الأساسية للأشخاص المدعومين الخاصين لمعلومات أحد أطراف النزاع؟ (المادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية).

ما هي مسؤوليات الطرف المحتل حيال الأشخاص (الشعب) الخاضعين إلى سلطته بعد الاحتلال وخصوصاً حيال مسائل الأمن والعزاء والرعاية الطبية وحماية الممتلكات واللاجئين وأعمال الفوت على احتلالها؟ (القرار 1483 الصادر في 22 أيار 2003 بقرار الاحتلال الأميركي للعراق).

من يقيم انتهاك القانون الدولي الإنساني بالأفضلية؟ وما هي مسؤوليات التقصير حيال ذلك؟ (المادة 86 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977) ما هي واجبات القادة العسكريين والرؤساء المدنيين؟

أسئلة قانونية علمية: حنة تسوجب عرض المعطيات الأساسية البنيوية للقانون الدولية الإنساني فيما يخص حماية أسرى الحرب ومسؤوليات القادة والرؤساء العسكريين والمدنيين في تطبيقه. شرح واجبات وحقوق أطراف النزاع المسلح وخصوصاً دولة الاحتلال وفق ما تنص عليه أحكام القانون الدولي الإنساني⁽¹⁾ الذي صادق عليه 191 دولة حتى الآن التأكيد على أنه لا يمكن اعتبار أي نزاع مسلح مبرراً حتى ولو التزم بموجبات قانون النزاعات المسلحة إذا كان هذا النزاع غير خاضع لموجبات ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي الشرعية الدولية.

أولاً: من هم المقاتلون وما هي القوات المسلحة في القانون؟

إن القوات المسلحة لطرف النزاع تتكون من كافة القوى والمجموعات والوحدات النظامية التي تكون تحت قيادة مسؤولة عن سلوك مبررسيها، حتى ولو كان ذلك الطرف ممثلاً بحكومة أو سلطة لا يعترف الخصم بها. يجب أن تخضع هذه القوات لنظام داخلي يكمل إتباع قواعد القانون الدولي التي تطبق في النزاع المسلح.

وبعد أفراد هذه القوات عدا أفراد الخدمات الطبية والنواظ (راجع إ.ح 3/م 23) مقاتلين لهم حق المساهمة المباشرة في الأعمال العدائية.

(1) يراجع بحثان نشر في مجلة «دراسات أممية» الأولى بعنوان «القانون الدولي الإنساني - الواقع والتطلعات» في العدد 13 (أيار 2003) والثاني بعنوان «تدابير القانون الدولي الإنساني - إدارة العمليات» في العدد 14 (حزيران 2003)

وإذا ضمت القوات المسلحة لطرف في نزاع هيئة شبه عسكرية مكلفة بفرض احترام القانون وجب عليه إخطار أطراف النزاع الأخرى بذلك⁽¹⁾.

أ- المقاتلون ووضعية أسير الحرب:

يعتبر قانون النزاعات المسلحة المقاتلين الموصوفين في المقرة السابقة بمثابة أسرى حرب إذا وقعوا في قبضة الخصم ويلتزم هؤلاء المقاتلون تطبيق قواعد هذا القانون. ولكن مخالفة أي مقاتل لا تحرمه حقه في أن يعد مقاتلاً. أو أن يعد أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم. وذلك باستثناء المقاتلين الذين لا يميزون أنفسهم عن السكان المدنيين أثناء الاشتباك أو خلال التحضير له. إذا لم يكن باستطاعة المقاتل فعل ذلك لسبب مبرر عليه أن يحمل السلاح جهاً أثناء الاشتباك وطوال الوقت الذي يبقى خلاله مريضاً للخصم على مدى البصر في وقت توزيع القوات في مواقعها استعداداً للقتال قبل شن الهجوم.

ولا يعتبر هذا الفعل بمثابة التطاهر بوضع المدني غير المقاتل والذي تصنفه المادة 37/ب ج 1 في خانة الغدر المحظور في القانون.

إذا لم يحترم المقاتل متطلبات وضعية أسير الحرب يخل بحقه في الاعتداد بها ولكنه يمنع ضمانات تماثل تلك التي تمنحها إ ج 3 وب 1 أ وخصوصاً عند محاكمته أو معاقبته على جريمة ارتكبتها.

كذلك، لا يفقد أي مقاتل يقع في قبضة الخصم، دون أن يكون مشتبكاً في هجوم أو في عملية عسكرية نجهر للهجوم، حقه في أن يعد مقاتلاً أو أسير حرب. استناداً إلى ما سبق أن قام به من نشاط⁽²⁾.

ب- المحاربون في القانون:

إن قواعد القانون الدولي الإنساني لا تنطبق فقط على الجيوش، بل تنطبق أيضاً على المحاربين أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- 1- أن يكون على رأسها شخص مسؤول عن رؤوسه.
- 2- أن تكون لها شارة مميزة ثابتة يمكن التعرف عليها من بعد.

(1) راجع ب 1/م 43 (أنظر ملحق مصطلحات القانون الدولي الإنساني).

(2) راجع ب 1/م 44.

3. أن تحمل الأسلحة جهرًا.

4. أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وأعرافها.

وفي البلدان التي تقوم فيها الميليشيات أو الوحدات المنطوقة مقام الجيش، أو شكل جزءاً منه يمكن اعتبارها أنها تدرج في فئة الجيش⁽¹⁾.

كذلك يعتبر محاربون سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو، لمقاومة القوات الغازية، دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية طبقاً للشروط المذكورة أيضاً، شريطة أن يحملوا السلاح علناً وأن يراعوا قوانين الحرب وأعرافها⁽²⁾.

ويؤكد المشرع الدولي على أنه يمكن أن تتألف القوات المسلحة لأطراف النزاع من مقاتلين وغير مقاتلين، ولجميعهم الحق في أن يعاملوا كأسرى حرب في حالة وقوعهم في قبضة العدو⁽³⁾.

ثانياً: أسرى الحرب، هوياتهم والاستعلام عنهم:

حدد القانون الدولي الإنساني المعنى المقصود لتعبير «أسرى الحرب» بفئات الأشخاص الذين يقعون في قبضة العدو والمدرجين في المادة 3 من اتفاقية جنيف الثانية للعام 1949. أضافت م 4 / ج 3 أنه يجب بمقتضى القانون معاملة الأشخاص المذكورين فيما يلي كأسرى الحرب:

- الأشخاص الذين يتبعون أو كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتل إذا رأت دولة الاحتلال ضرورة اعتقالهم بسبب هذا الانتماء، حتى لو كانت قد تركتهم أحراراً في بادئ الأمر أثناء سير الأعمال الحربية خارج الأراضي التي تحتلها، وعلى الأخص في حالة قيام هؤلاء الأشخاص بمحاولة فاشلة للانضمام إلى القوات المسلحة التي يبعونها والمشاركة في القتال، أو في حالة عدم امتثالهم للإنذار بوجه إليهم بقصد الاعتقال.
- الأشخاص الذين ينتمون إلى إحدى الفئات المبينة آنفاً، الذين تستقبلهم دولة محايدة أو

(1) راجع قانون لاهاي / اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية 18 أيار 1864، المادتين الأولى 1907 المادة الأولى (ج - 4 - ج).

(2) راجع قانون لاهاي / اللائحة المذكورة آنفاً، المادة الثانية.

(3) راجع قانون لاهاي / اللائحة المذكورة آنفاً، المادة الثالثة (2).

غير محاربة هي إكليمها وتلتزم باعتقالهم بمقتضى القانون الدولي⁽¹⁾.

أ- استجواب الأسير والتحقق من الهوية؛

يرتكز القانون الدولي الإنساني على احترام الشخصية الإنسانية لدى الأسير مهما كانت ضراوة النزاع المسلح. ولم يغفل هذا القانون مقتضيات العمل العسكري وضرورة تنفيذ المهام المسندة إلى الوحدات المقاتلة. حيث لا تتعارض الحماية الممنوحة للأسير مع توصيات تحقيق النصر في المعركة.

استجواب الأسير؛

بعد وقوعه في قبضة الخصم للأسير حق احترام شخصه وشرفه والاحتفاظ بكامل أهليته المدنية التي كانت له عند وقوعه في الأسر⁽²⁾. لا يقرم أي أسير عند استجوابه إلا بالإدلاء باسمه الكامل، ورتبته العسكرية، وتاريخ ميلاده، ورقمه بالجيش أو الفرقة (الوحدة الكبرى) أو رقمه الشخصي أو المتسلسل. فإذا لم يستطع فيمعلومات مماثلة.

وإذا أخل الأسير بهذه القاعدة باختياره فإنه قد يتعرض لانتقاص المزايا التي تمنح للأسرى الذين لهم رتبته أو وضعه.

بطاقة الهوية؛

على كل طرف في النزاع، أن يزود جميع الأشخاص التابعين له والمعرضين لأن يصبحوا أسرى الحرب، ببطاقة لتحقيق الهوية يبين فيها اسم حاملها بالكامل، ورتبته، ورقمه بالجيش أو الفرقة (الوحدة الكبرى) أو رقمه الشخصي أو المتسلسل أو معلومات مماثلة، وتاريخ ميلاده. ويمكن أن تحمل بطاقة الهوية أيضاً توقيع حاملها أو بصمات أصابعه أو كليهما، وقد تتضمن كذلك أية معلومات أخرى يرغب طرف النزاع إضافتها عن الأشخاص التابعين لقواته المسلحة. يبرز الأسير بطاقة هويته عند كل طلب لكن لا يجوز سحبها منه بأي حال من الأحوال⁽³⁾.

معاملة إنسانية: عدم التعذيب...

لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص

(1) راجع إ.ج 3/م 4.

(2) راجع إ.ج 3/م 14.

(3) راجع إ.ج 3/م 17.

معلومات منهم من أي نوع. ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة. يسلم أسرى الحرب العاجزون عن الأدلاء بمعلومات عن هويتهم بسبب حالتهم البدنية أو العقلية إلى قسم الخدمات الطبية. وتحدد هوية هؤلاء الأسرى بكل الوسائل الممكنة. يجري استجواب أسرى الحرب بلغة يفهمونها⁽¹⁾.

بماذا يحتفظ الأسير؟

يهدف استكمال المعنى الإنساني لحماية شخص الأسير المادية والمعنوية. يحتفظ أسرى الحرب بجميع الأغراض الخاصة باستعمالهم الشخصي - ما عدا الأسلحة، والخيول، والمهمات الحربية (العناد، المعدات الخ...) والمستندات الحربية - وكذلك بحقوقهم المدنية والأقضية الواضحة من الفازات. وجميع الأدوات التي تكون قد صرفت لهم للحماية الشخصية.

كما تبقى في حوزتهم الأشياء التي تستخدم في سببهم وتغديتهم حتى ولو كانت تتعلق بمعداتهم العسكرية الرسمية.

على الدولة العاجزة أن تزود الأسرى بوثائق تحضيق هويتهم بحيث لا يجوز في أي وقت أن يكون أحد منهم بدونها. وعليها عدم تجريدهم شارات رتبهم وجنسيتهم أو أوسمتهم (نياشينهم)، أو الأدوات التي لها قيمة شخصية أو عاطفية.

وكذلك لا يجوز سحب النقود التي يحملها أسرى الحرب إلا بأمر يصدره ضابط وبعد تسجيل المبلغ واسم حامله في سجل خاص. كما لا يجوز للدولة العاجزة أن تسحب من أسرى الحرب الأشياء ذات القيمة إلا لأسباب أمنية. وإذا اضطرت لذلك تطبيق الإجراءات المنبثقة في حالة سحب النقود. تحتفظ الدولة العاجزة بالأشياء ذات القيمة والنقود بعملات مغيرة لعملتها دون أن أن يطلب أصحابها استبدالها وتسليم بشكلها الأصلي إلى الأسرى عند انتهاء أسرهم⁽²⁾.

التحقق من الهوية:

ذكرنا في الفقرة السابقة أنه يتوجب على كل طرف في النزاع المسلح أن يزود جميع الأشخاص التابعين له والمعرضين لأن يصبحوا أسرى الحرب، ببطاقة لتحقيق الهوية.

(1) تراجع إ 18/3.

(2) تراجع إ 3/18.

وبالتالي على طرف النزاع أن يسعى لتأمين إمكانية التحقق من هويات هؤلاء الأشخاص. يشدد القانون الدولي الإنساني على سعي كل من أطراف النزاع لتأمين إمكانية التحقق من هوية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية وكذلك الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي. كما يسعى كل من أطراف النزاع لإتباع وتنفيذ الوسائل والإجراءات الكفيلة بالتحقق من هوية الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي التي تستخدم العلامات والإشارات المميزة⁽¹⁾ مع التركيز على أنه يجري التعرف على أفراد الخدمات الطبية المدنيين وأفراد الهيئات الدينية المدنيين بالعلامة المميزة وبطاقة الهوية وذلك في الأراضي المحتلة وهي مناطق القتال أو المناطق التي يحتمل أن تكون مسرحاً للعمليات العسكرية. كذلك يتم رسم الوحدات ووسائل النقل الطبي بالعلامات المميزة بموافقة السلطة المختصة. وتوسم أيضاً السفن المستشفيات وزوارق النجاة الساحلية⁽²⁾.

ثالثاً: المكتب الرسمي للاستعلام والوكالة المركزية للاستعلامات وتشغيل أسرى الحرب:

أ- المكتب الرسمي للاستعلام:

لدى تبيان بوادر النزاع وقبل نشوب القتال وفي جميع حالات الاحتلال، يتوجب على طرف النزاع المسلح أن ينشئ مكتباً رسمياً للاستعلام عن أسرى الحرب، وعلى الدول المحايدة أو غير المحاربة التي تستقبل في أقاليمها أشخاصاً يتبعون إحدى الفئات المبينة في المادة الرابعة من إ ج 3⁽³⁾ أن تتخذ الإجراءات نفسه إزاء هؤلاء الأشخاص، وتؤكد الدولة المعنية من أن مكتب الاستعلامات مزود بما يلزم من مبانٍ وعتاد وتجهيزات وموظفين ليقوم بعمله بكفاءة. ولها أن تستخدم أسرى الحرب في هذا المكتب بالشروط الواردة في القسم المتعلق بتشغيل أسرى الحرب من اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949⁽⁴⁾.

إبلاغ المعلومات:

على كل طرف في النزاع أن يقدم إلى مكتب الاستعلامات التابع له في أقرب وقت ممكن

(1) يراجع الملحق الأول بـ 1 / الفصل الثاني (الشارة المميزة) والفصل الثالث (الإشارات المميزة).

(2) يراجع بـ 1 م 18 وم 22.

(3) فئات الأشخاص الذين يقعون في قبضة العدو ويعتبرون أسرى الحرب.

(4) تراجع إ ج 3 / من المادة 49 ولغاية المادة 57.

المعلومات الضرورية بشأن جميع الأشخاص المعادين الذين يتبعون إحدى الفئات المعنية ويقعون في قبضته. وعلى الدول المحايدة أو غير المحايدة أن تتخذ الإجراء نفسه إزاء الأشخاص من هذه الفئات الذين تستقبلهم في إقليمها. وعلى المكتب إبلاغ المعلومات فوراً بأسرع الوسائل الممكنة إلى الدول المعنية عن طريق الدول الحامية من جهة، والوكالة المركزية التي تنشأ في بلد محايد (يتم تفصيلها لاحقاً) ⁽¹⁾.

إخطار عائلة الأسير:

يجب إخطار العائلات المعنية بسرعة. وتتضمن المعلومات في ما يختص بكل أسير حرب، ما دامت في حوزة مكتب الاستعلامات اسمه بالكامل. ورتبه، ورقمه بالجيش أو الفرقة (الوحدة الكبرى) رقمه الشخصي أو المنمسل، ومحل الميلاد وتاريخه بالكامل. واسم الدولة التي يتبعها. واسم الأب والأم. واسم وعنوان الشخص الذي يجب إخطاره، والعنوان الذي يمكن أن ترسل عليه المكاتبات للأسير.

يتلقى مكتب الاستعلامات من مختلف الإدارات المختصة المعلومات الخاصة بحالات النقل والإفراج والإعادة إلى الوطن والهروب والدخول في المستشفى والوفاء، وعليه أن ينقل هذه المعلومات لعائلة الأسير. تبلغ بانتظام، أسبوعياً إذا أمكن، المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية لأسرى الحرب الذين أصيبوا بمرض خطير أو جرح خطير ⁽²⁾.

استفسارات من المكتب وتحرياته:

يتولى مكتب الاستعلامات الرد على جميع الاستفسارات التي توجه إليه بخصوص أسرى الحرب، بمن فيهم الأسرى الذين توفوا في الأسر، ويقوم بالتحريات اللازمة للحصول على المعلومات المطلوبة التي لا تتوفر لديه كما يجب التصديق بتوقيع أو خاتم على جميع الرسائل المكتوبة التي يصدرها هذا المكتب.

جميع أغراض الأسير القيمة:

يتولى مكتب الاستعلامات جمع كل الأشياء الشخصية ذات القيمة، بما فيها المبالغ التي يعملها بخلاف عن عملة الدولة العاجزة، والمستندات ذات الأهمية لأقارب الأسير التي يتركها الأسير الذي أعيد إلى وطنه أو أخرج عنه أو توفي، ويقدم هذه الأشياء للدولة المختصة.

(1) مراجع إ 3/ م 123.

(2) مراجع إ 3/ م 122.

يرسل المكتب هذه الأشياء في طرود مختومة، وترفق بهذه الطرود بيانات تحدد فيها بدقة هوية الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الأشياء، وكذلك قائمة كاملة بمحتويات الطرد. وتنقل المتعلقة الشخصية الأخرى الخاصة هؤلاء الأسرى تبعاً للترتيبات المتفق عليها بين أطراف النزاع المعنية⁽¹⁾.

ب- الوكالة المركزية للاستعلامات:

من الممكن أن توجد في جغرافية النزاع دول محايدة أو غير محاربة، على كل دولة من هذه الدول أن تنشئ في إقليمها وكالة مركزية للاستعلامات بشأن أسرى الحرب وإذا رأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضرورة تنظيم مثل هذه الوكالة في الدولة المعنية فإنه يجوز لها أن تقترح عليها ذلك. تكلف هذه الوكالة بتركيز جميع المعلومات التي تهتم أسرى الحرب والتي يمكن الحصول عليها بالطرق الرسمية أو الخاصة، وتنقل هذه المعلومات بأسرع ما يمكن إلى بلد منشأ الأسرى أو إلى الدولة التي ينبعونها، وتقدم لها أطراف النزاع جميع التسهيلات اللازمة لنقل المعلومات. يدعو القانون الدولي الإنساني الأطراف المتعاقدة، وبخاصة الأطراف التي ينتفع رعاياها بخدمات الوكالة المركزية، إلى تزويد الوكالة بالدعم المالي الذي قد تحتاج إليه. يجب ألا تقصر الأحكام الواردة أعلاه على أنها تقيد النشاط الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الإغاثة أو أية هيئات أخرى تعاون أسرى الحرب⁽²⁾.

استعمال السلاح ضد الأسرى:

يحدد قانون النزاعات المسلحة قيوداً واضحة لاستعمال السلاح ضد الحرب، وتعتبر القاعدة الأساسية في هذا القانون أن استخدام الأسلحة، وبخاصة ضد الهاربين أو الذين يحاولون الهرب، هو الوسيلة الأخيرة التي يجب أن يسبقها دائماً إنذارات مناسبة للظروف⁽³⁾.

إفهام الأسرى حقوقهم وواجباتهم:

تعمم أحكام اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب وملاحقتها وأي اتفاق خاص يعزز حقوقهم ولا يقيد⁽⁴⁾ على جميع الأسرى في كافة معسكرات الاعتقال

(1) تراجع إ/ج 3/م 122.

(2) تراجع إ/ج 3/م 123 وم 125.

(3) تراجع إ/ج 42م.

(4) تراجع إ/ج 3/م 6 (2).

(والتشغيل طبقاً). يتم التعميم بلغة هؤلاء الأسرى وهي أماكن يمكن فيها لجميعهم الرجوع إليها. تملك نسخ عن تلك الأحكام للأسرى الذين لا يستطيعون الوصول إلى النسخة المعلقة. بناءً على طلبهم. تباع جميع أنواع التعليمات والأوامر والإعلانات والنشرات المتعلقة بسلوك أسرى الحرب بلغة يفهمونها. وتعلن بالكيفية الموسومة أنشأاً. وتملك نسخ منها لمددود الأسرى وكل أمر أو طلب بوجه بصورة هندية لأسرى الحرب يجب كذلك أن يصدر إليهم بلغة يفهمونها^(١).

وسنناقول في بحث لاحق واحبات القادة ومسؤوليائهم حيال الانتهاكات والمخالفات
الحسمة للمصمون المذكورين. فمعها والقضايا الجزائية والانضباطية في مخيمات أسرى
الحرب.

وفي الختام نقول:....

الأديان السماوية هي النور الإلهي الأول للقواعد القانونية التي تحفظ حقوق مقائلي
وضحايا النزاعات المسلحة والمدنيين والمواقع المحمية وتقرض قيوداً على استخدام
الوسائل العسكرية...

بالمقابل، في وقتنا الحاضر، لم يشهد العالم أبداً هذا القدر من النزاعات المسلحة والهجمات العشوائية والمذابح... (ما ترتكبه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بخالف الأديان سواء كانت سماوية أم إصلاحية والمبادئ الإنسانية) ولم يحدث أن أصابته هذه الحالة من العجز في الحرب العالمية الثانية قتل 40 مليون إنسان بنسبة التعادل بين العسكريين والمدنيين، وبين عامي 1945 و 1984 أصبحت نسبة الضحايا تقدر بـ 10 مدنيين مقابل عسكري واحد. وفي العقدَيْن الأخيرين من العام 2000 قدّرت المؤسسات الإنسانية الدولية النسبة بـ 95 مدنياً مقابل 5 عسكريين. وتقدر النسبة في حال استخدام السلاح النووي بـ 100 مدني مقابل عسكري واحد.

... إن الأثر الإنساني لهذه الحروب كان عميقاً بسبب وحشية «الإنسان» ورمادية «المرعية الدولية».

..... حتى الحرب لها حدود... قول تبرز أهميته من خلال إلزامية منع انتهاكات القانون الدولي ومحاكمة المسؤولين عنها، وصولاً إلى العمل الإنساني حيال الضحايا - مدنيين

(1) تراجم: ج 3 / م 41 (1)

وعسكريين - والمواقع المدنية والأعيان المحمية... كما تبرز أهميته من خلال تحديد مسؤوليات دولة الاحتلال.

.... يتبلور كل ذلك في معرفة القائد - سياسياً كان أم عسكرياً لجوهر قانون النزاعات المسلحة.... (م 47/ج 1، م 48/ج 2، م 127/ج 3، م 144/ج 4، م 83/ب 1، م 19/ب 2) والنتائج هي:

أ. تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري بما لا يتعارض مع هدف السلطة السياسية وتنفيذ المهام العسكرية والأمنية. (المادة 87 من ب 1 أ لجهة تحمل الرئيس مدنياً كان أم عسكرياً المسؤولية المباشرة).

ب. تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها حكوماتنا (191 دولة).

ج. كشف انتهاكات الخصم والمسؤول عنها (رئيس مدني، قائد عسكري... الخ). (م 51/ج 1، م 52/ج 2، م 131/ج 3، م 146/ج 4).

تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين تحت مظلة الشرعية الدولية.

... حتى الذئب المنتحسر لا يجهز على الذئب المنهزم بعضة قاتلة

...حتى الغاب لها شرعتها... أين شرعة الإنسان في النزاع المسلح؟

...عرفنا الحرب جميعاً، ومن يعرف الحرب يعرف قيمة السلام أكثر...

ملحق

مصطلحات قانون النزاعات المسلحة (القانون الدولي الإنساني).

- إ ج 1 = اتفاقية جنيف الأولى للعام 1949 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
- إ ج 2 = اتفاقية جنيف الثانية للعام 1949 لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
- إ ج 3 = اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب.
- إ ج 4 = اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
- ب 1 = البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (1977).
- ب 2 = البروتوكول الإضافي الثاني إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (1977).
- ل - 4 - ل = اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي 1907).
- ل - 5 = اتفاقية بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب البرية.
- ل - 31 = اتفاقية حول حقوق وواجبات الدول المحايدة في الحرب البحرية (لاهاي 8 تشرين الأول 1907).
- ل - م ث - ل = اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حال نزاع مسلح (لاهاي 14 أيار 1954).
- ل - م ث - ب = بروتوكول من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (لاهاي 14 أيار 1954).

المحكمة الجنائية الدولية

حلم، فواقع... فحلم...⁽¹⁾

(1) دراسة قدمت كمحاضرة في الملتقى العلمي المرمي للقانون الدولي الإنساني الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بتاريخ 4 - 7 / 4 / 2008 م.

تمهيد:

بعد تصاعد ظاهرة الإرهاب، برزت جهود المجتمع الدولي لوضع قواعد جديدة تتلاءم مع الأوضاع الناشئة لإنماط النزاعات المسلحة الحديثة التي يتداخل فيها العسكريون مع المدنيين. دون المساس بالمفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني. أي تضمين هذه المفاهيم ضمان حقوق الإنسان هي أنون، الاستعمال العنيف للقوة، والذي يمكن أن تتجأ إليه أطراف النزاع إبان السلم كما إبان النزاع المسلح بواسطة قواعد المسلحة على اختلافها.

واحتدم الحديث عن حق ممن الحرب ضد الإرهاب، هل يمكن بناء بنية هذا الحق خارج إطار الأمم المتحدة، وما يمكن أن يؤدي ذلك إلى فوضى عالمية عارمة؟

كل ذلك يجعل النزاعات المسلحة تطمو على سطح العلاقات الدولية فتبرر «قوة النار» حيناً و«ديبلوماسية النار» حيناً آخر. ويدعو البعض إلى استحداث بروتوكول إضافي يتضمن المسائل الحديثة ومحورها، الاستعمال العنيف للقوة، في المناطق التي تحتلها فيها الأهداف العسكرية بالمواقع المدنية على خلفية ظاهرة الإرهاب، التي تكمن في أي مكان وأي زمان هي السلم. كما إبان النزاع المسلح.

هذا ما أكدته المؤتمرات الدولية في العقد الأخير حول القضاء الجنائي الدولي الدائم. حين انتهت الأعمال دائماً إلى القول بأن المعضلة الأساسية تنبع عن التقارب اللصيق للمدنيين والمواقع المدنية مع المقاتلين والأهداف العسكرية الهامة. وهذا ما يناقض التزامات المادتين 57 و 58 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977.

وكان الحد الكبير حول جدوى القانون الدولي الجنائي وأبرز الباتة: المحكمة الجنائية الدولية، نظرة إلى الماضي قبل الحديث عن هذه المحكمة.

يعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أهم حدث تشهده الساحة القانونية الدولية أواخر القرن الماضي. ولم يصبح هذا الحلم حقيقة إلا بعد انتهاء الحرب الباردة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وفي ظل العولمة التي شملت المجالات القانونية والإنسانية والاجتماعية وغيرها من المجالات. وتعتبر عولمة العدالة أو عولمة القانون سمة من سمات هذا العصر

الذي يشهد فيه العالم صياغة قواعد وآليات لنظام قانوني عالمي جديد يهدف إلى تقليص السيادة الوطنية لصالح تطبيق العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان، مع ما يعمل به ذلك من رهانات وتحديات وتساؤلات حول الآثار المحتملة على السيادة الوطنية، ومدى توفر الضمانات اللازمة لاستقلالية المحكمة وحيادها وبعدها عن التأثيرات السياسية وعدم استخدامها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتمثل هذه القضايا مشاغل رئيسية للدول العربية لضمان تطبيق قواعد قانون النزاعات المسلحة من خلال آلية قضائية تضع حداً للإفلات من العقاب، خاصة وأن هذه الدول كانت وما زالت منذ أكثر من نصف قرن ضحية للعدوان والجريمة.

وتهدف هذه المحكمة إلى تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة على المجتمع الدولي، وهي نتاج لعهد عالمي شاركت فيه دول تنتمي لحضارات وثقافات مختلفة وساهمت فيه الدول العربية مثلما ساهمت عبر تاريخها في بناء الحضارة الإنسانية وإرساء أسس العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي وقانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان.

ولكن، وبمنظرة تاريخية إلى الماضي القريب، نعرف أن القضاء الداخلي، باعتباره مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، كان من أهم الأسباب الأساسية في معارضة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وكان الشارع الدولي يقول بأن وجود مثل هذه المحكمة يرتبط بالحروب، ومن الأفضل إنشاء محاكم خاصة عند الاقتضى. بقي هذا المنطق يعتصر إنشاء تلك المحكمة مع أن هذا الإنشاء يشكل عنصراً أساسياً من أجل السلام واحترام حقوق الإنسان. ولقد استغرق إنشاء المحكمة الوقت الطويل والمجهودات الكبيرة بسبب المعوقات الناتجة عن التخوف من اختصاص المحكمة الذي سيمتد لمحاكمة الأشخاص الطبيعيين الذين قد يمثلون بسبب ارتكابهم لمخالفات تستوجب محاكمة قيادات مرموقة.

ولادة القواعد الأولى للقانون الدولي الجنائي:

أسمح لنفسي بدايةً بهذا التمهيد المختصر:

إن تجربتي العسكرية الطويلة في مناطق ساخنة من هذا العالم تقيد بأن حرارة نار الحرب ورائحة الدخان والدم والبارود تثير نفوس المحاربين وتعطل تفكيرهم، وتضعف فاعلية معظم الشرائع. وهناك مثل لاتيني يقول: *Inter arma Legæ Silent*. أي أن الشرائع نصمت بين الأسلحة. ونضيف: إن دوي المدافع يصم الأذان عن سماع صوت الشرائع.

لذلك، إن مبدأي - الإنسانية - و - حسن النية، هما المبدآن الأساسيان من مبادئ القانون الدولي الإنساني (توجد 4 مبادئ أخرى هي: الضرورة العسكرية، التقييد، التناسب، التحديد)، وتعتبر العقيدة الدينية وارتباط المعتقدات بها أساساً هاماً من أساس تطبيق هذين المبدأين.

وانتصر في الإسلام هو انتصار القصبة النبيلة التي لا يجوز تحفيظها بأساليب تنفقر إلى الإنسانية... وعندما جاء الإسلام أرسى حرمة الحياة وحرم سلبها إلا لأسباب عادلة. أياك جريمة يرخر بها القرآن الكريم بصيق المعال هنا يذكرها، يقول سبحانه وتعالى: «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً». ويستمر الهدى القرآني: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق». ويدل إشعاع هذا الهدى على أن جوهر أحكام الحرب في الإسلام ترتبط بالإنسان وبمراعاة آدميته وكرامته.

وباختصار، استفاد العديد من الفقهاء الدوليين من هدى الشريعة الإسلامية في مجالات أحكام القانون الدولي الإنساني، والمحكمة الجنائية هي دراعه الفضائي.

لنعد الآن إلى ولادة القواعد الأولى للقانون الدولي الجنائي...

منذ أوائل القرن العشرين وسبب ما خلفته الحرب العالمية الأولى من دمار واستهاكات لقواعد القانون الدولي العام ازدادت الدعوات إلى نزع المشروعية عن الحروب. وعقد في باريس لهذا السبب مؤتمر تمهيدي للسلام في 25/1/1919 تقرر خلاله تشكيل لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً أطلق عليها لجنة المسؤوليات، وأنيط بها بحث كافة الجوانب القانونية المترتبة على الحرب. وقد تقدمت اللجنة بتقرير تضمن عدة مسائل من أهمها وجوب إنشاء محكمة دولية تتولى محاكمة المسؤولين عن الإخلال بقواعد وقهيم القانون الدولي، وتوقيع الجزاء المناسب.

ولقد نصت معاهدة هرساي على محاكمة امبراطور ألمانيا غلبوم الثاني باعتباره مسؤولاً عن جريمة حرب الاعتداء. كما نصت على محاكمة مجرمي الحرب الآخرين أمام محكمة دولية أو المحاكم الوطنية حسب الأصول.

هذا الجهد الدولي لم يحل دون نشوب الحرب العالمية الثانية التي تجاوزت بأهوالها ومساوئها والأعمال الإجرامية الغير إنسانية الحرب الكونية الأولى. وخلال الحرب أعلن كل من الفريقين المتحاربين عن عزمه على معاقبة مجرمي الحرب من الفريق الآخر وأعد كل منهما كشوفاً بأسمائهم.

على أثر انتهاء الحرب بانتصار الحلفاء عقد في لندن في 8/8/1945 مؤتمراً نتج عنه تأكيد محاكمة مجرمي الحرب مع تشكيل محكمة عسكرية دولية فأتاحاً بذلك الطريق العام أمام ولادة القانون الدولي الجنائي.

لقد شكلت محكمة نورمبورغ أول تطبيق لمبدأ مسؤولية الحكام والقادة عن الجرائم كالإبادة والقتل الجماعي، وبذلك بدأ يظهر تدريجياً التمايز بين القانون الدولي التقليدي الذي يعطي رؤساء الدول حصانة دبلوماسية ما زالت محكمة العدل الدولية متمسكة بها وبين القانون الجنائي الدولي الذي لا يقر بالحصانة الدبلوماسية ويجيز اتهام ومحاكمة رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين والمنفذين والمخططين للجرائم ضد الإنسانية.

لقد سمحت محكمة نورمبورغ وضوكيو بإقرار مبادئ جديدة للعدالة الجنائية الدولية، وأهمها ما يلي:

1. وضعت أول تنظيم تعاهدي يحدد التجاوزات الجنائية.
 2. أنشأت أول قضاء جزائي دولي مارس أعماله وأصدر أحكامه.
 3. تجاوزت مسألة محاكمة المسؤولين الألمان واليابانيين حيث حاكم المنتصرون المهزومين (وهذه نقطة سلبية في أصول وقواعد المحاكمة العادلة) لتضع قواعد جزائية دولية دائمة.
- وبالرغم من تكريس مبادئ نورمبورغ من قبل هيئة الأمم المتحدة وبنو الانفاقية الخاصة بجريمة الإبادة في 9/12/1948. ومن ثم إقرار اتفاقيات جنيف بتاريخ 12/8/1949 والبروتوكولين الإضافيين عام 1977 فإن الحرب الباردة بين الدولتين العظميين أفسدت وأجهضت كل جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

استكمال قواعد القانون الدولي الجنائي:

أ - محكمة يوغسلافيا السابقة ورواندا:

استمر الفقه القانوني في العمل من أجل تطوير واستكمال القانون الدولي الجنائي⁽¹⁾. وكان

(1) الإشارة إلى دور المؤسسات الدولية غير الحكومية: مثل مؤتمر جمعية القانون الدولي في فيينا 1922 والدعوة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية والمؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني الدولي في واشنطن عام 1925 والدعوة إلى إقامة محكمة جنائية دولية وبإدارة جامعة خامسة وغيرها الهام تلتصق بالانتهامات الموجهة إلى الأشخاص الطبيعيين بجانب محكمة العدل الدولية المعتمدة بنظر الانتهاكات الموجهة إلى الدول وكجزء منها. والمؤتمر

لا بد من الانتظار حتى التسعينات من القرن العشرين ليحصل نوع من الالتقاء بين النظرية والممارسة. فمجلس الأمن بإنشائه أول محكمة دولية جنائية لمحاكمة الأشخاص المتهمين بالمسؤولية عن الخروقات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت فوق أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ 1991 قد أقر سابقة أساسية. كما أن جرائم الإبادة التي ارتكبت في رواندا عام 1994 أدت إلى إنشاء ثاني محكمة جزائية دولية. وقد أكدت المحكمتان على عدم تمتع رؤساء الدول والحكومات والوزراء بالحصانة الدبلوماسية في حال ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية. وهكذا فإن حواجز السيادة أصبحت أكثر هشاشة. فمحكمة يوغوسلافيا السابقة ورواندا استطاعتا اتهام ومحاكمة أعلى المسؤولين في الدولتين

إلا أن الاتجاه السائد داخل الصفقة القانوني الدولي استمر بعد محاكم نورمبرغ وطوكيو بالقول بالحصانة المطلقة للحكام حيث لا يحسمون إلا لقانونهم الوطني، دون أن يتطور هذا الطرح إلا بمناسبة إقرار اتفاقية روما لعام 1998.

وظهر نوع من العدالة التي تتجاوز الحدود الجغرافية حيث يحق للدول ملاحقة مسؤولي الجرائم المرتكبة في الخارج، إذا ما طالقت هذه الجرائم بعض مواطنيها أو حتى دون أن تكون الدولة أو مواطنيها متضررين من هذه الجرائم (بلجيكا، قضية شارون) دون أن يكون للدولة المعنية الحق في إثارة حجة احترام سيادتها على الإقليم الذي ارتكبت فيه الجريمة أو الادعاء أن من ارتكب الجريمة يحمل جنسيتها وهي صاحبة الاختصاص في المحاكمة. فاللجوء إلى القضاء الأجنبي يمكن أن يجعل مكان غياب الملاحقة أمام القضاء الوطني.

هذه التطورات المؤسسية أعادت طرح فكرة وجود قضاء جزائي دولي دائم يختص، باسم المجتمع الدولي بمحملة، بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الأكثر خطورة ضد الإنسانية.

المحكمة الجنائية الدولية:

في ظل هذه الظروف الملانمة ولدت أول محكمة جنائية دولية دائمة بمدينة روما العاصمة الإيطالية، واعتمد نظامها الأساسي في 17 يوليو 1998 بموافقة 120 دولة ومعارضة سبع دول وامتناع 21 دولة. بعد مرور خمسين سنة على إقرار اتفاقية منع جريمة الإبادة

السابع والثلاثون للاتحاد البرلماني الدولي في روما عام 1948 وحث المجتمع الدولي بضرورة الإسراع بوضع قانون حقوق دولي وإقامة محكمة جنائية لمعالجة الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وخاصة جريمة إبادة الأجناس... واجتماع الجمعية الدولية للقانون الجنائي في بروكسل عام 1926 والدعوة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية كجزء من محكمة العدل الدولية التي سوف يمتد اختصاصها إلى المسائل الجنائية.

عام 1948. وقد دخل النظام الأساسي للمحكمة حيز النفاذ في الأول من يوليو 2002 بعد أن صدقت عليه آنذاك 60 دولة من دول العالم وإلى اليوم فقد تجاوز عدد الدول التي صدقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 105 دولة.

هي مؤسسة دولية دائمة ومستقلة ومكملة للولايات القضائية الوطنية أنشئت بانضمام دولية لتمارس سلطاتها القضائية على الأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الأشد خطورة والمدرجة في نظامها الأساسي. ولكي تمارس المحكمة صلاحياتها فهي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.

ما معنى أنها دائمة ومستقلة ومكملة للولايات القضائية الوطنية؟

- دائمة أي أنها ستمارس اختصاصاتها بصفة مستمرة ولن يقتصر دورها على زمان محدد أو مكان معين.
 - مستقلة أي أنها لن تخضع لسلطة أي دولة ولا لسلطة أي منظمة أو أي جهاز دولي.
 - مكملة للقضاء الوطني أي أنها تساعد المحاكم الوطنية.
- إن الحاجة ملحة إلى المحكمة الجنائية الدولية للأسباب التالية:

1. على المستوى الدولي لا توجد محكمة جنائية تمتد اختصاصاتها إلى الأفراد وتمثل آلية قمع ضد الانتهاكات الخطيرة.
2. إن عدم وجود مثل هذه المحكمة يعد من أهم نقاط ضعف النظام القانوني الدولي.
3. لأن ارتكاب المجازر وارتكاب الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان، كلها عوامل تجعل من وجود المحكمة الجنائية الدولية حتمية إنسانية لمحاولة تحقيق العدالة.

وكما رأينا سابقاً، تتميز المحكمة الجنائية الدولية عن المحاكم التي سبقتها بمميزات جوهرية أهمها: الديمومة والاستقلالية: أما المحاكم الجنائية الأخرى التي تكلمنا عنها آنفاً كمحكمة نورمبرغ وطوكيو ومحكمتي يوغوسلافيا ورواندا فهي محاكم مؤقتة تختلف في طرق إنشائها وكذلك الهدف منه: فمحكمة نورمبرغ أنشأها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية للنظر في الجرائم ومحاكمة المتهمين المنتمين إلى المهزومين، وكذلك الحال بمحكمة يوغوسلافيا ورواندا فقد أنشأها مجلس الأمن الدولي للنظر في الجرائم الدولية المرتكبة فوق إقليميه الدولتين وبالتالي فكلا المحكمتين تتبعان مجلس الأمن الدولي ولا تتمتعان

باستقلالية عنه.

ويمكن القول أن الفرق بين محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية هو أن الأولى هي جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة هدفها النظر في النزاعات التي تنشأ بين الدول وليس لها أي اختصاص جنائي ولا يمكن للأفراد أن يكونوا أطرافاً في الدعوى أمامها.. أما الثانية فهي جهاز دولي مستقل لا يتبع الأمم المتحدة وليس له الحق بمحاكمة الدول ككيانات معنوية وإنما دوره أن ينظر في الجرائم الخطيرة موضع الاهتمام الدولي والتي يرتكبها الأفراد العاديون بصفتهن الشخصية.

اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية:

تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بالسلطة لممارسة اختصاصاتها على الأشخاص إزاء أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي. ولكي تمارس المحكمة صلاحياتها فهي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.

أما الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة فهي:

1. جريمة الإبادة الجماعية

2. الجرائم ضد الإنسانية

3. جرائم الحرب

4. جريمة العدوان

ويفصل النظام الأساسي للمحكمة تعريف هذه الجرائم والأعمال الجرمية التي تدخل فيها، وهو يعود فيما يخص جرائم الحرب إلى مبادئ القانون الدولي العام وخاصة اتفاقيات جنيف الأربعة الصادرة في 12/8/1949 والبروتوكولين الإضافيين للعام 1977.

ويمكن هنا الإشارة إلى ثلاثة أنواع من اختصاصات المحكمة: الاختصاص الموضوعي والاختصاص الشخصي، والاختصاص الزمني.

أولاً: الاختصاص الموضوعي: (م.5 - 9) يقتصر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على أربع جرائم هي:

جريمة الإبادة الجماعية:

أي الأفعال التي ترتكب لتدمير مجموعة وطنية أو عرقية أو دينية معينة عن طريق القتل أو أحداث أذى جسماني أو عقلي جسيم لأعضائها أو اتخاذ إجراءات تمنع تناسلها أو نقل أطفال تلك المجموعة إلى مجموعة أخرى متى ما ارتكبت تلك الأفعال بتعمد وبقصد إهلاك تلك الجماعة إهلاكاً كلياً أو جزئياً... جوهر الجريمة هنا هو إنكار حق البقاء لمجموعة بشرية بأجمعها. ومعنى (إهلاك) هنا ينصرف إلى ما هو أكثر من عدد صغير من الأفراد الأعضاء في جماعة ما، و (الأذى العقلي) ينصرف إلى ما هو أكثر من التعطيل البسيط أو المؤقت للقدرات العقلية.

الجرائم ضد الإنسانية:

الجرائم التي ترتكب على نطاق واسع ضد مجموعة من السكان المدنيين مثل القتل والإبادة والنقل الإجباري للسكان والتعذيب والاختفاء القسري والتفرقة العنصرية متى ما ارتكبت تلك الأفعال بشكل شامل ومنهجي أي منظم وفق خطط مدروسة وعلم مسبق.

جرائم الحرب:

وتتمثل في الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات القانون الدولي الإنساني خصوصاً اتفاقيات جنيف الأربع 1949 وملحقاتها الإضافيين 1977 مثل تدمير الممتلكات أثناء العمليات العسكرية بدون ضرورة عسكرية، وتوجيه الهجوم عمداً وبصفة مقصودة ضد السكان المدنيين واستخدام الأسلحة السامة وإساءة استخدام علم الهدنة وقتل من استسلم والعاق ضرر بالسكان دون أي ضرورة عسكرية.

جريمة العدوان:

لم يتم الاتفاق على تعريف واضح ومحدد لهذه الجريمة يصلح ليكون أساساً لاختصاص المحكمة. وبالتالي، لن تتمكن المحكمة من ممارسة ولايتها على هذه الجريمة، لكن ولكون الجريمة هي الأشد خطراً على السلام والأمن الدوليين ولأنها تستوفي معايير إدماجها ضمن اختصاصات المحكمة فقد تم تضمينها فعلاً في النظام الأساسي.

ثانياً: الاختصاص الشخصي (م24) تمارس المحكمة اختصاصاتها حيال الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون الجرائم المدرجة ضمن اختصاصاتها وذلك بصفتهم الشخصية سواء ارتكب الشخص تلك الجرائم بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين أو أمر بها أو حث على

ارتكابها أو ساهم. مهما كانت الصفة الرسمية للشخص المعني. كما يسأل الشخص عن إصداره لأوامر غير مشروعة وعن منعه الأفراد التابعين له من ارتكاب الانتهاكات والمعاملات.

ثالثاً الاختصاص الزمني (م 11): تمارس المحكمة اختصاصها فقط بخصوص الجرائم التي يتم ارتكابها بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ (مبدأ عدم الرجعية الموضوعية). وقد نصّ النظام الأساسي على دخوله حيز النفاذ في اليوم الأول للشهر التالي بعد مرور ستين يوماً على إيداع وثيقة التصديق الستين (أي الصك الستين 60) (القبول أو الموافقة أو الانضمام) لدى السكرتير العام للأمم المتحدة (أي بعد 2002/7/1م).

وتجدر الملاحظة هنا أن المادة الخامسة من نظام المحكمة لم تشمل جرائم الإرهاب والاتجار في المخدرات وتبييض الأموال لصعوبة التفاهم عليها مع الدول الأعضاء. كذلك لم ينصن نظام روما حظر وتجريم استخدام الأسلحة النووية ضمن جرائم الحرب حيث رفض الاقتراح بهذا الشأن. وبالمقابل أصرت الدول العربية على أن رفض النص على تجريم استخدام الأسلحة النووية يفترض استبعاد النص على استخدام الأسلحة الكيماوية.

وتكرر: إن المحكمة لن تتمكن من ممارسة صلاحياتها في حالة العدوان قبل أن توافق جمعية الدول الأطراف على تعريف ذلك الجريمة وتحديد شروط اختصاص المحكمة بنظرها. ولقد عارضت تعريف جريمة العدوان بعض الدول العظمى، وبصورة خاصة الولايات المتحدة الأميركية، حتى لا يكون اختصاص المحكمة بتلك الجريمة وسيلة لمقاومة ومواجهة حالات التدخل العسكري. كما عارضت تعريف جريمة العدوان بعض دول العالم الثالث خوفاً تدخل مجلس الأمن في تحديد العدوان والتحكم تبعاً لذلك بالولاية القضائية للمحكمة.

ومن المقررات في اتفاقية روما أن المادة 16 منحت مجلس الأمن سلطة في تعليق التعذيب والمقاصاة، مما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل نشاط المحكمة الجرائمة الدولية وربما إلى إلغاء دورها.

تشكيل المحكمة:

1 - الجهاز القضائي يتكون من 18 قاضياً يتوزعون على الشكل التالي:

- هيئة رئاسة المحكمة: تتكون من الرئيس ونائبين للرئيس (م 38)
- الشعب التمهيدية (ما قبل المحاكمة) لا يقل عن 6 قضاة من قضاة المحكمة (م 39)

- الشعبة الابتدائية: لا يقل عن 6 قضاة من قضاة المحكمة (م 39)
- شعبة الاستئناف: وتتكون من الرئيس وأربعة قضاة من قضاة المحكمة (م 39).

2 - الجهاز الإدعائي:

مكتب المدعي العام الذي يتألف من المدعي العام ونائبه أو نوابه.

3 - الجهاز الإداري:

يشمل قلم المحكمة أو مسجل المحكمة ونائب المسجل يعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين.

إن الجهة المناطة بها تسيير أعمال المحكمة هي جمعية الدول الأطراف والتي يكون لكل دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة عضو واحد فيها. يقوم هؤلاء الأعضاء بانتخاب القضاة من الدول الأطراف عبر الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء. كما ينتخبون المدعي العام بالأغلبية المطلقة أما مسجل المحكمة فينتخب بالأغلبية المطلقة لقضاة المحكمة.

ممارسة المحكمة لاختصاصها:

1 - حالات الممارسة: تمارس المحكمة اختصاصها وإحالة القضايا للمحاكمة في الأحوال المذكورة في المواد 13 - 15 وهي كالتالي:

- أ - قيام دولة طرف في نظامها الأساسي بإحالة القضية إلى المدعي العام (م 14)
- ب - قيام مجلس الأمن الدولي بإحالة القضية إلى المدعي العام متصرفاً بمقتضى صلاحياته بموجب الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة (م 13)
- ج - شروع المدعي العام من تلقاء نفسه بالتحقيق بخصوص معلومات خاصة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة (م 13 - 15 - 53).

ولكن، لا يمكن للمحكمة الشروع في ممارسة اختصاصها إلا في حالتين:

- إذا كانت الدولة المعنية غير قادرة على القيام بالمحاكمة حيال تلك الجريمة... أي أن المحكمة لا تستطيع ممارسة اختصاصاتها إلا عند غياب المؤسسات الدستورية لدى الدولة كحدوث انهيار تام للنظام السياسي في تلك الدولة بحيث لم يعد هناك وجود لحكومة تبسط سيادتها وسلطانها وبالتالي لا وجود لمؤسسات قضائية فيها.

إذا كانت الدولة عبر رابعة في القيام بدورها الأصلي هي المحاكمة وذلك عندما

1. يتخذ القرار الوطني الخاص بالمحاكمة بغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية.

2. تتم الإجراءات بغير استقلال وحيادية وبهدف منع تقديم الشخص المعني للعدالة.

إن مبدأ التكاملية يبرر ذلك على قاعدة أربعة أمور:

- عدم جواز معاقبة الجاني مرتين.

- عدم إفلات الجاني من العقاب.

- إعطاء الدولة فرصة المحاكمة دون تدخل جهة خارجية.

- احترام سيادة الدولة واختصاصها الشخصي على رعاياها.

- وبمعنى آخر: إذا لم تتم محاكمة الشخص داخلياً أو تمت المحاكمة بطريقة سورية فإن الشخص يظل خاضعاً لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

- وتنص المادة 20/3 على إمكانية قيام المحكمة بمحاكمة شخص حوكم أمام محكمة أخرى في حالتين:

- كانت محاكمته سورية بغرض إفلاته من العقاب.

- كانت الإجراءات بغير استقلالية بما يكذب نية تقديمه للعدالة.

2 - وقف إجراءات التحقيق أو الملاحقة (م16):

يمكن وقف تلك الإجراءات لمدة 12 شهراً بمقتضى قرار صادر عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما يمكن للمجلس أيضاً أن يحدد مثل هذا الطلب. لكنه لا يمنع بهذه الصلاحية وبطلبها من المحاكم الوطنية. لأنه إذا فعل ذلك يكون قد خالف نص المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول.

3 - قبول الاختصاص والتعاون:

تستطيع الدول غير الأطراف في النظام الأساسي أن تنبل باختصاص المحكمة وأن تتعاون معها عبر إعلان تودعه لدى قلم المحكمة بشرط:

- أن يكون السلوك قيد التحقيق أي الجريمة قد وقع في تلك الدولة.

- أن تكون دولة تسجيل السفينة أو الطائرة إذا كانت الجريمة ارتكبت على ظهر أحدهما.
- أن يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها.

المصادقة أو الانضمام الى النظام الأساسي:

يهدف تجنب ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها نتيجة عدم وجود تشريعات داخلية تحدّد كيفية تطبيق أحكام نظام روما، تعتمد الدولة المصادقة على هذا النظام الى

1. موازنة تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة مع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فتأخذ بتعريف تلك الجرائم على النحو الوارد في النظام الأساسي للمحكمة.

2. التعاون مع المحكمة بخصوص التحقيقات التي تجريها والمماثلة على الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصاتها، إذ سيكون عليها استحداث تشريعات بهذا الخصوص لضمان حدوث أي فراغ تشريعي ولتفادي انعقاد الاختصاص للمحكمة الدولية.

ويمكن أن يتعقد الاختصاص للمحكمة حتى في حالة عدم مصادقة الدولة على النظام الأساسي في حالتين:

- قبول الدولة بذلك بموجب إعلان تودعه لدى قلم المحكمة (المسجل).
- حالة الانتهاكات المنهجية الصارخة لحقوق الإنسان يقوم مجلس الأمن بتكليف تلك الانتهاكات بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين ويحيلها أمام المحكمة باعتبارها جرائم دولية تدخل ضمن اختصاصها وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- ويبرز السؤال: هل تمثل المحكمة الجنائية الدولية تهديدات للسيادة الوطنية للدولة وللحصانة؟

المحكمة ومفهوم السيادة والحصانة:

إن إنشاء محكمة جنائية دولية يتطلب تحديد العلاقة بين القضاء الدولي والقضاء الوطني. وليس لهذا الموضوع جانب قانوني فقط، وإنما أيضاً جانب سياسي يتعلق بمفهوم السيادة والحصانة. والسؤال المطروح هل سيؤدي القضاء الجنائي الدولي الى تراجع في دور الدولة وبالتالي الى انتقاص من مفهوم السيادة التي تشكل أحد المعايير الأساسية للدولة الحديثة. وهل أن القضاء الدولي يعتبر خرقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة؟ وبالتالي

هل تستقطب الحصانة الدولية التي يتمتع بها الرؤساء والوزراء والدبلوماسيون؟

مما لا شك فيه أن التطور العلمي الكبير والثورة الهائلة على صعيد المواصلات والاتصالات، وتداخل المصالح الاقتصادية، وتزايد حجم التجارة الدولية وبروز دور كبير لمنظمة التجارة العالمية وللبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كان له دور أساسي في تعبير مفهوم السيادة التقليدي. حيث يتعرض مفهوم السيادة إلى الكثير من علامات الاستفهام خصوصاً بعد أن أخذت الدول العظمى حقاً دولياً جديداً أسمته حق التدخل الإنساني، والذي بموجبه أعطت لنفسها حق التدخل العسكري في أي دولة من دول العالم للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته. وبذلك يمكن طرح السؤال أين أصبح مفهوم السيادة؟

أثارت قضية السيادة مخاوف كثيرة عند الدول المشاركة في مؤتمر روما لعام 1998 الذي وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالدور المعطى للمدعي العام وكيفية قيامه بعمله أثناء التحقيقات.

يرى البعض أن الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية يشكل انتهاكاً لسيادة الدول لأنه يسمح لمحكمة دولية بمحاكمة مواطنين لدولة سيادة. إلا أن البعض الآخر يرى أن الانضمام للمحكمة لا يشكل انتهاكاً لسيادة الدولة، ذلك لأن اختصاص تلك المحكمة هو اختصاص تكاملي كما رأينا سابقاً، أي أنها تكمل اقتضاء الوطني ولا تحل مكانه من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنها أنشئت بمقتضى اتفاق دولي يستدعي قبول الدولة المسبق. حيث أن هناك مبدأ هي قانون العلاقات الدولية يقضي بأن قبول الدولة الانضمام إلى أية منظمة دولية، ما هو إلا تعبير عن الممارسة للسيادة وليس العكس.

أما فيما يتعلق بالحصانة، فإذا كانت الحصانة الداخلية تهدف إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، ونجاح العمل السياسي وصيرورته، فإن الحصانة الدولية تهدف إلى تجنب الحروب والحفاظ على العلاقات الدولية السليمة. فهل إن إنشاء المحكمة وإعطائها صلاحيات محاكمة للرؤساء يشكلان انقلاباً على العرف الدولي في موضوع الحصانة؟

اعتبرت المادة 27 من نظام المحكمة أنه لا تحول الحصانات الوطنية والدولية دون ممارسة المحكمة لاختصاصاتها، مما يعني إمكانية محاكمة الجميع حتى وإن كانوا يتمتعون بالحصانة، مما أثار مخاوف الكثير من السياسيين حيث أنهم رأوا فيه تعدياً على العرف الدولي.

غير أن المادة 98 من نظام المحكمة نصت على أنه لا يحوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم

أو مساعدة يقتضي من الدولة الموجه إليها الطلب، أن تتصرف على نحو يتناهى والتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالحصانة. والتفسير الذي أعطي لهذه المادة أن المحكمة لا تستطيع مساءلة الرؤساء إلا بعد موافقة الدولة المعنية بنزع الحصانة عنهم. وبذلك يمكن فهم المادة 27 بعدم إمكانية النذرع بالحصانة من قبل الرؤساء بعد سقوط الحصانة عنهم. إن هذا التفسير للمادتين 27 و 98 نجده ضمناً في فرنسا عندما عدلت دستورها وأقرت نزع الحصانة عن الرؤساء بعد انتهاء ولايتهم بعد أن كان الدستور ينص على عدم مسؤولية الرئيس الجزائرية أثناء ممارسة وظيفته. وبذلك قبلت فرنسا بمساءلة الرؤساء عن جرائم إنسانية قد تكون ارتكبت أثناء ولايتهم. والعمل الذي أقدمت عليه هو عمل سيادي لأنها قامت به بملء إرادتها.

تأثير التجاذبات الدولية على الدور والإنجازات:

يتضح لنا مما أوردناه سابقاً دور المحكمة الجنائية الدولية في ممارسة سلطاتها القضائية على الأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة والمدرجة في نظامها الأساسي. أما الإنجازات فهي معنوية فقط حيث أنها شكلت، لتاريخه على الأقل، صورة معنوية لآلية قضائية دولية لمحاكمة المرتكبين كما رأينا سابقاً. لقد أحييت إليها قضية دارفور في السودان للنظر في الجرائم المرتكبة إبان النزاع المسلح في هذا الإقليم المضطرب. ولكن لا محاكمة لغاية الآن مما يوضح مسألة التجاذبات الدولية من جديد، تلك التجاذبات التي برزت خلال إنشاء المحكمة منذ البداية.

كانت المجموعة التي ضغطت في سبيل إنشاء المحكمة الجنائية تضم دولاً متطورة ونامية. ولم يكن للعامل الجغرافي أو حتى السياسي دور في تشكيل هذه المجموعة حيث تعد دولة جنوب أفريقيا مثلاً إلى جانب بريطانيا وكوريا الجنوبية وأستراليا ومصر وألمانيا وكندا وسويسرا وكذلك الدول المتحضرة على إنشاء تلك المحكمة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والمكسيك. وهكذا. لم يعكس هذا الواقع التقسيم الدولي الذي كان متعارفاً عليه في السابق والذي كان يسيطر في مثل هذه الحالات. لكن هل يعني ذلك أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لم يدخل في لعبة التجاذبات الدولية والمحاوور ولم يعكس ميزان القوى في المجتمع الدولي؟ وهل كان إنشاء محايداً؟

إذا كانت التجاذبات والمحاوور لم تلعب دوراً قبل إنشاء المحكمة الجنائية، فإنها برزت بقوة أثناء المؤتمر التحضيري ومناقشة مضمون النظام. حيث انقسم المؤتمرين بشكل حاد

حول كل نقطة سالحة، وكان تقسماً سياسياً بامتياز خصوصاً بين الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، من جهة، وبين الدول المتطورة والنامية، من جهة أخرى.

لقد أعطى مجلس الأمن دوراً أساسياً في نظام المحكمة، فله الحق في رفع أية قضية أمامها كما أنه يستطيع سحب أية قضية معروضة أمامها لمدة 12 شهراً فائتة للتجديد. وهذا يعني بكل ساطعة إعطاء حق النقض لمجلس الأمن فيما يتعلق بالدعاوى المرفوعة لدى المحكمة الجنائية الدولية. وكل التبريرات القانونية لم تحجب الطابع السياسي للبحث لهذه الصلاحية، لأنها كرست بدون أدنى شك الإمتيازات السياسية لنادي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وبرزت إمتيازات الدول الكبرى على دول العالم النامي في كثير من المواضيع الحساسة التي يمكن أن نذكر منها:

- 1- رفض الدول الكبرى إدراج بعض الجرائم ضمن صلاحية المحكمة والتي كانت دول العالم الثالث تطالب بإدراجها، مثل جريمة الانتجار بالمخدرات وجريمة الإرهاب. وحجتها في ذلك أن الإرهاب غير معرّف وبالتالي لا يمكن إدراجه.
- 2- رفض اعتبار استعمال أسلحة الدمار الشامل جريمة حرب وخصوصاً استعمال السلاح النووي الذي كانت تطالب به الدول النامية.
- 3- بعد أن نجحت دول العالم النامي في إدخال جريمة العدوان ضمن صلاحية المحكمة، تم الاتفاق على أن هذه الأخيرة لن تكون صالحة للنظر في هذه الجريمة إلا بعد أن يتم تعريفها، وبالتالي فإن دول العالم الثالث التي تعاني دائماً خطر العدوان الداهم خسرت المعركة السياسية.
- 4- حاولت دول العالم النامي، وخاصة الدول العربية، حصر مفهوم الجريمة الإنسانية بتلك التي تقع فقط، أثناء النزاعات المسلحة، إلا أن الدول الكبرى نجحت في اعتبار الجريمة الإنسانية، تلك التي تقع أيضاً أثناء السلم، من قبل الأنظمة الدكتاتورية ضد شعوبها. وهذا ما يؤدي إلى تدخل الدول الكبرى وبشكل استثنائي في شؤون الدول الصغيرة والضعيفة.
- 5- على عكس رغبة دول العالم النامي، أصرت الدول الكبرى، على اعتبار المحكمة الجنائية الدولية صالحة للنظر في الجرائم التي ترتكب ليس فقط أثناء النزاعات

الدولية، وإنما أيضاً أثناء النزاعات الداخلية.

6. أخيراً، إن مبدأ التكاملية، الذي يقضي بصلاحيه القضاء الوطني أولاً، أعطى للمحكمة الجنائية الدولية الصلاحية بالنظر بالقضايا المطروحة أولاً في عدة حالات كانهيار النظام القضائي الوطني انهاراً كاملاً وصورية التقاضي الوطني.

والسؤال المطروح هنا: من يتمتع بصلاحية تحديد انهيار النظام القضائي أو صوريته؟ إن هذه الصلاحية التقديرية للمحكمة، التي من المفترض أن تكون قانونية، يخشى أن تصبح سياسية بامتياز، تتبع من السياسة الداخلية لهذه البلاد، وخاصة تلك التي تعاني حروباً داخلية. ويمكن أن نشبه ذلك بما أقدمت عليه بلجيكا مطلع العام 2002م، حيث أعطت وزير العدل والحكومة سلطة استثنائية في تحويل قضية مرفوعة أمام القضاء البلجيكي إلى الدولة التي ينتمي إليها المتهم في حال كانت هذه الدولة ديمقراطية تعتمد فصل السلطات وتتمتع بقضاء عادل.

تلك هي أهم النقاط التي أثارت جدلاً واسعاً واستطاعت الدول الكبرى فرضها، إلا أن دول العالم النامي وخاصة الدول العربية، استطاعت فرض حرم الاستيطان، باعتباره جريمة حرب في النظام الأساسي لصلاحية المحكمة.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنه وحتى اللحظات الأخيرة قبل التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة، كان ثمة اعتقاد بأن الولايات المتحدة الأميركية سوف توقع على نظام المحكمة مما دفع بالدول الأوروبية إلى تقديم الكثير من التنازلات لتشجيع الولايات المتحدة، إلا أن تلك الأخيرة أعلنت أنها لن توقع هذا النظام ثم عادت ووقعت في اللحظات الأخيرة.

إلا أنه عادت الولايات المتحدة وسحبت توقيعها، وأخذت تضغط على الدول لمنعها من الانضمام إلى هذه الاتفاقية، من ناحية، ومن ناحية ثانية، أخذت أيضاً تضغط على الدول الأخرى من أجل اتفاقيات ثنائية معها تلزمها بواسطة تسليم أي من رعايا الولايات المتحدة الأميركية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ثم ذهبت أخيراً أبعد من ذلك، حيث قطعت وعددت بقطع المعونات عن ثلاثين دولة ترفض بأن تسلّم المواطنين الأميركيين إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها استثنيت من الدول الموقعة بعض الدول، لارتباطها مع الولايات المتحدة بمصالح استراتيجية.

ولجأت الولايات المتحدة لتبرير رفضها للمحكمة الجنائية الدولية، بطرح عدة مبررات

أهمها

- عدم قبول محاكمة أي أميركي خارج الولايات المتحدة الأميركية.
- طبيعة الدور الاستثنائي الذي يمكن أن يلعبه المدعى العام في رفع أية قضية أمام المحكمة.

الدور الاستثنائي للدول في ربح أية قضية أمام المحكمة.

وعلى الرغم من المعارضة الأميركية، تم إنشاء المحكمة الجذائية الدولية، ويمكن أن يكون الممبع الذي سمح بنشوء تلك المحكمة أن الدول المعارضة كانت غير موحدة وتصاريت مصالحها لا سيما في موضوع مجلس الأمن والسلاح النووي، وبالتالي، لم تتمكن تلك الدول بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من وضع استراتيجية مشتركة. مقابل الفريق المؤيد والذي كان منجاساً في أكثر الأحيان. إلا أن إنشاء تلك المحكمة عكس ضعف مجموعة العالم النامي التي لم يكن لها حول ولا قوة ووقعت بين مطرقة الولايات المتحدة وسندان الدول الأوروبية. وبلاحت أيضاً من خلال إنشاء المحكمة الدور القوي للاتحاد الأوروبي، حتى أن البعض اعتبر أن هذه المحكمة هي محكمة أوروبية بامتياز...

وباحتصار، معارضة إنشاء المحكمة والمطرقة الأميركية والسندان الأوروبي... كلها عوامل أبقت المحكمة دون إنجازات...

... وكانت المحكمة حليماً... ثم أضحت واقعة... ثم عادت حليماً...

حرب 12 تموز والقانون الدولي الإنساني⁽¹⁾

(1) دراسة نشرت في صحيفة السفير العدد 10546 - 8 تشرين الثاني 2006 م.

تمهيد:

منذ بداية حرب 12 تموز وزعماء العالم والمنظمات الإنسانية الدولية والأمم المتحدة وقادة الرأي والخبراء القانونيون.. كلهم يدعون إلى احترام القانون الدولي الإنساني. أنبل وأرقى عولمة إنسانية منذ العام 1859.

كيف تم انتهاك أحكام وقواعد هذا القانون في العمليات العسكرية إبان حرب 12 تموز ٩٩٢٠٠٠.

أولاً. في إدارة العمليات:

«ليس للمتحاربين حق مطلق في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو».

تصدر هذا المضمون مقدمة قواعد العمليات العدائية^(١). إن تقبيد حق طرف النزاع في اختيار الوسائل العسكرية لتدمير العدو هو مبدأ أساسي من مبادئ قانون النزاعات المسلحة. يتراوح هذا المبدأ مع مبدأ التناسب ليشكلاً تحديداً إنسانياً للعمليات العسكرية.

استخدمت إسرائيل كافة وسائل التدمير المنهجية دون احترام مبدأ التناسب. المبدأ الأساسي في القانون الدولي الإنساني.

لقد تبين من طبيعة عمليات القصف الجوي والبحري والبري على أهداف مدنية. أن الوسائل العسكرية التي استخدمتها إسرائيل لا تتناسب مع خطورة خطف الأسيرين التي لم تشكل أبداً تهديداً لأمن إسرائيل ولا للأمن والسلام الدوليين. وثبت أن تلك العمليات انتهكت كل حقوق الإنسان التي ضمنتها المواثيق والاتفاقيات الدولية.

كما انتهكت إسرائيل مبدأ الضرورة العسكرية لأن حربها على لبنان لم تكن مسندة إلى سبب شرعي قانوني طالما أنها ما تزال تحتفظ بأمرى في سجونها من دون وجه حق. مع التأكيد على أن خطف الأسيرين يعتبر عمل مقاومة شرعية تحبزه شرعة الأمم المتحدة وفقاً للمادة الأولى المحددة لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أما وسائل التدمير الهائلة والجهنمية التي استخدمتها إسرائيل دون أية قيود تؤكد استعمال القوة المفرطة الهادف إلى تدمير لبنان وبناء التحتية.

1 - قيود استخدام وسائل إلحاق الضرر بالعدو؛

تضمن قانون النزاعات المسلحة محظورات تقيد حق طرف النزاع في استعمال وسائل ووسائل عسكرية للإضرار بالعدو وذلك في اتفاقيات دولية أو خاصة. وشدد هذا القانون على منع تدمير ممتلكات العدو إلا إذا كانت ضرورات الحرب تقتضي حتماً هذا التدمير.

دمرت إسرائيل الممتلكات الخاصة والبنى التحتية العامة دون أية ضرورة عسكرية. ومبدأ الضرورة العسكرية هو ركن أساسي من أركان القانون الدولي الإنساني.

وقد نشرت منظمة العفو الدولية بتاريخ 23/8/2006 تقريراً اتهمت فيه إسرائيل بارتكاب «جرائم حرب» في لبنان. معتبرة أن الجيش الإسرائيلي استهدف «في شكل متعمد» منشآت مدنية. وأن الكثير من الهجمات المركزة ضد المنشآت المدنية كانت «عشوائية وغير متكافئة وتمثل جرائم حرب». وقد غابت صدقية تأكيدات إسرائيل بأن أضرار عمليات التدمير كانت «جانبية» لأن الكثير من الأهداف تقع في مناطق لا تتمتع بأي أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي (السفير 24/8/2006).

2 - القصف والحصار والإبقاء على الحياة؛

يحظر قانون الحرب قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية أي كانت الوسيلة المستعملة.

على القائد ألا يأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة. أو تهديد الخصم بذلك. أو إدارة العمليات على هذا الأساس⁽¹⁾.

قصفت إسرائيل مساكن الضاحية الجنوبية غير المحمية والغير مستخدمة لأغراض عسكرية قصفاً تدميراً لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب العربية. الإسرائيلية. كما قصفت ودمرت بعض المساجد والمستشفيات مهددة بعدم إبقاء السكان على قيد الحياة ولونواحدوا في أماكن سكنهم.

وتعمدت إسرائيل استهداف قوافل الإغاثة والمستشفيات ومواقع ووسائل الخدمات الطبية

(1) راجع ب: 1/م 40

ومرافق الخدمات العامة كمحطات المياه والطاقة لإجبار الناس على ترك منازلهم. كل ذلك دفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد ورود تقارير من جنوب لبنان تشير إلى وقوع إصابات في صفوف العاملين في الإسعاف الطبي. إلى تذكير السلطات الإسرائيلية بوجوب احترام شارتَي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل الأوقات لأن القانون الدولي الإنساني يعمي المنشآت والمركبات التي تحمل هاتين الشارتين.

3- الحماية من آثار القتال:

خصص البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1949 والصادر في العام 1977 والذي يعنى بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية إحدى وعشرين مادة من مواد الـ 102 لتأمين الحماية العامة للضحايا والمواقع المعنية من آثار القتال. وحض أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية وتوجيه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها وذلك من أجل تأمين وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية.

نفذت إسرائيل أكثر من 7000 غارة جوية على 7000 هدف، في وقت نفذت قواتها البحرية 2500 عملية قصف أخرى، وأطلقت قطع المدفعية الطويلة المدى عدداً هائلاً مجهولاً من القذائف على جنوب لبنان (تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 23/8/2006) تقول مصادر المقاومة أن عدد الغارات بلغ 9000 غارة وعدد القذائف بلغ 175.000 قذيفة.

دفع هذا الوضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف إلى التذكير بالواجب القانوني في توخي احترام مبدأ التناسب في كافة العمليات العسكرية لتفادي إنزال معاناة غير ضرورية بالسكان المدنيين.

4- المدنيون:

يتمتع المدنيون بحق الحماية القانونية الدولية العامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية وفق التحديدات والقواعد الدولية التالية:

أ. لا يجوز أن يكون السكان المدنيون محلاً للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

ب. يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية.

بالمقابل، لقد كان السكان المدنيون في كل لبنان. وفي الجنوب والضاحية الجنوبية وبعليك والشمال بشكل خاص. محلاً لأعمال عنف ترمي أساساً إلى بث الذعر بينهم، رغم تمتعهم بالحماية القانونية كونهم لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية. والذعر هذا دفع حوالي مليون إنسان للنزوح إلى مناطق أكثر أماناً، ولكن مهددة بأعمال العنف أيضاً، إنها محاولة خلق فتنة داخلية بين طائفة مناطق التهجير وطوائف المناطق التي سنستوعب النازحين. لكن الوحدة الوطنية تجلت بأبهى صورها رغم موجة الشائعات الموجهة التي اجتاحت الوطن..

5 - الهجمات العشوائية:

تحظر الهجمات العشوائية. وتعتبر هجمات عشوائية:

- تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد (أغلبية أهداف عدوان 12 تموز غير عسكرية).
- الهجوم قصفاً بالقنابل أيا كانت الطرق والوسائل، الذي يعالج عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بعضها عن البعض الآخر والواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركيزاً من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنها هدف عسكري واحد، قرى الجنوب كلها، كما أحياء الضاحية الجنوبية، كما أحياء بعليك، وكلها سكنية، عولجت كأنها هدف عسكري واحد.
- الهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطاً من هذه الخسائر والأضرار، بفرط هي تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة. إن مجازر مروحين، صريفا، النبطية، فانا، الشياح، الضاحية الجنوبية... الخ. هي تعبير صارخ عن الإفراط في هذا التجاوز.
- سقط ادعاء إسرائيل بأنها تركز في حربها الهجومية على مبدأ حق الدفاع عن النفس المكرس بمضمون المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بسبب الضحامة الهائلة للهجمات وأعمال القصف الوحشية التي استهدفت بشكل منظم المنشآت والجسور وعناصر البنى التحتية والمدنيين الذين لم يساهموا إطلاقاً بالمجهود الحربي.

6 - هجمات الردع:

تحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين. أغلبية الأعمال العدائية لعدوان 12 تموز كانت هجمات ردع ضد السكان المدنيين، بحيث حاولت إسرائيل

استخدامهم كعنصر سياسي صاغط في الداخل اللبناني على عمل المقاومة.

7. الأعيان المدنية:

الأسبان هي المنشآت المدنية والممتلكات الثقافية والمواد التي لا غنى عنها لاستمرار الحضارة وحياة وبقاء السكان المدنيين (أثار، أماكن عبادة، مكتبات عامة كبرى، ثروات فنية تراثية، تراث روحي، مناطق ومجاصيل زراعية، شبكات وسدود الري ومياه الشرب مائية الخ...).

كفل قانون الحرب الحماية الدولية لهذه الأعيان وذلك وفق القواعد والتحديدات التالية:

أ. الحماية العامة للأعيان: لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. كانت الأعيان المدنية المذكورة أنفاً محلاً للقصف الجوي والبحري والبري لحرب 12 تموز، والحسور وخرانات المياه وأماكن العبادة والحقول الزراعية كانت في طبيعة الأعيان المستهدفة.

إن التدمير الواسع لمحطات الكهرباء ومعامل معالجة المياه والبنى التحتية والطرق التي لا غنى عنها لنقل الغذاء والمساعدات الإنسانية. كان متعمداً ومثل حرة لا ينجزأ من الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

أ. مساهمة الأعيان في العمل العسكري: تنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحق تدميرها التام أم الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة.

لم يثبت أبداً أن المقاومة استخدمت أي من الأعيان التي استهدفتها إسرائيل في المساهمة في العمل العسكري. وتدميرها لم يحقق لإسرائيل أية ميزة عسكرية أكيدة. فقد بقيت القدرة الصاروخية للمقاومة في كامل قوتها، وكذلك قدرة التصدي في العمليات البرية. يعترف رئيس وزراء إسرائيل بأننا تعرضنا لحملات قاسية.. ولم تنجح في وقف الكاثيوشا... والأدهى أننا لم نتمكن من تحرير الجنديين الأسيرين، (النهار 30/8/2006 ص 12)

ج. حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة: يحظر قانون النزاعات المسلحة ودون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح المعقودة بتاريخ 18 أيار/مايو 1954 وأحكام المواثيق الدولية الأخرى الخاصة بالموضوع القيام بما يلي:

- ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب.
- استخدام مثل هذه الأعيان في دعم المجهود الحربي.
- اتخاذ مثل هذه الأعيان محلاً لهجمات الردع⁽¹⁾.

لم يتم استخدام قلعة بعلبك ولا محيطها في دعم المجهود الحربي للمقاومة، وعلى الرغم من ذلك أصيبت أعمدها بالشظايا وانهارت بعض حجارة المعابد.

بعد تضرر آثار بعلبك واقترب القصف من آثار مدينة صور، وبداعي أهمية هذه المسألة على مستوى الحضارة البشرية، وجه المرصد الدولي لحماية التراث الثقافي في مناطق النزاعات، نداء طلب فيه احترام الأماكن الأثرية واعتماد التدابير الضرورية لتحقيق مضمون اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية إبان النزاعات الصادرة عام 1954.

د . حماية البيئة الطبيعية ومنع هجمات الردع: إبان القتال، تفرض قواعد قانون النزاعات المسلحة حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد. تتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء المكان. تحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية⁽²⁾.

ألا يحتمل أن يكون الإصرار على قصف معمل كهرباء الجبة مرات متكررة، وحتى بعد تدميره، هدفه تلويث الشاطئ اللبناني ببقعة نفطية هائلة؟ يصبح هذا الاحتمال مؤكداً عندما نعلم أن حرب 12 تموز كانت ضد الدولة والكيان والاقتصاد، بل عصب الاقتصاد كما كانت ضد المقاومة⁽³⁾.

(1) تراجع ب 1/م 53.

(2) تراجع ب 1/م 55.

(3) شكل هذا التلوث كارثة بيئية لم يشهد مشها شاطئ البحر الأبيض المتوسط بسبب. مقدمة إعادة المادة التي تميرت من الطرقات المفضوعة والتي هي طبيعية أقرب إلى الرخا منها إلى الصخر، طغت الكمية 15000 م³. حصول التسرب على الشاطئ مباشرة وليس في عرض البحر. المعالجة المتأخرة للتسرب نتيجة استمرار أعمال القصف. التلوث الهوائي نتيجة احتراق المادة النفطية.

ثانياً. في وسائل القتال:

نفس لأمراف، النزاع المتقابلة حق مطلق في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو⁽¹⁾ وعند إقرار هذا التحديد، مع مبدأ التناسب الذي يقضي بتعادي ما لا تستلزمه الضرورة العسكرية من معاناة وضرر. نستنتج حينذاك مسؤولية القادة الإسرائيليين في عدوان 12 تموز في استخدام وسائل إلحاق خسائر أو أضرار بالمدنيين والأعيان المدنية والبنات المحمية. إن مسؤولية هؤلاء القادة تتركز في التقيد بالآتية:

إن حتى أطراف أي نزاع مسلح هي اختيار أساليب ووسائل القتل ليس حقاً لا تقيد به.
(استخدمت إسرائيل كل أساليب إثارة الدعر وترويع المدنيين وضرب البنى التحتية التي
لا تساهم في العمل العسكري).

يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو الإم لا مبرر لها. ماذا فعلت أطنان المتفجرات والقنابل العنقودية والإنشطارية والفوسفورية. ٩٥ استعمل الجيش الإسرائيلي كماً هائلاً ومخبطاً من أسلحة التدمير المتطورة وبعض تلك التي تحظرها الاتفاقيات الدولية⁽²⁾.

ثالثاً. العمليات العسكرية:

١. احتياطات القائد أثناء القصف:

يلتزم القائد قبل وخلال العملية العسكرية تحقيق الضبط اللازم للقتال واستخدام وسائل التدمير بوضع القيود على مرؤوسيه لجهة إحداث أضرار بالعدو.

... كما يبذل القائد العسكري جهداً في إدارة العملية العسكرية من أجل تقاضي السكان المدنيين والأعيان المدنية وفقاً للتحديدات والمعايير التالية:

11 - قرار القصف:

يجب على من يخطط لقصف أو يتخذ قراراً بشأنه أن:

111 - يبدل ما في طاقته عملياً لتحقيق من أن الأهداف المقروء لها حداثتها ليست أمثلاً

(1) يراجع ل. د. ج. / م 22 (مبدأ التقيد أو التحددات)

35م/11-11 (2)

مدنيين أو أعياناً مدنية وأنها غير مشمولة بحماية خاصة. ولكنها أهداف عسكرية⁽¹⁾ ومن أنه غير محظور مهاجمتها.

لم تهاجم إسرائيل في عدوانها إلا القرى الأهلة بالسكان بهدف تدميرها. يقول خبير عسكري أنه من ناحية فن القتال كان يمكن تجاوز تلك القرى واحتلال أوسع مساحة ممكنة مما يجعله يعتقد أن هدف إسرائيل الأساسي هو ضرب البنى التحتية اللبنانية واقتصاد لبنان وتخطت أهداف العمليات الحدود المسموح بها في قانون النزاعات المسلحة.

112 - يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو إلحاق الإصابات بهم أو الأضرار بالأعيان المدنية وذلك بصفة عرضية، وحصر ذلك في أضيق نطاق.

لم تتخذ إسرائيل أية احتياطات. بل تعمّدت ضرب المدنيين بحيث بلغ عدد ضحاياهم أصعاف عدد العسكريين المقاتلين. وهذه نسبة مرعبة لم تكن في أية حرب عربية. إسرائيلية. إن النظرة إلى مضمون المادة الثالثة من الإعلان العالمي لشرعة حقوق الإنسان بأن «لكل فرد الحق في الحياة والحريّة وسلامة شخصه». وإلى مضمون المادة الخامسة بأنه «يحرم تعريض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الوحشية أو القاسية أو الحادثة من كرامته الإنسانية». وإلى ما كرّسته اتفاقية جنيف الرابعة 1949 المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب.. إن النظرة إلى كل ذلك تظهر انتهاك العمليات العسكرية الوحشية الإسرائيلية لحقوق الإنسان. لأنها استهدفت بشكل أساسي ومنعمّد المدنيين، وغالبينهم من الأطفال والنساء، والذين لم يساهموا لا من قريب أو بعيد في المجهود الحربي.

تعمد القائد العسكري الإسرائيلي اختيار الهدف الذي يتوقع أن يسفر قصفه إحداث أكبر قدر من الأخطار على أرواح المدنيين والأعيان المدنية: ثم تدمير 13 منشأة حيوية من المطارات ومحطات الطاقة ومحطات المياه والصرف الصحي تدميراً جزئياً أو كاملاً، يضاف إليها 80 جسراً و 49 طريقاً برية، واستهدفت أكثر من 25 محطة وقود و 900 مؤسسة أخرى وسوي أكثر من 30 ألف منزل ومكتب ومتجر بالأرض⁽²⁾.

رابعاً: في قرارات القائد للعمليات:

إن القرار الذي يتخذه القائد هو القرار الذي يسبب أقل قدر ممكن من الأضرار والأخطار

(1) - تراجع ب 1 / م 52 / (الفقرة الثانية).

والآلام التي لا مبرر لها على الفئات والمواقع المحمية.

بالتأكيد. يستتبع مراقب حرب 12 نموز أن القائد العسكري الإسرائيلي لم يتقيد بهذه القواعد، بل تعمد انتهاكها في أغلب الأحيان. وبالتالي، لم يعز أهمية لاتخاذ التدابير الفورية لتعديل مسار الأعمال العسكرية المدمرة للدولة والكيان:

إن الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل منذ عدوان 12 نموز، بما في ذلك القصف الكثيف والمركز على المدنيين وقتل ما يفوق 1400 مدني، وترهيب الآخرين وإنذارهم بمغادرة منازلهم، ومطاردة النازحين، وقصف أولئك النابتين في أرضهم ومنع وصول الأغذية والأدوية إليهم لمزيد من التهجير والقتل غير المشروع.. كل هذه الانتهاكات مضافاً إليها استعمال أسلحة ممنوعة (بعد ثبوت ذلك)، من شأنها أن تثبت توافر نية الإبادة الجماعية بمفهوم اتفاق 1948. وثبتت النية أكثر عندما تعطف هذا الفعل على ما ارتكبه إسرائيل من أفعال في عدوان 1982 ومجازره، وعدوان 1993، وعدوان 1996 ومجزرة قانا وما رافق ذلك من استخدام للقنابل الفوسفورية والعنقودية، وغيرها من الأسلحة الممنوعة..

كما تثبت هذه النية في ظاهرة جديدة «ابتدعتها» إسرائيل وهي «احتلال الأرض بواسطة الألغام» وإحجامها عن تزويد لبنان أو الهيئات الدولية المتخصصة بالخرائط التي ترشد إلى مواقع حقول هذه الألغام.

خامساً: في واجبات القادة ومسؤولياتهم:

أ - التأكد من فهم المرؤوسين التزاماتهم: يجب على أطراف النزاع أن يتطلبوا من القادة. كل حسب مستواه من المسؤولية. التأكد من أن أفراد القوات المسلحة، الذين يعملون تحت أمرتهم على بينة من التزاماتهم كما تنص عليها مواد إتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول وذلك بغية منع وقوع الانتهاكات.

هل طلبت القيادة السياسية الإسرائيلية من القادة العسكريين التزام تطبيق مواد القانون الدولي الإنساني؟ الجواب لا بالطبع.

ب - إجراءات منع الخرق والمعاقبة: يجب على أطراف النزاع أن يتطلبوا من كل قائد يكون على بينة من أن بعض مرؤوسيه أو أي أشخاص آخرين خاضعين لسلطته على وشك أن يقرهوا أو اقترفوا انتهاكات لإتفاقيات جنيف أو البروتوكول الإضافي الأول، أن يطبق الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذا الخرق، وأن يتخذ عندما يكون ذلك مناسباً، إجراءات

تأديبية أو جنائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات⁽¹⁾.

استمرت انتهاكات حرب 12 تموز 33 يوماً. هل اتخذ أي مسؤول حكومي سياسي أو أي قائد عسكري كبير الإجراءات اللازمة لمنع الخروقات الهائلة المتراكمة. أو هل تم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق المرتكبين؟ على مدى شهر ونيف. القانون الدولي الإنساني حبر على ورق. والعبر ليس على الرف. بل تحت الأقدام وعيون العجر الدولي جاحطة.

ج - إجراءات قمع الانتهاك والتقصير: يفرض القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتعاقدة وأطراف النزاع المسلح قمع الانتهاكات الجسيمة لإتفاقيات جنيف (1949) وبروتوكولها الإضافي (1977) التي تعتبر جرائم الحرب⁽²⁾. كما على تلك الأطراف العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى التي تتجمل عن التقصير في أداء عمل واجب الإداء وفق مضمون القانون⁽³⁾.

لم تتخذ إسرائيل أي إجراء خلال شهر ونيف رغم نداءات أمين عام الأمم المتحدة وقادة العالم والمنظمات الإنسانية.

د - مسؤولية الرئيس (المدني أو القائد العسكري) الجنائية أو التأديبية: لا يعني قيام أي مرسوم بانتهاك إتفاقيات جنيف أو البروتوكول الإضافي الأول رؤساء من المسؤولية الجنائية أو التأديبية. حسب الأحوال. إذا علموا أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف. أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب. أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك. ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك⁽⁴⁾.

- إن تكرار الانتهاكات في حرب 12 تموز على مدى شهر ونيف دون إجراءات منع أو قمع يؤكد مسؤولية الرئيس المدني السياسي إلى جانب مسؤولية القائد العسكري في ارتكاب المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

بالمقارنة نقول: كان هناك القتل. الإبادة. العمد. والمعاملة اللاإنسانية الوحشية. ونعمد أحداث الآلام بأطمان في الأشهر الأولى من عمرهم. وتدمير متهجي لمواقع مدنية. ونهجير قسري لـ 1/4 سكان لبنان، واحتجاز رهائن ليسوا مقاتلين..

(1) تراجع ب! 1/م 87.

(2) تراجع ب! 1/م 85.

(3) تراجع ب! 1/م 86.

(4) تراجع ب! 1/م 86.

وفي الخلاصة نقول: إن كل تلك المخالفات الجسيمة وجرائم الحرب كانت موضع انتقاد وإدانة لإسرائيل من قبل منظمات المجتمع الدولي.

ونعزم بأن استهداف حرب 12 تموز بصورة متعمدة الفئات المحمية والبنى التحتية والاقتصادية للبنان ينتهك قواعد القانون الدولي الإنساني في جرائم حرب خطيرة يعاقب عليها القانون الدولي العزائي. على المجتمع الدولي أن يهتم بإحقاق العدالة الدولية ويثبت أنها ليست رهينة مصالح ونتيجة الكيل بمكيالين، وخصوصاً أن العدل الكبير يبرز حول جدوى القانون الدولي وأبرز أليات المحكمة الجنائية الدولية. وحول مدى عدالة هذا النظام القانوني العالمي الجديد في ظل العنصرية من تقليص السيادة الوطنية لصالح تطبيق العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان. مع ما يحمله ذلك من ضرورة معالجة التعديات والتساؤلات حول مدى توفر الضمانات اللازمة لاستقلالية الأجهزة القضائية الدولية وحيادها وبعدها عن التأثيرات والتسييس وذرائع التدخل في الشؤون الداخلية للدول..

إن كل تلك المخالفات الجسيمة وجرائم الحرب كانت موضع انتقاد وإدانة من قبل قادة ومنظمات المجتمع الدولي. هل يعقل أن تمتنع دولة عن تأمين ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية؟ (راجع موقف رئيس بناة المفوضية الأوروبية في بيروت مائريك رينو/ النهار/ 8 آب 2006 ص 7). هل يعقل أن تتباحث الدول والهيئات الإنسانية الدولية في إمكان اعتماد سيارات مصفحة تنقل الأشخاص الذين يواكبون قافلات المساعدات الإنسانية. يتساءل «رينو»:

«في أي عالم نعيش اليوم إذا أصبح هذا الحل لنقل المساعدات؟».

باختصار، كان القانون الدولي الإنساني إبان حرب 12 تموز حبراً على ورق كما قالت منذ سنوات «إيفا بوشيتش» التي تركت البوسنة لاجئة، حبراً داسته أقدام العدوان وعبور الشرعية الدولية جاحظة عاجزة..

إنه حبر الإنسانية تحت الأقدام..

ملحق مصطلحات القانون الدولي الإنساني

- إ ج 1 = إتفاقية جنيف الأولى للعام 1949 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
- إ ج 2 = إتفاقية جنيف الثانية للعام 1949 لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
- إ ج 3 = إتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب.
- إ ج 4 = إتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
- ب 1 = البروتوكول الإضافي الأول إلى إتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (1977).
- ب 2 = البروتوكول الإضافي الثاني إلى إتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (1977).
- ل 4 - ل = اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي 1907).

القيادة والتحكم في أوقات الكوارث والأزمات^(١)

(١) ورقة عمل بحثية قدمت كمحاضرة من ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول إدارة الكوارث، الذي نظّمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض (29 / 11 إلى 1 / 12 / 2010م). ونأسبها على هذه الدراسة قدم المؤلف إلى رئاسة الجمهورية اليمنية وإلى الحكومة اليمنية اقتراحاً علمياً بإشراك الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، وقدم الاقتراح ذاته إلى الحكومة السعودية، وذلك بعد حصول عدة كوارث في كل من بيروت وجدة.

مدخل:

تتغير المنظومات البيئية التي نعرفها إما بفعل الإنسان أو بفعل الطبيعة. ويزيد الصنادق الإداري والاهمال الوطني من خطورة هذا التغير.. ومهما قوي الإنسان وزادت تطلعاته للتحكم بالبيئة الطبيعية نطل سلطة الكوارث وأضرارها الكبيرة أقوى، فتترك وراءها فواجع يتأثر نمط الحياة اليومية من جرائها ويصبح الناس بدون مساعدة. لأنها تسبب الدمار للبنى التحتية والمنشآت المهمة. وبسبب كونها ظاهرة طبيعية مفاجئة، لا يمكننا منع حدوثها بل التخفيف من أضرارها ومخاطرها. ولقد اكتشف العلم الحديث في يومنا الحالي تقنيات وأجهزة تعطي الإنذار بحدوث الكارثة، حتى لا تتفاقم الخسائر الناجمة عنها وبالتالي يقتضي وجود نظم وإدارات ملائمة لإدارة طوارئ الأزمات حتى لا تؤدي إلى خسائر كبيرة بشرية، مالية ومادية.

تؤكد الدراسات والبحوث والأحداث أننا نعيش اليوم في عالم مهدد بالأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية مثل الزلازل والأعاصير والسيول والفيضانات والمجاعة... الخ. وهذا يتطلب التعاون الجاد والتكاتف لمواجهتها والتخطيط لإدارة أزماتها ومواجهتها عبر إنشاء هيئة وطنية لإدارة الكوارث. وبالتالي، على كل دولة أن تنشئ هيئة وطنية تتخذ مجموعة إجراءات وحلول للتعامل مع أزمة الكارثة بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات لأقصى حد ممكن.

وسنحاول في دراستنا البحثية المركزة هذه الاطلاع على كيفية التحكم وقيادة إدارة هذه الكوارث والأزمات الناجمة عنها والبحث في الموارد التي ترمي هذا الموضوع الذي أصبح علماً قائماً بحد ذاته.

تبرر أهمية هذه الدراسة البحثية المركزة لأسباب عديدة أهمها:

- التغير المناخي الطارئ، الذي يسبب الكوارث الطبيعية.
- معرفة كيفية معالجة الكوارث.
- الحاجة إلى خريطة عمل يستفيد منها المعنيون بموضوع إدارة الكوارث.

- التوعية والتركيز على مدى أهمية علم إدارة الكوارث الجديد في عالمنا. وسنعالج محاور بحثية ذات صلة بعلم إدارة الكوارث القوانين والخطوات المعتمدة والهيئات والعوامل المؤثرة ودورها، ودور الإعلام في التحكم في إدارتها.

المحور الأول: منهجية التنفيذ المعتمدة في علم إدارة الكوارث

ان الدور المهم الذي تلعبه الدولة في الحفاظ على سلامة البلد وسكانه يقتضي وجود برامج وسياسات لتنظيم وإدارة هذه الكوارث، في إطار ولادة علم إدارة الكوارث والأزمات، التي تتمثل بنوعين: كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان. فالكوارث الطبيعية تكون ناجمة عن مخاطر طبيعية (مثل انفجار بركاني، زلزال، إعصار، تسونامي... الخ)، أما الكوارث الناجمة عن الإنسان فتكون بفعل الإهمال والخطأ. مثل الكوارث التكنولوجية كالفضل الهندسي أو كوارث النقل مثل حوادث الطائرات والقطارات وتحطمها.

وحيث أن علم إدارة الكوارث هو علم جديد ويعدّ من أهم العلوم الحيوية التي ظهرت في مواكبة حياتنا ومجتمعاتنا، تفرّض اشكالية أهميته على كل دولة ان تتخذ مجموعة اجراءات وخطوات للتعامل مع أزمة الكارثة بهدف تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات الى أقصى حد ممكن.

منهجية التنفيذ:

تشتمل منهجية تنفيذ عملية إدارة الكوارث على العديد من عمليات التخطيط وأخذ القرارات والنشاطات. وهي تغطي الإجراءات الوقائية والعلاجية وفق خطة مدروسة تساهم في تنفيذها الموارد المعنية بهذا الموضوع من مؤسسات حكومية وغير حكومية.

وبهدف إنجاح عملية إدارة الكوارث يجب توافر سياسات وقوانين تغطي الأزمة من جميع جوانبها. وعادة ما تكون مهمة سن القوانين والأنظمة من اختصاص الحكومة.

تتميز هذه السياسات والقوانين بالآتي:

- أ- ذات بعد استراتيجي لتحقيق اهداف طويلة الامد.
- ب- تحديد المسؤوليات وموارد وجهات التنفيذ لتحقيق النتائج المتوخاة.
- ج- تحديد الإجراءات خلال الكارثة.

د- تحديد المعايير العلمية والتنفيذية المتعلقة باخذ القرارات لمواجهة الأزمة.

وعند وضع هذه السياسات والقوانين يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

1 - قوانين أخرى موجودة لها علاقة بمسألة إدارة الكوارث.

2 - مبادئ إدارة الكوارث.

3 - حقوق الأفراد الشخصية.

4 - عادات وتقاليد المجتمع.

وهي غياب هذه القوانين والسياسات تكون منهجية تنفيذ عملية إدارة الكوارث دون النتائج المطلوبة مع العلم ان عمليات سن القوانين تكون عادة من القمة إلى القاعدة، إما تنفيذ الاستراتيجية فتكون بالعكس من القاعدة إلى القمة.

ان المجالات المطلوب وضع قوانين لها في اطار منهجية تنفيذ إدارة الكوارث والأزمات هي مجالات واقعية يمكن حصرها بالآتي:

أ - مسح وتغطية أهداف إدارة الكوارث.

ب- تحديد مسؤوليات وصلاحيات المنظمات والمؤسسات المختلفة.

ج- ربط إدارة الكوارث بالتنمية المستدامة.

د- تحديد الموارد الاقتصادية والتكاليف المالية.

هـ- التنسيق مع المنظمات الانسانية الغير الحكومية والدولية.

المحور الثاني: التخطيط لإدارة الكوارث والخطوات المعتمدة:

باختصار، تأخذ عملية إدارة ازمات الكوارث ابعاداً استراتيجية ترتبط بمدى التحكم بمراحل التخطيط والتنفيذ وتداخلها، ولكل مرحلة خطة:

- الخطة الوقائية (مرحلة الاستعداد) قبل حدوث الكارثة.

- خطة المواجهة والمتابعة عند حدوث الكارثة.

الخطة الوقائية:

تمثل أفضل رد على الكارثة. لكن أعمال الوقاية لا تتواجد فقط في أعمدة الصحف هذه هي إحدى خلاصات الندوة التي أقامها البرنامج الأوروبي متوسطي للوقاية من الكوارث في

مدريد بتاريخ 10/11/2009 ودعا فيها إلى تنمية «ثقافة الحماية المدنية».

تهدف الخطة الوقائية من الكوارث إلى التحسب والتحضير الجيد بهدف تخفيف أضرار ومخاطر الكارثة وتخفيف نسبة الخسائر البشرية. عند تحضير هذه الخطة يجب الإجابة على أربعة أسئلة مهمة:

- هل ندعو السكان إلى مغادرة المنطقة؟
- متى يصدر أمر الإخلاء؟
- ما هي درجات الخطر التي تفرض الإخلاء من دون إبطاء؟
- ما هي أولويات خطوات المواجهة؟

وتبرز هنا كوا من إنسانية:

من الصعب على الإنسان الرحيل عن بيته دون أن يشعر بخطر السؤال: متى يعود إلى تراب موطنه وعائلته وممتلكاته؟ وتشعر بمدى صعوبة الجواب عندما ندرك ضغط التحديات الكبيرة التي تواجه العاملين بإدارة الكوارث. وإن الإجابة على هذه الأسئلة يسهل على المحظوظين وضع ثقافة الوقاية.

وباختصار شديد تتضمن هذه الثقافة استخدام عنصري الإعلام والتعليم لإعلام الناس بطريقة مواجهة الكارثة والأمور التي يجب عليهم تنفيذها. يتم ترجمة هذه الثقافة عبر وضع الخطة الوقائية وتقوية أجهزة الحماية المدنية وتكثيف مبادرات الوقاية والاستعداد للتدخل واحتواء أخطاء الكوارث.

ونخلص إلى الآتي:

- أ- إن القيادة والتحكم هي إدارة الالتزام الناتجة عن الكارثة يقضيان باستراتيجية خاصة بكل بلد أو منطقة وفقاً لبيئتها الجغرافية الطبيعية. هدفها:
- أ- التخفيف من المخاطر المحتملة عبر وضع نظم للإنذار المبكر من الكوارث.
- ب- إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لتوفير القدرة على مواجهة الكوارث.
- ج- تعبئة الموارد والخدمات الطبية.
- د- إعداد التأهيل في مرحلة ما بعد الكوارث.

خطة المواجهة والمتابعة عند حدوث الكارثة:

فوق حدوث الكارثة، تبدأ تحركات الموارد على اختلافها الهيئات والمنظمات والمختصين بهذا الشأن وفق خطة مسبقة. مثلاً إذا كان حدوث الكارثة متوقع، يطلق «إنذار الطوارئ» فيخلي السكان المنطقة بالكامل، كي تبقى الأضرار محصورة بأضرار مادية.

وإذا كانت الكارثة مفاجئة، فهي أخطر وحسائرها أكبر، وتكون الخسائر البشرية هائلة. وبالتالي تكون الخطوة المعتمدة لإدارة الكوارث هي مرحلة المواجهة مباشرة دون المرور بمرحلة الوقاية.

يرتبط نجاح هذه الخطة بمدى قدرة المجتمع وجاهزية قواه المحلية وقدراته الوطنية لمواجهة آثار الكارثة. وبمدى استغناء هذا المجتمع عن المساعدات المنتطرة التي قد لا تصل قبل مضي أيام من حدوث الكارثة أي بعد المرحلة الحرجة لعملية الفوث والانقاذ.

تشمل هذه الخطة أهم الأعمال التي يجب القيام بها بعد حدوث الكارثة:

- 1 - الإعلام عن أهم مواقع المراكز الضرورية والإشارة إليها في المخططات.
 - 2 - تحديد أماكن ساحات العمل الميداني التي سيتم استخدامها لإقامة المستشفيات الميدانية وأماكن المخيمات المؤقتة لإخلاء الناجين.
 - 3 - تأمين المياه والموارد الغذائية ووسائل الاتصالات.
 - 4 - تأمين السكن المؤقت للمشردين.
 - 5 - توفير مراكز استعلام عن المصابين والمفقودين.
 - 6 - تحديد شبكة الطرقات الاحتياطية.
 - 7 - تقييم الأضرار وتحديد مصادر النجدة ما بعد الكوارث.
- أثبتت التجارب في بعض الدول أن التدابير الوقائية والعلاجية تتخذ بعد حدوث الكارثة، مما يسبب بوقوع خسائر جسيمة، ولقد ساهمت الدول المتقدمة في مساعدة الدول الفقيرة عبر الندوات والبرامج التوعوية لتسليط الضوء على هذه المشكلة الحقيقية والخطيرة.

بهدف ترجمة الخطتين لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

- 1 - تحديد المهمة.
- 2 - سن القوانين والسياسات.

3 - تشكيل فريق عمل: يعتبر تشكيل فريق العمل في غاية الأهمية للخطة الاستراتيجية ويجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أ - اختيار القوى البشرية ممن سيكون لهم دور في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- ب - اختيار المعارضين بإدارة الكوارث والمسؤوليات المختلفة للمنظمة أو المؤسسة التي يمثلونها.
- ج - اختيار ذوي المراكز وأصحاب القرار الذين يمكنهم أن يقوموا بتطبيق الخطة في مؤسساتهم.

د - اختيار ممثل عن كل منظمة أو مؤسسة لها علاقة بإدارة الكوارث.

4 - دراسات المخاطر واحتمالات وقوعها.

5 - شرح المسؤوليات والإمكانيات وتحليل الموارد.

6 - إعداد خطة التعامل وموجبات الاستجابة.

7 - الرصد والمراقبة وتعميم النتائج.

8 - التقييم والمراجعة بهدف تعديل مسارات منهجية التنفيذ في المستقبل.

المحور الثالث: خلايا قيادة عمليات إدارة الكوارث:

تضم هذه الخلايا مختلف قطاعات الخدمة المدنية بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المختصة بهذا الموضوع وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- 1 - خلايا الإسعافات الأولية والطبابة (علاج المتضررين والمصابين من الكارثة).
- 2 - خلايا إصلاح وترميم وإعادة تشغيل عناصر البنى التحتية على اختلافها (ماء، كهرباء، مواصلات، اتصالات.... الخ)
- 3 - خلايا الاستعلام وجمع الشمل.

وتعمل هذه الأقسام وفق منهجية تحددها مسبقا خلايا التخطيط وإدارة الكوارث التي وتشمل فرق عمل عديدة أهمها فرقة الأرصاد (الجوية، البحرية، المناخية... إلخ) للتنبؤ بالكوارث ورصدها للإبلاغ عنها.

عند حدوث الكارثة على المخططات الرسمية التأكد من معرفة هذه الخلايا مسؤوليات كل العاملين بالمؤسسات والمنظمات المختصة لضمان نتيجة أفضل. وفي سياق تحديد

مسؤوليات خلايا عمليات ادارة الكوارث من قبل السلطات الرسمية وتحديد اطار عملها يجب الأخذ بعين الاعتبار الأسئلة التالية

أ - ما هي الموارد؟

تعدد مستلزمات معالجة الكوارث طاقم الكادر المشغري والتدريب والأجهزة والإمكانيات المالية والاقتصادية. والمهم أيضاً في هذا المجال تحديد الموارد المتوفرة لتأمينها، والغير متوفرة لتأمين النواقص.

ب - ما هي قدرات مؤسسات الخلايا؟

هل لديها المؤسسة الموارد اللازمة لأداء مهامها ومسؤولياتها؟ والقدرة على العمل والتعامل مع الكوارث بشكل تلقائي؟

ج - كيفية تسخير الموارد:

أي كيفية العمل على تأمين الموارد الإنسانية اللازمة وتوفيرها بسرعة وكيفية إيجاد نظام عمل لتفعيلها.

د - ما هي المخاطر المحتملة؟:

يهدف معرفة استراتيجية الوقاية من المخاطر المتوقعة وإيجاد الحلول المناسبة مما يقتضي تحديد:

1 - المخاطر والمشاكل المحتملة لكل حالة من حالات الكوارث.

2 - مسببات تلك المخاطر بدقة.

3 - استراتيجية الوقاية والتعامل والخروج من الكوارث.

الوزارات التي ستعمل في اطار خلايا الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث:

- الداخلية (قوى الأمن على اختلافها، الدفاع المدني، البلديات، الاطفاء...)

- الأشغال / الطرقات

- الصحة / الصليب الأحمر

- الدفاع الوطني / الجيش

- الطاقة: الكهرباء
- الاتصالات: خطوط الهاتف
- الاعلام / توعية وارشاد وتوجيه
- الاقتصاد / تمويل
- (.....) وأجهزة أخرى

مناورات وسيناريوهات خلايا العمل:

تقوم الهيئة بإجراء مناورات وسيناريوهات على كوارث وهمية للتأكد من جاهزية الخلايا واليات التنسيق والاتصال بين الجهات ذات العلاقة، والاهتمام ببرامج التوعية المتعلقة بالسلامة العامة بشكل عام والتربية على مواجهة الكارثة بشكل خاص. لذلك، تحضر الهيئة مضمون ندوات توعوية في كافة القطاعات وخصوصاً في المدارس والجامعات للتنبيه من خطر الكوارث والارشاد على كيفية المواجهة (دون إثارة الهلع).

كما تقوم الهيئة بوضع خطط عمل استباقية للكوارث وفق بحوث و دراسات علمية لتحديد المخاطر المتوقعة والتوعية على مواجهتها والحد من أضرارها..

المحور الرابع: الإعلام والتحكم في إدارة الكوارث

يلعب الإعلام دوراً هاماً في إدارة الكوارث والأزمات الناجمة عنها فهو يعمل على ثلاث مراحل:

1 - الإعلام قبل الكارثة:

دوره في التوعية قبل وقوع الكارثة، ويتركز في:

أ - اعلام البرامج والأفلام الوثائقية حول هذه الكوارث بشكل عام وكوارث حصلت سابقاً في منطقة أخرى، ووثائق عن هذه الكارثة وأضرارها بهدف توعية الناس على خطورتها وكيفية التعامل معها حين حدوثها.

ب - اعلام الندوات.

ج - اعلام الجرائد والمجلات المقروءة من قبل الراي العام.

د - اعلام الخطط الوقائية بأسلوب برامج تلفزيونية.

2 - الإعلام خلال الكارثة:

بأخذ الاشكال التالية:

- التغطية الإعلامية المباشرة للكارثة نظراً للاهتمام الاساسي بها بحيث يعتبر الإعلام في الميدان ومناطق الدمار بقرب الضحايا لتغطية أعمال الإغاثة.
- التغطية الكاملة لأعمال الإسعاف وإجراءات تقديم الحماية وتعبيد الضحايا من تداعيات الكارثة (مادية، معنوية - نفسية، اجتماعية... الخ)، حيث يلعب الإعلام في هذه الحال دوراً «إنقاذياً» في الميدان.
- مواكبة الأعمال الطبية والحديرية وتوزيع مواد الإغاثة ونداءات التبرع بالدم وجمع الشمل ونداءات إخلاء المدنيين.
- مقابلات وريبورتاجات وبيانات توعوية.

3 - الإعلام بعد الكارثة:

- بعد المتابعة المباشرة في الميدان، يتركز دور الإعلام في كشف الصورة الحقيقية لتناج الكارثة، ويقوم بالإجابة على كل الأسئلة المطروحة من قبل المنكوبين عبر مختلف البرامج التلفزيونية. وتنشط أجهزة العلاقات العامة والإعلام في السلطات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية عبر إصدار بيانات يومية أو طارئة بأحداث ملحة.
- كما يحرص الإعلام على تبادل الصور والمعلومات الصحفية وعلى تسهيل عمليات الظهور الإعلامي وفق خطة مبرمجة.

ومن مضمون هذه الدراسة البحثية المركزة نخلص الى القول:

- ان التحكم بالآزمات والكوارث يقتضي بوجود جاهزية لدى السلطات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبالتالي لدى الإنسان لمواجهة الكوارث. وللوصول الى التناج الفعلى يجب أخذ العبر والدروس من آزمات وكوارث سابقة، والانطلاق نحو التخطيط ووضع خطط وطنية شاملة تحدد من خلالها سياسة المواجهة.

لذلك، تبرز التوعية بالمتابعة اليومية للتغييرات المناخية بهدف ارتقاء حدوث أي كارثة وتيسير المواجهة، كما يوصى بحد، السلطات الرسمية والمجتمع الأهلى على دعم مشاطات الموارد المخصصة لمعالجة الكوارث.

وبالتالي. يقتضي وضع تشريعات قانونية واضحة لتصميم وتنفيذ المنشآت المجهزة بعناصر قادرة على مواجهة الكوارث تبعاً لطبيعة كل كارثة وكل بلد أو كل بقعة جغرافية محددة. مع ضرورة وضع آليات مراقبة وتحكم لمتابعة التنفيذ. حتى لا تبقى القرارات أسيرة الفساد الإداري والاهمال الوظيفي.

ومن الضروري أن نؤكد منهجية التنفيذ المبينة أنفاه البرامج التي تساعد المواطن على تكوين مجموعة من المعلومات المتعلقة بكيفية التعامل في حال حدوث الكارثة، بالإضافة إلى إصدار بيانات توعية وإرشاد في كافة الوسائل الإعلامية والإعلان عن جميع الموارد التي يحتاجها المواطن وتمكنه من تخطي التحديات والصعوبات وتعزز قدرته على التعامل مع الكارثة..

وبالتالي. تبرز التوصية بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات والجمعيات الأهلية بهدف التوعية والوقاية ومواجهة أزمات الكوارث والتوصية بوضع خطط عمل استباقية للكوارث من قبل الحكومات والجهات المعنية بالمواجهة وفق بحوث ودراسات علمية لتحديد المخاطر المتوقعة والتوعية على مواجهتها والحد من أضرارها.

نختم: ان التحكم بأزمات الكوارث يقتضي بوجود جاهزية لدى السلطات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وبالتالي لدى الإنسان لمواجهة الكوارث. وللوصول الى النتائج الفضلى نوصي بإنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث والانطلاق نحو وضع خطة وطنية شاملة تحدد سياسة المواجهة. فنكون انجازاً استراتيجياً.

bon équilibre des trois autres”.

La liberté de la presse Libanaise pendant la crise semblait un grand leurre. Car cette presse, est devenu l'une des cibles de la guerre.

En effet, durant la crise du Liban, les journaux ont agité les sentiments, augmenté la capacité combattive, et vibré les cordes confessionnelles.

Tous les moyens d'information, comme des instruments de guerre, ont chargé de haine l'opinion publique.

Les périodes de la crise Libanaise ont connu une terreur propagandiste et intellectuelle.

Les journaux indépendants tentaient dans la mesure du possible, de publier les nouvelles avec objectivité. Ils sont peu nombreux.

Les journaux engagés ou tendancieux colportaient les nouvelles et déformaient les événements. (Ils sont trop nombreux). Le degré de l'objectivité est très bas après l'application de la censure de la part des “pays-payants”.

La conséquence des relations entre la presse et certains Etats pendant la crise 75 – 76, est que la presse s'est trouvée soumise à la censure et à la tutelle des pays qui la financent. La presse écrivait ce qui convenait aux intérêts de ces Etats. Par conséquent elle ne bénéficiait pas de la liberté d'expression le plus souvent, car la crise du Liban c'était “la guerre des autres sur son terrain”.

Reconnaissant au pouvoir et aux gouvernants une grande part de responsabilité. Il n'est pas possible de se contenter d'accuser la presse seule, alors que nous ignorons la responsabilité des leaders et des combattants.

Notre presse était le miroir où se reflétait la réalité de la situation, et on ne peut changer cette réalité en cassant le miroir.

La revie:

Après cette dure expérience, les libanais ont le réveil, ils sont profondément libanais, ils sont convaincus, dans les plus profonds de ses êtres que le dialogue reste le seul moyen valable de communication. Ils se sentent étroitement attachés à leur terre après avoir vécu l'agonie. Elle est terrible l'agonie d'une terre, Mais, qu'elle est belle sa “revie”.

esprits, et de la transmission de certaines idées violentes.

Terrorisme propagandiste:

Pendant la crise, le terrorisme propagandiste se développait partout et baignait dans un océan de rubriques, de journaux et de brochures parvenues de tous les coins et de tous les pays. La peur a tellement gagné les esprits qu'il suffit de la moindre opération terroriste pour que chaque parti se dépêche d'accuser son adversaire, sans pour autant en être sûr.

Durant le conflit, les partis et les groupes ont exercé des contraintes physiques et morales sur les journalistes et les institutions journalistiques. Ces partis et ces groupes désiraient exercer censure et pouvoir sur le contenu et la politique du journal, ils imposaient des articles Par la force, menaçaient les journalistes et dynamitaient les locaux.

Les adolescents et les enfants sont les victimes:

Un des plus importants aspects de la crise interne:

Les adolescents restent plus receptifs que les autres aux impressions extérieures et notamment aux impressions produites par la violence. On peut les considérer comme des "utilisateurs des moyens d'information" qui acceptent tout sans discrimination. Notons que la plupart des combattants sont des enfants plus agés, et les jeux des enfants sont plus violents après qu'ils aient été en contact avec la violence présentée par les moyens d'information. Les enfants sont des victimes des uns et des autres. Leur terrain de jeu a été un champ de bataille, une barricade. Et c'est avec la mort, toujours à l'affût qu'ils ont fait leurs parties de cache – cache!!

La propagande a une part de responsabilité de la crise, parce que dans sa plus grande partie, elle était au service d'objectifs étrangers et de la politique tracée à l'étranger.

Conflit des autres et responsabilités:

La presse Libanaise était un témoin dangereux et elle est accusée d'être une cause supplémentaire de la crise sanglant.

Mais, "Il est vrai que la propriété du quatrième pouvoir est toujours liée au

cherche une presse se basant sur la distraction et les valeurs sociales qui régissaient le pays avant les événements.

Les gens veulent se reposer un peu de la tension des événements.

Guerre des photos:

Les photos ont envahi des pages dans toute leur intensité à tel point que nous avons qualifié cette caractéristique de la propagande de "guerre des photos". Chaque quotidien publie, les photos qui représentent l'héroïsme de l'allié, ses victoires et les positions qu'il a occupées après la fuite de l'ennemi. Les photos traduisent aussi les réunions des alliés, leurs festivals et leurs manifestations etc.. Le quotidien publie de même des photos exprimant les massacres, l'exode collectif, et les actions inhumaines commises par ses ennemis. **Le quotidien réserve spécialement sur ce point des pages entières remplies de commentaires et de titres provocateurs.**

Vibration des cordes confessionnelles:

Chaque quotidien fait vibrer la corde confessionnelle, afin d'éveiller le sentiment confessionnel chez le citoyen. L'identité des tués, le bombardement des lieux religieux. La mise en flamme des livres saints, l'invasion des quartiers à majorité confessionnelle.. etc.. Ces points sont les facteurs qui approfondissent la haine et attisent le sentiment de vengeance. Il est inutile de dire que **les quotidiens faisaient exprès d'exciter les esprits.** Les quotidiens étaient forcés d'exprimer une réalité agitée et obsessionnelle vécue par un peuple disloqué et troublé, devenu un pion dans un jeu d'échecs entre les mains des services, des puissances et des forces étrangères qui poussent en fait le pays vers la liquidation. Ne peut on pas dire que les journaux étalent eux aussi les victimes de ces services, raison pour laquelle ils ne pouvaient que s'accuser mutuellement!

Guerre des caricatures:

D'après l'exposé des contenus des pages des journaux, nous remarquons nettement tout l'intérêt à renforcer la caricature, particulièrement à tout occasion d'importance majeure. Nous pouvons dire avec objectivité que **la caricature était réussie au niveau de la provocation, de l'excitation des**

partie et les combattants de martyrs meurent pour la sauvegarde de l'avenir de la partie, afin de la protéger de la traison des "agents des ennemis". Quant au quotidien-antagoniste, il qualifie la même action (jugée héroïque préalablement) de massacre, d'immolation, de meurtre sauvage qui touche les innocents, vieillards, femmes et les enfants.

Lorsqu'un parti, remporte une victoire militaire dans une région déterminée, le quotidien prend soin de mettre en valeur l'héroïsme du parti en question, et du plan militaire qu'il a suivi pour assurer sa glorieuse victoire. De même le quotidien publié les déclarations et les articles soutenant cette victoire, ceci sans oublier les nombreuses photos publiées à la 1ère page et aux pages intérieures (Souvent le quotidien réserve à l'événement une ou 2 pages) Pour confirmer la victoire militaire. Parallèlement à cela, le quotidien adverse met en valeur le massacre horrible, l'immolation criminelle, d'enfants, de femmes et de vieillards. Au moment où se déroule effectivement un combat, nous remarquons que chaque quotidien prétend être la détention de la victoire, à tel point que celui qui lit le journal (A) dans Beyrouth Est sent que la droite a gagné, et celui qui lit le journal antagoniste (B) dans Beyrouth Ouest sent que la gauche est victorieuse. Je note que **la communication est absente entre les 2 régions en conflit, parce que chaque quotidien édité dans un région, lui est interdit de passer dans une autre, ceci mis à part les quotidiens modérés, à peu de lecteurs, car le peuple recherche le quotidien qui lui plait et qui publie ce qu'il aime entendre.**

Reste à montrer la manière dont fut transmise la nouvelle. Ce sont là des procédés à présent célèbres, il est ravi d'en dire davantage (le gros caractère, le petit caractère – la différence entre l'importance des pages, entre le haut d'une page ou le bas d'une page; rapprochement de la nouvelle du sujet principal; des forces peu nombreuses affrontent et finissent par vaincre des forces innombrables, l'importance des photos dans la confirmation de la nouvelle, l'importance de la résonance des mots, l'importance des expressions excitant, la menace, l'intensification etc.)

Signalons que, après le conflit il y avait un nouveau lecteur et une nouvelle presse. **Un lecteur qui ne veut plus entendre parler de politique et**

les groupes en groupuscules et, ceux-ci, pour immortaliser le compagnon disparu, faisaient son éloge sur le pan de mur qui entrait en leur possession.

Les graffiti ne sont pas seulement jeu et cycle mais aussi occupation de surface. Le combattant occupe une surface de terrain. Il possède donc tout ce qui existe sur le terrain. Le mur d'une pièce qu'il vient de prendre doit aussi porter sa trace. Son sceau.

Les graffiti sont à la fois le slogan de la propagande le plus immédiat et le plus facile à retenir. Il s'agit soit du slogan qui a mobilisé le groupe de combattants (nationalisme exacerbé, religion unique), soit de celui qui permet à tout le "non dit" de s'exprimer, et **les graffiti deviennent un des moyens d'expression.** Comme tout ce qui était interdit de faire (pillier, voler, massacrer...) a été fait, tout ce qui était interdit de dire a été dit.

Les graffiti devenaient ainsi une expression libératrice de tout et de n'importe quoi. Leur portée politique semble de prime abord limitée. Mais cette guerre qui durait, le pillage qui se systématisait ont plus ou moins détruit le souci de réflexion politique du combattant.

Les parties assurant une sorte de police intérieure, **les murs se sont ré-institutionnalisés jusqu'à devenir des porte-paroles quasi officiels.**

C'est en parcourant la galérie des graffiti que nous comprendrons mieux l'évolution de la propagande et de l'expression au cours des deux années de guerre.

Mais au fur et à mesure que la situation se normalisait, les citoyens, redevenus simples spectateurs, ne se reconnaissaient plus dans les slogans de leurs quartiers. On retire certains graffiti, on les modifie discrètement, on les efface comme on peut, on badigeonne les murs porteurs de scandales.

Est-ce enfin le réveil, le début de la désintoxication. Le repli des agitateurs étrangers, mercenaires de l'action psychologique et la propagande destructrice?

7 – Expériences et conclusions:

Victoire ou massacre?

Lorsque les forces alliées à un quotidien remportant une victoire militaire, le quotidien qualifie cette action d'héroïsme, de lutte pour le peuple et la

Par l'éclairage populaire et spontané qu'ils donnent aux événements, aux faits, et aux dates, les graffiti sont un document très important pour les propagandes d'une crise déterminée, l'Histoire, et même l'archéologie.

Expérience:

Lorsque la guerre a éclaté au Liban (1975 – 1976), celle des graffiti devint inéluctable.

Des deux côtés on s'élevait contre toute idée de partition. Mais où donc cette idée était-elle née?

Des deux côtés on se déclarait hostile à tout confessionnalisme. Mais alors pourquoi les contrôles d'identité?

Avant la guerre, les graffiti étaient pratiquement ignorés au Liban.

Le calicot était roi. C'était lui le porte-parole d'un parti politique ou d'un groupuscule. Les graffiti ont fleuri sur les murs de Beyrouth sur mot d'ordre des parties en conflit. **Ces premiers graffiti étaient "planifiés", étaient les débuts des propagandes antagonistes.**

L'éclatement de l'autorité étatique provoqua la brusque disparition de tous les interdits, ce qui autorisait chacun à s'exprimer sans aucune retenue: Les graffiti, ne l'oublions pas, sont le langage de ceux qui ne disposent d'aucun autre moyen d'expression. Leurs propres propagandes. **On griffonne sur un mur ce qui passe par la tête: les revendications, la haine, les rêves, les idéaux, les buts et les fantasmes. Les structures des partis laissaient faire, car certaines prises de position fanatisaient et, par conséquent, mobilisaient. Les graffiti ne sont pas simplement l'expression donnée d'un groupe donnée, dans une circonstance donnée. Ils sont devenus, à l'intérieur du contexte global de la guerre libanaise, un "jeu", c'est-à-dire quelque chose qui est codé, possédant ses propres formes et devenant ainsi l'expression ordonnée d'un groupe ordonné.**

Quel que fut l'étendard, on s'exprimait par graffiti.

Les fronts mobiles, on s'affirmait sur les murs souvent en rouge: rouge sang, rouge indélébile, rouge communiste. Les morts promus martyrs ont fait éclater

l'individu dès son enfance, à appartenir à son pays, et par suite, il sera un citoyen honorable. **La perception confessionnelle du pays mène à la création de la pluralité socio-politique.** Et quant la propagande étrangère subversive (c'est à dire venante de l'extérieure du pays) elle génère des idéologies fanatiques, cette idéologie peut détruire l'élément de la citoyenneté chez la foule, et par conséquent son allégeance à son pays va s'ébranler.

Et ce fait peut se traduire en un comportement (une conduite) qui peut mener à des confrontations armées dans les rues, et par suite à la déclaration d'une crise civile sévère. Pourquoi pas, **la propagande destructrice vise à transformer l'allégeance au pays vers n'importe quelle autre chose⁽¹⁾.**

C'est pour cela on déclare que: la confession représente un obstacle significatif pour la conception de l'éducation civique dans n'importe quel pays (notamment s'il est pluraliste), par suite elle ne construit pas un pays unifié, en particulier si la propagande étrangère (du dehors de pays même) exploite la crise politique intérieure afin de la rendre un conflit armé. Et sans aucun doute, chaque partie intérieure aura sa propre propagande dont son impact ne cessera d'aggraver dû à l'absence de l'éducation civique unifiée chez la foule en rage. Ces parties en conflit, leaders et public, seront engagées à la volonté des forces extérieures et représenteront la victime de leurs propagandes.

Parsuite, c'est le danger qui menace chaque pays pluraliste confessionnel, si son peuple n'est pas élevé à éducation civique – civilisée – humaine – unifiée qui nourrit son appartenance et son allégeance à son propre pays.

6 – Le rôle de la guerre des graffiti/representatifs d'un état d'esprit, d'un délire et d'un fanatisme orchestré:

Les graffiti sont une manière de s'affirmer, de dire oui ou non, d'exprimer de façon visible ce qui risquait d'être tu: les graffiti sont à la fois anonymes et sans équivoque.

(1) L'individu se sent davantage rattaché à sa communauté, qui le protège qu'à l'Etat: L'individu est prêt à défendre les intérêts de sa communauté avant ceux de l'Etat ou des autres communautés. L'Etat n'est plus pour lui que le lieu où convergent et se manifestent les conflits des intérêts communautaires.

de deux ensembles: Le premier commet l'événement, le second prépare la réaction; le premier blesse et le second ajoute du sel sur la blessure. Le premier commet l'événement et le second rédige les discours, publie les tracts, facilite les rumeurs, invente les commentaires provocateurs et publie les photos excitantes, donc il déclenche une propagande destructrice afin que la réaction attendue arrive plus intense que l'événement lui-même etc., par conséquent, En observant le fil des événements d'une crise interne, nous remarquons qu'il y a des étapes qui composent des tournants importants dans l'histoire de cette crise. A chaque fois que le conflit semble toucher à sa fin et que des propositions d'accord et de solution globale apparaissent, un événement se produit, des rumeurs en ressortent aussi bien des brochures, des appels à une réaction plus graves que l'événement lui-même. **Les nouvelles provocatrices remplissent les pages des quotidiens qui violent la dignité de la nouvelle, la vérité paraît noire d'un côté, et blanche de l'autre.**

Nous n'accusons pas la presse (ou l'information en général) d'être la cause d'un conflit interne, ce conflit a sûrement ses racines dans l'histoire. Cependant l'information est quelque peu responsable, parce qu'elle n'a pas respecté ses limites et n'a pas essayé d'éteindre l'incendie social. Elle a "déclenché" la "propagande violente". Elle a dérié la violence, la peur, les massacres, à tel point qu'elle a détraqué la saine réflexion chez le citoyen.

A la fin des événements, l'individu a perdu toute confiance dans l'information, à un point tel qu'il pensait que "si tu lis une nouvelle dans tel quotidien, il se peut que le contraire soit vrai ailleurs".

Certains experts ont été jusqu'à accuser la propagande d'être une des causes qui provoquent une crise sanglante.

5 – L'absence de la vraie éducation civique facilite à la propagande destructrice (subversive) ses influences:

Pendant une crise interne, le but de la propagande subversive est de "violenter" les foules afin de les pousser à une conduite politico – milicienne, et à un comportement et une moralité bien déterminés.

Et comme on est conscient que la citoyenneté appropriée est établie dans

nous frappent à coups de haches sans nous laisser le temps de dire un mot. Je suis resté là jusqu'au matin. Alors qu'une voiture passait, elle m'emmena à l'hôpital...". Le rédacteur intervient pour dire que c'est ce meurtre qui poussa les citoyens à commettre ce massacre du "Samedi noir"

À la page 2, le journal publie pour le même sujet 4 photos des cadavres des 4 martyrs. On remarque sur les photos les traces des blessures sur le corps des cadavres.

Mais, le journal antagoniste relate ces détails:

"Il est difficile de donner une description convenable de ce qui est arrivé hier, et il est impossible d'innocenter, comme il est impossible de le passer sous silence, quelles qu'en soient les circonstances et les pressions... car ce qui arrive dépasse les limites de la criminalité, de la sauvagerie et les limites de la folie à ses plus dangereuses étapes...". Le rédacteur continue son article en demandant de juger les maîtres du massacre et dit: "Le Jugement est supposé montrer le responsable... qui est donc responsable du massacre d'hier?". (C'est l'impunité dont on a expliqué..).

Le rédacteur continue:

"Il a été affirmé, en priorité absolue, que notre adversaire est le responsable de tout ce qui arriva... Et ce fut le massacre qui n'eut jamais d'égal dans l'histoire, même au pire des périodes de dégradation... L'enlèvement des citoyens privés d'armes commença par centaines: des dizaines furent égorgés et le reste fut mis dans des caveaux à torture (...).

Alors, la publication d'une photo représentant un enfant tué agonisant, écrivait avec son sang coulant le mot "vengeance" n'invite – t – elle pas à crier vengeance? L'imagination de la foule pendant une crise interne sanglante est immense, ses sentiments sont intenses, et c'est pour cela qu'il se comporte comme s'il était poussé par son imagination, ses sentiments et ses émotions. On aura l'exagération et l'extrémisme après une propagande bien planifiée. Comme si "les individus pensent par leurs oreilles".

Après une relecture de ce que les deux journaux "adversaires" relatent, ne pourrait-on dire qu'un conflit (crise) interne semble amplifié par le moyen

Le 30 septembre, les 8 et 15 octobre, le 20 novembre, et le 5 décembre 1975 une série de provocations allait remettre le feu aux poudres: des rounds serrés et de violents combats dans toutes les régions libanaises. La frayeur paralyse les citoyens; et les moyens d'information se mettent à couvrir les batailles et accrochages; ce qui exagère la tension nerveuse des citoyens.

Et nous arrivons au summum des actes de violences. Des mains criminelles jouent leur jeu meurtrier et ce fut le massacre du Samedi 6 décembre. Ce fut le fameux "Samedi Noir", prélude aux plus violents combats: enlèvements et contre enlèvements, meurtres collectifs. Ce "Samedi" est étranger à la mentalité des citoyens, et nous ne savons pas comment les mains criminelles ont pu approfondir la blessure en organisant ce sinistre "Samedi".

Ce qui manipula l'hystérie collective et amena des citoyens à réclamer la vengeance, ce furent la propagande et les rumeurs qui circulèrent et l'invention d'actes barbares.

"Le Samedi 6 décembre 1975, à la suite de l'assassinat de 4 miliciens dans la banlieue de Beyrouth, les milices procèdent dans divers points de la capitale à l'exécution sommaire de près de 200 personnes du parti adverse après vérification de leur carte d'identité. Le lendemain, les partis (A) font assumer aux partis (B) la responsabilité des massacres de la veille. Ces derniers en rejettent à leur tour la responsabilité sur les parents des quatre miliciens tués.

Voyons ce qu'un journal relate les détails:

"Le calme précaire qu'a connu la capitale et sa banlieue, cette semaine, n'a pas plus aux groupes de planification des crimes et d'effondrement de la situation, et ceci comme chaque fois que tout est calme. De cette planification destructrice, on voit une embuscade, la nuit, sur la route.

Résultat: 4 partisans du parti (A), rentrant chez eux après une veillée sont martyrisés".

Comme nous le savons, un seul d'entre eux échappe à la mort (le 5ème élément). Le quotidien relate les détails en se basant sur ce 5ème considéré comme témoin oculaire: "Nous avons été surpris par un barrage et des éléments armés nous ordonnent de nous mettre à plat ventre par terre: puis ils

et des voitures piégées et l'assassinat de plusieurs journalistes. Tous ces actes hostiles ont généré la nécessité d'établir la sécurité et la sûreté dans la foule le public, en particulier que **l'acteur de ces crimes reste inconnu, ce qui aggrave la peur et la transforme en terreur.** (Peur - panique).

Et voilà l'importante problématique.

“La violence propagandiste et la propagande violente”, C.a.d. le “viol” des foules et de l'opinion publique par la propagande...

Par exemple, dans les articles, les manchettes, les commentaires et les nouvelles, les propagandistes ont recours à des menaces, ils ont toujours le souci de préciser leurs paroles par l'évocation d'actions brutales et de peines corporelles aux termes non voilés. Par exemple: “Quiconque porte atteinte à la milice nationale sera fusillé”.

La violence est contagieuse. Il y a une contagion de la violence par la violence d'où l'apparition de la peur collective, et la production des images de l'insécurité qui confirme la naissance de la virtualité de la peur. Alors, quand les média prennent en charge les craintes exacerbés, la peur devient plus énorme et la violence règne (surtout pendant le conflit). Quand les médias précisent que les actes de violence ne sont pas justifiables et ne demeurant pas compréhensibles (massacres, enlèvements, carnage selon la carte d'identité, assassinats, voitures piégé, etc...), le public est plein de panique et de crainte terrifiante. La peur commence avec la violence qui n'a pas de raison et qui ne semble avoir pour objet qu'elle-même. Et on peut remarquer dans les moyens d'information la description de la violence dans ces formes les plus sanglantes, ce qui fait que la violence ainsi présentée peut susciter l'initiative.

Durant les conflits internes, les moyens d'information restent comprables à un virus qui transporte la violence et grossit la peur. La réponse classique est: “nous donnons au public ce qu'il demande, et pour qu'une information soit reprise, il faut qu'elle contienne, un élément de violence”. Les nombreuses images de violence données par les moyens d'information suscitent une grande inquiétude dans le public..

Experience:

4 – La propagande à base de la raison (raisonnement), et la propagande à base d'emotion (sentiment):

Afin d'influencer la foule, la propagande s'adresse au raisonnement et aux sentiments. Mais la motivation, des sentiments et des pulsions vient en première place. **La plupart des événements dans les crises civiles prennent lieu comme un résultat de la provocation des émotions, des sentiments et des instincts (pulsions)**, premièrement à travers la propagande et deuxièmement comme conséquence de l'influence sur le raisonnement. Par suite il y aura le sabotage collectif de la masse. C.a.d. la foule est en délire.

D'une autre part, la propagande tire sa force de sa capacité à agiter les motivations essentielles du comportement (La conduite) humain. Le propagandiste qui réussit dans son travail est celui qui peut agiter ces motivations dans ses partisans. Ces motivations sont divisées en deux genres:

- Motivations organiques – physiques – biologique: sont les nécessités vitales fondamentales de l'individu. Elles représentent la base du pyramide des motivations.
- Motivations sociales: sont les besoins psychologiques – sociaux de l'individu. Ces besoins dérivent de la clémence, de l'intégrité et de la sécurité personnelle.

Avant et durant le conflit intérieur, la propagande se concentre sur le besoin du public (en d'autres mots la société à laquelle elle appartient) à la sécurité, et la sûreté et par conséquence, elle insiste sur l'instinct de survie plus que sur le pain et l'eau. Et **la violence représente un facteur signifiant dans l'augmentation de l'influence de la propagande.**

Exemple: Lors d'une réunion tenue par des responsables des partis durant la crise, un propagandiste prend la parole et s'adresse aux responsables: "Si vous incitez les citoyens à défendre leur pays, vous éveilleriez en eux une certaine réaction; mais si vous les appeliez à défendre leur survie et leur religion: "afin de sauvegarder leur tête", vous verriez que cette raison susciterait en eux encore plus d'enthousiasme et d'ardeur. L'histoire se répète en 2005 après l'assassinat du premier ministre libanais, et après les actes hostiles d'explosions

événements surgit d'une manière excitante et choquante, ces conceptions et cette mémoire s'ébranlent et la foule s'élance à l'extrémisme. C'est le rôle le plus signifiant de la propagande Durant les conflits intérieurs (civiles).

2 – Nature (Caractère) de l'opinion publique/Désintégration du système (organisme) collectif, moral et national:

La nature de l'opinion publique est psychologique et sociale, car il se forme au sein du peuple d'après des éléments politiques, sociaux, économiques, et religieux.. etc. Les courants de l'opinion publique se composent, Durant une période limitée, d'ensemble d'idées, de convictions, de croyances et d'émotions... etc. Mais ces courants se croisent avec un organisme général, moral, national et collectif qui représente une base essentielle dans la construction de la société, et qui sans lui, c.a.d. sans cet organisme, la société se désintègre. L'étude d'une société pluraliste dans des situations politiques tendues, révèle **le but de la propagande qui est de viser cet organisme moral, ce qui mène à la décomposition, la désintégration et l'écroulement de cette société.**

L'expérience libanaise (1975 – 1976) fut un exemple:

La Société libanaise commence à se disloquer en plusieurs sociétés "artificielles" et antagonistes après l'absence de son système moral collectif, et c'est dû à cause du rôle des moyens d'information qui fût le point de dislocation. Ni les bombes, ni le pain font disloquer l'opinion publique, mais ce sont les discours, les commentaires, les photos, les caricatures.. qui le font.

3 – Les difficultés d'étudier le vrai opinion publique pendant un conflit interne (civil) sont:

- La non-objective du chercheur.
- La restriction de la liberté d'expression La peur.
- La difficulté d'examiner les documents originaux à étudier.
- Mettre en doute les résultats des sondages de l'opinion publique, referendum populaires.
- La censure et la tutelle.

La Propagande politique dans un conflit ou une crise interne⁽¹⁾

1 – Nature (caractère) psychologique des foules durant le conflit:

11 – La foule n'est que le jeu des effets extérieurs et de ses échos, elle est reflétée à travers les changements continus des opinions et de comportement. Les facteurs de provocation et de rancune, sont souvent insistants et décisifs au point qu'ils mènent à un comportement qui nuit à l'intérêt national à travers le conflit armé intérieur.

Dans la plupart des cas, la foule est remuée dans les conflits intérieurs en vibrant sa profondeur émotionnelle enfuie et ses pulsions. Les expériences sociales ont montré que les réactions de la foule génèrent souvent de son système nerveux émotif que de sa conscience et de son raisonnement.

Le comportement de la foule est souvent pertinent des effets et des inspirations qui sont pratiqués sur elle, par conséquence elle sera le jeu des moteurs extérieurs planifiés. Partant de ce point, la foule qui n'est pas fortifiée d'une éducation civique, va compliquer la crise civile et va s'élancer (se dérober) vers le négativisme, et va mettre la responsabilité sur ses leaders: C'est qui est connu par les extravagances collective des masses. Alors les sentiments deviennent ardens, extrémistes et exagérés et parfois à caractère sanguin et c'est à cause du bannissement de la responsabilité de l'individu au sein de la foule et sans qu'il soit puni (c'est l'impunité), alors il prend part dans les actes hostiles et le sabotage jusqu'à la participation dans la guerre civile.

12 – Les sentiments d'extrémisme du public se nourrissent de la fusion de ses individus dans les conceptions collectives, la mémoire collective et l'investissement de l'ensemble de l'héritage psycho-social (religion – croyance – traditions – culture – légendes..). cette fusion est caractérisée par sa solidité, et sans aucun doute elle ne peut se décomposer (se désintégrer) et n'a pas besoin des preuves ou des indices. **Et quand la propagande des**

(1) Conférence publique présentée à l'invitation de l'université de Neuchâtel-SUISSE / Faculté des Lettres et Sciences Humaines- Institut des Sciences de l'Information et de la Communication (Jeudi 14 Décembre 2006).

مواضيع الدراسات :

إعلام الأزمات والحوار

الإعلام وثقافة الحوار

الشحن الإعلامي في الأزمات

حتى لا تعود الجماهير أنابيب اختبار، وقف الشحن.. وإلى الحوار

الإعلام الأمني

رجل الأمن في وسائل الإعلام الدور والصورة

مشكلات الإعلام الأمني المهني وسبل علاجها

دور الأجهزة الإعلامية في التصدي لجرائم الفساد والاحتيال

اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن والرقابة على السياسة الأمنية

القانون الإنساني في النزاعات

القانون الدولي الإنساني: ماهية، جوهر، مكونات، مبادئ، قواعد وقرار التطبيق

القانون الدولي الإنساني ومسؤولية الرئيس (أو القائد الأمني / العسكري) في تطبيقه

تحديات القانون الدولي الإنساني: الواقع والتطلعات

القانون الدولي الإنساني: مسؤوليات القادة وأسرى الحرب

أسرى الحرب والإحتلال في القانون المسلحة الدولي الإنساني

المحكمة الجنائية الدولية: حلم، فواقع... فحلم

حرب 12 تموز والقانون الدولي الإنساني

القيادة والتحكم في أوقات الكوارث والأزمات

La Propagande politique dans un conflit ou une crise interne

ISBN 978-9953-557-65-6



9 789953 557656

